

المجلد الاول من نسخ المصحف الشريف
 المصحف الشريف
 من الكتب المنقولة
 ١٢٤٨



بسم الله الرحمن الرحيم
 هذا المصحف الشريف
 من الكتب المنقولة
 من الكتب المنقولة
 من الكتب المنقولة

المصحف الشريف من المصحف الشريف

تأليف
 فاضل مستد ادبيوري

توفي ١٢٤٦
 ق. هـ

11480

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب ۸۹۶۲۶
کتاب	المصحف الشريف	
مؤلف	فاضل مستد ادبيوري	
مترجم		
شماره قفسه ۱۱۴۸۰		

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38

کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 ۱۱۴۸۰

المجلد الاول من نسخ المصحف الشريف
 بتدوين الشيخ الفقيه الامام محمد باقر
 صاحب الكلب الميناء في سنة ١١٤٨



بسم الله الرحمن الرحيم
 هذا المصحف الشريف
 من نسخة المصحف الشريف
 التي كانت في حوزة
 آية الله العظمى
 الخليلي قدس سره
 في سنة ١١٤٨

المصحف الشريف من نسخة المصحف الشريف

تأليف
 فاضل مستد ادبيوري

توفي ١٢٤٦
 ق. هـ

بازديد شد
 ١٣٨٤

11480

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: المصحف الشريف

مؤلف: فاضل مستد ادبيوري

مترجم:

شماره قفسه: 11480

شماره ثبت کتاب: 19429

خطی
 کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 11480



الحمد لله العلي العظيم العزيز الحكيم الغفور الرحيم ذي العرش الكريم والفضل الجسيم
 على المبعوث من اكرم خيم واشرف العليم محمد المهدي الى الدين القويم والراعي الى الحق
 والى صراط مستقيم وعلى آله الطاهرين ما استحق تسبيح واستغفار وتسليم **اما بعد**
 فانك تعلم ان الحق لا يخفى بلغة الغاية شرقا وفضلا ولا يحجب احتياج الكماله وكفى بذلك شيئا
 وما خفي في كتاب النافع مختصر الشرايع لشيخنا الامام الاعظم ورئيسنا الاكرم العلامة المحقق
 والافضل الميرزا محمد المهدي والدين ابي القاسم جعفر بن سعيد قدس سره لم يسبق احد الى مثله
 فيما عداه ولم يلحق لاحق في وضعه وتزويده ولما كان شملا على اكثر من نوابه نعمر الى الكشف
 ولايضاح ورموز نوابه محتاج الى البيان والافصاح ولم يبق له بعد مقتضاه الى هذا الآن
 من شرحه شرحا شافيا او تبينه بيان لا ينافي ادعى جماعة من المتعصبين انهم خاصا بشاره وشفا
 غيابه وانفسحوا اناره وفي الحقيقة كدحا وحاموا حول حماه واسموا ولم يستخرجوا الشر الدفين
 من جنابه وعاموا ولم يرتفعوا وسلا من جمابه وفي الزمان اجابا لا ينظمها الغيب والمراد
 فضل الله نبيه من بشاء دعاه ذلك الى الشجاعة الله والفرح على انما رنك الكثر في بالبح بيان
 وايضا ما نيك الرموز بالغ بيان لبطون المطالب منه خراب حشاش من شحات معانده الذي لوه
 والمرجان فشرعت في ذلك وبابه المستعان وعليه التكلان وسميته النفع الشرايع مختصر الشرايع
 وما نوفي الا بالله عليه توكلت واليه انيب ولتذكر قبل الشروع مقدمات بكر الاشباع
 عبا الا ان الفضل لغه الفهم واصطلاح العلم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من اهلها تفقيلا

ومن موعده افعال المكلفين من حيث تجزأ وعجز ويصح ويستلزم مباداة التصديقه والتصدق
 من الكلام والاصول والعقود والكتابات والسر ومساكن المطالب المشتبه فيه وغاية تحصيل السع
 الاخرية بالقيام بمقتضيات احكامه يحصل على الوجه المذكور وجب على الكفاية للآية وللمنظ
 النفع ويجب علينا على كل مكلف بحكم العلم به اما السنن الا ان كان من اهل او غلب ان لم يكن
 اوله عنونا الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل اما الكتاب فنقده وظاهره وكذا السنة فولا
 كانت او فعلا او غير ما هذا في النبوة اما الامامة فكانت كذلك الامع احوال النفس والامال الاجماع فاما
 كافة علماء الاسلام وعلماء الطائفة المحقة وعليه التقدير من جهة لدخول المعصوم ولا العقل
 فعقله يكون مقدر ربا وقد يكون استدل لا يواستخرج من اثبات انواع الاول الاستصحاب وهو الحكم
 على وجه النفي او عده في الحال للعلم بوجهه او عده في الماضي فيقال الاصل بقاء ما كان على ما كان
 اصالة البراءة وهي جهة ما لم يتحقق دليل خلاها مفهوم الموافقة وهو ما لم يكن الحكم في
 المسكوت واليحق قوله تعالى ولا تقل لهما اي في الولاية على غيرهم القرب التفرع وهو المنصوب
 على علمه ليق عليه السلام من اجل انه اذا جف نقص فاذا وجدت العلة المحل له الحكم الحكم
 طريق المسكوت وهو تعليق الحكم على وصف هو سبب التفرع فيسوق الى كل محل يوجد فيه ذلك الى
 كالحكم بغيرهم ذات البعل المزني بما يخرج المعنوية الرجعية مع الزنا وما للنفس على انها حكم الرجعية فالزنا
 اوله وهذا الثلثة ليست من القياس بل هي في حكم المنصبة لقول الصادق عليه السلام في رواية
 ابن سالم عنه عليه السلام عليا ان تلقى اليك الاسود وعليك ان تغضوا ومثله عن الزنا عن الزنا
 عليه السلام لما تسبعت الالهة وتفرقت الاداء الزنا من ذهب اهل البيت عليهم السلام الذين
 دل العقل على امامتهم وعقدهم والنقل على الحكم بطلانهم ووجوب التمسك بفرمانهم فربما التمسك
 وبما كان الاضطرار فاحذر انما يابست ولومن واحد منهم وان كان بطريق واحد لما ثبت في الاصل من
 جواز العمل بغير الواحد ثم انهم عليهم السلام كانت احب اليهم مختلفة في الاستنباط لفقن فيجب على كل رعا
 وحالهم معهم وكان اكثرهم فقهيا في الفقه عليه السلام وابنه جعفر الصادق عليهم السلام ويليهم الحكم
 فلذلك كان الغالب في الرواية ما نقل عن هؤلاء الثلاثة ثم النقل عنهم قد يبلغ الى حد يفيد العلم في

مما أتروقه لا يبالغ فيكون خبر واحد وهو المومن يوجب تصحيح الصحيح وهو الذي يرويه المومن
العدل عن مثله وهكذا إلى أن يصل إلى الإمام عليه السلام الحسن وهو الذي يرويه المومن المروي عن جده
السلطان قد يبالغ في ذكره عن مثله وهكذا المروي وهو ربه الخالف المذهب المعتقد
عنه المروي عليه بالمتفق والشيخ كثر ما صح به في الكتابين الضعيف وهو ما سرت به
الذي هو من غير العدل المستعمل هو الذي يروي جميع روايه حتى يصل إلى الإمام الذي
عليه السلام المرسل وهو الذي لا يروي جميع روايه اعم من ان لا يروي احدا اذ يروي البعض هذا
فد يكون مقتضى الاول او الوسط والاخر ثم اعلم انه اذا اطلق في الرواية في كتابه صلوات الله
فالمراد بالشيء على الله عليه وآله واذا قيل احدهما فالمراد بالآخر والصادق عليه السلام اذ من
الرواية من رويها عن كل من اقبلت على الراوي فثبت بها واذا اطلق ابن جعفر فالمراد به اليقين
عليه السلام واذا قيل بالثاني فالمراد بالثاني او اذا اطلق ابن جعفر عليه السلام واذا اطلق ابن جعفر
فالمراد فالصادق عليه السلام واذا اطلق ابن الحسن عليه السلام فالمراد بالثاني فالمراد بالثاني
وبالثالث فالمراد بالثاني واذا اطلق العالم او القصة او العبد الصالح فالمراد بالثاني فالمراد بالثاني
اختصارا فالصادق والصادق والصادق والصادق والصادق والصادق والصادق والصادق والصادق والصادق
اصطلاح المصنف في كتابه على عبارات تذكر تفسيرها فالاشهر في الرواية والاشهر في الفتوى والاشهر
اي بما دل عليه اصل المذهب من القوي او الاطلاق في الاول والاصح اي ما لا يخجل عنه غير المذكور
الاحاط ببعض ان العار به يتحقق فعه البراهمة والاشهر في القابلية اكثر والاشهر في رادف الاشبه والاشبه
ترجع احد القوي او الاطلاق على الآخر بوجها والرد وما عارض فيه الالفاظ من غير جعل في ترجيح
وعلى قول لم يجر عليه دليل وقيل شهره اي بين الفقهاء ولم يجر له دليل والمراد بالشيخ هو الشيخ
وبالشيخاني هو من المفسرين والشيخاني هو المرتضى وعلم الهدى والمرتضى والشيخاني هو المرتضى
هو الذي سماه بذلك الخمسة ثم التزم مع ابن بابويه على دابة حتى والمشافه هو ابن ادریس
نما فان بان الاول ان سباحت هذا الشرح تنحصر في تسعين احوال ذكرها في المشابهة من الخلاف في وجوب
وجه الظاهرية والاشبهية والاصحبة ومنشاء الرد وما تشابه ذلك في انما ذكره في المشابهة

الي بان تفصيل اذ فاعين يحتاج الي تفريح وتبديل اذ ذكر تعريف غير من كونه او بيان محضات ما هي
او تفصيل لفظ ينكر معناه الذي والاصطلاح وما عدا ذلك لم يقرن ذكره كونه جاريا مجرى المعاد او
البضاح المتفق بان ما اشترط اليه من العلم شائنا وطريقنا الي المصنف وغيره من الشيخ
فالعلامة هي الشيخ الاظم جمال الدين الحسن بن المطهر والشيعه من ولد في الدين والشريف السيد محمد
الدين عبد المطلب الاعرج الحسيني والشمس هي شيخنا شمس الدين محمد بن رافعي هادي بن البراج
والشيخ هو ابن الصلاح وقد يعتبر بالحق في ابن ادریس وبالحسن من ابن علي بن عمار ولما طعننا في حق
الشمس وعن السبعين والشريف كذا ما عمن العلامة عن المصنف والاشباح غيره فبمثل الطريق اليه
عن نجيب الدين ابن طاعت ابن ادریس عن عرياب ابن مسافر الصادق عن الثاني ابن هشام
الحارثي عن الشيخ ابي علي عن والده ابن جعفر الطوسي عن المصنف والمرتضى ثم المصنف عن محمد بن
بابويه المصنف في ابن ابي علي بن الحسين وعن محمد بن قنويه عن محمد بن يعقوب الكليعي عن علي
بن ابراهيم وغيره مما نقله كتاب الكافي من الروايات عن الائمة الطاهرة عن السيد المرتضى عن علي
السلام اجمعي حرم العلماء الفقهاء بالمعنى المذكور في اربعة اقسام عبادات وعقوبات
واحكام وقرروا دليل الحصر بوجه الاول ان المجتبى عنه في اما يتعلق بالامور الاخرية وهي الدنيا
او الدينية واما لا يقتصر في عبارة تفصيل وهي الاحكام او يقتصر بالماضي يقتضي غالب وهي العقوبات
او واحد وهو الاقبات طريق الحكماء وهي ان يقال كمال الانسان اما يجلب نفع ودفع ضرر
والاول اما عاجل واجل فجلب النفع العاجل بالمعاملات والاشهرية والنكاح وجلب النفع الا
بالعبادة ودفع الضرر بالقصاص وما شابه ان الشرائع جاءت لحفظ المقاصد الخمسة وهي الدين
والمال والنفس والنسب والعقل وهي التي يجب تدبيرها في كل شريعة فالدين يحفظ القسم والعبادات
والنفس بشرع القصاص والنسب بالنكاح وتواهم والحدود والنقليات والمال بالعقود وغيرهم
العصب والسرقة والعقل بجرم المسكرات وما في منهاها وبثبت الحدود والنقليات على ذلك وحفظ الجميع
بالقضاء والشهادات وتواهم اذا تقرر هذا فالشرع في الحقيقة ليس بالخطية الكتاب على وجه
مختص قوله الذي صغر في عظيمة عبادة العباد من الحق لثقة تيقن انهم واصطلاحا لبيان

هو انشاء على الفعل الجليل الاختيار وفيه نظر الحق انه الوصف بالجميل على جهة التعظيم والجليل ان
النعيم في غيرها واللام فيه قبل ان يرسلها العراك وهي تعريف العنق ومغناه الاشارة الى ما يورثه كل
الحسن ما هو والعراك ما هو من بين اجناس الانفال والخصم لك مستفاد من الاسم قبل ان يملكه العنق
لاله واللام في الله الملك والاستحقاق اي هو المستحق له خاصة لقوله على اصيل النعم وانتهى الله
واسم غير صفة لك بصفة ولا يصف به ولا ان اللفاظ الواردة على صفاته لا يورثها من موصوف بحج
عليه وهل هو شق قبل ان يرسل من الاله وهو الخبير ومن الشوق الى عايب برجي الوصول اليه ومشا على
هذا ان الثاني مخرون في وصف عظمه مشافى الى الثانية وفي الكفرظ والخصم انه اسم للذات التي
الموصوف بجمع الكمالات التي هي معنى الجلالة الموجدات والمالات الجلائل فادار جعلها مصداق
للاعلام فيقول بالذي قاله الذي الى آخره وقد وصفه بجزائره الاولى كونه صغرت في عظمه عبارة
العابدين الضعيف والعظم متضادان على جهة التباين فالمراد منها ما هو في محاسن البديع والعبادة ليعنه
افضل غاية الخسب والتميز في منه فبذو عتبة اذا كان في غاية الصفاة ورفق النج والذكاء
الا في الخسب منه سبحانه واصطلاحها هو المرافقة على فعل الماد منه به شرعا وقد يطلق على وجه اعجب
بمثل فيه المعارف العقليه وانما كانت عبادتهم صغرة لتساها بها وعظمته غير متناهية وبذلك قاله
يقين الفضلاء المبره بغير الله لا قدر وضع العين ذى الشاه هو لموصوف عن شكر كونه لغير
التي يقال حس الرجل محرم مثله لعب بعب تعبوا والشكر لغير انشاء على الحسن مما اولاه من
المعروف يقال شكرته وشكرت له وباللام افصح واصطلاحا يقال على معنى عام هو الاضطرار
الاذعان للنعم بالنعيم مع التعظيم وخامس وهو صرف كل نوع من القوي الى ما خلقت له واليه الاشارة
بقوله تعالى وقيل من عبادى الشكرى وللشكر بالمعنى الاول مراد ثلاثة القلب واللسان والاعمال
قال الشاعر افادكم النعماء منى ثلاثة بهى واللسان والنعيم المحجما والقلب البين والصبر والمنه
وما اسرى اليك وكذلك النعم بالنعيم والقصر فان تحت الثرى بروت واصطلاحا هو المنفعة للسنه
الواصله من شخص الى اقر يقص الا حسنا اليه والا لشجع لسانه وهو حقيق في المارحة ويطلق
محارز على النعم وفيه قوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه واصناف الانتماء الى القاريين

لقاينين

لقاينين الاولى البنية على انه الجليل لا يكون الا باللسان الثانية الاشارة الى الجليل من الشكر
اذا الصبر خفي والعار جار فالتعريف باللسان وبذلك جاء في الحديث الجود من الشكر وانما حوت البنية
عن الشكر المذكور لعدم شأني بغيره قوله تعالى وان تعود النعمة الله لا تحسرها وان كانت مخففة كذا
في تفسير ظاهره وهي الى اس وما يترك بها وباطنه وهي القوى الخمس اعنى الحسن المشرك والخيار والهم
والحافظ والفكرة وما ادرك بها والعقل والذين يشعرون هذه التسه وهي لا يقف عن حيل تيسر جمع
الاشياء في اذن غير متناهية بحسب الزمانات ومتعلقا بها مع ان الشكر على النعم نوجب كل
كما ورد عن دار عليه السلام كيف اشكرت وشكرى لك نعم نوجب على شكره وكما قال بعضهم
شكر الاله نوع من جنة لشكر فكيف شكرى ربه وشكره من ثمره قوله فميت عن وصف كماله الى
فميت عن الشئ فميت اذا عجزت عنه ووصف الشئ هو اظهار ما عليه في حد ذاته فهو هنا مصدر من فميت
الشئ وضعنا اذا اظهرت حاله بغيرك والفكر بغير المعنيين احدهما القوم المراد من مقدم الهم والاعمال
اخرها اعنى امر محاسنة في النفس البنية من نيك الى ايسر محاسنة ذلك لا يكون الا للعلماء والاعمال محسنة
اللام هنا وانما كانت الافكار قاصرة عن ذلك لقيام البرهان على عدم الاطلاع على ما فيه وعدم الاشارة
بلوازم ذاته المقوسة كالمين في العلم الكلام وقوله عليه السلام يا من لا يعلم ما هو الا هو فهو الله
حسرت عن ادراك حلاله جبر قهره بحسب حور اى كل وانقطع نظره من طوك المير في حيرة
وبحسب ايضا والمراد هنا عدم الادراك اذ هو ملزم للكلام واللام في العالمين مفتوح جمع عالم
فان الكمال غير محتمل بالعلم ومنه بالنسبة الى ما تقدم حجتا من تحرف وانما كانت الابصار غير مبركة له لبراهة
عن البصيرة والواحي وقوله تعالى لا تتركه الابصار وهي يدك الابصار قوله فكم الله ربكم لانه اشهر
يسال من هذا الموصوف بغيره الكمالات فقال ربكم الله ربكم فادعوه بخالصين واليه اطلب الاذن من الله
والاخلاص والانابة بالثقة من غير ملاحظة شئ معه كما قال ربك عليه السلام ما عبدتك كسيفي من تارك ولا
شرقا الى خبتك بل وجنتك اهلا لعبادة فبذلك قوله وصلى الله على ابي ارحم وفي عطف الفعل
على الاسم نوع تسامح ويمكن ان يكون واو استعلاء او عطف الجمله والصلى هنا فيل يعنى المرحمة و
بضعف بقوله نعم اولئك عليهم صلات من ربهم ورحمة والحق انما يعنى الرضا فانه لما ارضاه

لقاينين

وتكلاه وفي الحقيقة هو الشئ وبغير المشاي والمتره ثم انه وصف النبي صلى الله عليه وآله بنصفه كافي
أكرم المرسلين وسبب الايمان والاخرى ولا شك في شئ هذين له اما ان لا نقلهم من جهة سائر
المعقبات في الأبناء بغير نعم او تلك الذين هم الله فيهم انهم عقيب ذكر الانبياء واما اننا نقله
نعم تلك المرسلين فضلنا نعمهم على بعض التي فيه ورفع بعضهم درجات قال المعترض المراه يتينا عليه
الصلوة والسلام واما اننا نقله عليه السلام اناسيد وادام قوله محمد خاتم النبيين قال المجري
الحمد الذي كثرته خصاله المحمودة قال الشاعر انا الماجد القرم الجواد المحمدي والنبي محمد بنى مشيئة
من الانبياء والفرق بينه وبين الرسول من وجهين الاول ان الرسول قد يكون من الملائكة خلاص النبي
الثاني ان الرسول صاحب شريعة والنبي قد لا يكون له بل يدعو الى شريعة غيره ونص اية الاخرى ظاهرة
كونه خاتم النبيين قوله وعلى قرينة الظاهر من عرت الرجل بسببه ورهطه الادنى المراد هنا اصحاب
الكسار ولبطها ريم اية الاخرى وهي انما يروى انه لم يبع عنكم الرجل البيت وبغيركم نظير
قوله وفيه الاكرمات الذين من ذراريه الخلق بنوهم ذراريه اي خلقهم وبغيركم في نقل الفلق
الا ان العرب تركت منها والجمع الذي والمراد بنوكم يا اعيان الاحد عشر وقدم ذكر القرم ليدخل على
قائه اقرن الناس اليه قوله صلى الله عليه وآله في آخره الصلوة هنا مصدق موكل بقوله وصل الله والصلوة
ويستعمل في المستقبل والعزم في المستقبل والرغام الرأب وارغام الانف الصافية بالتراب كناية عن ربه
والجوارح في الدنيا وبعث اي حاد عنه وعزل المحمدين الانكار مع العلم لقله تعا وجردا عينا واستيقظ الفهم
قوله اما بعد يعني هذه فضل الخطاب قبل اذني من تكلمي يا داود عليه السلام لقوله نعم وانبأ داود
الحكمة وفضل الخطاب وقبل على عليه السلام وتلقا قيس من ساعده الا ما دى هو له فاني مؤيد ذلك
اي اخر الخلق الا براد الاحضار يقال ورد فلان وردوا اي حفرها وردوا غيره واستودوا اي اخبروا
والمراد هنا تحفظك والاختصار خفيف للغاية كثيرة واقامة اقل منها مقام ما مع دلالة على النقض
كنتم في جواب انهم زيد وخلق من الشئ جيد ومنه حلاصة الحق بالله الص من الفعل والمذهب مفسرنا
الذي هو المراد والمراد هنا المرد في الحق والمبسر من اعترفت الشئ لتعرف زيادته من نقيضه
وصحتم من سقم والنجس التحسين وخبر الخط والشعره غيرها بحسنة محمودة اي مقوم وغيره الكتاب

دعوه

دعوه نعيم والظفر القوي وقد ظفر بغيره والظفر ابيض مثل سمكة وحقت به في ظفر البعثة من
وهي الاخيار والجمع تحت كربة ورطب يقال جاء في غيب من اصحابه اي في خيبره والشعب جمع
اما واحد الشعب وهي الاعطاء او المسيل الصغير للواوي والمفاتيح جمع معنى وهو الموضع الذي
كان به اهله والاجاله الادارة والروية الشكر في الامر جرت في كلامهم بغيرهم والطلب مصدر
الطلب والامداد بمعنى من امردت الجيش اذا نجست مرد اليه من داو الاستعداد وطلب المردود
الاستعداد والاعانة والارشاد ايجاد ما يصل الى المطلب والتوفيق حصول الشرايط وارتفاع
والسداد الصواب والقدم من القيل والجل وجعل مستند اذا كان يعول بالسداد والقصد والعزم
المنع لغة والمراد هنا اللطف المانع من الخطأ والخلو والنقص واذا من اقرت المال اي عطيت
غريما واذا من اي استغفرت فيل اكرم والحي دمر اذ كان وتبيل الى الايام السطول والكت لا معقول عند
اهل النقص الجدة افاة ما ينبغي لا لمقابل عرض وهنا سأل ان الاكل اذا كان لا يذكر الا ما بان له في
ودفع له دليل فلم وقع التردد منه في مواضع احسب بان التردد لتعارض الامارين وذلك غير مناف
لنقله على ما بان في سبيله وفيه نظرا لا يترك قبل وعلى قول شين وذلك عند من غره لبيل الله ما ارد
بعض السادة العقل في حضرة المصير وهو ان الحق يعطى بغير سؤال عند الاكثر فكيف يعزل سرفاجه
اجيب اما انه على القول بالترادف او انه يعطى فوق ما يسئل من جواد باعطاء الزاين
كتاب الطلوع قوله واركانه اربعة هذا نواب الاول الكتاب لغة
فقال من الكتب وهو الجمع ومنه كسبت القرية اذا جمعت ما بالخرم تجل هذا ان يكون مصدر بالمعنى
بني هذا خلق الله اي خلقه فيكون المراد به المكتوب في الظهارة او يكون بمعنى ما يفعل كالنظام لما في
به فيكون معناه هذا الشئ للجامع للظاهرة وعرفا كلام جامع المسالك من رة خبثا ومختلفة زوايا
الظاهرة بها معينات لغوي واصطلاح فالاول التراهة والنظام وفيه ان الله اصطفاك وطهرك
اي تزكك وابتدأ براد بها الرضوخ والفصل والنيهم ولم يتعرف من المفسرين تعريف ما جئنا به
جامع فانك من تعرف شيئا الحق من تعرفها في الجسمة انما ايقاع افعال في البذل مخصوصه على وجه
محمدي داود عليه انه يتحقق على اي فعل ووقع في البذل على وجه محمدي وقال في النهاية انها

تجارب

اعم لما يستباح به الدخول في الصلوة واورد على طرف غسل الثياب واليدين من النجاسة وليس عليها
 عكس وضوء الحائض بليل من في مصلاتها فانه لم يرد عليه تنصيص الطهارة مع كونه لا يستباح
 به الصلوة واجب بانه يعرف لغفلته لقلبه اسم من الغفارة من الخمر فلا يرد اشراط الطهارة والعكس فيه
 هنا مع ان الباقي به للنية فلا يرد الغسل الموكول بطهارة اذ هو ازالة ما يقع بسبب وكذا لا يرد العكس
 اذا التصرف المتكوي بمجاز لقلبه الصادق عليه السلام في روايته لليل اما الطهارة فلا ولكن تعرف وتجلي في
 مصلحتها اذ اكرم الله تعالى وعرفها المحقق في الشرايع بانها اسم للوضوء او الغسل او التيمم على وجه له تأثير في
 استحالة الصلوة واورد بانه تعريف بالوضوء فيه ورد استحالة او المشكلة وبالفقهاء بالوضوء المجردة فانه
 لا تأثير فيه بل بقله وبانه يخص الصلوة مع عدم غايتها كغيرها كالطواف والتميم ودخول المساجد وغيرها
 العلامة في الفقه عند بانها غسل بالماء ومسح بالتراب متعلق باليقين على وجه له صلاحية التأثير في العبادة
 فقله غسل بالماء شامل للوضوء والغسل وقوله اوسع بالتراب فيدخل التيمم وقوله متعلق باليقين يخرج غسل
 الثياب ومسح الاواني بالتراب وقوله على وجه له صلاحية التأثير في العبادة يخرج الوضوء غير المؤثر وشي
 مما قد شرطه تحتية ويخرج وضوء الحائض والمجردة فان كل واحد منهما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عما عرفت
 وهو كونه وضوء الحائض لا يوجب بطلان الصلوة ان له تأثير في العبادة ومراعاة ما لا صلاحية ليس الاخذ وقوله
 في العبادة ليشمل ما يوجب طهارة الطهارة وعليه سن الاثلاث لانه مشهور ان ذلك ان الوضوء خارج عن التعريف
 لانه ليس غسل بالماء ولا مسح بالتراب لان المركب من غسل اوسع ولا يصح ان الراجح ان واجب
 بان ما يقبل فيه بالغسل لا ينافي ان يقيد فيه لغرض تب ان يخرج عنه التيمم بالليل لانه ليس غسل
 بالماء ولا مسح بالتراب اجيب ان المراد ما يقابل الماء في الميعان او المراد بالتراب او ما يقم
 مقامه شرعا في الاستباحة وفيه نظر لانه ارادة ما لا يقم من اللغز غير جاز في التعريف سلكنا
 لكن اذا جاز ان يراد بالتراب التراب او ما يقم مقامه فليد بالماء الماء او ما يقم مقامه فلا حاجة
 حقيق الى التوضيح لذكر التراب في التعريف لا يوضح والتردد في تعيد التشكيك فيها ما في اجيب
 بان المراد بالتعريف المشترك الواقع فيها وهو استعمال التعريف مقبولا بالفقهاء بالنية فكانه ان
 المقصود المحقق في معنى هذا الفرج او ذلك وفي ذكر هذا النوع من التردد في التعريف مع تلكم

ليس الغسل

المطلوب

المطلوب وهو معرفة المقرف فابكر اخراحي الاشارة الى حقيقة ان اعم والشيخ في حصرها خلافا لما ذكره
 المشترك فانه لا اجماع فيه في شيء من ذلك وللعلماء تفسير الدين الكاشي قدس سره على هذا التعريف سن الا
 عشرين في جزء مفرد ولا خوف الاطلاة لذكرها واختار في تعريف الطهارة التعريف اي كل ما امر به الله
 واجبا كان او مندوبا ان يقال في استعماله من مشروط بالنية فلا يستحق حجتين والمراد بالتعريف بالماء
 او التراب وفي لسان مشروط بالنية يخرج به ازالة النجاسة عن الثوب والبدن والآية فانه لا شيء من ذلك
 بمشروط بالنية وهذا احسن ما قد علم من التعريفات بالطهارة الثالثة انما لم يعرف الحق الطهارة هنا مع ان
 المصنفين بالتعريف سبق تعيينه في حيث الاول كونه على معنى من زاول هذا الفن في غير من ان يعرف
الرابع صعوبة تعريفه باخصا اذا قلنا انما نقوله بالتشكيك على افرادها فان وجه الامور المختلفة
 في التعريف الواحد عشرين ^{الصلوات} والادراك اربعة الضمير ما يدل الى الكتاب والركن فالله يعرفه في كل
 جانبته التي قد لا الآتي وفي كنهه وهو هناك كذا وليس شيء والاثر ان يكون الكتاب مشتملا على تعريف
 لان الاقضية امرانا في لا يقول الا مع غنى اضاف اليه والفقهاء ان ذلك هنا على مصطلح الوصف وهو انهم
 الشيء وان لم يكن اقضى وانما كانت اربعة لان القيمة بحيث في الطهارة عن امس تحسن ما جئت
 الطهارة اقسامها ما يفعل ما يطهرها نواحيها والماء بذكر المهم الاول في تعريف ^{الوجه}
 ادرج بعضها في بعض واخرها في اربعة اركان اما قد كذب الطهارة على غيره لان اهم الفهم ^{الصلوات}
 اذ هي المقصود من ايجاد النوع الانساني واسمها الصلوة لتكرار ذكرها في الكتاب العزيز وقله عليه السلام
 اول ما سئل العبد عن الصلوة فان قبلت قبل ما رعاها وان ردت ردت ما رعاها وعلمها مشروط بالعلم
 والنظر مقدم طبعيا فقومه وصفا لا يخالف الوضع الطبع فان ذلك في نوع الخطا قوله الاول في المياه
 والنظر في المطلق والمضاف والاستعداد اصله ما في سائر النعم في جمع امه ومياه وان ما جمع هنا
 وان كان اهم جسد لانه اذا اعتبر له اقسام باعتبارها من ركنين له جاز جمع ذلك قسم الى مطلق ومضاف
 واستاد باعتبار ادرات لفظ الماء بطلن على التلخيص كان في المختصا تعيد اضافته الى جسم غير مرق ولا عمر
 السبع ما عبادا كونه بقية شيء حيوان وفي المطلق لا باعتبار شيء يكرهه ثم ان الماء له حقيقة وهو الماء المطلق
 وحكم وهو الطهارة وان هو الطهر فهو هذا الاثر تابع بحقيقة الملك عننا وعند الشيخ تابع لها والثالث

المطلق وحكمه وهو الطهارة واخر وهو الماء وهو عدم استعماله في طهارة سببه المطلق من حيث الكثرة
هنا تفقيد العتية يجب في المطلق باعتبار امرين هما باعتبار حقيقة باعتبار طهارته
باعتبار ظهورية اي كونه مظهر الغيرة باعتبار ما يخرج عن حقيقة باعتبار ما يخرج عن طهارة
باعتبار ما يخرج عن ظهورية ما يبراه الى الطهارة ما يبعد الى ظهورية وراى ان الفضا
ما يبراه ظهورية كجواز استعماله في الاغسال المسجحة والعتات المنهية اما الجف من الحقيقة فلم يفرق له
هنا والجف نية اما من حيث المعنى فهو الغرض انفعال المانع واما من حيث اللفظ فربما يفتى اطلاق الاسم
من غير فرق ولا يصح سلبه من واما باق الاختبارات فيساقى كل في محله وهنا فربما يدرك في قولنا لا يفتى
الطلاق الاسم فابقوه انما استندت الحاجة اليه اما للحياة فقله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حي والنبات
فقله وانما به نبات وحب الخبيث او للطهارة فقله وتترك عليكم من الماء ان يقرمكم به وجب وضع فقط
بازا به كانه في الاصل النابض الجف في الحقيقة انما من حيث المعنى وهو ما استخرج من حجب
او من حجب به من خارج عن الحقيقة السابقة او من حيث اللفظ وهو لا يستحق اطلاق الاسم عليه الا مع
القبول ويصح سلبه عن انشائه الاشارة الى سر وهو البقية ومنه قوله عليه السلام اذا غرستم فاشراواكم
السوس حكم النبات ان كان ظاهرا فظاهر وان كان خفيا فنجسا اما المطلق فهو في الاصل مظهر
رفع الحدث وتزيل الخبث هذا اشارة الى الموضع الثالث والثالث من الاعتبارات الثمانية فان حكمه يكون مظهر
لنيلهم كونه ظاهرا لا استعماله كونه الخبيث مزيل الخبث خاصة بعلانية واما بان كونه ظاهرا
فقله تعالى خلق لكم ما في الارض جمعا والاعمال لاختصاص النفع وانما يكون بازاء الظاهر واما بان كونه مظهرا
لنفع فقله تعالى واتر لنا من السماء ماء فربما هو المقصود بغيره كونه من الامعاء المتعددة وقوله عليه السلام جعلت
لها الارض سجدا وطيبا اوهى في الباب اذ لو ارد الظاهر لم يكن له غربة في الكلام وهنا من حيث كونه
في كسر اللغات في نفس القرآن وهنا في ابن الاثير في قوله وهو في الاصل مظهر اشارة الى ان هذا الحكم لا يفتى
لما فيه من حيث هو لا باعتبار وصف عارض وان النجاسة بسبب طار عليه ولا صلح له لانه حاك
وعدم الحوادث اذ في الاصل فيه البقاء النابض قبل الحدث ما لم يترك الخبيث والنجس ما لم يترك الجس
وفي نظرات النبى انما يفسر عدم الرأية جنت مع انه لا يترك بالخس قبل الحدث ما لم يترك الجس

والنجس

والنجس بخلافه وهو قريب الثالث انفتحت الامة على ان الماء المطلق اذ ابقى على صفات خلقه الشبهة
فان من خصال المطلقة ان يرفع الحدث بانقارده لا بشرط فحق غير نفعنا مستغرا الى ان يجعل حدثا او يفتى لنا
باق على صفات خلقه اي من صرف الاسم وعدم تغير اللون والطعم والرائحة وعدم الاستعمال على قوله
قولنا بانقارده احتراز من قول بعض الفقهاء وهو انه ان التفتت برفع الحدث بشرط تمام اليوم اليه وقلنا
لا بشرط فحق غير احتراز من قول سعيد بن المسيب ان ماء البحر لا يرفع الحدث الا عند فقد الماء المطلق
غيره والارباب معا قولنا نفعنا مستغرا احتراز من قول المرتضى ان اليوم برفع الحدث لا رافعا مستغرا الى
اخره بل وجد الماء وتكون منه قبل حدث افرقانه بين حق حكم اليوم وشبث حكم الحدث الذي كان قبله
وكله جنس استيلاء النجاسة على احد او صفة هذا اشارة الى الموضع الخامس اي ما يخرج عن طهارته من
استيلاء النجاسة اي غلبتها عليه بحيث تغير قهره له في لونه او طعمه او رائحته وهي الاوصاف الخمس التي
قوله وكذا اشارة الى ان له ايضا ثانيا فلا يكون به الا ماله اجزاء يقع اضراره لحسا او حكما والاقسام التي
الاول ما تزل من العذاب ما ذهب من الثلج والبرد والبروج ما منع من الارض وماء البحر
والاجنس الجارى منه بالملافة الى قوله خالة تزوله هذا من تمام الموضع الخامس ونزعت ان المطلق اذا
لا فيه النجاسة ولم تسترق على شئ من اوصافه الثلاثة فله اقسام الاول ان يكون جاريا فهذا يكون طاهرا
كما كان او لا عملا بالاستصحاب وهل بشرط كونه ايا اطلاق المقصود الحكم بغيره وقيل والعلامة بالكرية
وهو اولى بخلافه فلا بشرط الكرية ولا غير بشرط وهو حسن وعليه الفرق الثاني الكثير من الركن
التي هي اجزاء من مادة فلا بشرط الكرية ولا غير بشرط وهو حسن وعليه الفرق الثاني الكثير من الركن
اي الواقف وسباق بغيره وهي ايضا طاهرة عملا بالحدس المنكسر وغيره الثالث ماء الحمام اي الحوض
في الحمام اذ كان له ماء متعل به وهو ايضا طاهر بشرط الاول ان يكون له ماء الثلج كونه ماء على خبث
العلامة وهو الاصح لما قلناه من العلم بالمعروف والمحق اطلق ولم بشرط كونه الثلج لا يقطع جريا للمادة
ثم اعلم انه مع الشرط المذكور لا بشرط الحمام بل هو حصر ذلك في غيره والحكم واحد كذا قال الشافعي في نقله
في الاما والاربع ماء الغيث حال نزوله ونعاهر ساكنة لم بشرط المص جريانه بل يكون طاهرا وان لم يجرى وانما
ابن سالم عن الصادق عليه السلام السطح حال نصبه السماء فيسبب الغيث نقلا لاسان به ما اصابه من الماء

أكثر وأما الشيخ في التهنيد والمبسوط فتقدم رواية من الميزاب لتعريفه بالجرمان في رواية هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام ومثله رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام والأقرب الأول الخامس القليل من الرأى
ماد البشر في حكمها ونحوه القليل من الرأى بالملافة على الأصح المراد به ما يقص من الكرو والجرمان
كالقائمين فيما دونه ونحوه من ذهب كافة العلماء إلا ابن أبي عقيل مناونا كما من الجرمان فأنها ذهب إلى طهارته
واجباً بقوله صلى الله عليه وآله خلق الماء طهرين لا نجس شيء إلا ما عتبروا حد أو صفة الثلاثة ولا من الجس إذا
على المفرد أفاد العوم والجواب المنع من كون اللام هنا للنسب بل للمزيد لأنه عليه السلام لما نزل على بئر بضاعة
بجسم أبيه وقيل بالكسر فقال آتوني بوضوء يفتح الراوي فقيل يا رسول الله إنما نعلمه لثنا فقال خلق الماء إلى
آخره أن هذا أن سلطنا كن لا نسلم أن لام الجنس في المفرد بعد العوم وقد ثبت في الأصول من كتاب الكنى
منسوبة لقوله عليه السلام إذا بلغ الماء كرم لم ينجس وهذا هو الحق والمذهب فاسخ وفي
تفسير الكسيرة روايات أشهرها ألف ومائتا رطل وفسر الشيوخ بالعراقي الروايات التي فيها
عليها الألف رواية أصحها جابر عن الصادق عليه السلام ثلاثة أشياء في ثلاثة أشياء واثني اثنين القليل
الثاني رواية أئمة عن علي عليه السلام ذراعان عمق في ذراع وشبر سبعة السائل رواية عن ابن أبي عمير
عليه السلام مرسل أنه حتى جئ هذا الرابعة عن محمد بن مسلم عنه أئمة أنه ثمانية رطل الخامسة عن علي عليه السلام
ثلاثة أشياء ونصف في مثله ثلاثة أشياء ونصف في مثله عمقا واثني مقيعاً السنين وفي طريقها فمات
ابن عيسى وهو واثني السادسة ابن أبي عمير مرسل عن علي عليه السلام ألف ومائتا رطل عليها الأصح وفسر الشيوخ
الرطل بالعراقي وهو مائة وثلاثون درهماً جمعاً بين رواية أبي بصير وذهن فأنها مقدار ثمانية وكذا مقارناً
رواية محمد بن مسلم لمر الرطل على المكي لأنه إذا ذاك رطلان بالعراقي وقال السديد والصدوق أنه
مئة مائة وخمسة وتسعون درهماً لأن السئال وقع بالجرمان ومائة السئالان أقرب وهذا قول الأئمة
الأقرب في ذلك بين كونه عذراً أو قليلاً أو حتى أو آتية خلافاً للفقيد وسلاماً فأنها جملة ولا يسهل القليل
في الاعتقاد بالملافة وإن كان ما هاهنا والباقي في علي خلافاً للعوم الحديث المقدم الثاني بشرط في السئال
لعدم صيرف الماء على اليابس فالقطر من الجس لولا أنما نجاسة نجس ظاهرها خاصة سئال كرات
أو أقل وطهرها بكسطة الملا في أو غيرهما في الكثير أو ملافة السائل القليل المتكبر تحقيقاً لا في سبيل

كان بالمشة

كان بالمشة أو الرطل الرابعة ضيق بالمشة أن يكون بكعبه اثنين وأربعين شبراً وسبعة أماناً شبراً
ضرب الطول في العرض حاصله اثنا عشر شبراً وربع شبر وضرب العرض في ذلك حاصله ما ذكرناه إذا الثلاثة
في اثني عشر رطل وثلاثون والنصف في اثني عشر رطل والثلاثة في الربع ستة أمان والنصف في الربع ثمن
لخامسة ضيق بالثمن أما بالدرهم ثمانية الف درهم ونسبت الف درهم وشبه الألف درهم وأما
بالمائتين فمائة الف مثقال وتسعة آلاف مثقال ومائتا مثقال وإنما احتجنا إلى ذلك لأن الرطل يختلف
في الاستعمال زيادة ونقصاً فاحتجنا إلى ضبطه بالمشة يختلف وفي نجاسة البئر بالملافة في
أظهرها النجس فلو البئر بجمع ماء نابع من الأرض لا ينجسها غالباً ولا يخرج عن سماءها غداً وفي
خلف نظيره نجاسة ماء البئر وقد تقدم كونه نجساً بانفعاله بالنجاسة واختلف في نجاسة مجرد
الملافة من غير أفعال فقال الثلثة وابن أبي عمير بنحو ظاهر الفتوى بالنجس عند ملافة النجاسة له
من العجاجة ومن أهل البيت بطريق السند والأصحاب ولقول الكاظم عليه السلام حين سئل عن ذلك فقال له
يخرجك أن ينجس منها ولا رفاق ذلك يظهره أن شاء الله تعالى والأجزاء يستعمل في الخرج عن الجواب
وقوله يظهره لا يقتضي عدم طهرها قيل ولا لا يجتمع الإشار وحصل الحاصل وقال ابن أبي عمير والشيخ في
التمهيد والعلامة ولولا لا نجس لقوله الرضا عليه السلام ماء البئر أسع لا ينجس شيء إلا أن نجس شيء
أو طعمه أو رائحته فيخرج حتى يذهب الريح ويذهب الطعم لأن له مادة حكم نجس الفساد له إلا بالغير
وعمله بالمادة والمعدن تقدم على غيره وحكي المص وغيره عن بعض الفقهاء القول بالطهارة مع وجوب
الخرج وهذا كلام الشيخ في التهنيد وهو غير بعيد جداً من الأدلة مع احتكام أدلة الأئمة بالنسبة والبرهان
الفتوى بالخرج لا يستلزم وجوبه وبغيره وجب لا يستلزم النجس بخلاف كونه للنجس وقوله يظهرها
بجمل الطهارة اللغوية وإزالة الشبهة والفرق ثم الذي هو القول بعدم النجس روايات كثيرة
منها رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في الحسن قال سألت عن بئر ماء وقع فيها زبني من غيرة
وطيرة أو بئسنة أو زبل من سرجين أبيض إلى نحو منها قال لا بأس وبشرط لموت البعير والنجس
وانصباب الخمرها أجمع هذا إشارة إلى الموضع السالغ وهو ما برده إلى طهارته ولقد فهمنا حقيقة
وهي أن كل ما نجس فإنه يظهره بالقاء كره عليه دفقة قليل كان أو كثيراً بئر كان أو غير بئر فإن لم يكن مشعراً

فذلك كاف في طهارته وكذا ان كان متغيرا وزال النعيم بذلك الاتقاء وان لم يزل فلا بد من الفاء كذا خزان
 فذلك والا فخره كذا في حكم الاتقاء جريان النهر الى ذلك الجنس ووقوع الغيب ساكنا فيه او اتصاله
 اشراج تام فانه ذلك كله معهما اجماعا وادام جسد شئ من الاربعه فغيره مسايل الاول الجاهل وشاعبه
 اذا جرت المادة على القليل الجنس وشاعت فيه فان ذلك يظهر انما الثانيه اذا انقضت فم بعض النهر
 الجارى او بعض الكثير الى انقذ وكان منه كذا فتخرج النهر والكثير الى انقذ فزال بذلك النعيم وانتهك
 فانها يظهر انه الثالثه بغيرها ماء البشريه المتخرج كما ينبغي وهذه الثلثه ايضا اجماعيه واختلفت في مسايلها
 لو تم القليل حق بلع كذا فله المرتضى وابن ادريس والشيخ في احد قوله بغيره قوله عليه السلام اذا بلغ
 الماء كرم يجر خبثا وذكر الشيخ في قوله الاخر والمص والعلام بعده استسقاء بالماء الاول ولا يخرجه
 اذا لا في نجس نجس فالكل نجس والمراد من الماء في الحديث الطاهر منه لانه الاصل فيه الماء اذا
 زال النعيم من قبل نفسه وبطلت كسبه بغيره والحق عدم اتصاله بقاء ما كان على ما كان الثالثه الماء
 القليل في الكثرة اذا غلبه الكثير قبل لا يظهر لعدم الممازجة التامة وقيل بغيره للاتصال وصدق اسم
 على الجميع اذا عرفت هذا ففصلهم كذا ان ماء البشريه يابس لسائر المياه في طهره بالشرج اجماعا واما
 فيما عدا ذلك من المظهرات ثم الشرح ناره يكون الجميع ناره يكون لبعضه والاول من وجبه سبعه ثلاثا
 منها كلام المص على عدم التوقف فيها وهي البصر والنور والحر فان الاكثر والاكثر من هذه كذا
 بعضهم ان التواضع على البصر وهو غلط فانه ورد في روايه عبد الله بن سنان مر بها لا متشبها و
 قال الصدوق في المصنف بخرج النهر عشرون دليلا والاخر خلافه بل يخرج الجميع في اثنى الاولي البصر
 المذكور الاثنى لان الانسان للرجل والمرأة الثانيه التواضع المذكور من البقر فلا يتناول الاثنى مفردا وان
 دخل في اسم النوع الثالثه لا فرق بين الحر والبيعه وكثيره حتى الفطر لم يورث الاسم وفي بعض نسخ الكتاب
 ونسخ النهر وهو يدعى علينا فلنا واما الانصباب بغير شرط وكذا قال الثلثه في المسكرات والحق الشيخ
 الفطاح والمضى والوداء الثلثه هذه الاربعه عند المتقين في التوقف وذلك بينهما اني القائل بما يمكن ان
 يمتنع ذلك اما المسكرات فينبغي عليه اسم كل مسكر وخر وقول الكافم عليه السلام كل ما عاب فيه عابته الحر في
 لكنه ليس مباحا في الوجود لان تشبيهه شئ ما شئ مطلقا لا يدل على الاتحاد من كراهه بل من الوجه المراد

من التشبيه

من المشبه به لقلنا زيد الاسد اي تشبيهه في الشجاعة لا مطلقا والمراد من النهر الشرب فيكون التشبيه
 عليه واما القطع بقليل المصادق والكافم عليها السهم ان الفعل حر والكلام فيه لا لانه والحق
 فلا دليل عليه سواء ان يقال ان ما لا يقدر له شرع عايب فيه يخرج الجميع للاحتياط وللبالين الحكم في
 يخرج البعض دون البعض وفيه نظر بل ان يقال لا يخرج شئ لامالة البراءة السالبة عن المعافاة
 او يقول يخرج اربعين لرواية ادعي الشيخ وجودها وهو قول يخرج منها اربعين وان كانت سبعين
 الميم وسكنيه الباء وكسر الحاء ومعناها المنتشر ويرى بفتح الميم والفاء اي موضع الشئ واما الثانيه
 فلا يصحها الا كونه الشارب غلط الحكم بوجوب ان الله قليلها وكثيرها فيكون في الشرح كذا كذا كذا
 اذا عرفت هذا فالقول على يخرج الجميع بالبيعة المذكورة لشهرته بين الاصحاب والمراد بالمسكر ما كان
 نجس اصله فليعرض الجميع للخرج الجميع ولو عرض الميعا للحيث في فلا نجاسة واصناف الطافى
 الى البيعة عرف الجنب من الحرام وعرف الاصل للجلالة والنقير لول وروى غير الماكول ويعتقم خروج الكلب
 والخرير حيتي وبعضهم القيل فان غلب تراوح على اقام اشين اشين بربها هذا لفظ الاصل
 وهو لمن في التركيب فان اشين دفعا لاجل انهم ومنكره متعده على المار ولا يكون في العربية صا
 الخال كمره الاد لخال متعده عليه كقول الشاعر لغرم من شال لخرم ولا يرد ذلك على الخشب الذي ردى
 هذا المعنى وهو قول المصادق عليه السلام فان غلب الماء فليست بوا الى البس لبقام علمها قوم بيرا وحيت
 اشين اشين لان اشين حال من الغمر في بيرا وحيت والغمر معونه وان لان لشكره اذا عرفت هذا فان
 الشاوب واستعانة من الراحة وفي ذكر القدم اشعار بعدم اجزاء النساء منفردات ومنفردات وان حوزة
 في المعبر فان لفظ القدم يقال للرجل خاصة وان الله تعالى لا يستقوم ولا نساء من نساء وهذا في اثنى الاولي
 البس صاهي الشرع من ملجى الفرجات الى ذهاب المنة المشبهه ولا يجرى السبل ولا التلقين ولا فرق
 بين اليوم الطويل والقصر يجب في جزء من الليل مقوما ومتاخر الخوض اليوم لان ما لا يتم الى اجب الا
 به ومن واجب الثانيه بوجوبهم الصلوة جماعة ويعتبرون على الواجب والمنذوب المعتاد وهل
 يجوز الاكراهة قاله الشهاب لانه المشي والادى عند ما عده لجرار حمله حال الراحة وهذا
 شبهها الثالثه لا يجرى الاحتصار على اشين ذاعين وبني الزيادة على الاربع لانه من المفهوم

اذا لم يحصل معه كلال بخلاف الدوابين ولوقت الحار والبغل كذا فان الثلثة في الفرس والبقر
 والبغل فقال به انبا يوحنا وابا حمار الرواية عن عيسى بن سعيد عن الصادق عليه السلام قال رسالتك ما تيقن في
 حتى بلغت الحار والجار والبغل فقال اكثر من ما في فخرج الجار ليعينه في البعير وهو ان يخرج له الكلال والاربع
 الجار عن الصادق عليه السلام والبلبل لا يظن فيه واما الفرس والبقر فلم يرد فيها حديث وذلك استدل
 الى الثلاثة وسماواة الحسية كافتة والاكالات الحاق بالبقر بالفرس الى ولدت الاثنا جميع
 دلوها هذا قول اكثر علمائنا من غير تفصيل وقال ابن ادریس بن حليم لم يمت الكافر المجمع لانه اذا باشر
 حقا يخرج له الكلال فكذا بعد مرقه اجيب بان زياده فحاشا سبب اعتقاد وقد رآه في غيره
 فالسواء ولوقلتا يخرج له اربعين لى باشر حاشا الرواية المذكورة او لا يؤيد الرواية كروية
 لم يكن بعيدا لكن ابن ادریس مبنی ذلك على ان ما لم يرد فيه يرضى به المجمع وفي الدم اقول
 الاول قول المعيد في القليل نفس وفي الكثير عسرا لك قول الشيخ من دلو الى عشرين الثالث قول
 ابن بابويه والشيخ في القليل عسرا والكثير عسرة والمراد بالعدة والكثرة الضمة ما عرفنا وقال الرازي
 عيب البصر في القرارة والقرارة وهو غير بعيد نظير الضمير ولا تافا اضافيا في اجزاء اعتبارها بال
 الى الحد المتفعل فيها والحق الشبان بالكلب من ثمة الثعلب والاربع والساة وفي الكلب
 روايات الاولى يخرج منه دلاء الثانية يخرج نفس اذا لم يفرق ان تغير نفس يوجب الراجح
 في المجمع الاربعة سبع دلاء ووجه الخلاف رواية الحسين بن سعيد عن الصادق عليه السلام
 اربعين للكلب وشبهه في الشبهة على القول في الحسية واستدعاء المصم ودوى في الساة
 تسع دلاء في الصورة في عود على عليه الصلوة والسلام ولستسما وبعين في رواية
 سبع الاول دواية الحسين بن سعيد والثب رواية عن عيسى بن سعيد عن الباقر عليه السلام والفق
 الى قوله وقيل دلو قال ابن بابويه وليل العجبي سبع وفي رواية ثلاث الاول في الشبهة
 والثب في رواية منصوصة قال المرتضى ثلاث اذا اكل الطعام وكان يرضى في لونه احمر ثم
 نفس لكنه منزهة الثلاثة قاله المصنف في المعبر وقال ابن ادریس الرضيع ان يكره في الحراية الطعام
 او ما ياكله المشيم لانه من يفرق باليد في الحراية او يغلب على عليه وان لم يكن في الحراية

فوقه

فاقرب غير قليل برفيع ولستم هذا الصنف يعزى الى الاول الذي باجرت العادة باستعماله غالبا وقيل
 في تلك البقرة وقدره بعظم ثلاثين دلاء وثالث المعنى اربعين الثانية يجب في الاول نفس سبعة
 المذكور في نفس ما يعتد به وكذا في انكر الدائمة فيلزم في تعدد الاول بالشمس لاشباه على حكمه لا يحسن
 وقيل لا يحصل المعنى والاول احوط ويخرج النزع بالآلة تسع العود فانه يكره على اثبات الاول الزيادة
 حكم الصغير حكم الكبير كذا الجزء والكل وبعده النزع العود الرابع اختلفوا في ان يؤخذ بالاشبع
 وينع البرادة الخامسة يحكم بالحاسة عند وجدان المشيم وان تغيرت لاصالة عدم النقص لقول الصادق
 عليه السلام في القارة المشغلة في الماء استعمالها سقطت تلك الساعة وقدره بعظم ثلاثة ايام
 وهو حكم ولو غلب فالاربع حتى يزول النقص ويستوفى في المعبر فيه اقول ان يخرج حتى يزول
 النقص فانه المضد للحسن اثب سراج اربع رجال اذا تغير نزع المجمع قال ابن بابويه الثالث نزع
 المجمع فان تغيره يخرج حتى يزول النقص فانه النسخ الرابع ان كانت منصوصة فكفى لها النسخ والاكالات
 ابن بابويه ثالث ذلك ابن ادریس الخامس قاله الحسن وفاق غلب مفرج هو ما يدلى الماء والاول منسوخ
 خبر محدث وقد روي قالوا في النسخ حتى يزول في وجان هذا الى جنان مع النقص غلب الماء يخرج حتى
 يزول النقص ومع الملاءمة من غير تغير يستوفى المعبر يقع اجتنابا لجميع الشبان وهو المطلوب ويمكن ان
 على هذا الوجه ان هذا ليس من قبيل التعديلات الشرعية بل من المعجزات فالشابة روى في الماء فقال
 انه لم تغيره قطر بالمقدرة وان تغيره قطر يزول النقص فانه عليه النسخ فاذا زالت العلة زال النقص
 فلا يخبر ان لانه مع عدم النقص يكون المعبر هو المعبر ومع النقص يكون المعبر يزول النقص فربيعهم
 كلام الحسن بانه يعتبر بعد الغائبات اعني المقدرة وزوال النقص كايضا الاجل في النقص في هذه ان كانت
 وهو محتمل ولما اختلفوا في ما لا يشاؤله الاثم الى اخره المسمى ان المضاف لا يفتى عليه السلام
 حقيقة بل يحار الى جرح خاصية الجارية التي هي سلبه على ان يقال في الاستفارة الرجل النسخ ليس بال
 وهناك كذا فانه يصرفه الى ان يسهل لا يشاؤله الاثم باطلا فانه اذا افسد استغنى ما فانه لا يحل الا
 على المطلق كانه ظاهر ان لا يرفع حرقا قال في النسخ اجاعا واعرضهم العلماء بان الصنف

ما استعمل

بحر ذلك احب بان الخلف معلوم العين والنسب فلا يفرح هذا مع انه لم يفرح ذلك مطلقا بالماء
خاصة في السفر عند عدم المطلق وفي جملة اداة محل الخبث به قولان قال السب يرفع الخبث وقوله
لحسن رفعه عند عدم المطلق والاكثر على خلاف ذلك بوجه الاول انه النجاسة تنقش فلا يزول
الاكتنف مع الزوال وهو المطلق الشاغل ان المضاف يخص الافادة النجاسة والنجس لا يزول النجاسة ترك
العمل بعين في المطلق لا يرفع والضرورة فيبقى الاول على حاله الثالث ما اجمع به العلامة وهو انه نقى
خصص التغير بالمطلق في معرض الاستان في قوله ثم وشركه عليكم من التمسك ما يظهر به وبه يوصل
بغيره كان الاستان بالاسم اولى وفيه نظرا ذكبي في صرف الاستان كونه واقعا للخبث ثم يزيلنا
ان المضاف يرفع الخبث والخبث ثم ذكبي كمن التمسك انه يرفع الخبث لا يخرج المرفوع بان الفقد
زوال العين وقد حصلوا باطلاق ويجابك فلهذا احبب عن الاول بالمنع من ان ذلك هو الفقد بل الاول
بظاهر المضاف يخص الملقاة وعن الثانية بمصادرة لان كون المضاف مفعولا للرفع وكل ما ياتي
المطلق ولم يسلب الاطلاق لا يخرج عن افادة الظاهر هذا اشارة الى الموضع الرابع لعني ما يفرح عن حقيقة
وكلام الحق فيه ظاهر بغيره اذا خالف شيئا كالتعريف والرفعان مثلا ان كان بعد الخاطئة بصرف اسم الاكراه
عليه هو باق على حقيقته والافلا سواء كان ذلك للخطيئة من بين ما قلنا من التمسك والرفعان او ليس من بين
كالطبيب والراي اما في مخالطه موافق في الصفات كماء الورد عدم اللون والرائحة فقال الشيخ في تفسيره
جوابا للظهور به الاكثر منها فان شاد باجاء استعماله ودار القاصي بالمنع مطلقا اخذ بالاصول والاحتياط
واختار العلامة تقدير المخالفة كالحكمة في الجزع فيعتبر الوسط في المخالفة فلا يعتبر في النقص حدة الخلل
ولا في الراجحة وكذا المسك وينبغي اعتبار صفات الماء في اللون والرائحة والصفاء والصلابة
فان بقي الاسم مع المخالف فهو لهيوس والا فلا وينبغي فيه الاجزاء فان بقي الاسم مع العلة فهو لهيوس
والافلا وفي رفع الحديث به ثانيا في ان المردى المنع هذا اشارة الى الموضع السادس وهو
ما يخرج عن الظهور منه وانفق الكلام في ان ذلك هو استعماله والمراد بالماء المستعمل من ماء
فيل استعمل في طهارة بجهة لعبادة فمنها قول الاول انه طاهر باجماع علمائنا ومطهر لخبث اجماعا

تكملة

منهم فيه وهل يظهر من الحديث اما المستعمل فطهر اجماعا واما في الاكثر فقال المرفوع وان ادرى
ثم لا يمتنع التمسك مع وجوده فوجب استعماله اما الثانية فطهارة واما الاولى فليقلبه نقى فلم يحد باما
فيمر على التمسك على مطلق الماء الشامل وغيره فلو كان المستعمل غير مطهر كان قد احدث غير السبب كما
وقال الشيخان لا لان صلى الله عليه واله بنى عن اغتسال الخبث في الماء الراكد فاما لسلب الظهور
او الطهارة واجبا كان فليدعى ثابت ولان الصحابة في اغتسال الماء لم يجزوا طهارة اخرى ولرواية
عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام الماء الذي يغسل به الربوب او يغسل به الرجل من الخبث
لا يجزيان شيئا به والحياب عن الاول في محل التمسك على الكراهية وعن الثاني ان عدم النقل لا يزيل الخبث
العدم وعن الثالث بالضعف فان في طريقها ابن قتال واجد هلال والاول وان في الثاني
قال العلوي وبغير تسليمها معارضة رواية ابن سنان وغيرها الثانية ظهر من تعريف المستعمل انه
يدخل فيه وضوء وغسل الغيض قبل او بعد وضوء وغسل الاستحاضة وغسل من الميت وماء
غسل البقي المجرى الى مسن من ماء ويخرج منه وضوء جلي من الخافض والمستعمل في غسل او وضوء من
او الغسلات المنبوذة الثالثة فالاعلام بغير مستعملا بجهة اباحة عبادة كالفلا وقال الشيخ اما هنا
او ارجاس الخبث في البسودان لم يكن يمسح وهو حكم محض بالبشر فلو ارشس في فليل ولم يمسح
ذلك الحكم الرابع هل يعود الى الظهور به بصرفه كذا اما بالافلا او التمسك قبل ثم وهو لا يمتنع وتروى
الشيخ في الخلاف الثانية لا تثبت له حكم الاستعمال حتى يفصل عن البسود وقال الشيخ ثبت بجمود
استقراره على العضو على وقت الماء الذي على العضو الى لغة لم يصبها الماء في غسل الفلانة مع عنوانها
لا عند الشيخ الخامس قول المد والمردى المنع ان اخبرت الروايات في المنع فالعبارة سديدة
والافلا اذ يلزم من كون المبتدأ اعم من خبر وجعل الخاص على العام ونجا براه به للخبث
اذ لم يجز تنبيه النجاسة في ان اسمها النجس في كونه نجس وقال في الخلاف نجاسة الاولى
وطهارة الثانية وقال المرفوع اذا ورد على النجاسة فهو طاهر واذا وردت عليه لم يكن طاهرا فهو نجس
سواء كان ماء فليل لا في نجاسة تنبئ عن في الفسلة الواجبة اما المنبوذة لا حيا فان ماء طاهر فلا
لمحركه براه به قبلها عدا ماء الاستحاضة رواية عبد الكريم ابن عتبة الهاشمي عن الصادق عليه السلام

وشبهه الفقيهاء شروطها الأول عدم تغيره بالنجاسة التي عدم ملاقاته بنجاسة بعد انفصاله الثالث عدم
 التحلل عند السعي وعلى حق انتماءه بالترخصة على محلها واما الاسرار فكلها ظاهرة عن الغيب
 والكافر والخير والافترقان حربا ولا خلاف في نجاسة وعلى وفي وانما الاصحاب على نجاسة
 الا المصنف في البرية فانه جعله مكرها ورواها بخلافه واما فرق المسلمين يقال ابن ادریس نجاسة
 غير المؤمن والمستضعف وقد اجمع على ما روى الا للفرار والفتلات واصناف النجس الجيرة و
 الجسنة اجمع المصنف عدم اجتناب النبي صلى الله عليه واله اسرارها فان قيل وكذا لم يجز على علمه
 بعد اسرار من حاله ولا يجر على البقية الا مع الولاية وفي سبيل ما لا يكره في قولنا ان النبي صلى الله
 عليه واله في التزيب والانصاف وكذا في قوله لا انه استثنى الطير والبهائم والوحشية وما لا يمكن
 التحريم من الاستسكان والغارة والحية وجعل سور ما لا يكره لم يكره في النهاية و
 المرتضى في المصالحات بالظاهرة وهي اختيار المصنف والعلامة لاصالة الطهارة ورواية الفضل
 العباس قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن فضل المرأة والنساء والبقرة والابل والحمير والخيول
 والبغال والوحش والسباع فلم امرك شيئا الا سألته عنه فقال لا بأس حتى انتهت الى الكلب فقال
 مرحب بحسن لا ينفق في بطنه واحشيت ذلك الماء واعسله بالتراب اول مرة ثم بالماء
 وكذا في سورة المسح الى اخر القول بنجاستها للنجس فكان سورها وحكاه المصنف عن بعض الامامية وقال
 ابن ادریس بالظاهرة وهو الحق لرواية المصنف وكذا ما اكل الحيف ظاهر كلامه ان فيه خلافا ولم يفرقه
 نعم قيل ان المرتضى يقول ببراءته وفي قوله مع خلق من هذه الملافة من عين النجاسة فائدة هي انه يكتفي في
 طهارة فم او عصف منه ذوال العين وان لم يرد عليه ماء مطهر وفي نجاسة ما لا يكره ان
 من الدم فلا يجره النجاسة قال الشيخ في طهارة رويته على ابن جعفر عن اخيه الحكم عليه السلام
 في الماء سألته عن رجل امطخ فصار الدم قطعا فاصاب اناؤه هل يصح الوضوء منه فقال ان لم
 في الماء فلا بأس وان كان شيا متبعا فلا يتوضئ منه وعلى ابن جعفر كان نجسا عالما فلم يكن اصبا
 الماء ما اشبه عليه الحكم فدل قوله اصاب اناؤه على اصابة الماء وقوله با في الاحتياط بالنجاسة لا ما قبل
 لا في نجاسة فتجسس الرواية لادالة فيها لاحتمال اصابة اناؤه ولم تصب الماء احتياطاً كما ان
 نجس

مجاورة

مجاورة للماء ويكون المراد بالرواية ان لم يتحقق اصابة الماء بين على اصالة الطهارة او اصالة عدم
 وكونه نجسا غير مانع من سبيله فان سبيله فائدة هي انه لا يكتفي في الحكم بالنجاسة النجس بل النجس كالحق
 روى ابن ادریس فان بين يقين اصابة الماء وعدم يقين اصابة واسطه حتى يقين اصابته وهو محل السؤال
 فتسقى عليه اسم الحكم بالنجاسة حين ولو نجس ما احده الا بان ولم يقين احب ما هل من بطنه
 وهذا ان كل ما اشبه نجس بمحل وجب اجتنابها مع الفصلان اجتناب الحرام واحب ولا يتم الا باقتضا
 ولعله عليه السلام ما اجمع الحرام والحلال لا يغلب الحرام الحلال كما لو اشبهت بالنجاسة بالرواية
 الذي بالميت ومنه الماء النجس بالماء الطاهر والنجس نجس استعماله والطاهر غير
 معه الى الطهارة يتم على الظاهر الى الارادة قال الشيخ نعم والا لان استعماله القرب مع وجوب الماء المطلق
 الطاهر قلنا ذلك غير ثابت بل مع عدم المنع منه شرعا والفرق حصول المنع كالمنع من المعصية وبما
 التيمم معه بل وما حرم الارادة لمكان الضرورة الى شربه مع العطش المشي الفصل الثالث
 في طهارة الماشية وهي وضوء غسل هذا تقسيم للطهارة الى اصنامها وتقريره ان الطهارة اشترطها
 من مطهر شرعي وهي اما الماء او التراب لقوله صلى الله عليه واله انما الماء والصعيد اذا تم
 هو التيمم وسياق الاول لا شامل للبرق وهو الغسل والبعض وهو الوضوء والوضوء مشق من
 الرضاء وهو الحسن والتطاقة لقوله فيه وضوء الرجل اي صار وضوئا وتوضأت للصلاة ولا يكره
 الوضوء وبعضه بقوله والوضوء بالغسل الماء الذي ينقي به ويقال ايضا للمصروع من ثياب الصلوة
 مثل الوضوء والقبيل وقال الشيخ في الوضوء بالغسل المصنوعة وبه قاله لا خفى ثم قال زعموا انها لقنات
 والغسل بالغسل اسم الاقامة للماء على جميع البلى وتسكن السنين وتيمم بالغسل المصنوع والكبر والغسل
 كالطهر وتيمم بها فائدة هي ان الطهارة هي مقولة على اقله بالاشراك اللفظي او المعنوي المفسر من
 كلام الشيخ وغيره من المحققين هو ان مقتضى ذلك بل هو مقوله بالشك او بالمعقبة على الاول
 بالثاني وفيه وعلى الثالث بالجار اول الا ان الشك في ثبوت الطهارة اختص بالماء على ان مقتضى
 الى حقيقة ويكون نجس من الوضوء والغسل وعلى الاول يكتفي بالتيمم مع الماء بناء على اصالة عدم وجوب
 الزايد عن مقتضى الواجب وقيل وجوب الغسل ليقين البراءة معه وعدم قوله صلى الله عليه واله اذا

الاصابة

امرتك بما فانا ما استغنم ولا على هنا استطاع فتحه وكذا على الاشراك العقلية وغيره الامرات
 او الفصل الاول في موجداته استحقاق اللفظ المنجيات هنا مجاز لان المنجيات للفرق هنا
 الصلوق والطوائف وغيرها هذه المذكورات بل هي مقدرات وشروط وذلك هو بعض الاشياء
 التي لفظ الاسباب وقال في اسبابه فان السبب قد يكون تاما وقد يكون ناقصا وعبارة الشيخ عنها
 بالنافذ من احسن العبارات من الموضع المعناه هذا شامل لما مر من الاول ما مر من
 بحسب الطبيعة كما هو معلوم لكل احد انما ما انفق حصوله ثم صار مفادا فان لم يكن مفادا
 الفضيلة نقصت شيئا كان من نوع المصداق ام لا وسواء كان من جرح او عدم تشكيك النفس بذلك
 كله ويرجع الى العادة الى العرف وتبيل يحصل من تبيل سلات والحق الاول والثوم القاطب
 على الحاشية الحاشية هي السبع والبعير فبذلك اجرا من البسطة فانه لا يحصل منها ولا
 والعقل الاصحاب على كون النوم ناقصا لعقله الصادق عليه السلام لا يفيض الوضوء الا حركت النوم
 حركت وفردت من الرذائل انتم فانه الصواب ان يارب الرجل اذا اراد ان ينام فليقلع عن
 الاجماع بعد على خلافه فانه نافع في جميع الحالات وهنا في ايدى الاول النوم عنها نافع لكن به
 حركتها لا يكون مفيدة فليخرج موصوف بعد من خروج الحركت منه حالة النوم لم يفيض على العقل بالظن
 الشائبة اسكره الجنون والافاء واشباهها من المقتضيات العقلية فاقص بطريق الاولى فهو من باب
 التنبية او الدخول مع هذه الملة فكان الاجاب عنها اولي الثالثة النوم والسكر ينقضان العقل
 اجماعا والجنون من اجزاء وهل الاغواء من قبله والحق كونه من قبله لعدم جوارحه على الانبياء
 مع جواز النوم عليهم والقويح بينه وبين الجنون انه يلزم تعطيل الحواس والجنون لا يستلزم
 والاستغناء الغلبة وانما تبقها بالعلية وان كانت كل اقسامها بوجوب الوضوء لان المراد هنا ما
 الوضوء وحده وذلك هو الغلبة لا غير وفي حق باطن الدنيا وياطين الاحليل لان انهم
 انه لا يفيض الاحليل هي التعب دون سائر العضو العقل بالانفص بالمس المتروك للصندوق
 باقي الاصحاب على خلافه وانما يستدق قول الباقر والصادق عليه السلام لا يفيض ان يفيض الا بالاجزاء
 من سوا فليكن الذي انتم الله به عليكم والنوم والجنون المذكور وغيره مما قيل بغيره لا ينافي

المذكور

المذكور فلا يفيض لاصالة النوم انما ادب اللغز والواجب ستر العورة اي من من براه لا
 خلافا لابن الجني فانه اوجب الستر مطلقا والخشوع الاول والثاني وجب ستر العورة كان اوله
 ولا كان المشبه انهم من جرح ولقد لفظ في الميزان الايراد او يجب فيه عورة كك من الاعراف عن
 وازالة الخبث ولجزم استقبال القبلة واستن بارها وكان في الانبث على الانبث من قبله
 الشيخ والفاشي وابن ادراس لقوله صلى الله عليه واله على عليه السلام كما رواه عليه السلام عنه اذا دخلت
 الخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستبرها ولكن شرفها او غربا والاصل في النجس التحريم ولا نه مناس
 لتعظيم للبرية وهي اعلم من ان يكون في البيان او العناري لقوله عليه السلام اذا ذهب احدهم الى الغائط فلا
 يستقبل ولا تستبرها لغائطه ولا يول وقال ابن الجني بالكرهية مطلقا والمنفرد بالكرهية في النجس
 خاصة دون الانبث لرواية ابن بزرع ان الرضا عليه السلام كان له كيف يستقبل القبلة والى باب انه عني
 الخرافة بفرجة اذا المقابلة بالفرج هي الحجة لا بالوجه والبول في سبل فرجة وبان لم يكن فاعلم ان ما
 سارا بالجرم في النجس والكرهية في البيان يجب غسل بجم البول وشي من الماء لا انتم
 واقل ما يجزئ مثلا على المشقة هنا في ايدى الاول يجب غسل بجم البول لما ورد عنهم عليهم السلام ان
 عزاب القبرين وشاش البول النافث تبين الماء لا الزلته وذلك اجماع منا ولقول الصادق عليه السلام
 كان اسرا سارا اذا اصاب احدهم فطره بول فربح محرمهم بالمقاريف وقد وسع الله عليكم ما وسع
 السماء والارض وجعل لكم الماء طهرا فاقبلوا كيف يمكن فان الشيطان اقل الجري مثلا ما على الشفة
 وقال النبي ما زال العين ولم يفرقه فقوله الاول او لانه احوط لان احدها لا زالة العين والآخر
 للتطهير وغسل بجم الغائط بالماء وحده الانتقاء وان لم تبين الخرج مخبره من الاجزاء والماء
 هنا في ايدى الاول العقل وما قبله يفيض استنجا اي استفعال من النجس وهو ان يرفع من الارض
 واصله للسياح لا غنا بفيض النجس عند الحاجة وقيل من نجس النجس اذا قطعها لانه يقطع
 الاذى من نفسه ويمنع استطابة لا ينافي تطيب النفس بآلة الغلب الثانية الغائط لعمدة اعتق
 من الارض ومنه الحديث وهو ان رجلا قد بارسل الله فله الغائط بحسن النجس اراد ان يطر
 الى ادى الذي كان متره ويسمي الخس المعلوم غائطا باعتم ما كان يفعل فيه لان الرجل من العرب

اليدون في آخره ثلث محال لازل مع مقيده لا اشار اليه الحق اما التي سمع فليجوز التأخير واما التي قد
عن غسل اليدين المستحب والمباين مستحباً اذا كان عقيب النوم او البول او الغائط او الجنابة واداء
او الفسل من ماء فليسل في اناء يفرق منه بديل فان الفسل في مستحباً قبل ادخالها الا اناء من مطبق
وهو عند المضمضة وعند الاستسقاء ولم يذكر احد من المتقدمين وتوقف فيه صاحب البشري وجرم
العلام في تركه وثابعه المتأخر من الثالث مضمض مطلق وهو عند غسل الوجه واستن
حق الفرج فسر بقوله الاستسقاء في النيات بامر عدي وهو ان لا ياتي المكلف بامر بطل اما قبل
لا غير كونه ما ينافي ذلك الوجه الذي نواه او بوجه كنية فعل مبطل وانما فعل ذلك لوجه الاتي
ان استسقاء عني البشري وجرم فكيف يتبعنا لآية الله تعالى على اصالته بقاء الحكم اليه والى الثاني
مستغن من المشرع المتكلم الثالث ان النية فعل قلبي وضل لا فعل محجب ان يكون قلباً لا
الافعال المحررات فالمتناهي للنية في غير اخرى خافها وهذا ما حوذه من قول المتكلمين حيث قالوا
محجب ان يكون من جنس قصد الارادة ارادة العوض وغسل الوجه هذا هو الواجب
من واجبات الرضوخ واعلم ان المراد بالوجه هو من مبداء السطح الى محاذ شعر الذقن
لانه مبداء الرأس الى الشدود ومن اول الجبهة باخذ الموضع في السطح ويقع به الماحية واما
الترغيبان وهما البيضاءان المكشوفان للنامية اعني الخيش في ارجاء عن لهما في سمت النامية
ونيت جميعها في حد الشدود وكذا يخرج موضع الصلح فوق اثناء السطح ويخرج الصدوقان وهما
جانبا الاذن متصلان بالعذارين من فوق الاذنين ولا عبرة بالاعم فيدخل في حد الفسل من غير النم
لانه في شيع الجبهة واما حد عرضها مادارت الابهام والوسطى عليه عرضها والعزاء والبيان
المتخلل بينهما وبين الاذن خارجان عن حد الوجه فخرجهما عن الماحية ولا يغسلها فاذن
لغسلها فاذ حرجت ولم تكف فعلي المترخي الفسل حتى يصل الماء الى البشرة لا ينام تستر
ختارة العلام في التكررة وجوب تحليل الشعر الخفيف من كان الغالب فيه لفه واكتفاه تارة
كما عد النجاسة او كالتحريم ووجب غسل الشعر السائر ونبتة وحكم ان غسل اخدهما الاخرى عن وجه
والحق ان حكم الاول حق والنية لا لانه الوجه اسم لما يقع به المواجهة والمواجهة هنا باحتلف

وظاهر الكف

وظاهر الكف لا يمتنع غسل اليدين مع المرفقين انما الناس على انه يجب ادخال المرفقين
في الفسل ثم اخلف في طريق وجوبه بغير طريقة قوله نعم وابتدكم الى المرافق والى هذا معنى مع قوله
تت من اشارى الى انه اي مع قوله ولا تأكلوا مما اثم الي من لكم فعل هذا يجب غسلها بالاصالة وقيل
لوقف الى يجب عليه وباتية انه الى بعض الغاية لقوله تعالى واثم الصيام الى الليل والغاية يعنى تحتها
ما يقعها ما قبلها اذا كان متصلاً بالمفصل محسوب واما ما لا يكون وجوب الغاية بالبيعة كما في هذه
الصورة فانه يجب غسل اليدين مطلقاً وهو منقطف على المرفق لانه عبارة عن الحد المشترك بين المرفقين
المساعد للحد المشترك في المقادير المتصلة لا يمتنع غسل محسوب فكل كت توقف غسل اليدين على غسل
المرفق لان ما يوقف عليه الواجب المطلق فيجب واجب وتظهر الغاية فيما اذا انقطعت اليدين من المرفقين
لرأس الساعد فعلي الاول يجب غسله لانه واجب مع اليدين من غير تلازم وعلى الثاني لا يجب شعاً لغسل اليدين
سقط الاصل سقط ما بهم ولي كس فتولاك اشبهها انه لا يفرق في الشئ واكثر الاحتجاب بعدم
مع النكس في الوجه واليدون وهو احد قول المرفقين لربا يبراره عن الباقر عليه السلام في حكاية وضوء
رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكن وفعله حجة وهي اية بيان الجمل الواجب فكيف واجباً وقول النبي
صلى الله عليه وآله وقد اكل وضوءه وهذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به الى مثله ووجه الكلاية انه لا يفرق
ان يكون في غسل العضوين والا لكان النكس واجباً ويكون وضوءه مقبول ولا قابل به شيعي فلو
وهو المطلق وقدر المرفقين بكونه النكس واختاره ابن ادريس ولا دلالة في ابدكم الى المرافق حتى احسن
الفرق لانهما مع بعض مع عدم الكلاية في ظاهره ويعنى الغاية وهي قد يكون لغسله وقد يكون لغسل
ارادة التي فيكون محلاً لاجتهت بانه عليه السلام واقل الفسل ما يحس به سيما هذا اقل الفسل ان يجرى حرم
من الماء على خزيين من البشرة اما بغسله او بافرا المكلف له وهو المعنى بالوجه واكثر ما يحصل به الاصابع
فالمكلف في تحريمها وغسل مقدم الرأس المسح على الرأس واجب بغسل الكف بقى هذا سائلاً الى
هل يستوجب مسح الرأس ام لا قالوا لا نعم لان الياء للانصاف والرأس خفيف في الظل وانقط اذا اطلق
يحل على حقيقة قلنا الياء للتعريف لان هذا الفعل متعلق بنفسه والقيل اذا انفرد بنفسه وحملت الياء
اذا دونه التعريف بما لزم في الاصل الثانية هل يتعين من غير هذا الشافعي لا كونه الافضل المقدم وعندنا

عليه
الافضل

رجيا ليعمل النبي صلى الله عليه وآله كالحاء الصادق عليه السلام لما سئل عن الشيء فيها بطلت وارتقت
وقال هكذا وشعر رسول الله صلى الله عليه وآله وهو رافع في بيات الواجب فيكون واجبا بالثبوت
يقدر ام لا قال ابن حنيفة نعم بالبره وقال الشيخ في النهاية وابن بابويه جلد ثلاثة اصابع وقال بعض
الاصحاب ما نصرف عليه الاسم لان لفظ الشارع يدل على القيمة الشرعية فان تعددت فالمرتبة فان تعددت
فالمرتبة والاولى والاخرى متعديان بقيت المرتبة وكل مطلق يختلف الاخراد يدل على انه ولفظ
البره عليه السلام اذا سمعت شيئا من راسك او شئ من قدامك ما بين كعبك الى اطراف الاصابع فقد
اجزأك الرابعة هل يجرى من غير علمه لا وعن الجهر يجرى الغيب هل هي الخامسة المسح به عن يمينه
تلاوة الوضوء وعن الجهر بما بين انف السادسة ما يسع عليه عن يمين البسم او الشعر الخنثى وعن
الجهر يجرى على الجاهل لنا قوله ونكتا واسمى برؤسكم السابق هل يجرى المسح مستقبلا قال الشيخ في
خبره وهو ظاهر كلامه في الترتيب وقال في ذوات ادراس والمكبس وهو الخنثى لصرفه الانتشار والاعانة
عدم التوجه للقول الصادق عليه السلام لا يابس يسع الوضوء مستقبلا ومريما وسع الرجلين الى
الكعبين وهذا تقدم اما وجوب المسح الى الكعبين فباجماع علماء اهل البيت ونص الكتاب في قوله
ارجلكم الى الكعبين بالجرح عطف على رؤسكم ورواية النسب عطف على الجرح كقول الشاعر معاذي انتابش
فامع قلنا بل الجرح ولا يجرى او قولهم انها معطوفة على ارجلكم ورواية الجرح المجاوزة ضعيفا لان العطف
على الاقرب اولى واعراب المجاوزة ضعيفا خصوصا ولم يرد مع الى والى الذي جازاه قال انه شرط
بعدم اليأس كافي قولنا جرح ضيق خرب فانه لا يأس ان الخرب ضعف الجرح كالمذهب وقال بقولنا
من الصلابة عنده ابن عباس ومن الفقهاء ابو القاسم والشعبي والجبائي وابن جرير خيرا بين المسح
والغسل واما تفسير الكعبين فقال اصحابنا انها قبلة القدم كالحاء المصروفة قال محمد بن الحسن التستاري
واجب قوله تعالى الى الكعبين فانه يدل على ان في الرجل كعبين ولو لم يثنى السابق وانهم فقال في الكعبين
اذ لكل قدم كعبان فيكون اربعة وايضا هو مخوف من كعب ثلث المرة ان يرتفع فهو السبب بالاستسقاء وفي
اكثر الجهر واحضاره العلامة انها غظم السابق لا انها مسئلة فبغيره يقول فيها اهل اللغة فان لارجح الكعب
هي لغز التماسه من سلقى السابق والتقدم وفل من الاصح انه كان يتكلم على من يقول انه في ظهر القدم وهذا في

الاصح بالبره

الاولى لا يشترط استيعابها بالمسح بل يكفي ولو براس الخنثى الثانية لا يشترط اتصال لفظ في المسح فليسمع
ثم سمع من محاذيه كلفى الثالثة لو كان محاذ المسح وطحا لم يجرى في زول الرتبة الا ان يكون رتبة المسح
اغلب وقال ابن ادراس جرح مطلقا والى خلافه جرحا من المسح بار جرحا الرابعة يجب كون المسح
في الموضعين احدى الرأس والرجلين والى جرح واحدة الخامسة يجرى المسح مقبلا ومريما لا تقدم والى
في الابه لغز المسح لا المسح والبرتب سبل بالوجه الى وان لم يقين الترتيب لكنه لا يقين
فيكون الابه مجله والى هو الصواب منه عليه السلام حصل فيه الترتيب فيكون واجبا والاول يجب خلافه
الرجلين ولا ترتب بينهما اي في الاخر اما على جهة الغسل والكار فالذين قبل البسم لغز الاصح عليه
عليه السلام ان سه حجب الثمان واما قلنا بالاجزاء في عدم الترتيب لقله وارجحكم فيهما ولا يجرى مثله
في العين لان الاحياء واجب الترتيب فيها دون الرجلين هذا مع ان سلوا وارتب ابن عقيل والبخاري
وابن بابويه ذهب الى وجوب الترتيب فيها والمؤالة واجبة باجماع علماءنا واختلف في ترتيبها
فقال الشيخ هي المتابعة لقله القدم اتبع وضوءك بعينه بعضا ولان النبي صلى الله عليه وآله والى في انما
فيكون المتابعة واجبة قال في الجلالة لا يجرى بقدر ما يجب ما تقدم وقال العلامة بالاول في حال الاختصاص
وبالتب في حال الاضطرار وانما الخ على انه لو اخرج ولم يجب ما تقدم لم يطل وضوءه بل بقاءه في التلاوة
لغيره في الاثم وعده فانه على الاول بائنا جرحا على التلاوة وعلى القول الثاني انه بائنا جرحا مضطرا
خمس بل هو بذلك اضطرار كفضل الكفارة المرتبة وعلى القول الاول بقدر خمسة والثانية ستة والثالثة
بربعة قال الشيخ وابن ادراس الثالثة جرح لا عنها لم يست من الوضوء والا استجبت جميع من المؤالة
الواجبة وقله الصادق عليه السلام الثالثة بركة الخرب وجرحها ابن الحسين والمخد وابن عقيل فيقول
الصادق عليه السلام الوضوء شئ شئ ومن زاد لم يجرى والا فبما الاول بعدم دليل المشرقة فيكون اذ
في الوضوء ما ليس منه فهو رتبة ولا تكرار في المسح اي ليس ذلك مستحبا فيه كما في الغسل مرتين
وتكرار مرتين انما اي لا يجرى والبره ذهب ابن ادراس لعدم دليل المشرقة فيكون بركة على الترتيب
لو كرر لم يطل وضوءه ومن دام به السلس يتي كرك وضوءه في كل وضوء وهو من الاول الشيخ
في المسح لاصالة البراة وجعل على المستحاض قياسي وثبت فيه في الخلاف وهذا في قوله تعالى اذا قم

الى الصلوة فافعلوا وجوهكم وارجعوا في كل قيام خرج منه المنظر ^{الصلوة} ^{الصلوة} في الباقي وعلى وجهه ولا والله لا
 في الشكاسة حاصله هنا وبرادة المنة معارضة بالاحتياط وكذا المظهرين في الجاهة للحديث في الصلوة ^{الصلوة}
 ومضى وهكذا الرواية بحسن من سلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العلماء الى جهة ان عنده ان كان دانيا
 لا يتقطع فانه جئ على صلاته من غير ان تجرد وضوءه كصاحب السلس وان كان متكئا من التحفظ قدومه
 زمان الصلوة فانه يظهر ويتألف اما الاول فلانه لو نقص الطهارة لا يطل الصلوة لان من شرط صحة
 الصلوة صحة الطهارة واما الثاني فانه ينكر من فعل الصلوة كمال الطهارة صحته وفيه نظر اذ ينكر المخرج
 الرواية المذكورة من غير معارض مع صحتها فالاولى في تغيره فتم ثالث الجاهة الرواية عليه وهو ان لا
 يقدم عنده ويتقطع زمانا لا يفسد الطهارة فان تكليفه اما الصلوة والاستيناف وهو باطل لان تكليفه
 بالكون على الطهارة في مجموع الصلوة باطل لانه الفرض ان زمان الانقطاع لا يفسد الصلوة فلو رجع لا يفسد
 او تكليفه الاستمرار من غير وضوء وهو باطل ايضا لان الطهارة شرط صحتها وعدم الشرط حازم لعدم
 المشروط وسقط التكليف بالشرط بالنسبة الى المجموع لا يفسد سقوطه بالنسبة الى اجزائه لان المجموع انقص
 البعض وسقط الخاص لا يستلزم سقوط العام واذ ايطر هذا الضمان في معنى الوضوء والبناء كما هو
 مدلول الرواية فيجعل عليه وقوله لو نقص الطهارة لا يطل الصلوة قلنا متى اذا اوسع الزمان او مطلقا
 لكن الاول ليس بحال الزمان والى ان يبين منه البطلان مع استمرار العذر او تنفيها وحيل المناسخ
 للاحتياط في تحقيق هذه المسئلة اقول الاول قول اكثر وهو انه بعد الطهارة لا نه جئ - كونه للثبوت
 سائرا صطل الطهارة فينبط الصلوة وخبره العكس فلا يطل في فائسلة متزودة بين العفة والبطلان
 كما نأبى في الزمة فبقيا فلا يبري الا بغير حصول الشرط فيجب الطهارة انك قول المعنى في المختبر بعد
 تردده في قوله الاحتياط وهو ان ينظر الى خاله قبل تصادم الاحتمالين فان كان محونا جئ على الطهارة
 لانه يبين اشكاله عن تلك الحار الى الطهارة ولم يعلم بجدة والاختصاص فصار متيقنا للطهارة وشاك في ذلك
 فيجئ على الطهارة وان كان قبل تصادم الاحتمالين متطهرا من على الحديث الثاني ما ذكرناه من التبريل
 الثالث قول العلامة وله فيه تقريران الاول في ثبوت اذا ايقن عند الزوال انه نفس طهارته وتوحيه عن
 وشك في السابق فانه يستحب حار السابق على الزوال فان كان في شك الحار متطهرا نفس طهارته لا

يقينه

يقينه نفس تلك الطهارة ثم يتهيأ ولا يمكن ان يتهيأ من حدث مع بقاء تلك الطهارة ونفس الطهارة ^{الثانية}
 مشكوك فيه فلا نزول عن اليقين بالشك وان كان قبل الزوال محونا فمن الان لا نه جئ انه لا
 عن الطهارة ثم يتهيأ وطهارته بعد نفيها مشكوك فيل فيل يمكن تعقب الطهارة كما في الجديد وتعقب
 الحديث للحديث فينبطها في القى بعد بكنها متحيزين شعافين وحكم باستصحاب السابق اي عمل مثله
 انك انه اذا حصل له هذا الشك فلا يحل اما ان يعلم حاله في الزمان المقدم على زمان الشك
 او لا يعلم فان كان الاقل متطهرا من السابق متطهرا ايضا ويحى على الطهارة وان كان محونا فمن الان
 محونا فينبطها ويبان ذلك ان يقول ان التعبد انه بعد منه طهارة وحدث شعافين اي الطهارة
 رافعة للحدث والحدث رافع للطهارة ومتحيزان اي الطهارة واحدة والحدث واحد فان كان قبل الزوال
 متطهرا من السابق متطهرا من السابق لا يجوز ان يكون في الطهارة والا كان الطهارة عقب طهارته ومن
 باطل لما قلناه فيكون السابق للحدث فتكون الطهارة بعده فيكون متطهرا وان كان قبل الزوال محونا
 فهو الآن محونا لان السابق لا يكون للحدث والا كان حدثا بعد حدث وهو خلاف الفرض فيكون الشك
 الطهارة فيكون الحدث بعدها فيكون محونا وان كان انك تطهرا بغير احتمال انه فوكان محونا فالطهارة
 بعده في الحدث بعدها فينبطها وفي الحس كتابة المحقق للحدث في كان اصحها المنع قال في المبطل
 بكرهه قال ابن البراج وابن ادريس وقال في الاف مجرم وهو اقرب لقوله لا يفسد الا المتطهرا
 والمراد التمسك بالحق والآنم الكذب لعلمنا ضرورة انه يقفه غير المتطهر ولقول المصنف عليه السلام
 لو ان اسمعيل اخراه المحقق فقال انك لست على وضوء فقال لا نفس الكتاب ونسى الذي واقره
 واما الفصل الى اخره الى الجواب من الفسلة فسمه بلا خلاف وواحد مختلف فيه وهو غسل المني
 وساق طهارة الارل غسل الجنابة وهي في الله بقدر من قوله تعالى والجار الجنب وقول الشاعر انا نأخر بين
 زابرا عن جنابة وكان حريش من عطا بايوا حاد اوسى الجنب حبسا لبعض عن احكام الطاهرين وقال
 اجنب الرجل وجنب واجنب من الجنابة ذكره الفراء وقال الجوهري لا يقار جنب لان معناه اصابته ^{الجنابة}
 واما الجنابة فبقاها اجنب وجنبا بوجاهم النجاسة في فيجنب الذي ينفرد به احرار عن المنكر
 فانه لا يجب على احد منهما لان كلاهما متيقن الطهارة وشاك في الحدث ومع ذلك لا وجب لا يقدم ثم لا ينج

الطهارة

فعل بشرط نه لها زمانها معا وقع اعتسار المنع وتبعد كل صفة لا يخفى سببها وان اكسرت في خالفها ولم
وكذا في وبر المرأة على الاشب قال الشيخ وابن ادريس والمعم والعلامة بالوجوب وهو قول
الشيخ في المبسوط لوجه الاول قوله نعم ولا تستتم النساء والفتاة وان كان لغير المجلس بالبدن كمن يلبس
بما عرفا عن الخراج استعماده للجهري وهو قوله على عليه السلام وابن عباس والخراج صادق على الرجل في الزجر
واذا كان مطلق الخياصة مع موجب التيم كان موجبا للفصل لعدم الفرق اجماعا التي كلما وجب على الرجل
وبالحد وجب عليه الفصل لكن المقدم حق اجماعا فكذلك الثاني وبان الشرطية ان العناية لما اختلف
في وجوب الفصل بالثبوت للثابتين من غير اترال واجتبت الاضمار بغيره عليه السلام انما الملاء من الملاءم
عليهم على عليه السلام بغيره ان يخرجون عليه الرجح والحد ولم يوجوا ان عليه صاغيا من الملاء ترجعوا اليه الملاء
فوله الصادق عليه السلام اذا دخل فحق وجب الفصل والرجح والمهر والادخار صادق في الزجر وفارق
بابه والشيخ في النهاية لا يجب لقوله الصادق عليه السلام حين سئل عن الرجل يصب المرأة بجمادى الفرج
اعلمنا غسل ان هو انزل في فليس عليها غسل وان لم يترك هي فليس عليه غسل والظاهر ان الزجر
يجوز رجاء انهم لغيره من الانقراج وهو حاصل فيه وعرفنا لقوله تعالى والذين هم لزوجهم حائلين يريد
بذلك الرجال يعني الانقراج وفي وجوب الفصل يوجب الغلام تردد وجوبه بالوجوب مستان الزجر
من اصالة البرائة من وجوب الفصل وعدم نقض صريح فيه ومن وجوه المعنى الموجب لغير المرأة ولا فرق
بينها الا لا قوة فلا يدخل لها في العلة فوجب الاشتراك والسبب جزم بالوجوب ونسك بالاجماع المركب
وتقريبه ان كل من قال بوجوب الفصل في وبر المرأة قال بوجوبه في وبر الغلام وكل من لم يقل بوجوبه هناك
لم يقل بوجوبه هناك قلنا بوجوبه هناك ولم يقل بوجوبه هناك خرقا لاجماع وامثال هذه المسئلة كثير
منها التي والذات اختلكت الامر في نفيها فتم من دورها معا ومنهم من شعرا معا قلنا قلنا من شعرا معا
دون الاخرى كان خرقا لاجماع قال الحق لم يثبت عنده ان كل من قال بوجوبه هناك قال بوجوبه هناك ولا
ما قاله المرتضى وهو اختيار العلامة لما قلنا من تفصيل الوجوب بالحد والرجح برهنا الخيع وسنننا
سبعة الاستبراء قال الشيخ وجماعة بوجوبه واستحبابه السبع وابن ادريس والحق والعلامة لم يثبتوا
وعدم نفي الروايات بوجوبه بل باعادة الفصل الى ما يبدل ولم يستبرح الاول احوط وعلى القولين انما

تتميز لا

المفصل لا المبلغ من غير اترال ومن كتابه القرآن ودخوله المساجد انما لا يفتى على غيره كما
القاضي الاول وسلا راتش ووضع شئ فيها على الاخر لم تعرف فيه بما لفا سواء سلا راتش
بكرهه والحق الخبر لقوله الصادق عليه السلام حين سئل عن الحبس والهاضن يتناولان من المسجد المتاع
يكون فيه فالعلم ولكن لا ينعان في المسجد شيئا ولو احدث في اثناء غسله فقيه اقول ان
اخره اقول المرتضى واخباره الحق يتم الفصل وتبين لان الحديث الاصح موجب للوضوء وليس من
لفصل ولا لبعضه فيسقط الاعادة ولا يسقط الحديث لما يفي من الفصل بل لم يجز الفصل ولم يحصل وقته
نظر لان الحديث ان ذلك الحديث ناقص بما تقدم عليه اذ لم يكن ناقص لم يجز ان الوضوء فماله ان
الغاية معن فان قلت اغا فحقه على قوله عدم تجزؤ سبب الوضوء قلت فيكونه ناسرا للفصل في شرط
بعد تجزؤ الحديث والاجماع على انه مؤثر وحين مطلقا على انه يلزم الحكم لانه اذا كان انما يفتى بالشرط
فان فرقنا بين حصول الحديث قبل او في الاثناء انما في ابن البراج وابن ادريس انه لم يفتى عليه
ووجه هذا القول الثاني اكثر العقاب على ان وجوه الحديث الاكبر مانع من ناسر الحديث الاصح في الاجماع
والغاية مبرجة بعد غسل راسه وهي مانعة من ناسر الحديث الاصح في الغاية ولو سلمنا ان الفصل
ناسرا ايضا والغاية من مقام واليا فحق لا يبعد من التمام وفيه نظر لان قوام الحديث الاصح لا حكم له
ان ارادوا به ان غسل الغاية يجرى عن الوضوء فينضم لكن على تقدير الاثبات بالفصل كمالا واما
على تقدير ان ياتي بعضهم من محل النزاع ويلزم انه اذا بقى من الجانب الايسر نقطة لم يصح الماء فالحديث
ان يجرى بغسله عن الوضوء اشكك فيه ابن بابويه والشيخ والعلامة انه ليس بواجب ووجه هذا القول
موقوف على مقدره تقديرها ان جزء المؤمن التمام له ناسر ناقص ومانع السبب التمام مانع السبب التمام
ومطل السبب التمام بمطل السبب الناقص اذا بقى من فقوله اذا احدث بعد غسل راسه وغسل
له ناسر ناقص وقد بطل ناسره وكل ما لم يجرى ناسرا ناقصا لم يجرى الكمال لانه عكس قولنا كمالا انما
واضحا المنقضى في رفع الحديث اما الباقي من الانقار او المجرى والاو لم يلزم منه انه لا يكون السبب
التمام سببا تاما وهو محال وانما غير متحقق اذا المجرى قد اشي وفيه نظر لان معنى هذا الوجه على ان
الاكثر ناقص للتمام الكبري ويصطلح لها وهو ممنوع بل هو موجب للمباراة الصغرى وبها فرقنا

على ان يقول لكان ناقصا فكيف لكان اذا احترق بعد الفراغ من الفصل بغير خيال لا يخلو من الفصل
اعادة الفصل لانه احق وابر من غيره وهذا في ايدى الاولين بكنى الشهاب الاقوال الثلاثة لم يحصل في انشاء
فصل الجنب او غيره من الاقسام فاجاز العظام هنا في فباية الاجزاء باليضية الثانية لم يحصل بعد كمال الفصل
قبل الوضوء امكن ايضا الشهاب الاقوال لان الوضوء جزء واستغفر السبح في فباية الحديث بعد الفصل
وحكم الشاي في وجوب الوضوء لا يرد عليه والاول في فباية اعادة الثالثة كلاما لم يحصل بعد الوضوء المتقدرا
قبل الفصل انه يعاد الوضوء وخرج فصل الجنابة عن الوضوء وفي غيره ترددوا في ان لا يخرجها
اجزاء فصل الجنابة عن الوضوء فباية الشهاب ولعله نعت ان كنتم جنبا فافروا فانما ان ربه ان يفر
وحده بالاصل فباية لا تنفصل فاعلم للشركة او الفصل والوضوء وهو باطل باجماع الامامية فلم يبق الا الفصل
وحده وهو المطلب ثم نعت في موضع آخر لا تقرى بالصلوة وانتم تكادون حتى تعلى اما نقول
ولا جبا الا عابري سبل حتى تنفصلوا وحتى هذا الغاية فقد حصل هنا غاية الشهاب لا يرد عليه بعد
لوجوب مخالفة ما بعد الغاية باقبلها وايضا في يرد على الوضوء لزم اقامة ما ليس بغاية فباية واما ما عده
من الاشياء فقد ترددوا في تعارض الروايات واختلفوا في الشهاب فان السبي وان السبي ذهبا
الي ان كل غسل كاف عن الوضوء وقال الشهابان وابن ادریس وابنا بانيه انه لا بد من الوضوء والاصل
وجواب الوضوء لان كل واحد من السبي سبب غسل في اعيان الطهارة ولا منافاة بينهما فيجب حصولهما
ترك العارضا في غسل الجنابة للاجماع فيبقى الباقي **الثاني** غسل الخيش او الخيش لغة السيل يقال
الروايات سبيل واسطحة حارفة انعماء بقرينة الاكل معنوي وهو تعريف الماء في فباية الدم الذي
لغلق بالقياء المني والقيء حرق الدم حتى شامل لكل ما كان في فباية الدم الذي
ما عدا ذلك من الدم وتواتر ولم يرد حرج في النقاس فتدبر من هذا ان الخيش خاصته مطلق في الاكل
ان لا تغلق بالقياء المني لان على قول من يفسر الاكل بالماضي يكون الخيش علافة على القيء المني لان
معنى القاء طرد من البليغ يفرقا بالخيش وقبل طرد من خيشته فيكون استواء الخيش علافة على القيء
القرء وعلى قول من يجعل القرء هو الخيش يكون تغلقه بالقيء المني علافة على القيء المني لان
فبقوله لا تغلق الخيش الا في الثانية ان لا يغلقه حلا لان دم الحديث اما ان لا يكون له حجب الزمان

فلهذا كثر

فلهذا كثر في عدم الاستحاضة اوله حد يجب فلهذا كثر وهو الخيش او كثر لانه هو النفس او
لا غيره فلم يجد شرعا فتدبر في اشراك الخيش والنقاس في الحد يجب اكثر واحتماس للخيش مجازا
لفظه فالخاصة الثانية في الخيش فباية وشامل لكل انواعه والاولى ليست ذاتية الخيش ولا شامل لكل انواعه
الثاني ان جنى اي يكون غائبا او كاحسبا وهو الدم الاسود الغليظ الحار الذي يخرج بخرجه و
حرارة وبغيره الرحم مع بلوغ المرأة وعدم باسرها الحكة ترهب الولد فان حملت معرفة الله ان يفر
واذا وضعت كسبه صرمة اللبن لتقتدى به مودة وضاعة فاذا انفصل بقى سقرا في الرحم يخرج في وقت
مقدرة بحسب قن الحرارة وضعتها وازيد قد يفصل عن القوتين فيخرج احبا ناعا لهما وقايرة
التعريف بشمل عامة النساء فيكون اتفق في الاستحاضات الاول فانه تعريف للنفق وحل في
مع الحارفة روايات اسمها انه لا يقع الغبر في قوله وفيه يعود الى يخرج اي في اخص الخيش روايات نظير
قوله نعم اعني لو اقرت بقوى اي القول اقرب لها واما الروايات فالاولى رواية السكيتي جعفر
عن ابيه علي بن السلمي قال قال النبي صلى الله عليه وآله ما جمع الله بين جنين وحمل وقال علي بن السلمي
الخيش الثانية رواية الحسين بن سعيد عن النعمان بن عيسى عن الربيع بن اسلم ان راية في زمان حياها جعفر
والا فلا وعيا قال الشيخ في النهاية وهي حسنة موافقة لمثل الثالثة رواية عبد الله بن الجراح عن
الكأظم الحلبي ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة تغلى قال غسك عن الصلوة وفي معناه رواية محمد بن
عن احمد بن علي بن الحسن بن ابي نزيك ابنا بانيه والمرقني واخبره العلامة في قواعد التمهيد في راية
وهو ولي لتعريف السكيتي واعلم ان الشيخ قال في الثلاث المبسطة ان الخلاف انما هو في الاستحاضة
المجروا اما بعد احسانه في اجماع الفرقه انما لا يخفى تغلى هذا في بعض النقصان كان على المصنف ان
ما قبل الاستحاضة وعلى ما قلنا من امكن الاجماع لا يرد ذلك وتغلى الخيش بناء على الغالب لا واما
ولي كل ثلاثة في جملة عشرة فقولان المردى انه جنى الخيش انما هو الاصل على ان اقله ثلاثة ايام ثم اختلفوا
في اخرها في قولها فقال باسرها الخيش في الجمل والمبسطة وابنا بانيه وابن الحشيد وابن حمزة وابن
ادريس والعلامة وهي الاجرة لان الصلوة في الدم يغلى فلا يرتفع التكليف الا بغيره ولان
نعم الخيش امر شرعي ولم يثبت هنا والرواية المشار اليها مرسله وقد لا يخفى في النهاية لعدم

اشتراطه ومع نظريه ترجع المشاهدة الى عادة أهلها واقرنا فان لم يكن حتى الى قولنا
 الغير في بقية ما عدا الى الخبر وسياق ولا خلاف في الرجوع الى الأهل واما الأثران فشيء ذكره الشيخ
 كونه بعد فعل الأهل والمسلم عطف وان كان على الصحيح لا وجه له وجه له لأن القراءة مظنة توافق الطبيعة
 والمخارج واما الأثران في المسن فلا وجه له في التمسك به فيلزم إعادة ذوات استأجرها اذا ظهر هذا في
 اتفاق الأهل ترجع اليهم ومع الاختلاف فيه قول الأول قول الشيخ في المسن يتحقق عشرة ايام ثم
 يجعل على عشرة ايام ثم جئنا عشرة ايام وهكذا التتبع في كل عشرة ايام الى عشرة
 وهي رواية سمعنا السالك في الأول ثلاثة وفي الثاني عشرة ايام قاله القاضي ولم يجعلها عشرة الرابع
 قول ابن الجبدي في كل عشرة ثلاثة ايام الا انها تقضى صوم عشرة ايام في غير العشر الذي انقضت فيه
 الثلاثة ايام من غير نقصا الخامس قول الشيخ في النهاية في كل عشرة صفة ايام ثم قرأوا انها تركت الصلاة
 والصوم في الشهر الأول عشرة وفي الثانية ثلاثة واما الروايات فلم تذكر فيها الا اثني عشر الأول رواية
 يونس عن الصادق عليه السلام وهي الستة والسبعة رواية الي بكرهتم عليه السلام وهي اثني عشر اما الروا
 فلا نقاد يجوز من يوافق يونس ومار بن بابويه ابن الوليد لا يعلم ما يفرضه واما ما يوافق ابن
 فضال في قوله المصنف انه قال وهو لم يذكر الا اثني عشر فيلزم وقوع المتن خبرا عن الجمع وهو كذا
 ولا يشهد بشيء من الواحد فيثبت بالشهر الواحد وهو اما المجهول وهو ما بين الخلافين او
 أقل المصنف واقل القائلين عليه السلام في الصلاة ايام افرانك وهي ايام المصنف ان قيل وهذا الدم
 الذي عدا به يمكن ان يكون حيفا في جميع فلتا العبادة فائس في الزمان ليست فلا ترون الاجماع مع
 ان العبادة مشقة من العود فلا بد من معنى المتسق والذم مران ولورات في ايام العبادة
 صفة وقتها وبغيرها يصعب المصنف ويحاذر العشرة فالشيخ للعادة وفيه قول آخر في الخبر انصار
 ذم في جامع لسرايط المصنف يضعف سجادة محمد بن عيسى العشرة وح نقول اذا اجتمعت العادة في اثنين
 فان كان الزمان واحدا فلا يجب وان لم يكن متزانا في ايام العبادة صفة وكبرية وتبليها او بعد
 يصعب المصنف فان لم يجاوز العشرة فالشيخ في خلاف ذوات سجادة قال الشيخ في الجمل والمصنف في
 ترجع الى العادة وقال في النهاية ترجع الى اليسر رواية حفص بن غزاة عن الصادق عليه السلام في المصنف في

اسم له دفع

اخر له دفع فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فليس في الصلاة واجب بان ما باق خاص والمسلم
 وهو قول المشركين ويرد الشيخ في قاف والاول اجد وهو اختياره بقره عليه السلام في الصلاة
 ايام افرانك لما سألته قال هي تحت خمس ايام الاخر هي ايام العادة لقوله العادة لانها تقيد العلم بالعلم
 العادة او الظن الغالب وفي المستعادة والمحافظة ترود ولا احتياط للعبادة او في مستأجر
 من اختلاف الاحتياط فان الشيخ قال ترك المصلي بجر روية الدم لعلم كل دم يمكن ان يكون حيفا
 فيصير وهذا يمكن ان يكون حيفا والعبادة في النفس محرمه فيجب تركها لقوله عليه السلام ما اجتمع الحرام
 والحلال الا غلب الحرام الحلال وقار المصنف وابت ادريس والمصن والعلام تحت طاعة العبادة حتى يفي
 للمصنف لان الصلوة في الوقت فلا يشترط الا بغيره ويجوز على زوجها حيفا من مع الدم وقال المصنف والآن
 ايضا والحق خلافة لقوله فقنا واعتزلوا النساء في المحرمه فاما ان يكون المراد زمان للغير وهي المظن
 بالجمع المسلمين او مكانة وهي المظن لان القبول خاصة والاصالة الحلال فيهم غير القبول خاصة
 وقضا الصوم وروى الصلوة اما الصوم فعلى الطهارة واما الصلوة فلا ادب عليها فقضا وكفى
 الطهارة قاله العلامة في عدة وقيل غير ان لا يشهد لي سمعت السجدة الا تشبه ثم قال في طهارة من
 اختيار المصنف ومراعاة بالحلي وهذا النص بالمسك بين الواجب والذنب فان سجد الغرام واجب
 وطهره من ريب ووجه ذلك قول الصادق عليه السلام اذا قرأت شيئا من الغرام وسجدتها فاعجزها ان كنت
 على غير وضوء وان كنت حيفا وان كانت المرة لا تصلي ولو جرد المصنف وعدم العارض اما المصنف في
 واما عدم المعارض فلا بد ليس الاكونه محيى او هو ليس يشترط بالطهارة مطلقا بل اذا كانت جزءا من الصلوة
 وليس له وقال الشيخ في النهاية لا يجزى وفي وجوب الكفارة على الفرج بوليها روايتان احقهما
 الوجوب قال الشيخ في الجمل والمطو والمصنف والمزني وابن ادريس بالوجوب لقول الصادق عليه السلام
 من وطئ حائضا فليبع نصف دينار واخاره المقن وقال في النهاية يستحب للاصل ولرواية المصنف ابن
 القاسم الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل واقع امراته وهي طامث فقال لا يفتن
 فعاد ذلك ففعل في سنة ان يقر بها قلت فان فعل عليه كفارة قال لا اعلم فيه شاة يستغفر الله تعالى فيه
 كفارة لعلم الامام عليه السلام استحالة اخلافه شيئا من الشرع عليه وهي رواية في قوله ونصف في د

ويرجع في آخر هذا كتابي الاول ما ذكره قول الثلاثة لرواية واروا بن مرد عن الصادق عليه السلام في قوله
 فيقول على كل مسكين قدر سبع وجعل الاقل رواية الثانية الاولى والوسط والآخر بحسب حقيقته
 فالاولان لثبات السبعة اول والثالث والرابع وسط والخامس والسادس آخر والوسط والآخر
 ما بين خمسة الى السبعة والراونى اعتبر العشرة وهاهنا من امكن فليصدق العبادات على
 والآخر والعلل على الاول الثانية لى تكيد الوطى تكررت مع غلغل التكفير او تغير الزمان والآخر احو
 وتروى في ما يرجع عدم التكرير والوجه الاول الرابع لا كفارة علمها ولا على الثاني الى حاله
 الصبا ولا فرق بين الزوجة والاجلست اما امته فيصدق بثلاثة امواد من طعام قال الصادق في
 للامسة لا تجزئ القيمة لا كفارة ومعه حق الزكاة لما جبه ووجهها فيفضل هذا قول الثلاثة
 ومنه الصدوق حتى يفسد الاول والى اصله الحق لعدم قوله نعم الا على ارجحهم ولا ختمها
 المتبحر لجل الدم خرج في رواية ثبت للعل وقراءة السنين لعل على الذنوب في بعضها بين الزمان
 ولا دلالة في قوله نعم فاذا ظهر ان الماد طهره كما يار قطعت لليل فيقطع وكلما الى ادرك
 من اخر الويت قد الطهارة والصلوات الاولى هنا الاكفاء بركة كما ياتي في الاختلاف اقله
 من ما تراه في العادة بمثل الصفا ولو كان عيبا العيب من الدم الخالص الطهرى قاله الجوهري
 ولا يقع بين هاتين بوضوء قال في المصنوع اذا كانت الاستحاضة غير مسالمة واما اذا كانت
 مسالمة فيكون بالافسار الثلاثة عن الوضوء وهو مذهب الشيعة في النهاية واللاف وقال ابن ادریس
 كثير من المتأخرين والعلامة لا يقع بين هاتين بوضوء في الاحوال الثلاثة وهو احوال الشيعة في ما
 واما ابن عقيل فانه لم يوجب في القسم القليل وضوءه واوجب في الباتين الغسل الاخير
 والنفس الى النفس هنا مشق من النفس التي هي الدم قال الشاعر يسأل على حد الطهارة نفسا
 وليست على غير الطهارة يسأل ومن هذا قول ما لا نفس له سائلة يقال نفست المرة بضم الفاء
 اتى نفساء والاول منفى وعنى الشايع هو مشق من النفس الانسانية او مع اختلاف الاثر
 فانه خصه بما بعدها ولا خلاف في انه ما قبلها ليس نفسا ولا حد لادله وفي اكثر روايات شيها
 انه لا يزيد عن اكثر المصنف هنا روايات الاربع رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام فيقول

سبعة عشر

سبعة عشر بها الثانية ابن سنان عن الصادق عليه السلام تسعة عشر لثلاثة الثالثة رواية محمد بن
 عن الباقر عليه السلام فلان سبعة بها قال ابن اسحاق بن عمار عن ابيه صلى الله عليه وآله
 بذلك لما نفست محمد بن ابي بكر ونظروا باليت ويصلي ودهما لم يقطع بعد وعلموا بالمعنى والآخر
 واجبا لى رواية الرابعة رواية البرقي احد وعشرون وعلموا ابن ابي عقيل وهذا روايات مترددة لم يجل
 بها احد من نقباءنا وهي ثلثون واخرى اربعون واخرى خمسون واما الشيعة وابن ابراهيم وابو الصلاح
 ادریس والمصنف فقالوا لا يزيد عن اكثر المصنف روايات مرجحة في مطلبهم وقال العلامة في مختلفها ما ترجح
 الى ما دعاه في المصنف ان كانت ذات عادة بالروايات التي ذكرها الشيخ على بعضها فلا وان كانت
 صبرت ثمانية عشر علما بروايتها وهو تفصيل حسن قوله والفرق فيه استبعاد
 الميت بالقبلة على احوط القولين الاجم في العبارة ان يقال استقبل القبلة باليت لان نظر الاجم
 لما سبقه معنى الى الميت واعتد بربعهم بانه باب من باب القلب وهو ضامة مشهورة لا يقبل
 للذين على الفاتة ورضت الفاتة على الوفاء وكذا ادخلت رأسى في القلنس وادخلت القلنس
 في راسى اذا نوب هذا فاعلم ان المعنى والشيخ في النهاية وابن ادریس قالوا يجب الاستقبال لما روى
 عن علي عليه السلام قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على رجل من ولد عبد المطلب وقد رجة
 الى غير القبلة فقال رجس القبلة فانك اذا فعلت ذلك اقبلت عليه الملائكة والامر حقيق في الوجه
 وقال المعقب في الوضوء والشيخ في الخلاف بسحب الاصل والاقل احوط ان الاصل بعرك عنه
 للابن وقد بيناه وقيل بركم ان يجعل على بطم حديد لانه من شعائر الجاهلية وكذا ذلك
 الشيطان واكثر الاحتجاج وقال في التهذيب سمعناه من اكره من المشايخ وقال ابن الجين يوضع على
 شئ ينع من دبرها ولينعزل السور والكافير كفت المرة بالقول هنا سائل الاول كون
 العسكلا الثلاث مع حصول السور والكافير واجبة مذهب اكثر الاحتجاج لروايات كثيرة منها
 رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام ورواية ابن مسكان عن علي السلام ولم يخالف في ذلك الا سلا
 فانه اوجب واحدة واستحب الباقيين الثانية مع تعذر السور والكافير بقيل كفى الواحدة
 بالقول كما اختاره المصنف هنا لا يشترط الوجوب فوجهما والمضى وجب الثلاث كما اختاره العلامة

اذا لم يفسد بالمسود بالمسود لوجوب الغسل بالماء مع احرازه مع انشاء الغاية لو فقد الجواز
 الغاية وهي ازالة تكرار الماء الثالث الذي يجب من السرد والكان في سائر ما يجب لا يخرج الماء الى
 حوزة غير مضافا والقول هو ان الغسل في وجوب الوضوء قولان فالله بعض الفضل في
 عبارة النص تساهل فانه لم يصرح احد بان يجب حتى يكون في وجوب قولان بل المصنف في كلامه اطلاق
 من غير تصريح بالوجوب وعنه وقال الشيخ في الاستصحاب باستصحابه ونحو في الخلاف على انه لا وضوء فيه
 والاستصحاب اشبه لاهلية البراءة ومحل الروايات على القريب وكان يعظم يصح في وجوب يعظم
 كل غسل ما عدا غسل للثانية فغسل الوضوء وليس بشئ والى يجب منه مبرر وقصير وازار
 اقهر سارا على وجوب لغائه واحدة والاختيار والاجماع على خلافه ونزاد المرة لغائه
 اخرى وعطاه من فرب من البسط والجمع انما هو في المعبر من ثوب فيه خلط ما خرج من الغسل
 وهي الطراف وجعله ابن ادريس للجنة لانه لا يوجب على الزينة واكثر الاصحاب على انه مغاير لما
 ولم يفهم من كلامهم الا انه لغائه او ازار وقيل ان فقد من السرد والافق للخلاف فانه
 الشيخان في الاثبات في الخلاف على السرد وقال الشيخ في الخلاف من الخل او من غيرها من الاختيار
 الزينة وتبع ابن ادريس وابن البراج واجبه اصابع والاكثر انما يقدر عظم الذيل وفي بعض اخبار
 بشيء الثاني للبريد على شقها وانقله وهو بقاء الزينة يدل على عدم ثوب من الخفة ففعل
 الثالث المشهور ان محلها كما ذكر وقال الحنفى احد ما تحت ابطه الايمن والاخر نصف مما على الشا
 ونصف مما على الفخذ قال في المعبر والجزم ليعرف المشرك وهو جعلها مع باى صورة ثبت
 وقيل بكون ان يقطع الكفن بالحدود ذكر الشيخان وقال في التوقيف موقفا متاكر ولولا كانت
 حالها من سلم فيلزم في مقابر المسلمين لا يجوز رفعه وتبريد فكلية اسمها كان تكرر غير محققين
 هي منقضية خراج اسم كان وهو مخرج اي كانت الميتة ومنه اما مقصده له والعمل فيه دفنت ويستبر
 مما لانه عليه لها معا لا تقول ضربت زينا واحبته اكراما لك ووجه كونه علة اجماعا انه لو لم تنق في
 مقابر المسلمين لزم اخراج التواب المسلم عن مقبرتهم وهو اهانته ولو لم يستبرها الفصل بالاستبر
 لزم كون التواب مستبربا لانه كما قيل من ان وجهه الى ظهرك والظاهر انك من الشيخ واستدل برواية

احمد بن ابي

احمد بن ابيهم والمصنف استضعف ذلك لضعف احمد لعدم دلالة ما على مطلب الشيخ لتعنيها الله
 دفن معها وذلك لا يدل على دفنها في مقابر المسلمين ولا على استبرارها بالقبلة لكن قول الشيخ لا ياب
 به وتوجيه الرواية ما ذكرناه وهو قول احمد بن حنبل وتحيين فيلزم الجوف الثلاثة اما الجوف
 فقول الشيخ في النهاية فغسلها فظاهر اما الماء فنقول سعد بن عبد الله اي جعله واما الماء الجوف في
 المعنيين خلق الميت لا الجن والحد لعم الشئ وقال البرقي جونا بالماء المتلذذ اي جعله جن بالميت
 فعلى هذا يكون حراما اذ يحرم ينشئ الميتا بعد دفنهم واصل هذا الاختلاف رواية الاصمعي عن علي
 عليه السلام من جهة قبره او مثل مثالا فقد خرج من الاسلام قال البرقي ان معناه من خالف الامام
 في شئ مما ذكر مستحلا او اربع بوجه فقد خرج من الاسلام وكفن المرأة الى آخره هنا فوايد
 الاول في هذا الحكم عليه اجماع الاحتياط ورواه السكوني عن الصادق عليه السلام ولبقاء اثر الزينة
 ولين اجازة غسلها ونظرا ولا يفتقر لوجه لانه الارث فيجب من ثوبها وتجب ابق من ثوبها
 الثالث لو عشرين الكفن كفت من تركتها قال العلامة لان الارث بعد الكفن ولو عشرين ثوب من الكفن
 الثالث لا فرق بين الحرة والامه والرجعية فان علنا بالنفقة لم ينقل لها ثوب والا لمتعه والادخلنا
 وهو ظاهر الخبر الرابع لو ماتا معا لم يجب عليه وكذا لو وصيت به وهي من سائر ما لو مات بعد هذا ليس
 الا كفن واحد اختص من كان من ثمة متوفى حال حياته وكذا بعد ويجوز اختصاصه به بسبق التلقين
 وهو ضعيف لعدم تعلقه بالدين لا غير شئ القبر ولا نقل المولى بعد دفنهم لان ذلك منك له
 ويشمله وعليه اجماع المسلمين قال في المعبر الا في صفة الاولى ان يقع في القبر عليه قيمة صيانة الار
 الثانية ان يرفق في مقصود لانه عذر ان الثالثة ان يكون بمقصد الرابع لو دفن بغير غسل ولا كفن
 والاول في هذا عدم لانه مثله فلا يسردك بها الغسل والدين اعني الكفن اما الصلوة فلا يشترط
 تركها عندنا اذ مات وله المال قطع واخرج قال المصنف في المعبر ونعم ما قال في المعبر ان امكن
 التلقين الى اسقاطه صحيحا بشئ ولا يفتقر الى بالادنى فالادنى لا ضم اعصابه وشرب الزينات
 ثوبا فلا يبادر الى قطعها ولو مات هي دون شئ من ثوبها او شئ من ثوبها فلا يبادر الى قطعها والثالث
 بالمجانب الا ليس في ذكر الشيخان ولم تقف على روايته واما رواية وخطا بطنا وهي رواية ابن

غير من ان اذنه والقل فيهما ليس بعدا من الصواب عتقا بحسب الام قال الشيخان ولا يقبل
والا اذا استكمل ثبوت اربعة هذا الكلام خارج عن عادته فانه اذا لم يظهر من دليل الحكم استدل الى القابل
وذلك لانه صرح في المعبراته من حيث على ثبوت دليل عليه رواية احمد بن محمد عن ذكره كذا رواية زرارة
عن جماعة عن الصادق عليه السلام قاله والنقطه الاولى وضعف سماعه فبحسب ان يعمل الاحتياط وعدم
معاينته ويكن ان يكون الحامل له على نيسته الى الشيخين الانقطاع والضعف المذكورين
وموجب الفصل ليس الا في الى اخره قاله يوجب اثباته في رواية ادريس بن ابيان وكثير وقال الشيخ في
المصالح باحتساب الفصل وروايته صحت ابن خلف عن الصادق عليه السلام للاصل في اربعة عشر من
واحد فريضة والباقي سنة والكتاب الاصل ليعول عنه لا يسل وهو جالس في الروايات والمراد بالثبوت ما ثبت
من جهة الرسول عليه السلام من جهة القرآن والآيات الاصل ما عدا الخبايا سنة واما المشهور
من الاختصار فالمشهور ثمانية وعشرون وقال ابن بابويه غسل المجمع واجب لقول الرضا عليه السلام
انه واجب وهو محمول على عدة الاحتياط وكذا قال الرضا في النسخ يوجب غسل السبي الى المصلي
وابن ابي عمير يوجب غسل الاحرام وبعضهم يوجب غسل التوبه وغسل المبروءة ولكن المشهور
ما ذكره الحسن ثم انما اما لثبوتها فلا يوجب ثبوتها واما للقول او للثبوت فيكون قبلها اما كان للثبوت فانه
يعمل لانه الاطلاق عن التوبه واجب مضيق لا يوجب الا شغل عنه فتوبه وكذا غسل السبي وذكر
الكسوف فانه يوجبها لوجوب تأخر المسبب عن السبب ثم اعلم ان هذه الاختصار خارج من جنس الاول
لها بول لان المقصود من ثبوتها انما يجمع الحديث فلا يفيها الحديث الا غسل الاحرام على قول
الثالث الماء المستعمل فيما ليس له حكم المستعمل في الواجب اجماعا الرابع لا تأثير لها في الاباحة البشري
لا يجرى واحد منها من غير ولو انتم اليها واجب خلافا للشيخ الى ان الثالث في الظاهر
حتى هذه الظاهرة تبطل لقوله تعالى فبقوا صعيضا طيبا والتميم القصص لقوله تعالى ولا ينجوا الجن من
منفقرين وقال الرازي القيس ولما روت ان الجبر يكفيها وان الحسن من تحت ارجلها في تمت العيش
دون ضابط يبي علمها النظر فيها لما كان وكان التراب ظهورا لقوله عليه السلام جعلت في الارض سجدا
وترابا ظهورا في الشرع التيمم فهاهنا ترابها برادها الاباحة المتصورة ولولم يوجب الا اثباتا واجب

وان كثر

وان كثر الثمن وقيل ما لم يفرق في المال وهو شبه اختلاف الاحتياط في ذلك فقال بعضهم يجب ان يشرط ان
اشترى وضربا من ديار ولا يوجب التيمم بغيره فاعلموا وجوبهم الاية ولا يوجب الا بالشرع وما لا
الي واجب المطلق الاية فهو واجب ولا يوجب التيمم بغيره من وجوب الماء الاية واجد الثمن
واجدا للماء كالفاد وعلى ثمن الرتبة في الكفاية المرتبة وجب لا يوجب التيمم لاشياء غير طهره وقال بعضهم
لانه لو خاف على المال من نقص جازله التيمم فكيف يجب عليه بغيره واجيب بانه لا يلزم من جواز التيمم
عند خوف النقص عدم وجوب الشراء والرفق حاصل فان ما اخذه النقص عوضه مات عليه ^{منقطع}
واما وجوب الشراء فان ثواب ثابته عليه وهو ايم غير منقطع وقيل ان لم يفرق في المال يجب التيمم
لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وهو قوي هنا فابنه وهو ان وجوب الشراء بشرط
الاول ان يكون فاضلا عن دين عليه سواء كان حاكما او من جلا الشئ ان يكون فاضلا عن نفقته
عيله وحيوانه محرم معه في ذلك اليوم الثالث قال بعض شيوخنا بشرط ان يتباه حاله لا يباح
تسليمه لم يجب عليه وان كان قادرا وقت حلق اللين وقال الشهيد يجب اذا تيقن عليه من الاجل وليس
ببعيد ولا يابس بارض التوبة والحق اي قبل الاراق اما بعد فلا يكون معناه فلا يجرى
ونقل عن بعضهم الاجزاء وهو غلط وفي جواز التيمم بالجر ترد بالجنس ان قال الشيخان منشاء الرد
من ان اسم الارض صادق على الحجر والجز لا يزيل الحقيقة عنه بل يتركها ومن قوله تعالى فبقي اصعبا
طيبا قال الجرجري الصعب هو التراب وهو مخالف الحجر اسما وصورة ولين ادعى ابن الحبتان بالجر
يزيل عن حقيقته الارضية بالجر ان قال الشيخان الا ان المصنف والشيخ في النهاية قبله بالجر
الاختصار لرفق التراب واختاره ابن ادريس وفيه قاله بالجر مطلقا واختاره من عليه
وفي حقه مع السمع لان احوطها التاخير قبل دخول الوقت لانه اجماعا ومع التيسر
اجامعا واختلف في حال السمع فقال ابن بابويه نعم لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وبخره
ولما روى زرارة عن احمد بن حنبل في التيمم وهو قول الجرجري واختار من في حقه المطلب وقال الثوري
واجتمع لاي نعم لقوله احمد بن حنبل في التيمم في حقه زرارة اذ لم يجد المسافر ماء فكيف يطلب ما دام
في الوقت فاذا خاف ان يفوت الوقت فليتيمم وليصل في اخر الوقت فان وجد الماء فلا يتناجيه

وقال ابن الجوزي العذر ما ان يرجي رواه ام لا فان كان الاول وجب الناحية وان كان الثاني جاز
في اول الوقت واختاره من في حكم واستدل على الحكم الاول بقوله نعم فلم يجدوا ماء فبقيوا شربا
جوار النعم عدم وجوب الماء في الوقت المحتج واجبا حتى بالعدم في جميع اجزائه ولا يعلم الا بغير
واما على الحكم الثاني فلانه مع العلم باستمرار البحر لا حاجة الى الناحية لانه لا فرق بين عدم وجوب الماء
وبين العلم بعدم الفلن من الاستمرار واختار الشيخ في قول المصنف والاشارة للاحتياط لانه مشق على من
وهو الاجرة لنقل الشيخ والمراد من الاجماع عليه والاجماع المشق بقوله الى احد وجهين وهل يجب
استيعاب الوجه والمزاعمين بالمسح واثبات اشهرها اختصاص المسح بالجهة وظاهر الكفاية اما
رواية الاستيعاب فمما سمعته من علي بن ابي طالب ولما رواه عن عدم الاستيعاب فمما سمعته
من فاهم زرارته عن الصادق عليه السلام وعلم عليا الثلاثة واتباعهم وهو الاشهر وعليه العمل وذلك
قوله نعم ناسيها بوجهكم ودينكم منه والباء اذا وضعت على الفعل المشقة اذا كانت التبعيض والاول
زيادة هنا فاصل عدم الزيادة خصوصها في القرآن والكارسيب وابن جني كونه الباء للتبعيض لا
اليه لما رواه ابن ابي عمير عن زرارته عن الباقر عليه السلام في حديث طويل حاصله انه علم فيكون
الباء للتبعيض والمقتضى في المعبر خير من الحالين الاستيعاب وعدمه وكذا ابن ابي عمير
وفي عدد الغرائب ان قاله المرفعي وابن ابي عمير ضربة واحدة مطلقا وقار ابن ابي عمير
وقال الشيخان واكثر الامتنان بالتفصيل واحدة للضرورة واشتتان للفصل وهو جميع بن الروابط
وهو حسن ولو تعد الجنبات لم يجر النعم ما لم يخف التلف فان خشي وصلى ففي الاعداد يرد
اشبهه انه لا يصح الى اعادة عند الاصل بل الفعل الثاني لو وقع خلت في الاول اذا كان في الثاني
والقضاء عند ما فعل بعد وفاء العتق والمرا بالاعادة هنا في قول المصنف ومصطلح الغفلة بالفعل
ناشئ من الثالث في الوقت او خارجه اذا عرفت هذا فنقول هل يسر ما صلى بغيره ام لا في الاول
قوله الشيخ انه يعتمد في من معين الاول من فعل الجنبات وخشي على نفسه من استسار الماء بغيره
لحق نعم ولا يلحق بالملك الى التملك وقوله نعم ما جعل عليكم في الدين من حرج ثم انه بعد رواية
ابن شبيب للحق عدم الاعداد وهو قول ابن ادریس نعم ولا نقضه للاخر وسئل النبي

بالاعادة

بالاعادة بغيره الى دليل وليس والرواية ضعيفة لان جعفر واما مرسل نارة ومستقلة اخرى
على شك مع مخالف الدليل بما الثاني من غير حرام يوم الجمعة قال عروة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
عليه السلام انك لا تفعل ما لم يحل الماء وتعب اذا زال عذره لرواية السكوني وعن نفع بن ابي
لما قلناه والسكوني ضعيف الثالث في العتق ان كان العتق نادرا كعتق الماء في الخضراء والعتق
مع التكن مطلقا ونقل عن ابن ابي عمير الثالث قبل ان كان العتق المبيع بغيره او بغيره اهل
الاول كما روي الماء في اول الوقت ولم يظهر ثم نقل الماء ومثل ان كان كالماء بغيره والمقتضى عدم الاعا
مطلقا صح على من فقد الماء الطلب لم الطلب واجب في الجملة باجماع علماءنا ولحق نعم فلا يخفى
ما ولا يخفى هذا الوجه الاصل للطلب لان قرب الماء منه وانما الخلاف بين العلماء في حد فاعلم والمقتضى
حسم في الزينة وسهول في السهولة وهو قول المصنف في القصة والنقي وقال في كذا خلق حسم ولم يفضل
ولو كان في اثناء الصلاة فقل ان الثاني ان هذا اربعة الاول انه يرجع ما لم يركع فالشيخ في النهاية وان الثاني
والثالث انه يرجع ما لم يركع فانه سللا لثالث يرجع ما لم يركع في الثانية فانه ابن الجوزي الرابع لا يرجع مطلقا
بعد تكبيرة الاحرام فانه المرفعي وابن ادریس والشيخ في كذا وقت والمقتضى نعم ولا يخلو
اجماعكم والمقتضى قال قولان اما كونه غير مقيد بالخلاف الذي لم يشتهر وادرا بالعتق مانق القول الثاني
ولو نيم الخجب ثم احداث ما يجب الزينة اعاد بعد الامن الفصل خلافا للمرفعي فانه من بعد بركا
من الزينة مكنت النعم عنه وانما الحديث وهو بمنزلة لان على ما صلى بغيره ثم ام نيا فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم احسب بهم وانت جنب فتها جبا بغيره فليكن رافعا للحديث وهل يحسن به المقتضى ان
فيه روايتان اما رواية يخصص الخجب فمداية الحسن المفضل من ابي الحسن عليه السلام واختاره
الشيخان ان النهاية واما رواية يخصص الميت فمداية محمد بن مسلم وهو مرسله والاولى يخصص الجنب
فرواية عبد الرحمن بن ابي حنيفة عن الكاظم عليه السلام واما الشيخ في كذا فقال ان كان ملكا لا حرم فهو ملكا
والاخرى في استعماله ولا يجر زنته لغيره ومع عدم الملك فان كان مباحا او مباحا لا لا ولا يجر زنته لغيره
عقبن الاجماع من ذوي الاعذار فمقتضى خائف التلف ثم خائف المرفعي ثم خائف الشيخ ثم العتق المشق
ثم مرسل القامسة ثم الثاني ما تقدم ح والحق الاكبر فالحدث بالاصول له فيه شيء اجماعا وبقي لا راجع

وحدث البرك الجنب والميت اولى لغات امره فالنعم له بأكل الطارئين والموت بعلمه في النار
القصدي بغيره والبرك لا يقيد ذلك وعن الصادق عليه السلام الى استحبابه الصلوة واستقامتها
وهي تصل اليه وبغير الجنب اولى لانه مكلف فيقتل بالنفس مع وجوه الماء والميت سقط عن
بالميت وكذا الحكم لو كان جبال الجنب جازين لم يعلم ان هناك سائر الارباب الى جفع محبت وجنب فان
وجه فعله بالنفس وجب والاف الجنب اولى الثاني الى جفع محبت وجنب فالقول لا تقدم الثالث الى جفع
جنب وجازين بالاشيخ عجز في التخصيص فتعارض الموجبين وتجزأ ولو تجزأ لقلنا حذونا فانهم في الطي
وسقط خطاب الصلوة وقال الشيخ للجنب اولى الا ان نقول بتوقف الوضوء على الفسل فيكون هي اولى
حق الله وحق الآدمي الرابعة حكم المسحاضة والنفقة والمأسوس للهابين روي من صلى بهم و
في الصلوة ووجوب الماء طيب ونظير ما في قوله الشيخ على الشبان هذه معجزة رواها ابن مسلم عن حماد
عليها السلام وروي ايضا بطريق متعددة لكن اصلها مجهول محين بن مسلم وكذا رواها زرارة وثيها
اشكاله حيث ان الحديث بطل الطهارة فيسقط الصلوة بطلانها والاشيخان افضلا على غيره كذا
الحديث شيئا ولم يخرج المصنف عن القبل ولم يحكم بتجوز واستخفاف كذا في المعبر كذا لان
الرواية صحيحة مشيئة لا يسبق الي رواها والعلل على ظاهرها فلم تنال الا التاويل وروى ان ما في
من الصلوة وقع شرعا مع بقاء الحديث فلا ينطبق بزوان الاستباحة كصلوة المبطون وليس كذلك
في الطهارة المأسوس لانها رافعة للحديث بخبر رافعة لها وفيه نظر فان الاجماع منعقد على ان
استمرار الطهارة شرط لصحة الصلوة مطلقا فخرج المبطون يخرج فيبقى الباقي والعلامه اول الرواية
تجزأ الركعة على الصلوة لجهة الكبر باسم الجزء في قوله في الرواية يصلي ركعة ثم احث فاصاب الماء
فالتجوز وينبغي ثم يفي على ما مضى من صلوة التي صلى بالنيم وبان المراد ما مضى سابق من الصلوة
السابقة على وجوب الماء هو صيغة ما قاله في هذه الرواية ونقلنا عن الشريهان ابن عجلون
من فيه تاويل وابن ادريس ردها مطلقا بالجملة العارضا بشكل الزكي الرابع في القنات هذا
الحي ليس مقصود بالوات في كتاب الطهارة بل من قناتها والعشرة المذكورة لا خلاف فيها اعتقدا
فيكون ذلك في الحكم بنجاستها ويستثنى الاجماع روايات مذكورة في المطلقات لكن استثنيت القنات بالجم

عن اشياء

عن اشياء وقع الخلاف في نجاستها مع العانة الاول رجع ما كره العلم عن ظاهر خلافه السابق لاشياء
ولانه صلى الله عليه وآله امر اهل بيته ان يشربوا من ابروان الابن ولم يأمهم بالنسل ونقول الباقي
لا نفصل ترك من يترك حتى يترك له ربه قال المالك والشافعية بول النبي صلى الله عليه وآله غسل
انه نجس للمعصوم وقال الشافعي طاهر لان اثم ائمن شره ولم يترك عليه السلام قلنا روي انه انكره
روي انه لم يترك قلنا المثبت مقدم على الباقي كما نفيها في الاصول الثالث كل حيوان نجس ومقتنه
ومقتنه نجسان وعكس بعكس النقيض قلنا وقال الشافعي ميتى الانسان ومقتنه طاهران ثم على
بانه يترك حتى آدم فيترك طاهر كالطين ويقول عابنه كنت اذك الميتى من نوب النبي صلى الله عليه
قلنا يعيش الارباب بالعلق قلنا عنه نجسة مع شرب المبرأين والنجس غير معلوم الصحة مع امكن
عدم علمه عليه السلام او انما نفصل فيما بعد اذ ليس في نفقه بغيره بعدم الفسل ولانه اخبار عن فعلها
وهو ليس بجدة مع اننا نقول انه رجس كقوله ثم لنذهب عنكم رجس الشيطان قال المفسرون في هذه الرواية
اما العناب فليس مرادنا والنجاسة فالتنجس ولا ثالث باقاع اهل اللغة والرواية مما روى عليه السلام
انما نفصل النجس من الميت والدم والبول وقوله عليه السلام لعابضة اصله نجس وان كان بابا فافكره
كاردوه ولانه يستحيل من الدم النجس والاستحالة عنه لا نفكره على التبانة لو نجس لما طهر
بالغسل كسائر المنيات ونقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم والنجس نجس في التكريم قلنا على الآتي لا
استبعاد في ذلك الا الاستبعاد في طهارة الجزء لا بطلانها ولان الطهارة نافية حكم الشرع وعلى شيئا منع منافاة
كرامة نجاسة بعد منتهى ولا يمكن في كرامته قبله الكرامة دون غيره من المشايخ اننا نقول لم نجس ما امر به الله
او كما استدل به على صحة الجزالة اعني قوله تعالى انما للجزالة قوله وجس من على الشيطان من جهة وصفه بالرجس
النجس بالحق والى كذا بقوله رجع في الاخر بالاستحباب الموجب للنجاسة المناسب ولما الاخبار فانها صفة النجس
او لانه لا يترك ذلك في التميز بل يتركه لاختياره صفة النجس بالحق بالنجاسة وكذا باق المسكرات
من غير علمه كسكر حرام وكسكر حرام وروى عليه ما فهمه من ان المعصية تترك في المعصية في دلالة الآية المذكورة
ويمكن ان يكون متساو من اماكن ارادة العقاب فانه احد معينه اي من حيث العقاب والى كذا قوله من على الشيطان

بينه وبين ما لا يوصف بالنجاسة من المبرس والاضباب والازلام الخامس اربعة احوال على نجاسة الفاعل
 لا يقدم من قول الصادق عليه السلام والرضا عليه السلام انه حر ورواية بوش عن الصادق عليه السلام في رواية
 لما ترك الصلوة لا صابة الفاعل لونه وقول المرتضى ورواية عن بعضهم ان المبرس الذي نأى المني صلى الله عليه
 وآله عنها هي الفحشاء فاعرفه وعن رواية اسم المبرس الذي نأى عنهما رسول الله صلى الله عليه وآله هي الاكراه
 وعن الجماعة هي الاكراه فخر المبرس وعن ابى الهاشم الراسي الفاعل ينسب اليه شربها والتجسس على خلاف
 يقال المبرس من الشركانه فستر الفعل ولا ينسب اليه الفاعل لا نقول الشبهة بانه شربها والتجسس على خلاف
 الاصل فيكون حقيقة في القدر المشترك وهي ما يعزى حرام لنسبه وغلبانه واذا ثبت ان الفاعل يخرج حكمه
 في التجسس والتجسس وفي نجاسة عرق الحبس كما علم ان هذه الاشياء وقع الخلاف فيها ونحن على
 ذلك في واحد واحد الاول عرق الحبس من الحرام فانه نجاسة الشبهة وابن بابويه وابن البراج رواية
 للحسين في الحسن والقول القنطرة ونسب فخر ابن ادريس وسلاسل الماصل ويعود دلالة الرواية على صحتها
 ثم مر بها ان عرفنا اهل الجلالة والكلام فيها كما تقدم الثالث لعاب المسوخ ذهب اليه الشيخ وابرجم
 لا قبحا لهم بها ولا مانع من النجاسة والمقرضات ممنوعان ويبدو جواز اتخاذ الاحتياط في
 عظم الفعل مع انه منسوخ الرابع ذوق الوجع والمراد غير الجلال لانه لا خلاف في نجاسة ذوق الجلال
 والقبائل به الشبهة رواية فارس قال كتب اليه رجل سأل عن ذوق الوجع بحسن الصلوة فيه
 فكتب لا وهي ضعيفة لان المسؤل مجهول مع اسمها على الكتابة وقال ابن بابويه وابن ادريس سأل
 بالعبارة للماصل ولرواية ذهب ابنه ذهب عن الصادق عليه السلام عن ابيه انه قال لا يابس بخره الجلالة
 والحمام نصب النبي الخامس الثعلب والارنب مجتمعا الشيخ والمفيد وظهرهما المرتضى والحسين
 لرواية الفضل ابن العباس في طهارة السور وقد يعزى السادس والفارة والربعة مجتمعا
 المبخنا وابن البراج بحسن الربعة وابن بابويه بحسن الفارة والحق طهارة لهما فندم المخرج لولا
 اكثر من تناولها الانسان والبيت والمخرج ومن رواية الفصل وانما اختار المصنف الكراهية
 للنفس من الخلاف ولا خلاف الروايات وهو حسن وفيما يلي قدر الدور مجتمعا واما ما مر بها

وجوب الازالة

وجوب الازالة هو الاصل وجوب الازالة مطلقا لاجل الصلوة لعدم قوله تعالى ونياك فظهر من الرواية
 كانت قليلة او كثيرة كان على من اشياء رخصته في الصلوة لا لرواياتها ومنها وهي ينقسم انما بما عتق
 الاول شخص بعينه كالمرتب المجتبى بالنظر الى محل النجاسة كالعق من ماله الصلوة فيه مفزاج بالنظر
 الى منفعة خاصة كالمخرج الثاني لا يفرق بالنظر الى نوع النجاسة دون غيرها كالدم المحض فانه لم يعف عن نوع
 اخر غير انما باعتبار قدر النجاسة وهي من الدم المذكور في الاصل اما ان يكون فدية الدم وانفس
 او ارضي بالثبوت على خلاف الثالث مجتمعا ليس عن اختلاف الاول اما ان يكون مجتمعا او شعرا
 والاول فيه روايتان الاول رواية عن ابنه بن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام ورواية جعفر بن محمد بن
 وهما والثاني على وجوب الازالة وهو من ذهب الثلاثة واما عدم النجاسة رواية محمد بن مسلم وهي رواية على
 الوجوب رواية فارس وسلاسل الاول احوط وادنى الماصل المذكور والمراد بالدم المذكور هو البقي فادنى
 ادريس هو منسب اليه فريته فريته يابل عن فرج بن متعملة ببك الجامعين عهد فيها اليقا دون درام
 واسعة شأهت منها ورواية سفيان بن عيينة عن ابي بصير الراية وخلف من نسبه الى ابن ابي البقل الكوفي لعدم
 الدورام عليه لان الدورام كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وقد مات ابنه عقيل الدورام بسعة الزيادة
 وابن الحنفية بسعة عقد الاليام الاخلا والتت وهو المنفرد والابن علي الدورام منفردا واليه اشارت
 ولو كان منوها فاختلف الاحتياط فانه على ان الاول قوله المبسوط لا يجب الازالة قالوا قلنا بالاجب
 ارجح وبلغ ورواية كان احوط وشعب ابن ادريس الشيخ وهو وجوب الازالة مطلقا الثالث قول الشيخ
 في النهاية وجوب الازالة بشرط النجاسة ونفي به تجاوز الحق وشدة طهره على النبي والذين والاحتياط
 المحق قوله المبسوط اذ لا وقواه ويقرب العلم ما احتاطه المبسوط وهو الصحيح للماصل المذكور وطريق الاحتياط
 دم الحنفية اذ التروان قل الدم الذي ذكرناه او لا ما عدا دم النبي اجماعا واختلف في غيره فظهر الشيخ
 به الاحتياط والنفسان فلهذا نجاستها وكذلك اوجب الفسول وقار الرازي وابن حجر وكذا دم الكلب
 والخنزير ولم يسلطه والمحق والعلم فلهذا على عقيل بانه لا يوجب مجتمعا فنجاسة اخرى فنجح على
 البعض وهو مجرد نجاسة الدم فوجب الازالة مطلقا وهو المصنف كالتسليم والحبس والقلنسوة هنا

فأيضا لا يرى خض الرادوية العنق في التربة والنفخ والنفخ والنفخ والنفخ والنفخ والنفخ
 فيه العنق وهو كونه لا يحمى الصلوة فيه منفردا فيقول القائم والديع وغيرها الثالثة هل بشرط كونه من الملائكة
 الحق المص ولم بشرطه واشترط العلامة ولا شك انه شرط الرادوية بل على الاول من صاحب
 الاحاد بالسن ودفع للرجح واختاره الشيخ الثالث اشترط العلامة كونه في محالها فلو لم يكن كذلك
 لم يحصل العنق وهذا بناء على كونه ملائكة في البقية بشرط عدم بقدره في اجسامه التي هي من بين المصلي
 وثوبه ولا يثبت الصلوة بذلك الاعتبار المناسبة بشرط بعضهم عدم كون التماسه مفقودا لمصلحة واخرى
 وعدم كون الصلوة في مسجد ولم بشرطها الشيخ والاول احوط ولو بحث احد الثوبين ولم يعلم
 عينه على الصلوة الواحدة في كل واحد من قبل بشرطها ويصلي عينا الا في قول الشيخ في النهاية والاول
 وهو اختيار الحق والعلامة لوجوب الصلوة في الزمة نفسها ولا يحتمل الاثبات عيا الاستحسان والاول
 الواجب المطلق الالب هو واجب وتطير استبراء القبلة ورواية صفوان ابن يحيى عن الكاظم عليه السلام
 وانت قول ابن ادريس محتمل لوجوب العلم بعبادة الثوب في استبراء الصلوة يصح وهو موقوف
 وحصوله بعد الفراغ غير كاف لان المؤثر مفاد ولا يتأخر وهو قوي ولهذا اخيرا الشيخ بن الرجب
 انقراض وجوب التمسك من التماسه ووجوب الشرر رضى الثوب بالماء هنا القائل ثلاثة اثنى الصلوة
 وهو استغراق المحل والفصل عنه اثبت المصب وهو اشرف المحل بالماء ولا يشرط انفصاله الثالث
 الرطب وهو صابئة المحل بالماء من فيها اشرف ولا انفصال ولو نسى في حال الصلوة فزواتها فتم
 ان عليه الاعادة وروى الاعادة ابن يعقوب عن الصادق عليه السلام وكذا سمعته وروى عدم الاعادة القائل
 عليه السلام ايضا والاول من تعيب الثلاثة واستأجر وهو اختيار المصنف والعلامة والشيخين وعليه الفتوى
 لا صلابة وجوب التمسك في شياؤه لانه يمكن من التكرار الموجب للتكرار ويجوز الرواية الثانية على
 نجاسة يعقوب بنهما وقال القائل يعقوب في الوقت الاخرجه ولو لم يعلم وخرج الوقت فلا قضاء وهو بعد
 مع بقاء الوقت فيه قولان اشبهوا الاعادة لا خلاف في عدم الاعادة مع خروج الوقت والمصنف بقاء الوقت فقال
 في طبعه وقال في موضع من النهاية والشيخ والمراد لا يعيد وهو لا يفي بالصلوة بشرطه وبطلانها

والعلم

اذا علم
 واعاد بها بغير علمي دليل وليس مع قوي تكليف المفاضل والروايات محتملة على النسيان وقيل الصلوة
 فلو بطلت على التذكر او محتملة على الاستحباب والمرتبعة للحيث الى اخره لا فرق بين المرتبة والمركبة والمرتبة
 والعبادة فلا يبعد الرخصة وروى للرجح لوجوب التطهير في كل صلوة نعم كذلك اذا لم يكن الاثني واحد
 من لم يمكن من تطهير ثوبه اما جواز الصلوة فيه مع العذر وعنه لا مع ذكره الشيخ واستشكل
 في المعترض ان ستر العورة وطهارة الثوب شرطان في صحته الصلوة متساويان لا ترجح لاحدهما فانه
 لجواز الصلوة عارضا مع عدم المانع ترجح لاحد المانعين على الآخر فالرجح الوجه القوي على تقرير الحق
 ان نعم وكلام الشيخ اوجه لوجه الاول المانع من تساوي الشرطين ولذلك قال بوجوب الاعادة الصلوة
 على من نسي في ثوبه عيسى دون من نسي عرابا ثوب الصادق عليه السلام فيه في رواية للابن جبران الصلوة
 في الثوب اليس بالانظر او لا اضطرار مع امكان التمسك في رواية على ابن جعفر يصلي فيه ولا يصلي عرابا
 وهذا لا يثبت في التمسك اما عدم الامادة على تقرير الصلوة عرابا فاجله اما اذا صلى فيه فقال الشيخ
 يعيد لانه عارضا عن الصادق عليه السلام وقال ابن ادريس وابن بابويه لا اعادة واختاره الحق والعلامة
 وعليه الفتوى لا شبهة بالماء مرربة فيخرج من العيب اما الاول فلانه لو لم يكن مأمورا الزم اما قبل الفجر
 خبره وهو باطل لقوله عليه السلام لا خير في الاخر او اما ارتفاع التكليف بالصلوة فهو باطل اجماعا والاشبه
 فلما تقر في الامور وجبة الشيخ متعينة لان عارضا على الامور على رواية خصص صاحب مخالفه النظر
 الشمس اذا جفت البوارى الى قوله وهل ينظر الاشبه لعدم اختلاف ان الشمس اذا جفت فلا ضرورة
 من النجاسة بعد التمهيد في المحل والى رواية الارض وكذا ثبت بوجوب الصلوة عليها ولكن هل يمكن في شيء
 ام لا وقال ابن المنيق والرادوية لا لعدم الملازمة بين جواز الصلوة وطهارة البوار الصلوة في موضع محتمل
 غير متعينة وقال الشيخان واستأجران فلهذا هو الحق الحق من عدم الملازمة فان موضع الجهة بشرط طهارته
 النفاذ ولا يطلق الطهارة في رواية ابن بكر المخرم عن الصادق عليه السلام ولنا اثر الشمس التمسك
 والتطيف والاحالة فزول النجاسة والطهارة بذلك وقيل في الزيادة بل في على الارض النجاسة

بالبول انما ظهر مع بقاء ذلك الماء على هيارته الذي يرب هو الذي هو الملقب بالماء ولولم يكن ملاناً من قبل ذلك
 ماء ثم لا يكون مطلقاً هذا القائل هو الشيخ وابن ادریس لما رواه ابو هريرة ان اعرابي دخل المسجد فقال
 اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا احداً فقال رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعن مجرت واسقأ قال
 فما لبث حتى انه بال في ناحية المسجد فكانهم عجلوا اليه فيمنعهم النبي صلى الله عليه وآله ثم امر به بوبعده
 فالقاء عليه ثم قال علياً وابتعدوا ولا تقربوا ولا تشكوا ان هذه الرواية منافية لما يقرب من ان
 القليل قد ادا في نجاسة نجاسة لا يقرب من انما واردة من غير ملاناً وفيه ان يكون الملقب
 اما لادالة الرابطة او لسبق الرطوبة فينجف بالشمس وفي المفضل في ان اشبهها بالكرهية
 قال الشيخ في بيانها وفي الثلاث تجوز وللشيخ قول اخر في جواب الغزل عن موضع الغض وهو غير
 بل هو اولي لقول الصادق عليه السلام لا بأس ان يشرب الرجل في القدر المفضل واخره قال
 عن موضع الغض وهو اختيار السهبي في دروسه ويكره مما لا يكون له حتى يخرج اشارة الى
 قول الشيخ والمنع من تجزيم الاستحباب قبل الوجع قال الشيخ والعلامة بالكرهية وهي ان لا يكون كسب
 مستقبلاً في الظهارة فلا يجتمع الى الرابطة والاكالات الواجبة واجبة في ما كوله الفهم وليس كذلك انما
 وكذلك يكره من ان والى المزمع كان خيباً او قرأه قال ابن الحسین لا يظهر اشارة ذلك رواية موسى بن
 عن احمد بن عليهما السلام قال عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن الحسن بن الخضر قال وسئل عن
 الجوارح والخصر والرجل قال لا بأس ولان المخرج جوفه ونقود فيسفر اجزائه في الاناء وقال الشيخ في ط
 يكره اذا الواجب انزاله النجاسة وقد حصل ولان ما فيه المخرج نجس فله الماء واختاره المصنف
 ويفضل الاناء من الرطوبة ثلاثاً او اقله من التراب على الاظهر هذا قوله اكثر الاصحاب وقال الشيخ
 يتصل بسبقاً وقال المصنف المصطفى بالتراب وجوبه ان يكون اشارة المصنف الى الثلاث معاً والمصنف
 ما قاله المصنف اما انه ثلاثة مرات فلا صفة عدم الزيادة والزيادة الفضل المفضل لبقاء على السلام فيما قبل
 بالتراب اول مرة ثم من بين بالماء ورواية عمار بن ياسر مروي على الاستحباب اما على تقديم الفصل الرابع

نقل

فليجوز

فليجوز المصنف المصنف من الغسل فيها وهي إزالة النجاسة ازالة للرواية المذكورة بقى هنا يجب
 غسل لفة ولا عرفاً وهو ضعيف لان الجواز لان على قول المصنف وهو انما التراب على الماء المخرج بالتراب
 مع ان الجواز من جهة وسبقه بام بما رواه عن احمد بن محمد بن حنبل عن المخرج المذكور ومن الجواز الفارة ثلثاً
 والشيخ افضل حصول الانقاء بالثلاث وقال المصنف والشيخ في طو الجبل لغسل سبقاً والرواية اثنان
 عن عمار بن ياسر في الاستحباب الثانية الفارة قال في النهاية سبع مرات لرواية عمار وفي طو الجبل
 رواية ولا ياتي ثلاث مرات لضعف عمار ولا يكون الفارة اعظم من الكلب الثالثة ما رواه عن ابن
 من النجاسة في النهاية والمبسوط والثلث ثلاث مرات وروى مرة واحدة واخرج الشيخ برواية
 عمار بن ياسر والمصنف والعلامة كفتياً بالمرء لاطلاق الروايات وضعف عمار واصالة البراءة
 وهي لغة المصنف قال الاعشى واماها الرب في ذنبها على
 دفناً واربعة وقال الاعشى انما عليك مثل الذي صليت فعمى نوما فان لحب المرء مستجماً وهي
 من المقتضات الشرعية التي حثها اخا على قول من اثبت للفقهاء الشرعية او محتمل على قول من نقل
 الفقهاء الشرعية وعرفها العلامة في تحريمها بانها انما هي مودة مقربة بحركات وسكنات محضين
 بها الى الله ثم اورد شيخنا السهبي في التعريف المذكور النقص طرد افعال الطواف وعكسها بصلوة
 الاخرين فانه لا اذكار فيها فكذلك مراد العلامة بالافران السلاط من الطوافين وليس كذلك اذكار الطواف
 اذ لا تلازم بينهما وبين الحركات لا تفكها عن الاذكار فلا بد الطواف وجوبه تحريك الاخرين لسانه فام
 مقام الذكر فلا بد العكس وفيها اربع وثلاثون على اخرها هذا هو المشهور ومشتبه ما رواه
 اسمعيل بن سعد عن الزهراء عليها السلام قال قلت له كم الصلوة من ركعة فقال اربع وخصني بركعة يعني
 الغرائض والنوافل ومثله رواية الغنبدل ابن سيار عن الصادق عليه السلام وتقبلها المذكورين رواية
 حثان عن الصادق عليه السلام في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا روايات اخرى مشهورة في ط
 نقصاً ذلك وهي اما الاجل او فضيلة الاجل او لروايات الاول رواية ابن سنان ان الصلوة خمس ركعات
 والساقط الوتر من الثانية اربعة واربعين عن ابن سنان الثالثة ست واربعين عن زرارة واما التي

لا يصح

وقها الا بالنسبة لاختلاف ان لكل مطلق وبين قال الشيخ وابن ابي عمير وابو الصلاح الاول للشيخ
 للمعروف وقال المصنف وابن الجوزي وابن ابي عمير والاولى للقبلة والثاني للاجزاء وهو الحق
 عليه السلام افضل الامم المتصلة في وقتها ولا يصلح قالوا فالعقل هو اول انبثاق من انبثاق
 عقولهم كذا رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام والعقل لا يكون الا من قبله فلا يستعمل
 الا في قول الله تعالى من بعد انبثاقه من عندك لم ادعيت لهم وتفضل القبلة بالشرع في مقرباتها وقيل يستعمل
 القبلة الى نصف الوقت لان معتقها في الاماكن المستقيمة من المقيض من خرافات الجاهل
 المزدلف وكذا يستعمل للمريضة والمستغفلة وطالب الجماعة والمسافر والمشتري والمخبر بالظن
 والمستقل في المسافرة والعمر الى المتدين والعشاء الى ذهاب المرحمة ونافذة الليل الى السجود
 قاضي القضاة والصلوات اذا تفرق الظاهر اوضح المناقشة والتمسك من استبقاء الاصل والمنسوبة
 والجملة كل من تعقل عليه كالمصلحة ويرجع احصاها يستعمله التاخير ولينظر في هذا
 ثم يتبين انهم اعادوا ان يدخل الوقت ولما لم يبق في قول الاول قوله الشيخ والمفيد وابن ابي عمير
 الصادق عليه السلام في رواية ابي عمير بن زجاج او اصلها ان ترى انك في وقت ولم تدخل الوقت فادخل الوقت
 في الصلوة فادخل الوقت عندك ومعنى هذا انك وانما هي القول الآخر للمصنف وابن ابي عمير انه يستعمل
 مطلقا عاصرا لانه انما يكون الوقت سببا والمسبب لا يتقدم على السبب ويؤيد رواية ابن ابي عمير عن الصادق
 عليه السلام من صلى في غير وقت فلا صلوة له وقوله المصنف لا يتجلى من قولك المشرق الا في الاوقات على وجه
 العمل على الظن مع تقدير العلم وهو الفرق من انما جميع العلامة عليه اية بقوله عليه السلام من ادرك ركعة ففعلها
 المصنف وفيها نظر اما الاول فلان العمل بالظن معاد من مبادئ اصالة البراءة حتى يعلم يستعمل الظن وليس
 ولما اتي المراد اخر الوقت مع انه يلزم على قوله في وقت وقد بقي دون الركعة انه لا يجمع
 بخلافه فقول المصنف وهو ان من ادرك ركعة ودونها في كلام المصنف في ان الاول انما هو صلى بالظن لا بالعلم
 او العلم لا يظهر بخلافه لوجوب مطابقة الثانية في وقتها اي علم اخر من الظن فليكن يكون العمل
 بل كان فيه احتمالا لان احدهما العمل على الاول لعدم الترجيح وانما العمل على الثاني لا يشترط العلم
 لعدم التقيد والاولى انما هي الثانية فانه في بين الوهم اشارة الى فائدة وهي ان الظن شرط الرجوع

فادلهما

فادلهما بخلافه لا يكون راجعا بل مرجحا فكيف وحما والآخرى عند العمل على قول المصنف
 هي قبلة لاهل المسجد الى اخره القائلين ان القبلة هي القبلة هو المصنف وابن ابي عمير
 لروايات منها رواه معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال قلت متى قرب رسول الله صلى الله عليه
 وجهه الى القبلة قال بعد رجوعه على السلم من برد ومثله عن ابي بصير عنه عليه السلام هذا المشاهد انما
 فالجواب لا يرد والشرع لم يثبت له في رواية ابن ابي عمير في رواية ابن ابي عمير في رواية ابن ابي عمير
 ايضا لكن العمل على الاول او الثانية مبرر بالبرهان فثبتا لان روايات الشيخ متعارضة لاجل وهي رواية
 رواية الفضل بن عمر بن حنبل في رواية ابن ابي عمير في رواية ابن ابي عمير في رواية ابن ابي عمير
 ويصحب من معناه مستلزم الاول في الصلوة في حجب القبلة منة الشيخ في الخلاف لان القبلة هي القبلة
 وذلك غير مقدر عليه في حجبها ورواية ابن مسلم عن احمد بن محمد بن حنبل في رواية ابن ابي عمير
 وهو الاول لا يمنع كون البنية قبلة بل جنتها وهي حاصلة والرواية بحجة على الكراهية الثانية المتعلقة
 على سطحها وهو جازم لكنه سر بن سبأ فيكون مرجحا البياخنة الشيخ في رواية ابن ابي عمير
 وابن ابي عمير يستعمل مرجحا الى بيت الحق بعلامته رواية عبد السلام عن الرضا عليه السلام والاول
 او الثاني لان المعلوم يقين وجوب اتباع الافعال على الوجه المقتضى وهذه الرواية تدفع عن فهمها فلا نقا
 المعلوم بل في مخالفة نظرنا لان النظر يقين ان القبلة هي القبلة ولذلك مع مطلق من صلى على جبل الى
 قبس او في غير فاهل المشرق يجعل المشرق الى اخره هنا فربما ان المراد بالمشرق والمغرب
 هو زمان اعتد الى البرج والمغرب لا مطلقا الثانية ان الجوهرا لما كان يقين فانه عند طلوع الشمس كان
 المشرق عند غروبها فلا يكون دلالته قبل بل الدلالة ان القبلة هي القبلة والشمالي وهو نجم خفي له نجم
 دائرة والفرقان في طرف منها والمجرب في الطرف الاخر في جعل الدلالة القطب الشمالي خلف اذ انتهى فاما
 لعدم تغيره وان تغيره كان يسيرا فالثالثة كون الشمس عند الزوال على الجانب الايمن انها هي المشرق
 خاصة مع حق الوقت وقيل يستحب التماس لاهل العراق من منهم قليلا وهو بناء على ان توجيههم
 الى الحرم القابل بل ان الشيخ استناد الى رواية الفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام عن النبي
 لا يصلح انما ذات اليسار عن القبلة وعن السبب في ذلك فقار ان الجوهرا لما انزل الله من الجنة وتبع

موضع جعل انصاب الحرم من حيث يلزم التوبة نور الحق فمن عين الكعبة اربعة اميال ومن حيث
ثانيه اميال كلها اشهر سبلا فاذا عرف الانسان ذات العين يخرج عن حد القبلة لعل انصاب الحرم
واذا اذ عرف ذات البسار لم يكن خارجا عن حواله قبله وقام عبارة التفتيح وجوب التباس في الرواية
مع ضعفها فاصرة الركاة على الوجوب مع مخالفة الاصل واخر من الحق الطوسي على المنع بان التباس
غير محقق لانه امر اضافي لا يفتن الا بالاضافة الى ذي بسار متوجه الى جهة واحدة اما ان يكون تلك الجهة
محتملة او لا يكون فمن الاول يلزم التباسا عما وجب التوجه اليه وهو خلاف محلول الاية ومن ثبت عدم
امكان التباسا اذ تخلف موضع على تحقق الجهة التي يتباسر عنها لم يلزم مع تحقق هذا التباسا في القاطع
على التاويل او التوقف جهة حتى يوضح الدليل اجاب الحق باصالة لا شك ان هذا التباسا لا ينافي في قول
من قال ان القبلة هي الكعبة بل ينافي على القول بآية وح لا نقول لا شك ان التباسا امر اضافي وح مختار ان
الجهة محتملة وبان ذلك ان الشرح نصب علامات اوجب كل واحدة منها شي من اعضاء المصطفى
تكون الجهة المقابلة لوجه حار محاذاة تلك العلامة هي جهة الاستقبال والتباسا بكونه عن تلك الجهة المقابلة
لوجه المصطفى وح لا يلزم الاخران من القبلة لانا قد بينا ان الطرفين هي استقبال الحرم لا الكعبة وان كان العلامة قد
محصول الفلك في مسانها والتباسا بكونه استظهارا في مقابل الحرم الذي يجب التوجه اليه وفي كلامنا في الاستظهار
والتباسا بكونه متوجها الى القبلة الماء مودها اما الاقول فاما جهة الاجزاء من حيث هي محاذية لوجه من جهات الحرم
تقليبا واما اثبات التباسا في جهة جهة الحرم فلهذا لا يجوز الاستظهار بالاستظهار والقبول
ما صلاها الى المشرق الى اخر الكعبة للقبلة فاذن العلم لم يظهر ضادة على ان يكون ثلاثة الاول ان
يكون صلى ما بين المشرق والمغرب فانه كان فيها استوار والالم بعد مطلقا في الزينة ولا خارجا
وعليه الاجماع ولعله عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبله آية ان يكون احدها فان كان الزينة باقيا
اعاد والا فلا وعليه الاحتجاج ايضا والروايات الساتت ان يكون مستقيم براح فناء الزينة بعد اجماعا
ومع خروجه قال الشيخان يعين لرواية عار عن الصادق عليه السلام وقال المرتضى والمحققان ابن ادریس
لا يشك الامر بخروج عن العمود والعلامة والشمس على الارض وهي اذ في بطنها الاحتياط وهذا فانه
محسوس الاشارة اليها هي ان الجهة الكعبة التي هي القبلة للناس هي خط مستقيم يخرج من المشرق الى المغرب

الاعتناء

الاعتناء التبين ونفسه الكعبة فالمصطفى يحقر من وطرح خطا يخرج الى كك لفظ فان وقع عليه
فذلك هو الاستقبال حقيق وان كان على حادة او مشرقية فهو الى ما بين المشرق والمغرب وان
يقع عليه بل واره فهو الى المشرق والمغرب وان كان بضيق فهو الاستقبال وجوز في
للمرئيات لا خلاف في ديرة وفي جلد ترو ولحق جواز لفك الصادق عليه السلام اذا دخل ديرة
جلده وهو اية حرية تصاد من الماء ولا يخفى بالموت وفي فروع السجدة نكاح اية المهر ما كان
الطلق المرتضى وابن الجبنة والصلح وسلا و ابن زرع المنع في كل ما لا يملك له اربعة ايام كبس
من ثمنه وان اراده عن الصادق عليه السلام اية اخرج كتابا بان انه اسلم رسول الله صلى الله عليه وآله
ان المصطفى في ديرة كل حرام كاله فالصلى في ديرة وشعر وجلده وبوله وروثه وكل شيء فاستقبل
تلك الصلوة حتى يصلي في غرة مما احتل الله عليه ثم قال يا ادراسة هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال
ذلك وشرح الشيخ في الثلاث وكتاب الاطعم من به وابن ادریس وابن بابويه بالمنع من السجدة
المكرمة وقال في النهاية والمبسوط الجواز لرواية علي بن راشد عن الباقر عليه السلام ورواية مقاتل
عن الكاظم عليه السلام وقد سأل عن الصلوة في السنين وغيرها قال لا خير في ذلك كله ما خلا السجدة فانه
دابة لا تأكل اللحم واختارة الحق وترو فيه العلامة واختاره الشيخ في الشرف الجواز ولا شك
انه اقوى لكونه خاصا بالخامس مقدم على العام مع معارضة خصصها ورواية المنع متعينة بان كبر فانه
فاسد العقيد مع انشائها بالحق لخالص فانه غير مأكول اللحم مع الاجماع على جواز الصلوة حقه
القول بالكرهية ايجد كما هو رأي ابن حمزة وفي الثعلب والادوية دواتان اشهرها المنع
الجواز عن ابن ابي عمير عن جميل عن الصادق عليه السلام وكذا رواية صفوان عن عمار عليه السلام ورواية المنع
عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ورواية جعفر بن محمد بن ابي ذر عن الرضا عليه السلام وهذا
اشهر بين الاحتجاج اذ لم ينعزل احد منهم الجواز وجعل الرواية الدالة عليه على التقييد وجعل
للشك من غير ضرورة فيه قولان اظهرهما الجواز بنع ابن بابويه لعدم التمايز لرواية زرارة والشيخان
بن الاحتجاج الجواز بل اجماع على جواز الدين ثم من غير تقييد بخلاف رواية زرارة في طريقها
ابن بكير هو اقوى وتجاهل الذي فيها على الكراهية وقال في شرحه انما في وفي الكافي

من الخبر تردود المهر القوان على كراهية بنينا من عوم المصلحة لئلا يفسد الدالة على المنع من المتعلق
للمجال ومن انه مما لا يصح فيه منع ذلك الصديق عليه السلام كل ما لا يجوز الصلوة فيه وحده فلا
بالصلوة فيه مثل الشك الا برئهم والقيلوس والخف والافرنج الاحجاب التي لا تزل مع تقاضى العين
ليطرحا ويرجع الى الاصل كمن الكراهية احوط وعلى نحو النوف عليه المردى نعم بركة النوف
في حال الصلوة وغيرها والرداية عن علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام قال يعرفه ويقوم عليه
لبيح عليه وتروى المص في الغيبة نظر الى عدم النفي وهي ضعيفة لان العمل بالخاس مقدم مع ان الشك
من النفي هي البس خصصها وتروى في اكثر الاخبار وقيل بكر الصلوة في ثبته مستبعدا في
الرب قال الشيخ ذكر ذلك علي بن بابويه وسعنا ما ذكره وبك اسنده المصن في قايده ويجوز الاجل
سرفه وروى هذا قول اكثر الاصحاب وقال ابن البراج ما بين سرته وركبته وقال النقي ما بين السرته الى
الساق والا في الاصل عدم التكليف بالزائد الا بابل ولم يثبت وفي القويين زود
بنينا من ثوب بها عادة فلا يجب سترها لقوله تعالى الا ما ظن منها ومن عوم قوله عليه السلام المزين
خرج الوجه للاجماع بقى الباقي على اصله واما الكفان فالخاتمة بالوجه من مذهب الشيخ في ذواته ابن
لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله نعم ولا بد من تزيين الا ما ظن قال الوجه والكفان ولهم
عادة في الاحتد الاعطاء وقال في الانصاف والصلح لا تكشف عن الوجه والا في الميزان في الظن
لا يصل وعدم النفي ولو لم يجد سائر اصلي عاريا ما ذكره هو قوله الاكثر وقال المرتضى يصلي
جائسا من ثوبا مطلقا رداية وزادة عن الباقر عليه السلام وقال ابن ادریس يصلي قائما من ثوبا مطلقا ومن
رداية علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام وقال المص في الغيبة بالخبرين القيام والقعود
الردائين المنكوبين واما ما ذكره من التفصيل هنا في قوله من ثوبا مطلقا من سبيل من الصادق
لكنها من ثوب بالشمع خصصها مع كون الراوى ثقة وهذا في الاصل لا يجب الا بما بالراس لغير زيادة
ولما فيه من قرب الشبهة بالركوع والسجود وقال المص في الغيبة العلامة في التكرار والنهاية يؤمن بها
براسه فان تعذر ثوبا لغيره قال الشيخ هو الصلوة كذلك مع السجود واجب المرتضى وسلا
التأخير الى آخر الوقت وقال في الغيبة التفصيل رجاء المصلا وعدم كفى مع التقى الراجح لاسقاطها وهي حسن

ثم يجب التأخير مطلقا للتأخير هل الشرط في النية مع امكانه مطلقا او حالة العمل من الجسد وعلى الاصل
والمص على التثنية والعلامة في التكرار رداية علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام ولا شك ان قول
ابن القيس احوط لكنه شرط ان يحصر بالعادة في الوقت خاصة من غير لانه مع شرطه كالعادة
الراوية اوجب العلامة السمر من تحت لوان على سطح ترى عودته من تحت لابتين الا عين البيرق
عونه فيطل اما على الارض وغيرها فلا يعتبر التطلع وفي حوز الصلوة المارة والى جانب الصلوة
فولان قال الشيخان وابن لا بالمنع لردايات كثيرة وقال المرتضى وابن ادریس ومرو ولد بالخيار لا يصل
ولرداية ايضا ولا شك ان الكراهية احوط ويروى المنع على القولين بالشرط المنكوبية ولا يشرط
طهارة موضع الصلوة اذا لم يقصد نجاسة هذا من ذهب الشيخ وقال المرتضى بشرط الطهارة مطلقا وتا في
بشرط موضع المساجد والا في قول الشيخ لا يصل خرج موضع الجبهة لا يجب بقى الباقي وعدم جعلت
لما لا يصلح مسجدا وقيل بكر الى باب مفتوح ارا انسانا مناجاة قاله ابو الصلاح ولم ينفذ
قال المص في الغيبة هذا من احد الاحيان ولا بأس ما تابع فنراه وفي القويين والكفان وروايات
اشهرها المنع الرداية المانع لزيادة عن الباقر عليه السلام وهو ثوب الشجيين والمرضى في المصالح على
رداية الجوان من باصر القاد من الكاظم عليه السلام على الغيبة وقال المرتضى في المصاحبات والمصاحبات
بالجوان وحمل المنع على الكراهية واستحسنه المص في الغيبة ولا يوجب عدم الجوان الا في حال الضرورة ومن
قوله العلامة وقيل يحبان في الجماعة في الاذان والاقامة اقول الاكثر استحبابها في جميع الصلوات
جماعة وفراى ذهب اليه الشيخ في الخلاف والمرضى في التأخير عنها واجبان مطلقا قاله الشيخ في
اكثر كتبه والمصنف الثالث قال ابن ابي عمير من تركها متعمدا بطلت صلوة الا في الطهرية والعشاء
فان الاقامة مجزئة فيها الرابع قال ابن القيس والمرضى في قوله الا في الجماعة على الرجال دون النساء
الغروب المغرب اذا كانت جماعة وفي الجمعة واجبا الاقامة خاصة في طهرية ويستثنى الكل الردايات والشمات
هو الا لا تلبس على الله عليه السلام جمع بين الصلوات بغير اذان فلو كان فرضا لم تركه له وهو مفتوح
وقيل اما على اشهر الروايات خمسة وثلاثون في الذكر في الاذان هي المشهورة والمولى عليه
الاستحباب ونقل الشيخ فيه روايات كثيرة عن ثقات واما الاقامة فمروى بزيادة والفضل من سيارين

انه وصف لها اذان جبريل واقامته في البيت المعمور ليلة معراج رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر ذلك
 صلى الله عليه وآله في الاقامة عليها الا انه فيها فرائض الصلوة مرتين ونقل الشيخ في التماسه وروايات غيره
 مشددة فيها آسبغة وثلاثون فضلا بزيادة تكبيرين في اول الاقامة ثب ثابت وثلاثون بزيادة
 واحدة على ذلك آخر الاقامة اثنا عشر بزيادة تكبيرين في اخر الاقامة وكذا في اخر الاذان على
 ثمانية وثلاثين فتلك التثنية وهي وان كانت بالشرط اشبه فانها تقع مقارنه اصل ان الواجب في
 الصلوة اما شرط او جزاء على سبيل منع القلي والمراد بالشرط ما يتوقف عليه الشيء ويكفي خارجا عن شرط
 والمراد بالجزاء ما يكون داخل في ما هو الشيء ويسفي ولكن ايضا باصطلاح الاصحاب من ثم يلزم باصطلاح الفقهاء
 اما ان تطلق الصلوة بتركه هذا وسهوا والاول منقسم يسمى ركنا ففرائض واجبات الصلوة ينقسم الى
 شرط وجزء هو ركنا والجزء ليس بركن فالتثنية على شرط او جزء هو ركنا ولم يفعل احدا انما ليست بركن
 تبلي بالاول بركن الاول وجوه خاتمة الشرط فيها وهي ان يكون مقبولا منه مع الاجزاء ويكون مقبولا
 كالله ان التثنية انما كانت جزا لان اذانها اما ان يتوجه جميع اجزاء الصلوة او بعضها والكل يلزم
 ان يكون التثنية بتركها وهو المطلق والتثنية باطل اجماعا ان التكبير اول الصلوة لقوله عليه السلام فيها
 التكبير اولا يعني تكبيرة الاستسقاء فلو كانت التثنية جزا لكانت اولها وقبلها لثب لقوله عليه السلام انما الاذان
 بالثبات والبناء للتبشير وليس المراد سبب الوجود بل سبب الماهية اذ لو كان المراد سبب الوجود
 لزم الاتحاد والاصل عدمه واذا كانت سبب الماهية لا يكون الاجزاء وهو المذهب وبغيره فائدة الخلاف
 لو عرفت التثنية شيئا بعد تكبيرة الاحرام فالقولنا انها جزاء بطلت الصلوة لزيادة الركعت وان قلنا
 انها شرط لم تطل ولم يمتد اختلاف في منع انها جزاء وهذا قولنا بالشرط اشبه اي اشبه شيئا منها بالجزاء
 والتثنية ما ذكرناه ومع حصول الاتفاق على انه اذا اخل بما عدا اوسمها بطلت صلاته
 وتعين استحضارها عند اول جزء من التكبير لا خلاف في اشتراط مقارنه التثنية للتكبير كما اختلف
 في كيفية فقال المصنف هنا وفيه ايقاعها عند اول جزء منه وهو مقبول عن بعض المتقدمين في قوله
 وقيل ايقاعها من اجزاء التكبير الى اخره وينبغي ان ادريس كلا القولين اما الاول فلهذا في قوله عليه السلام
 الناس فيلزم المخرج والاما فلانه يلزم ان يكون بعض العبادات غير عبادات وهو الذي تقدم وجوه في

جملة التثنية والاولى تفسير المقارنه باناله شيئا للعلماء في قوله وهو ان يكون اخره من التثنية عند اول
 واشتق على ذلك افعلي من غير ما لفظ الجلالة فتدبر فيها يجب تعديرا مستقرا ما كانا اجل
 الصلوة واما التكبير فقال ابن ادريس لا يمكن لانه يصير جمع كبر بفتح الكاف والياء المنقطع من تحت نقطة واحدة
 وهي التثنية المزملة رجة واحد وهي اختيار الشريفة في دروسه وظاهر كلام الشيخ في ذلك وهو الحق كما
 الصلوة التي وقعت بيانا من النبي صلى الله عليه وآله ان كان فيها احد المدين لزم وجوبه والاقام
 باطل اجماعا فكذلك المخرج وان كان ترك المدين لزم وجوب تركه ان قلت انما يلزم ما ذكرت ان التثنية
 الاستسقاء او المخرج لكنه يمنع قلت ما وقع بيانا يجب اثباته على وجهه لفظا ومعنى ولا اعتبارا بقتنه
 وهو القيام وهي ان قد يشترط الركعت بالقدم فبزه هنا سوال وهو ان ترك القيام
 مما لم يطل صلاته فلا يكون ركنا والحياب ان الركعت في الصلوة مشروطة ما هي بحسب قولهم ومنه ما يجب
 تحصيل القيام من القسم الاول فوجه كان في صحة الصلوة وان ترك شيئا او تعدى بحيث يقع مقبولا
 غيره فهو كذا لا يعمية لان القيام له احوال كثيرة وانما اخره من التثنية والجزء لانه انما يصير جزاءا وعلية
 الشيء سابقه عليه هي معاركن وقبلها شرط وبعد جزاءه ركنا ولو لم يجرى مقبولا في حديثه
 فلو ان القول في المصنف ان حذو الجوان لا يمكن من المشي بقدر اصله استناد الى روايته سليمان بن رجاء
 المروزي وبه قال الشيخ في ترويضه نظر لان كثيرا من يمكن من المشي ولا يمكن من القيام فلو الصلوة وبه
 فلا يصح ضابطا للتثنية قول الشيخ في ذابن ادريس وقوله والحق وهو ان يكون مراعى التحكم لروايات ابن
 ابي عمير عن جابر عن الصادق عليه السلام قال ان الرجل ليترك ويجزى كنه اعلم بنفسه اذا اتيه فليدق وعن الباقر
 عليه السلام انه قال بل الانسان على نفسه بصيرة ويؤمن على قوله المصنف انه لو قد على المشي فلو لم يركب
 انه لم يركب له العفو وهو المطلق لانه لا يمكن تاركه انما يجب مع قدرته عليه وقيل بترك مشيها
 به الشيخ في ذلك المراجع الفراء لا خلاف في وجوب القراءة في الجملة لقوله تعالى فاقرء ما نزل من ربك عليه السلام
 لا مطلق الا بقائه الكتاب وقوله عليه السلام كل من لم يقرأ بقرآنه لم يقرأ بقرآنه الكتاب في حق خارج قالها ثلثا في
 في تركها بالمعنى المصنف فقال له ابن جرير وقال الباقون بعد وتظهر الفائدة لو تركها شيئا فاقطع
 عنه ابن جرير وعند الباقر لا ينظر وعليه الفتى لا مصلحة العينة وهو من رفع عن معنى الخطأ في التثنية

خرج من ذلك ما وقع عليه الاجماع من ترك الركن فيبقى الباقي على عونه وفي وجوب سورة البقرة في
المختار مع سعة الوقت وامكان النعم فلا يكون اظهرها الوجوب شرط لوجوب السورة شرطا الا ان
يكون في الفراغ اذ لا خلاف في جواز الاستسار على الجوز في المنافاة البتة للمختار اذ لا خلاف انه حاله
لا خلاف في الجوز وحدها الثالث مع سعة الوقت اذ لا كلام مع الضيق عن قراة الواجب الا ان
النعم يجب لو لم يبق معه زمان يقع فيه النعم لم يجب وعرض الى الثالث اذ الفرق هنا بين قسم السورة
واجب ام يترك في الخلاف والتميز والمرتضى وابن ابي عقيل وابن الصلاح وابن البراج وابن
بالا في الثاني وسار وابن الحسين باثبات واستمرار الروايات الصحيحة المرفوعة بحسن الحديث
روى ذلك عن ابن رباب والحلي وعبد بن زكاهم عن الصادق عليه السلام وهما الاثبات على حاله
واستدلوا على الوجوب بدليل روي عن عثمان بن عمار عن الصادق عليه السلام على وجوب اعاده
الصلوة لمن تركها ولو لم يكن واجبة لما كان للاعادة وجه لعدم قاردها ما يستلزمه وقوعه في النسيء
مع عمادة البراءة ثم نقل المصنف ما يلى اظهرها كذا في الفتاوى بالوجوب اظهر من الاجماع
ولا يقرأ في الفراغ فخرته من مبنى على مقتضى الاول ان يجب دها واجب على الغير الثانية لا يلى
لها الثالثة ان زيادة السجدة في الصلوة عند مبطل والثالثة اجماعية والا لبيان مستند في
ابن الحسين في الثانية حيث جعل لها بركا وهو الاية براحه ومن السنن للبر بالبسطة في رفع
الاختلاف قال ابن البراج يجب للبر بما فيها مخالفة الصادق عليه السلام على ذلك وقاد ابن
الصلاح بالوجوب في اولي التهرين في الحديث والسنة والحق الشيخ في الجمل استحباب للبر اكثر من
اودين استحبابه في الاخرين واختار المصنف قوله الشيخ وعليه ذلك الروايات وفيها
للجنة يسر دها والمنافقين وكذا لو مثل الغير بغيره على الاظهر فالصادق بالوجوب فرائد الرواية
محمي ابن مسلم عن الصادق عليه السلام من تركها متعمدا فلا صلوة له وخفى المرتضى الوجوب بالجمعة في
التهرين لقول الصادق عليه السلام من لم يفر في الجمعة بالجمعة والمنافقين فلا صلوة له وفي اخرها عشر
مع لم يفر في الجمعة بالجمعة والمنافقين اعاد الصلوة من سفر وحضر وقال الشيخ واكثر الاصحاب
بالاستحباب الاصل ورواية علي بن يقطين عن اخيه الحسين عن الكاظم عليه السلام وقد سأل عن الرجل

يقرا في

يقرا في صلوة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمدا قال لا بأس بذلك من الروايات ومجمل ما تقدم على قوله
واصله ان لم اقف على رواية شريفة في فرائدها في التهرين بل الكل باجماعه صريح في الجمع الا رواية جمل
المتعمد فانها مطلقة لقوله الصادق عليه السلام فيما ان الله اكرم المؤمنين بالجمعة فستبارك الله على الله
عليه بانه فيسار له وبالمنافقين في بني المنافقين ولا ينجى تركها متعمدا فلا صلوة له وفي رواية حميد بن
رفعا الى الصادق عليه السلام قال يستحب ان يقرأ في عصر الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين وفي الجمع مثل ذلك في
العصر مثل ذلك وروى ابو الصلاح عن الصادق عليه السلام فاقرأ في المغرب بسورة الجمعة وقيل هو الله
وفي العشاء الاخر بالجمعة والا على وفي العشاء الجمعة رتل هو الله اذا غرت هنا فانه اورد
بعض تلامذة الحسن عليه بانه قال في الاصل عبا وبالمنافقين فان الضيق يابى ان يغير من كون فانه في
عوده الى الجمعة المذكورة لا كلام يوم فاجاب انه مثل قوله المغربي وفيه الفاظ نشرت النسخات ما لم يشهد
شهر ياد وقادروا بانه يلزم استعمال المشرك في كلامه وتضمن في الاصل فاصلا بقوله يسر دها ثلث
الامر وبعد بان يكون عند الغير الى غير من كونه جاز اذا دل عليه سياق الكلام عن انا اقرانه في ليلة
الضوء ويجوز قول امين اكثر الاصحاب على التحريم وهو من نظر ورواية اما الاول فمن وجوب
الاول انما لم يتركه ولا دعا وكل ما ليس بقرآن ولا دعاء مبطل للصلوة اما الصغرى فلا تفي بالكلية
لست قرأنا بل هي اسم للاعلاء لا معناه استحباب الاسم غير المعنى كآثر في الاصل واما الكبرى
فما جاء المسلمين اثبت انها المعنى لها الا عقيب دعا فاما ان يقصد المعنى بقوله هذا الصراط المستقيم
الى اخر الدعاء او القرآن او هما معا فعلى الاول نستلزم بطلان الصلوة لانه يكون قد قص بالقرآن غير القرآن
فتبطل الصلوة وعلى الثاني كذلك لا شفاء فانه تعالى وعلى الثالث يلزم استعمال المشرك في كلامه وتضمن
تحقق الاصلين واما التي ندر اية محمدي مسلم عن بن سكران عن يحيى بن الملق عن الصادق عليه السلام
قال سألته عن ذلك اقول اذا عرفت من الظاهر امين يعني قاله والاصل في المعنى التحريم وقوله النبي صلى
عليه وآله ان هذه الصلوة لا يقع فيها شيء من كلام الا ميمين وانما ميمين من كلامه ولقوله عليه السلام
انما هي السجدة والتكبير قراءة القرآن وانما الميمين الثانية احدها واما القول بالكرهية فتبين ان المعنى لم
اجد ذلك في كتابي نعم قال الحسن في المعنى ان تعال بالكرهية رواية الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله عن جميل

الاصحاب

في رواية ابن ابي عمير
 عن الصادق عليه السلام انه سئل
 عن الناس جماعة حين يقرأون
 الكتاب آتين قال ما احسنوا
 الصلوة وهذا غريب من المتن
 فانه لا دلالة فيها على ان
 الكراهة بل الاولى جعلها على
 البقية جماعها وبين رواية
 جميل عن ابن ابي عمير قال
 ما احسنوا الصلوة في قوله
 آتين ان الكراهة ما احسنوا
 بهم الصلوة وتكون السبب
 وكسرها على ان يكون
 احسن بفتح الهمزة وفيه
 الضاد وقيل في الخبر انما
 جعل الصلوة مطلقا وان لم
 يكن اخر الحديث وقيل ان
 اجاب الامامية بالنقل عن
 اهل البيت عليهم السلام
 الصلوة لم تشرع سورة واحدة
 وكان الصلوة واحدة
 وهل يقال السجدة منها قبل
 لا وهي السجدة اما في رواة
 واحدة في قوله الثلاثة وابن ابي عمير
 واستدل الشيخ
 على ذلك بانه يحتمل ان يكون
 بعد الحديث عند اكثر الاحتجاج
 وروى المتن من افراد هاتين
 السورتين وذلك دليل على
 انهما سورة واحدة وفيه نظير
 ان كان في قوله هذه السورة
 مستثناة من ذلك
 العموم واما السجدة منها
 فمعه الشيخ في المباني لا
 هما سورة واحدة بها سجدة
 واحدة وفيه نظير
 الاول فلما تقدم واما الثانية
 فلانها منقضة براءة والنقل
 اما براءة فلا يجزئ فيها
 النقل فيها شيئا
 والاول وجوب السجدة وهو قول
 ابن ابي عمير واما في المعنى
 مجزئ به الحديث في الاثر
 تسبيحات سبع ام هنا قول
 الاول قول ابن ابي عمير
 انما تسع تسبيحات سبحان الله
 والحمد لله ولا اله الا الله
 بكرة حالكات مرات التثنية
 قول المرتضى والشيخ في ذلك
 الجواب ابن ابي عمير عشر
 بريد على تقدم التكبير
 في الاخر الثالث تسبيحات
 ما تقدم مع التكبير مرة واحدة
 قاله المرتضى والشيخ في المباني
 لرواية زرارة صحبا عن ابي
 جعفر عليه السلام الرابع اثني عشر
 ففي هذه المذكورة نقاد ثلاثا
 قاله الشيخ في جعله
 المتن احوط وقال العلامة
 بوجوب الواحدة واستجابات
 الثلاثة في عقد والاولى
 التجزئ الى
 والثلاث فاما اذا تقدمت
 الواحدة وهذا قول الاول
 اما الفضل القراءة ام التسبيح
 قاله الصدوق وقال ابن ابي عمير
 ان التسبيح افضل وقيل
 في التثنية القراءة افضل
 وقيل متساويان وهو قول الشيخ
 في سائر كتبه وقيل افضل
 القراءة للامام والمفرد التسبيح
 الثاني في معنى الحديث
 القراءة في الاثرين هل
 التجزئ على حالة قال ابن ابي
 عمير نعم للاصل ورواه زرارة
 عن ابي جعفر عليه السلام وقال
 الشيخ في مباني الصلوة
 ليللا تجزئ الصلوة معها
 والروايات محالة فيكون
 هذا احوط الثالث هل يجزئ
 التثنية بان يقرأ

في واحدة وتسبيح في اخرها لم يسمع
 لذلك منعاً في رواة الرابعة
 الاولى في هذا الذكر كونه قريباً من
 بالعبادة اخفاناً وان احتل خلاف ذلك
 كان ما قلناه اسد نقلاً للبرادة
 الخامسة جيب الاعرابية
 وكذا في باقي الاذكار الواجبة
 والستين والسبعين والاربعين
 وركن في الصلوة لا خلاف في كونها
 ركناً ينفصل على الاختفاء
 والطائفة قبل الركوع الاختفاء
 والطائفة واجبة فيه ارضى
 الركن الثاني لان الاختفاء
 لغة فيكون كذا في شرا لا صالة
 عدم الفعل مع الاجابة على ان
 الركوع ركن فيكون الركن
 هي الاختفاء وان الطائفة لا ينفصل
 الصلوة من كذا سمي فلا يكون
 ركناً وقال الشيخ في الخلاف بانها
 ركناً وليس بشئ وقيل جيب
 الذكر فيه وفي السجدة اي مطلق
 الذكر تسبيحاً لان اوجبه
 فائض في قوله ثقتا قال الشيخ
 في طوابين ادرين وهو ظاهر
 اختيار المتن في الاعتبارية
 قال العلامة صالة البرادة
 الثنتين والعبادة المشايخين
 عن الصادق عليه السلام يجزئ ان
 اقول مكانة التسبيح في الركوع
 السجدة لا اله الا الله والحمد لله
 واسم الله اكبر فقال نعم هذا
 ذكر وفيه اية الى التعليل فلو
 لا الاحتجاج بان يكون
 مطلقاً لم يكن تسبيحاً ذكره
 والاولى في الرواية اما عين
 او قوله مشي وذلك ورواه
 او في عاقله والاشتركت في الحكم
 الجواز لا الجمع قولاً وزماناً
 وقال اكثر الاصحاب بتعيين لفظ
 التسبيح بقوله نعم فتسبيح باسم
 ربك العظيم وتسبيح اسم ربك
 الاعلى وروى عقبه ابن عامر
 عن الصادق عليه السلام انه قال
 لما نزلنا قال عليه السلام اجعلها
 في ركوعك وسجدة وركوبك
 وشام ابن سالم عن الصادق
 انه هو لا يحتمل من اوجب ثلاث
 تسبيحات صفراً وواحدة
 كبرى للختار او واحدة صفراً
 للمصطلح والخمس على المرتضى
 وهو قول ابي الصلاح والمحقق
 ومنهم من اضاف فيها سجدة
 والحمد لله على الاول
 اخذوا دلالة في روايته
 هي على الوجوب ويمكن جعلها
 على الاحتباب وهذا في رواية
 الاولى وان كان
 الفرق على اخر مطلق الذكر
 الا ان لا يثبت بل فقط التسبيح
 افضل لوروده في اكثر الروايات
 الثانية الاكبر على ان لفظ
 سجدة ليس واجباً وان قلنا
 بغيره وذلك لم يكرها المتن
 ونفى في المتبني على احتباب
 الثالثة معنى قولنا ويجزئ
 اي ويجزئ ان يقرأه فاليه
 يعني ما ترجمه وقيل معناها
 الحمد والحمد والحمد
 وقيل معناه التسبيح على
 هذا
 هنا في ابي الاول لا يجب
 استيعاب الجبهة بل ان يقرأ
 مع اليقين وقدره بعينه
 بريد الثانية يجب

عن الصادق عليه السلام انه سئل
 عن الناس جماعة حين يقرأون
 الكتاب آتين قال ما احسنوا
 الصلوة وهذا غريب من المتن
 فانه لا دلالة فيها على ان
 الكراهة بل الاولى جعلها على
 البقية جماعها وبين رواية
 جميل عن ابن ابي عمير قال
 ما احسنوا الصلوة في قوله
 آتين ان الكراهة ما احسنوا
 بهم الصلوة وتكون السبب
 وكسرها على ان يكون
 احسن بفتح الهمزة وفيه
 الضاد وقيل في الخبر انما
 جعل الصلوة مطلقا وان لم
 يكن اخر الحديث وقيل ان
 اجاب الامامية بالنقل عن
 اهل البيت عليهم السلام
 الصلوة لم تشرع سورة واحدة
 وكان الصلوة واحدة
 وهل يقال السجدة منها قبل
 لا وهي السجدة اما في رواة
 واحدة في قوله الثلاثة وابن ابي عمير
 واستدل الشيخ
 على ذلك بانه يحتمل ان يكون
 بعد الحديث عند اكثر الاحتجاج
 وروى المتن من افراد هاتين
 السورتين وذلك دليل على
 انهما سورة واحدة وفيه نظير
 ان كان في قوله هذه السورة
 مستثناة من ذلك
 العموم واما السجدة منها
 فمعه الشيخ في المباني لا
 هما سورة واحدة بها سجدة
 واحدة وفيه نظير
 الاول فلما تقدم واما الثانية
 فلانها منقضة براءة والنقل
 اما براءة فلا يجزئ فيها
 النقل فيها شيئا
 والاول وجوب السجدة وهو قول
 ابن ابي عمير واما في المعنى
 مجزئ به الحديث في الاثر
 تسبيحات سبع ام هنا قول
 الاول قول ابن ابي عمير
 انما تسع تسبيحات سبحان الله
 والحمد لله ولا اله الا الله
 بكرة حالكات مرات التثنية
 قول المرتضى والشيخ في ذلك
 الجواب ابن ابي عمير عشر
 بريد على تقدم التكبير
 في الاخر الثالث تسبيحات
 ما تقدم مع التكبير مرة واحدة
 قاله المرتضى والشيخ في المباني
 لرواية زرارة صحبا عن ابي
 جعفر عليه السلام الرابع اثني عشر
 ففي هذه المذكورة نقاد ثلاثا
 قاله الشيخ في جعله
 المتن احوط وقال العلامة
 بوجوب الواحدة واستجابات
 الثلاثة في عقد والاولى
 التجزئ الى
 والثلاث فاما اذا تقدمت
 الواحدة وهذا قول الاول
 اما الفضل القراءة ام التسبيح
 قاله الصدوق وقال ابن ابي عمير
 ان التسبيح افضل وقيل
 في التثنية القراءة افضل
 وقيل متساويان وهو قول الشيخ
 في سائر كتبه وقيل افضل
 القراءة للامام والمفرد التسبيح
 الثاني في معنى الحديث
 القراءة في الاثرين هل
 التجزئ على حالة قال ابن ابي
 عمير نعم للاصل ورواه زرارة
 عن ابي جعفر عليه السلام وقال
 الشيخ في مباني الصلوة
 ليللا تجزئ الصلوة معها
 والروايات محالة فيكون
 هذا احوط الثالث هل يجزئ
 التثنية بان يقرأ

في الدين انما اعتمد على باطنها وهو الرأفة والرحمة ولا يكتفي بالظاهر والظاهر خلافه للمنفعة وهو في
 وجوبها استغنى عن ذلك الثالث يخرج في ما قبلها في الجزئية لكن يجب في الرجعية اطراف الاصابع الاربعة ما ذكرناه
 هي الواجب اما الاستيعاب فلا شك انه افضل لما يستلزمه الارحام في الايقاف بطريقه الاعلى او الاسفل في
 المرتضى بالاول وهو الوجه والاضابطان في كل منهما النقصان التسليم وهو واجب في اعم القرائن التي يجب في
 المرتضى فالمرتضى والنقصان ابن عقيل وسلام وابن زهر والمعموم في بعض كتبه وهو ان لا يفتقر التسليم
 في حجب على التسليم عليها التسليم وجه الاستحالة انه لم يخرج الخروج من الصلوة الا بالتسليم فيكون
 واجبا لوجوب الخروج من الصلوة اجماعا وان جاز الخروج بدون التسليم لم يكن المستحب وهو تحصيله
 من خبره وهو التسليم وهو باطل اذ لا يقال للمسلم ان يسلم ولو لم يكن التسليم على الله تعالى ولا على
 والفا يعين على فعله والاستحباب قول الشيخين وابن البراج وابن اديس وسر في اكثر كتب الرواية
 زرارة في من احب قبل ان يسلم قال عنت بولونه والامانة المبراة من الوجوب فان الشبهة في هذا
 هذا الحديث لا ينافي وجوبه مطلقا بل اذ كان في حال منتهى اما اذا فرض واجبا ليجب الخروج به او غيره من
 المناقب فلا دلالة فيه على نفي الوجوب بل ان كان يكون واجبا غير جزئي فلهذا معنى على الخروج
 من الصلوة بمحض الامر اما التسليم او اتفاق خروج حيث اوفى مناه وفيه نظر من وجوه الآتي
 ان ذلك لمناق لما ذكره وخرجه من دليل الوجوب وهو انما هو انما هو التسليم دون بقية التوجه
 من وجوه ورواه من هو اللعب واللبس واليه دون خلافه انما هو الحديث وغيره اثبت انه
 ان حصل الخروج للحديث كان قبله اما في الصلوة والآخرين الا ان لم يحصل الحديث في أثناء الصلوة
 وهو باطل ومن القائلين بالخروج بغيره غير التسليم وهو خلاف الفرض الثالث ان القائل بالتسليم
 قابلا بانه اما واجب لجزء من الصلوة او اجزاء او اجزاء على غاية او غير واجب فيكون
 واحدا من متدرجاتها فالقول بكونه واجبا غير جزء فرق الاجماع ولا يمتحله المذكور للرواية
 والاولى جملها على حصول الحديث قبل التسليم المستحب اعني الايمان بالعبادة الثانية وذلك
 لان من شرطها ان يسلم عن رجل يصلي ثم يحسن فحده قبل ان يسلم فارتكبت صلاته ولم يدرى
 والمهابة فيكون الصلوة قد تمت قبل الحديث ولو سلمنا عدم الترتيب بل كان الجليلين والحديث في الصلوة

كانت دلالة

كانت دلالة مشتركة الا ان اذ ليس فيها دلالة على ان الحديث بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
 لان الحديث قبل التسليم اعم من ان يكون بغيره فبطلت عدم وجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
 وهو باطل اذ لا يرد من حيث الايمان باحد الصلوات المذكورة بصدقها اسم التسليم عليها وارجب ان
 والنقصان الثاني وجعلها متعينة بالخروج ونقص من وجوب الايمان ثم منهم من اضاف الى الثانية ومنهم من افاد
 ايضا وركانة وعلى النقاد بوجوب الايمان بصلوة المصلي المذكورة من غير تعين بوجه لانه خلاف النقل
 في المنقولات الاول الذي ليس بمتعينة بوجوبه من جانب هذا المجموع من حيث هو مجموع ولا يرد منه
 استحباب كل فرد لا عدمه فلا ينافي ذلك وجوب الواحد بخلاف وجوب الجميع فانه يستلزم كل واحد
 لزوم التكليف بالانطلاق ثم منهم من قال الاول بغيره ونقص من عكس اثبت القليل ان
 النبي والصدوق والاشعري والذهب وجل ما ورد في وجوبه على شخص الاستحباب ثم قال الصدوق وكل جاز
 وجعله المرتضى تابعا وبني بوجه عليه السلام الزمانا وبني بهما فيه للدين بالمباح وبغير التعيين
 لتسليم قضاء بعد الركوع فان نفي بعد الصلوة وفي وضع اليدين على الشماريخ لان اعم الامور
 قال الثلاثة واجبا بالبرية بغيره وبما يتعلق بغيره وقال ابن المنذر وابن الصلاح بكراهته والآخر
 انما لزم ايات كثيرة عني عليه السلام ولما ورد انه شبه المخرج فيجب مخالفة لقوله عليه السلام خالفوه
 الامر بالوجوب لانه لم يقع في بيان الواجب في فعل الرسول صلى الله عليه وآله اذ لو وقع كان واجبا
 ولا ينافي على خلافه واجبه من قائل بكراهته باصالة الجواز وعدم التبريم وبيان الكراهية مستفادة من
 استحباب وضع الكعبتين على الفخذين مما ذكره المبركيتي والتكفير بغيره ورفع ذلك الاستحباب فيكون
 مكرها وجلي الاختيار الواردة على الكراهية والوجوب باشتراط التبريم عند الاستحباب واصاله حمل
 النهي على التبريم وعدم الخروج على العقائد من وضع احدهما على الاخرى فيكون خاص والخاص مقدم
 على العام وبطل بغيره الاصل والشرب الا في الوجه فانه الشبه في ذلك واللاف والنهاية كونه في
 اة ختم الرخصة بالبرية في طواف عجم النافلة وبطل على قوله في رواية سعيد الاجرح عن الحسن
 عليه السلام اني اريد الصدوم واكره في البر فاعطش واكره ان اقطع الرعاء واكره ان ابيع وانا
 عطشان والماء في قلبي ونبأ خطي فان اوتلته قال رسول الله وشرب منها حاجتك وتقع الى الله

نفي الردية فيه الأول كونه مصلحاً التراتيب ان يكون الباعث العطف الثالث العزم على الصوم
كونه الماء امامه الخامس ان يكون البعد خطتان او ثلاثة السادس ان يتجاف طليح الفجر اذا
عرفت هذا فاعلم ان الحق استضعف الذي يابها لها للصلوة ونسب اليه فابا على قاعته والعلامة
ان كانا فعلاً كثيراً بطلا الصلوة وقربها وتعلق العزم انتهى عن الفعل الكثير وان لم يكن فاعلاً كثيراً لا يتلوا
ما بين الاسنان او يزدل تحاة فاجتنبها فلا يجتازها لانه على العتب وقيل الحية والعقرب والبرص
وغسل الزفاف وشبهه فاجتازها اذا لم يكن انصافاً كثيراً وهي اختباء المزيغ والشهيد و
السبعين يرم على هذا ان يكون ما دخلت تحت الفعل الكثير فيكون ذكرها تذكيراً وقد يقر في
ان الناس يسيرون فلا يخرج من محل كلام الفقهاء على فاجن وهي كذا مبطلين خلفها فالحكم بانها
للصلوة كما بطلان الصوم ولو بالقليل لا يبرأ من ذلك بالاعراض من الصلوة وساعات الحشر فيمنع
الأول ولو وضع سكرته في شبه فذهب حتى وقفت جوفه لم يطل عنه العلامة لعدم كونه فعلاً
عن السعيد ان لا يوضع سكرته في شبه فذهب حتى وقفت جوفه لم يطل عنه العلامة لعدم كونه فعلاً
استثناء التراتيب بالقبول المذكور ويكون عزمه بغيره او يفت كان شرب وهو ولي ولا يفت
للحكم الي غيره وفي الصلوة والشعر معقودان فيكون اغترها الكراهية قاله في معنى الشعر صفر
وتبره الى ان قال الشيخ في رداه هو حرام وقال للعقيد وسلا والنق وابن ادريس هو حرام
واخضاره المنق والعلامة لاصالة جهة الصلوة ورواية مصادق فتعريفه قال ابن الفضل يرى
انه ليس بشئ واجب لو كان حراماً لم ينفذ مصادق بطله على كونه نفي الابداع على بطله لان ابا نوح قال
مرتب رسول الله صلى الله عليه واله وانا اصابني وقد عصمت شعري فاطلته ولو كان حراماً لتهمة على الخرم
لانه من منع الحاجة ويكره الالفاظ فيمنع وشمالاً قال السعيد ذلك يؤخر عنه فلي التفت بغيره
وجبه بطل وان بقي بونه مستقبلاً وبهم من المعبر لانه يعني وجبه اذا بقي بونه مستقبلاً ولو التفت
بكله بطلت لم يرد رداً عن الباقر عليه السلام وهذا اختيار الشهيد وماتاه السعيد وفيه
لحق الباقر عليه السلام اذا استقبلت القبلة يركب فلا قلب وركب من القبلة ففصل في ذلك رواه
زواره أيضاً ووجب للصلوة ثوب العاطس وقد السلام مثل قوله وسلام عليكم والهداء بالصلح

دون الخ

دون الحرم هنا في باب الاول للحج في هذه العبارات يعني الرجاء مطلقاً لانه مراد بالصلح اخذ
ما ذكره صاحب على الجميع راجع فيتم في الرجاء والذب الثاني كلام في استحباب تسمية العاطس ونحوه
المرحلة والمقطر فغلبهما مراد فان قيل بينهما فرق وذكر وجوب الأول ان المرحلة دعاء لا يوجب الصلاة
والمقطر دعاء السواك وهو ما بعد الميت كالهداء بالمغفرة التي له بالجميع من الشيء مستحق العلم
اي اقلك يرفع على شئ منك اي في عليك وبالمهلة رده بغيره اي رده عليه ومنه الحديث اهل الكتاب
مان ادان دنيا لا يجزى معاملة الثالثة اكثر الاحتجاب على ان رد السلام في الصلوة جائز وليس في غيرها
ما يشعر بوجوب رد السلام هذه وجب العزم قوله نعم واذا اخبرتم بغيره فليس باحسن منها اوردوها
حقيقته في الوجوب وهو اختيار السعيد وسن وهو الحق ويقر به غيره لو اخل به هل يطل صلاته قال العلامة
نعم لان تلك الاعمال التي اشغل بها عن الرد متى عتيا لما فرس من ان الامر بالشيء يستلزم انتهى عن فعله
فيصل الصلوة وقال الشهيد يفعل حراماً ولا يطل صلاته لان ايقاع باقي الاعمال واجب انما على التفت
فيما روى وجبان مضيقا كان انتهى عن ترك السلام خارج عن العبادات وعن الاجزاء غير داخل فلا يطل
بخالفه الاول بخلاف ان الرابح هل يتعين لفظ سلام عليكم بتأخير الجوار والمردم بوجه جميع الالفاظ قال
ابن ادريس والعلامة بالثبوت وكلام الشيخ واليد يدل على الاول وانه لا يجزى بغيره لرواية عمن به عسى
من نفع عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الرجل يسلم عليه في الصلوة قال يرد عليه لقوله سلام عليكم ولا
يقول وعليكم السلام فان رده الله صلى الله عليه واله كان يصلي ثم يرد عاد ابن باقر عليه السلام رده عليه
الشيء صلى الله عليه واله كان ولا يرد منه القرآن بخلاف غيره واجمع العلامة به على قوله بانه دعاء وان لم
من القرآن والهداء جائز في الصلوة بالاجماع والرواية فتعريفه لعن عمن فانه واقفي وعليه نصيحة
فجعل النبي على الكراهية جمعاً بين الالفاظ واختاره الشهيد في دروسه لرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
انه كان في الصلوة تقول السلام عليكم فقال السلام عليكم ولكن الايمان بالصيغة القرآنية احب ووجب اليها
في اثناء الصلوة في كل حال منها سواء كان في الصلاة او في غيرها وان لم يكن متقلاً ولا حراماً وفيل ان
ما يوجب عن سعيه بن عبد الله المنع من الفارسية وجوبه محمد بن الحسن الصفاد قال قال في اجزائه قوله ان
لا بأس ان يسلم الرجل في صلوة الفريضة بغير شيء خارجي بغيره ولحقه الصادق عليه السلام كرس مطلق حتى يرد

في بعض المصنفات التي قبله منها الجعة لاجتماع الناس فيها المصلح في المكان الجامع وقيل لا والله
 جمع خلق آدم فيها وسمى في اللغة القوم عروته ونفسي فيها القوم في بعض راجع الى وضيق الوقت
 اي يعني وقتهم الذي في وقتهم يوم الجمعة اما الجمعة او الظاهر لانه ان حصل في السيرة
 الجعة ولا فاعلم وقال بعض الفقهاء انه راجع الى الجعة وهو علة القضاء لا يربط عن كسبه الاداء
 ويؤيدك الجعة بما رواه راكم على الاشهر منها علة المرتضى والشيخ في المصنفات والاختلاف المحقق
 وقوله اي للمبني بسليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام وقوله الشيخ في راكم لا اذا ادرك
 تكسبه الركوع رواية محمد بن مسلم واختارهم بان الاول مردى بعد طرف واكثر الاصحاب على ترك رواية
 محمد بن مسلم على عدم الاعتناء بها في الفضيلة وفي اقل روايات اشهرها خمسة الامام احمد والابن
 رواية السبعة رواها محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام الجمعة تحب على اقل منهم الامام عليه السلام وقاسم بن
 حقا والمحدث عليه والشاهان والزهري يفرق الحدود وبن يوفى الامام عليه السلام وجعل عليها الشيخ في
 الزيادة والقاضي وابن زعرم وابن حزم وجعل رواية الجمعة على الاستصحاب انما فيه رواية الجمعة رواها
 صفوان بن حاتم عن الصادق عليه السلام في البيع وعن اي العباس في الميثاق عنه عليه السلام ايضا ورواه
 في الحسن عن الباقر عليه السلام وهذا اشهر بين الاصحاب وموافق الكتاب فان قوله نعم اذا ارادوا ان يفتي
 من يوم الجمعة فاسمعوا الي ذكر الله وذروا البيع انتهى ذلك انه لا بد من متاد وهو المؤذن والخطيب
 مع اخذ ثلاثة والامام وبه قال المصنف والمرضى وابن ابي عقيل والنفق وابن الحنفية وابن ادریس والمصنف
 والعلامة وانما هو وفي وجوب الفصل فيها ما لم يرد ووجه الوجوب بقاء من الصلاة
 احتياط الفعل الموقوف المشترك بين الاصحاب والاستراحة ومن من جهة الرسول صلى الله عليه وآله على ذلك
 فلم يجب تركه خوفا من ايام الامة الوجوب مع عدمه واذا وجب عليه وجب على غيره بقوله القاضي
 والاجاب الوجوب كما ذكره المصنف ولا يشترط فيها الطهارة اي من الخلق والمقرب لمن حيث لانه
 في المسحوق على شرط في الخطيبين ام لا قال المصنف وابن ادریس والعلامة في لف باث الا من الخلف ان
 في المسحوق واجتنب بالاصل وبما ذكره وذكره حسن على كل حال وقال الشيخ في المبسوط والاختلاف
 بالاولين البقاة وفعل الرسول صلى الله عليه وآله ومن بعده ولا يماضيه ولا يماضيه

اما المقولة الاولى فكل رواية ابن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام انما جعلت الجمعة ركعتين من اجل
 والاخره هنالك وجه وهو انه يوسط بين اثنين يفرق مراعاة ايهما كان في المطالبين وفي حاشية
 ايقاعها قبل الزمان روايات اسمها الجواز اما رواية الجواز فن بن سنان عن الصادق عليه السلام
 قال لان يعمل رسول الله صلى الله عليه وآله حين تروى الشمس فترى في الغل الا ان
 فيقول حينئذ ما يحسن في ذلك فانك تفعل واقتى بها ابن ابي عقيل وابو الصلاح والشيخ في النهاية في
 واما رواية عدم الجواز فن محمد بن مسلم قال سالت عن الجمعة فقال اذا كان واقامة يخرج الامام بعد
 الاذان فيصعد المنبر فيخطب وهو اختيار المرتضى في المصباح وابن ادریس والعلامة واستدل بن
 اذا كان في الصلوة من يوم الجمعة فاسمعوا الي ذكر الله فوجب السعي الى الجعة بعد العشاء ولا قبله وذلك
 لستعمل المصلح لانه يوجب من الركعتين فلا يفتي على الزمان لا يفتي على الزمان واجاب عن الزيادة بان المراد
 بالقل الا ان الله اي بعد زوال الشمس ولا شك ان العمل بمن احوط سلم من المصنف والبرج
 والعلم بذكر المصنف العرج وجملة المرتضى رواية وقال الشيخ في المبسوط وقال في ترداد الزيادة
 فهو احوط من المرتضى والكبير لانه يجمع من السعي وان لم يرد ذلك في موضع المنع وهو في بعض
 واسقط عنه لكان يتم وبين الجمعة اربع من فريضة في الاختلاف في السقوط عن زادة عن الترخيم
 وروايات السقوط رواية زرارة عن الباقر عليه السلام وعنه رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام
 وهي اشهر واخر ومن اقم الكتاب لعدم الامر يخرج ما زاد الاجماع فينبغي الباقى عن الترخيم
 والمراد باختلاف في العبد والمسافر لوجه في الشيخ في المبسوط لا يفتي بها ولا يجب لعدم كونهما من العمل
 فريضة وقال في الترخيم يفتي لانه يفتي في جوب على المرة مع حضورهما وهو في موضع الشيخ
 مع الاخفاء عاصي يستحب الاخفاء في الخطيبين وفيلعب وكذا الخلاف في غيرهم الخلاف من احسان
 سكتان الاولى الاخفاء اي الاجماع الى الخطبة في حق من يكن في حق السماع لغير ضرورة هل يجب ام لا
 قال في حق من الخلاف باثبات الاصل البراءة وقال في الزيادة والمرضى والنفق وابن ادریس وابن
 حزم بالاولى لعلها نعم فاذا قرأ القرآن فاسمعوا له ورواياته الخطبة وسبب قرأ الاشارة الى عليه ورواية
 الى هرو عن النبي صلى الله عليه وآله اذا نلت لصاحبك اشبه يوم الجمعة بالامام خطب فقول الوقت والنفق

لقوله بعد والذين هم عن الدين معرضون ولا نه لولا الرجوع بالاعتق فابعدنا اذا لم يعط الامم الا بالاعتقاد وقال
 في الاول في لف وبانت في التذكير وهو ولي التاخير على حرم الكلام حال ايراد الخطبة على المخالفين كل من قال
 بانك قال بكره وبالأول قال حرم ثم انشغل حرم الكلام على الخطبة قبل ان يمتدحوا وهدى المقدم وكل
 صلى حرم الكلام في انشائها وقبل لا نه تكلم عليه سلم في انشاء خطبته ثلاث مرات الاول لما غلبه من حريم
 بنجد فترك عليه السلام ورفع واشار اليه والي اخيه عليها السلام وقال هذان ورعيان عند المسلمين اثبت
 لما جاءه رسول من بعض السرايا فترجى به الثالث جواب من سأل عن الساعة فقال له ما اعوذ بها
 قال حرم الله ورسوله فقال انت مع من احببت الاذان اثبت بوجهه وقيل مكره الاذان التي هي
 قول الامام من المنبر لادرس ان بوجهه فيكون عزاما واختاره العلامة في مختلف وهو الذي لا يمكن
 في زمن الرسول صلى الله عليه واله وقال صلى الله عليه واله لا يمكن في زمن ايديكم ولا في زمن
 احدهم قبل عشرين وقال عطاء فعل معنى زمان في دانه مكره الاصل وكذا كرم اذ ان العصر يوم الجمعة
 في النهاية لا يخفى الاذان لصلى العصر ولما اختلفوا في الاذان في هذا الخبر فقلت في الثالث
 لا يتحقق انتهى وقال في المبسوط يتحقق وهو الحق لكن نه حكما في المعاملات ولا يتحقق فسادا كما لا يخفى في الاول
 وهو حرم ما سابه النبي لا اجاره وغيرها قبل لا تقدم الشئ فالجمل قارى وقيل نعم لا يخفى العلة وهو الفعل
 عن ذكره لانه وقت وهو اولى اذ لم يكن الامام موجودا او امكن الاجتماع والخطبة استحباب للجمع
 ومنهم من قال في الاذان في النهاية والفق هو اختيار المعص والعلامة يعرفون قوله نعم اذ ان في الاذان
 من يوم الجمعة فاسم الى ذكره وعموم الرد ايات والمناقب النبي وسلامه وابن ادریس لان شرط انفا
 الامام او من نصبه والمشرط عدم عن عدم شرط وسبب الخلاف ان حصر الامام على شرط في بانه
 للجمع شرطه فاما في وجهه فان ادریس على الاطلاق وباقي الاصحاب على ان في وجهه وفي الاذان انما
 كما يخفى احكاما حال الغيبة كما يخفى الاستدابة في الجمعة وموضع الحب انما هي استحباب الاجتماع لا انفا
 الجمع فانه مع الاجتماع يجب الاتباع وتحقيق اليقينية من الظاهر لو سلم مع الامام في الاول في
 رضاء عن السجود لم يركع مع الامام في الثانية فاذا انجس الامام سجد ونوى بها الاول في نواها لا
 بطلت الصلوة اذا سجد السجودين اكثر من اثنين اما ان ينوي بها الاول او الثانية او يظن ولم يتبين

احد بها

احدها فالاولى يوم صلى له اجماعا واثبت بطلان عنه الشيخ وابن ادریس والمحقق والعلامة وهو الحق
 لم يأت باطلا مذهب على وجهه بقى في التعميم فخرجه من العبوة اما باعادة السجودين بنيت انها لا
 وهما باء في غير محلهما وهي مبطله اجماعا او باعادة الصلوة وهو المطلب وفارق المبسوط بالخلاف في ان
 حقق بن عبات وهي متيقفة لمنع من عدم دلالتها على المطلب والثالث قال ابن ادریس يوم صلى له
 ويكتفى باستئذان النبي وقال العلامة بطلان لاهل بيته انها لا بد في لانه مأموم فيكون انفا لا انفا
 الامام كان الامام سجد السجودين بنيت انها الثانية فيكون المأموم يحكم بركعتيها لانه لا بد في التفرقة في
 الثانية محققا للتاخير وقيل الشيخين يقول ابن ادریس وركعتان عنده هنا ان قال الاول في الخبر
 كما قاله المعاصم احتيازا على روايته ابن دقيقين عن الكلام عليه السلام في قول المرتضى وهو ما خرجت الى بعد
 القدر لرواية البرنقلى عن الصادق عليه السلام في طريقه سمع من زيادة الثالث في الحسن وهو ما خرجت
 بعد الجمع وهو قريب من قول المرتضى الرابع فيك الصدوق وابنه وهو ما خلا لرواية ابن ادریس
 روضة وعقبه بن مصعب وذلك حكم في الشرايع بالتجسس واستحب للجمع وظهور اما الجمع فاجماع
 العلماء عليه واما الظاهر فقال الشيخ يستحب لك افتاد على رواية المصطفى عن الصادق عليه السلام وشهدوا
 الا في جماعة وبعض الاحتياط منهم مطلقا لرواية جميل ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام واختاره في
 دفعا صلى العيد وهي واجبة جماعة بشرط الجمع لا خلاف عنوا في وجهه باء وانه بشرط الجمع
 يقع الفرق بينهما يرجع الاول ان الخطبتين شرط في الجمعة في هذه التي نفي الخطبة على الصلوة في الجمعة
 اختلاف انتهى فان هنا تكبير اي الرابع ان الجمع لها بركعة مع فوائدا وهذه لا يكون اما الخامس في الجمعة
 اختلف في استحبابها مع عدم الشرايط كالماء والعبد ليس في نوعا خلاف جماعة وفردى وقاها الشيخين
 انما يقتل فردى عن عدم الشرايط والمشي به شهيرة الجماعة نفس عليه بن الحسن وابن الصلاح ابن
 ادریس وقال الرازي عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الامام عنه وقال ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عقيب في يومه ما سبعة بخلاف الجمعة بها من يات بكبر في الاول فسادا في الثانية او يقرأ بعد
 قراءة الحمد والسورة وقيل كبر الركوع على الاخير هنا استلزام الاول على التكبير الثاني قبل القراءة

في الكسيتين معاً وبعد ذلك فيهما وفي الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعد ذلك على بن بابويه بالأول وقال
للمفسر بالكسيتين وقال الشيخ والمرضي والنفق وابن زهره وأبو الحسن بائناً لرواية يعقوب بن يقطين
الكامل عليه السلام في الصحيح والي بصير من الصادق عليه السلام وجه الشيخ ورواية ابن سنان عن الصادق عليه السلام
ورواية أحمد بن محمد بن سعد الأشعري عن الصادق عليه السلام قوله ابن الغبيري على التفسير لما تقدم
من جهة العامة فالتأنيذ قال المفسر بكسيتين في الأول سبع كسرات الاقتراح والركوع ونفت خمس مرات وإذا
الي الثانية كسر وقراء لم كثيرا ربيع تكبيرات حركة الرابعة ونفت ثلاث مرات واختار المرضي والنفق و
القاضي وسائر رواة الشيخ وابن أبي عمير وابن الغبيري وابن زهره وابن إدريس كما ذكره المصنف والعلامة
وهو الأول رواية يعقوب بن يقطين عن الكامل عليه السلام إلى أن قال ثم يقوم فقرأ ثم يكبر أربعاً ثم يكبر
على كسيتين وقار السكينة هبة بينية والي قار هبة نفسانية في الأولى بالأعلى وفي الثانية
بالخسيتين هذا قوله الشيخ في ط والتمانية وابن بابويه وابن زهره وابن إدريس وقال المفسر والمرضي وابن زهره
وابن البراء وقال الشيخ في الخلاف النفس في الأولى والثانية في الثانية والثالثة في الأولى والثانية في الأولى والثالثة
وفي الثانية بالأعلى وقال ابن أبي عمير العاشية في الأولى والثانية في الثانية وليس للخلاف في الإجزاء
هي في الاستحباب واختاره المصنف في فتح الأعلى في الأولى والثانية في الثانية والثالثة في الثانية والثالثة في الثانية
والسكينة في آخره إلى آخره قال المرضي عن واجب أمان في القطر فلفظه تحت وتكلم في العنق وتكلم في الله
على هذا وأمان في العنق فلفظه تحت وأذكر أنه في إمام معدودات وقال الشيخ وبأن الاستحباب بالثلاث
ولله راية وحلى الآية على الترتيب ثم إن الصادق جعل التكبير في القطر عقب ست آخرها العصر
قبل التكبير الزاوي واجب والاستحباب الاستحباب وإذا القيت إلى جوب فله أكثر من الاحتياط حتى
المرضي قال راية ما انفردت به الإمامية وقال الشيخ بالاستحباب واختاره المصنف الشيخ في رواية زرارة
عن أبيه عليه السلام أنه سألنا وإن شاء الله أو سيقاً ولا حالة البراءة عن الجوب واختاره العلامة
بوجوبها معاً وهو الحق لفعل النبي صلى الله عليه وآله وقال صلى الله عليه وآله وأما الجوب والأمر بالركوع والارادة
محلية على البنية لا يتأثر من انقضاء التكبير من غير العنق فهو المختار في حق من لم يكن في البلد دفعا للتكبير
التمانية وقال النفق يوجبها معاً لتمامها في المختار بالسقوط عن لم يكن في البلد دفعا للتكبير

وبنه على

أؤنبه
وغية على ذلك رواية إسحق بن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام من مكانه نائماً فاجاب ابن زهره
وهو يسقط عن الإمام ظاهر الشيخ ذلك وقال المرفقي لا يسقط لتمامه على عليه السلام وإذا أصابها
ومنها صلوة الكسوف قال المرفقي كسفت كسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا
قال بعض المشاهير السمس طاعة ليست بكسفة بكني عليك نجوم الليل والقرآن كسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا
فيه جفت القر وفي رواية يجب لأخايف الشاوية الشاوية في الخلاف والمفسر والمرضي في
الجلي وابن بابويه وأحمد بن عيسى وابن إدريس يدل على وجوب لكل الآيات والحركات
المخوفة واختاره العلامة لا يشترك الجميع في القلة ورواية محمد بن مسلم وزرارة يجمعان بين الصلاة
قال كل أخايف السماء من طلبة أورد في فضل الصلاة الكسوف حتى يسكن والأمر بالركوع والي
هذه الرواية أشار المصنف ولم يحرفها إلا ابن زهره في الكسوفين والزلزلة والرياح السرد المفسر
ورفها من الاستبراء إلى الاختار في الإجماع هل قوله الشيخين في التمانية والمسيرة والاضمار والمفسر
لرواية حماد بن عمن عن الصادق عليه السلام قال ذكرنا التكسفات الشمس وما يلحق الناس من شدة قال
إذا اجتمع منه شيء واختاره العلامة لرواية الحوزة وحصول رد التور وقال في ر إلى قام الأجل لرواية
معارفة عن الصادق عليه السلام إذا فرغت قبل أن تجلي قاعد ولو كان عجز بالاحتياط استحب الإعادة
كما لا يستحب بعد الأجل واختاره الشيخين هذا وأما غير الكسوف فوجد حصول السبب فإن فعل الزحف سقطت
في الكسوف ووجب أداء في غيره ولا تضام مع الغزاة وعدم العلم إلى قوله على التفسيرات تارك
الصلوات إما أن يكون من احرف الغزاة كله أو بعضه وإما أن يكون تركه عن أو نسباً أو جهلاً بما
فالاضمار أربعة الأول احرف كله عالم لأن أو نسباً أو جهلاً إتي احرف بعضه وترك هو الثالث
بعضه وترك نسباً الرابع احرف بعضه وترك جهلاً بمصداق في الثلاثة الأول يجب القضاء ويستحب الغسل
مع الأول خاصة والرابع لا يجب القضاء فيه ويترك على الأقل قوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها فليقمها
أو أدركها مع العلم إلى وأما الرابع فلا تحالة تكليف الغافل إلا باليسر وأما الجوب في الأول وإن كان
جاهلاً بحدود راية زرارة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام إذا انكسف الشمس كما ولم يعلم فليكن فيك القضا
وان لم يحرف كلها فلا قضاء عليك وشبه رواية زرارة في قوله هذا الذي ذكرناه هو الصحيح والذي فيه نظر

والشغل ومما اقول اخر الاول قال الشيخ في النهاية والمبسوط لا قضاء مع المتباني اثبت قال المرتضى لا قضاء
بعض القوم الثالث قال المصنف يقتضي مع عدم العلم فرادى ان امر ببعث جماعة ان احق كذا
وكيفها انه يكبر الى اخره هذا الذي ذكره من ذهب على ما اجمع ذهب ابن ادریس الى انه اذا اكل المسنة
لم يجب اعادته الفاعلة وهو خلاف فنق في الاحتجاج وما رواه الرواة عن السبعين عليها السلام
اعاد الصلوة ان فرج قبل الاجلاء هنا اقول الاول قال الشيخ يجب الاعادة وهو الظاهر من كلام المرتضى
اثبت بسحب الاعادة وهو قول الشيخين وابن بابويه وابن الحنفية وابن حمزة الحنفية قول ابن ادریس بغيرها
لا وجوب ولا استحبابا واختار المعصومة اثبت وهو الاجر بعدم انتهاء الامر بالترك والرجوع بالمشقة
من روايتي معني بن حار عن الصادق عليه السلام ورواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام الاصل عدم
يجوز على الترتيب نعم صيغة الترتيب التي يجب لا الترتيب كاني اعادته المنفردة جماعة وقول ابن ادریس بعدم اعادته
مطلقا محجب بحصول النقص اذا انقضت في وقت فزيعه حاضرة ثم اذا انقضت كسب وفرض برتبة
فانما اردت الاول ان ينسب اليه اما فيحتمل انهما شاءا ابتداء وهو اختيار المعصومة وفيه ذلك من
كلام المرتضى وابن ابي عمير وبذلك عليه انها واجبات لا فرضية لاحد بها على الاخره الوقت يسعها فيخرج المثلث اذا
لزم جبا احدها خاصة لزم اما انفس ما فرض الساعة او كذا ترك العباد اولي من فعلها والا لزم بتفسير باطل
فكان المفروض بان الملازمة ان الذي تعين منها انه كان لنفسه وقدره الامر الاول وان كان لغيره فقديم
الاخر لزم الامر اثبت نعم يجب تقديم الحاضرة وقدر الشيخ واكثر الاحتجاج بحديثهم لما ورد من نفي الكسب
لصلوة الحاضرة في رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام والكتاب يجر على نفي وقت الحاضرة وقول
محمد بن يعقوب اذا انقضت الحاضرة والى بها على بسائط الكسب او حتى قال في في الاول لانه يفتقر
وقال في النهاية من حيث قطع واختاره الفقهاء والشيخون وقال بعض الفضلاء هو على غير ما انبأ لا يفعل
غير الصلوة لان الصلوة لا تجزى الصلوة كما اذا سجد او دعا اثبت ان ينقض وقضاها على الوجه المأثور مما رواه
الثالث ان ينقض الحاضرة لاخير فيقتضي ما قلناه ثم ان كان ناسخ الكسب بفرضه وجب والا فلا الراجح ان
الكسب فينقض والا لزم الاخلال بالواجب لا ضرورة ويصلي من على الرحلة وما شاءا وقيل بان
الاجماع العزلة هو شبهة قال ابن الحنفية بسحب الترتيب على الارض والاصح عليه وعلى في ركن باقي الاحتجاج

لجواز احتساب

الراسخ
لجواز احتساب الاثر في الحق ان ذلك مشروطا بالعدول وهو قول الشيخ في النهاية وبذلك عليه رواية على بن الفضل
قال كتب الى الصادق عليه السلام اذا انكسفت الشمس او القرع انار الكتاب لا تترك على التزول فكتب على
مركبك الذي عليه وروى عن ابن ابي عمير عن سنان عن الصادق عليه السلام قال قلت ابني الرجل سنان الرومي عني
الراجله فقال لا ولا في غير موضع ومنها صلي للفتاة الحفلة واحدة للفتاة والعهد نقل
الحفلة بالشيخ والمحقق المقتضى على السر فاذ لم يكن عليه الميت فمن سرى ونفس قال للرجل عني وقال غيره بالفتح
الميت وبالكسر السرير وقيل هما الفتان محجب الصلوة على كل مسلم هذا قول الشيخ واكثر الاحتجاج وشيخ
المحققين من الصلوة على غير المؤمنين الا الضرورة وقال ابن ادریس لا يجب الا على المتعذر للحن وقال الشيخ
لا يجب على الخالف بحسبه او تشييه واعتزال وانكار امامة الا ليقض فان فعل لغيره بعد الزايرة والفرج
على الاول قوله عليه السلام متلوا على كل برزخ وقوله عليه السلام متلوا على من قال لا اله الا الله وقوله الصادق
عليه السلام صلي على من فات من اهل القبلة والمراد بالصلوة من اهل السماوات ولم يجد ما علم شيئا من الذي
مؤدرة فمن بلغ ست سنين هذا قول الاكثر لحسنه ورواية عن الصادق عليه السلام قال قلت متى
يجب الصلوة عليه قال اذا كان ابن ست سنين ولم يجزها للسنن الا على البالغ او جبا ابن الحنفية على
المستعمل وقال الصدوق لا يصل على من فعل الصلوة والفرج على الاول لان الصلوة استغفار
ودعا وشفاعته ومن لم يحاطب بالصلوة لا يحقق ثبته ذلك والفرج اولى من الاحتجاج
عليها زوج اولى من الاحتجاج والاب وجميع القرابة اجماعا فلا وجه لتخصيص الاحتجاج فلما اختلف بالذكر
لانه روي ابا عبد الله بن عثمان عن الصادق عليه السلام ان الاحتجاج اولى وشبهه روي حفص بن غنيم عن ابي بصير
اما ابا عبد الله فانما هو دشتا واما حفص فلان بن ابي عمير عرقا عليه بلعب الشطرنج فثبت المعصية على ضعف
الرجحان بذكر الاحتجاج ويجب تقديم الغاشي قال المصنف يجب على الولي تقديمه وقال الشيخ هو حق
والمتقدم ما قاله المعصومة لانه حق الولي فيقدم من شاء ولا يلزمه رد على الاحتجاج لغيره واولي الارحام
اولى سبعة ونوف الامام عمن وسط الرجلي وصدر المرأة هذا قول الاكثر من الاحتجاج وقال الشيخ في
الثلاث الستة ان يفضلهن راس الرجل والمرأة وقال ابن بابويه عن الصادق عليه السلام ان الميت ام امرأة الشيخ
الاولى رواية عن ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام ان امرأته من امرتك رافقا بغيرها

المشقة
الاحتجاج

القول على استحباب الرغف في التكبير الاول واختلف في الباقي فقال علي بن بابويه بالرفع في الكل وفي الشيخ
في فضل في الاول والباقي جازي ومنع المبرور الرغف فيما عدا الاول لرواية عبيد بن ابراهيم عن
الصادق عليه السلام من علي عليه السلام انه كان يرفع في الاول تكبيرة ثم لا يرفع حتى ينفذ والفقهاء على
في الكل لرواية عبد الرحمن بن الحنفية عن الصادق عليه السلام قال صليت خلفه على جنازة فذكرت خلفا برفع يديه
مع كل تكبيرة وقال في ذلك ان الرغف مراد في الاول وهو لعل اختصاه بالرحمة فيكون شرعا في الباقي
محصلا لذلك الانحياز وفيه نظر منع الولاية على الجنازة في الباقي بخلاف اختصاص الاول برفع يديه
لا يعلم ويكره القليل على الجنازة التي احدى مرتين اعلم انه روي اجمعي بن عمار عن الصادق عليه السلام
ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على جنازة فلما فرغ جازم فقالوا يا ابا عبد الله الصل على صاحبنا فقال صلى الله عليه وآله
ان الجنازة لا يصلي عليها مرتين اذ عولاه وقيل اخرجه ذلك روي ذهب بن وهب والحق في ذلك ذهب
كأناب عاصم هذا مع ان بارأه خبرها احتياجا كثيرة ينكر ان الصلوة كرواية عمار عن الصادق عليه السلام المبتدئ
عليه السلام يبار في التراب ويؤمن بن يعقوب عن الصادق عليه السلام ان ادركتها قبل ان يرضى فصل عليها ان
وعمر بن شمر عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على امرأة ممتن حتى اتى النجاشي في
الفرق لم تم تخبط قوم الا نالهم صلي عليها وكذا اخبره من صليته عليه السلام على فرة سبعين تكبيرة
وصليته على علي عليه السلام على صليته بن حنف فسا وعشرين وقال انه يروي عن ابي عبد الله من انما
اذ عرفت هذا فان اكثر عبادات فقهاء شيا كراهة تكرار التكبيرات مع ما نالنا عليك من الاحتياط في تكرارها
ومع انما دعاه الله بحب المحبين في الدعاء فلا بد من بقية الكراهة بحالة دون اخرى وذلك لما قلنا
التكرار التجيل فيكره لذلك ان يكون الكراهة لمن صلي عليها او لا لمن يصلي او الكراهة جماعة لا فردا
ولما ورد ان المسلمين صلي على رسول الله صلى الله عليه وآله في جنازة وجرى من ادرسين او اكثر
ان خشى على الميت التغير لا اذ لم يحسن او الكراهة بعد جعله في القبر لا قبله وبالجملة القول بالكراهة
مطلقا لا على عليه ولا نقول ان انما نالنا عليك في جنة النيب في ان تركها لا يبيحك يوم يقرر
على الميت صلي على نبيه يوما وليدة حسب روي ابراهيم بن عبيد عن الصادق عليه السلام ان رسول الله
عليه السلام قال ان يصلي على نبي او على نبي عليه وكن ادري عمارا نالنا عنه عليه السلام لا يصلي على الميت

بعد ما يري

بعد ما يري وفيها منفيان اما يري فانه مخلد وصنع الحديث واسما عارضا على من والشيخ
ذلك وفيه احاديث كثيرة ثم هنا سئل في الاول هل هذا من لم يصلي عليه اوله ولم يركب القلعة
عليه القلعة ثم في العتقين معا لما قلنا من جازا السكر امكن في من لم يصلي عليه يكون وجوبا وضرر
نابا الثانية هل في ذلك زمان مقدس المشي وفيه عبارة اكثر الفقهاء ان زمان الاستدراك يوم وليلة
وبعد ما لا استبرأك وفاردين للمسلم لم يقترعه وانه وقار سلا ثلاثة ايام وجعله الفتح رواية
واما الرواية فينا صلي الاستسما الاستسما طلب السقي وهو شرح بنق الكتاب قال تعالى واذا استسقى
من ماء فليقل النبي صلى الله عليه وآله يوم ماور عنه عليه السلام ان روى الصائم الا يروي
الشيخ يكون الثالث الاخير وقار النبي يكون الجمعة ولعل ذلك لما روي ان العبد ربا سأل في جنازة في الجمعة
واستحباب الشيخ والافعال والعجايز من المسلمين خاصة اما الاخصاف الثلاثة فذكرهم اطلاقا
واما كونه من المسلمين فان اهل الكفر شأنهم ان يعقب عليهم قار المرتضى ويخرج المبرق في ذلك لعله استأثر
الرواية عن الصادق عليه السلام امر محمد بن خالد بن بك وعنه ما ناله شهر رمضان في ههنا مستأثر في
المشهد بن الاحتياط اختصاصا بزيادة صليته الف دكة غير السائل المرتبة لروايات كثيرة منها الشيخ في كتابه
التهذيب والجل وقار محمد بن بابويه انه ليس فيه زيادة رواية على غيره روايات معارضة اكثر منها في كيفية التوسيع
على النعالي والمشهد ما ذكره الحق في الخلاف والاقتصاد والفقهاء وابن ادريس وقار من اكثر واعلم
رواية وليس فيه جرح وقار المرتضى والمفيد وابن البراج وابن حزم والشيخ في ذلك والتمناه وسلا بالانحصار
على الملة في الافراد وتوزيع الفاضل على الجميع الثانية رواية سعد بن مسروق يروي عن علي بن ابي طالب
ركعات واخر عشرة ركعة بعد العشاء ورواية سماه بالعكس وكذا في العشر الاخر بعد المغرب ثمانية
والباقي بعد العشاء ورواية سماه بالعكس الثالثة تفعل هذه فرائد والجماعة فيها بهمة عننا لتفعل على الدنيا
عليهم السلام وانما حديث ذلك عرو لذلك لان يقول نعم البهية روي زين بن ثابت ان القاسم اجتمعوا فلم
يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله فرفعوا اصواتهم وصعدوا الباب فخرج مضطرا وقار ما زاد انكم منكم
حتى شئت انما سكت عليكم عليكم بالصلوة في منكم فان خير صلي الم في بيته الا المكتوبة
في الرابع وهي خمسة الاول في الخل الفلضاد في الامر والمراد هنا ما يقصصه الصلي شرحا لتمام

فخلاه الشيخ في الخلاف قال وفي اختيارنا من قال عليه جرحنا التمس في كل زيادة ونقصا والمفيد ذكره في حالة
الغربة اذا شك هل زاد او نقص يجب على الشيخ ان التمس كذا ابن جعفر في باب زيادة ونقصا والمفيد ذكره في حالة
للزيادة والنقصا المتشكك في غيرها واما اثبت وهي القعدة في موضع قيام من قول المرتضى وابن بابويه
خلقا لاكثر من الاصل ولا شك ان الاصل العمل بين القرائن لانه احاط وامراء الغزيرة وهو انما يتسلم
على الاختار هنا في قوله ابن ابي عقيل سواء كانا لزيادة او انقصا وهو اختيار الشيخ في ذلك وعليه عدلت رواية
عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن الصادق عليه السلام وكذا رواية عبد الله بن ميمون عن الصادق من قال عني
الصادق عليه السلام من اصر على علمي السلام وفار بين الجنبان كان السهم الزيادة كانا بعد التسليم
وان كانا للنقصان كانا قبل التسليم وعليه رواية سعد بن سعد الاشارة عن الصادق عليه السلام
وجعلنا الشيخ وابن بابويه على البصر فانه منزه ماله واحد في كل الشافعي ولا يجب فيها ذكر
وفي رواية الحلبي اني قوله في العبادة الى الاحجاب جميعا عاملين بمقتضى الرواية يكن الشيخ في ذلك وابن
ادريس قال لا بالعبادة الفانية وابن الصلاح بالعبادة الاولى والمفيد وابن بابويه خبرا بين العبادة
وجل على الذكر واجب الاظهر ذلك من الاحجاب ولم يوجب العبادة في لغة والمحقق في مقابلة وجب
التشدد والتسليم عقبا ولم يوجب الذكر والاحاط وجوبه ثم ان المصنف قال ان رواية الحلبي تفيد
ما يخالف المذهب وهو سمي الامام عليه السلام قال العمل بما مشكل والمحقق ان ذلك غير لازم لما رواه يكن
مراده بقرائه فيها اي على وجه الانشاء لانه سمي وقال فيها واما العبادة والاستقبال فقال بعض الفقهاء
يجوز بها فيها الاتهام وجوبا جبرا وتكبلا للصلوة التي بشرط فيها ذلك فالمكمل والمبرأوي وتبكر لا يجوز
للاصل والاول احاط اثبت في القضاء الى قوله ما استثنى يريد بذلك صلوة العائدين والقضاء
والعبادة والجمع والكسوف في بعض مراده وفي قضاء الغائبة بعدم ما يظهر به تردد اصح القضاء
شيئا من قوله عليه السلام من فاته فريضة فليقمها اذا ذكرها وهو عدم تبادل صيغة التراجع واختار الشيخ
في ذلك المرتضى وابن ادريس ومن ان القضاء تابع للاداء ولا اداء لا ينشر بشرط في صحة الصلوة
عليه السلام لا صلوة الا بغيره والشرط متفق فكذا المشرط لا يلزم التكليف بالجار والاداء المحجب
لم يجب القضاء وهو منسحب الى المضيق واختار المحقق والعلامة وجعل المصنف هنا الاصل احاط وهو اختيار

الشيخ في دروسه ويشترط القرائن على خبره والغائبة على الحاضرة وفي وجوب القرائن على
وفي وجوب على الحاضرة تردد اشبهه الاحتجاب هنا مستلذان الاولى للوجوب ترجيحها اجازة كما هي
وكذا القرائن بعضها على بعض بالاجماع اختيارنا به قال احمد وابو حنيفة وقال الشافعي لا يجب قياسا على
رفضنا دليلنا في ان عليه السلام من فاته صلوة فليقمها كما فاته ولا كلام في ان فاته مرتبة فليقمها كذا
عمل بالحدوث الفانية في ترتيب الغائبة على الحاضرة اقوال الاول يجب مطلقا وهو قول الثلاثة واجماعهم
وابن ادريس اثبت يجب ترتيب الغائبة الواحدة لا غير فلو كان اكثر لم يجب وهو قول المصنف سواء كان اليوم
او اكثر الثالث يجب ترتيب فائت اليوم واحدة كانت اذ اكثر كما لو كان عليه صلوة ظهر وعصر جمع او واحد
منها لا يصح له صلوة المغرب حتى يقضى ما قدمه قاله العلامة اربع لا يجب الترتيب مطلقا وهو قول ابن بابويه
وكل من هذه الاقوال في حجة بالخطوات اشبهه ومنشأ تردد المصنف من قوله عليه السلام من فاته صلوة
توحيها بين تكرار وقوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فليقمها اذا ذكرها ذلك وقها ووجه
تقديم ذلك الغائبة بين الذكر فيكون مضيقا والمضيق مقدم على الموسع ومن احتار ان يكون بين الذكر
تعلق الوجوب بالذمة اعلم ان يكون على الغائبة او التراجعي والعام لا دلالة على الخاص وايضا النصيب في
وعسر فيكون متعينا ثم انه بعبارة كسب بين الادلة باحتجاب تقديم القرائن للمضيق من الخلاف والمحقق
الاحباب ويمكن ان يقال الحق انه عند اماره الموت يجب المبادرة بالقضاء مطلقا ومع عدمه ان كان ذلك
لم يتأكد في حق الاحتجاب التخييم وان لم يكن ذاعلنا نكاح الاحتجاب التخييم لا في المقام وسار على المقام
من ذلك اي الى ما سبب لها وتضمن ما فات سفر وحضر فليست في الجرح الذي يغت في السفر
ان تضمن في السفر تخير في الانعام والمضيق لان عدمه ان النصيب خصه لا غيرته وان تضمن في السفر فغنى
وحالات الرخصة بمنعها على محتمل ويدل على اننا في ان عليه السلام فليقمها كما فاته فانه يترك على وجوب القضاء
من فاته فريضة من يوم لا يعلم باصلي اثنين وثلاثا واربعا هذا ان اكثر الاحتجاب لان عدمه يحصل
البراءة فلا تكليف بالارباب فان التخييل يتجسس وهو احد قول الشيخ بوجوب بقية الفريضة في البنية وجب
بانه سقط بعدم العلم به مع اصاله البراءة من الزاوية الثالث في الجملة الى قوله ولا يجب في نافذ على
ما استثنى اما الاول فليس الاحتجاب على عليه السلام انه لا يجب في نافذ واما اثبت فلا يجمع على جواز العبادة

ولا يستفاد في جماعته ويدرك المأموم الركعة بأدراك الركوع وبأدراكه ركعتا على تردد ما لا
تأخر الجماع وما الثاني فقد تردد الحق فيه ومنشأ اختلاف الرواية وتبين ما به في الجدة التحقيق ان يقول
ان الركوع ان كان عبارة عن فعل الاختفاء فقد فاته لانه ادركه بعد ويلزم من قواته ذات الركعة وان
كان عبارة عن كون المصلي سقرا على هيئة الاختفاء على الوجه المأمور فقد ادركه وتفرغ عليه من شك في
الركوع وهو قائم فافتن مستند كما ذكر قبل استفراره انه كان ركع فانه يتقبل على الاول دون الثاني ولا شك
عن الجماع انه عبارة عن الاول فيسقط القول بعدم ادراك الركعة ما يمنع المشاهدة اي في جميع الاحوال التي
منع بعضها لم يمنع والا يام عن هذا على منه ببعضه كالابتنه على رواية عار ما جاز كون المأموم اعلى
واما العكس فليس كذلك لان المصلي في ذمة الله الكراهة في خلاف وهو من ذهب الى حنيفة وادركه احد
وقال ابن المنذر ان كان المأموم من استمر جازوا الا فلا وجه الفرق ان قرئ المصلي الاضطرار بالانظر
وفرض الاضطرار بالسجود ويدل على التحريم مطلقا فعبث عار ورواية عار اما الاولى فتعذر في الجرمين انهما
ابن مابر صلي بالمدين على ذلك ان الناس اسفل منه فتقدم حنيفة فانزله فلا يرفع قال له الشيخ في البني
صلي الله عليه واله اذا لم الرجل العزم فلا يفتقن في مقام ارفع من مقام قال عار فكذلك ان يركع
ان حنيفة لم فانزله ابن مسعود واما الثانية فمن طريق الاضطرار وهو ما روي عار الساجد عن الصادق
عليه السلام قال اذا كان الامام على شبهه وكان ادعى ارفع من منضم لم يجز صليهم ولو كان ارفع منهم بقدر
اصبح الى بشره وكان ايضا يمسح به او في موضع فيه ارتفاع وقام الامام في المرتفع الا انهم في موضع خدعة فلا
وهذا الحكم شامل لبطلان ولا فرق فلا رجة لتفصيل ابن الحسين ولا يبعد المأموم ما يخرج عن القاعة
قالوا في حقه ان لا يتخطى ولم يجر ان يكون بين المصوف ما لا يتخطى ولا حائل من ماء او غير المشهور
ما قاله الحق ويكره القراءة خلف الامام في الاختفاء على الاضطرار الصلوة اما اختفاء وجهه فلا
فيها ترك لان الاول لا قراءة في الارضين قاله المرتضى واستحب في الاجتهاد او السجود التي استحباب قراءة الحمد
مطلقا وهو قول الشيخ لروايته عن سنان وابي خنيفة والثانية له حالات الاولى اولياها اذا اسع ولحقه
اسقطها الكل ويعين اوجب الاضطرار كان قسره والباقي سنة مع ان الظاهر من كلام الشيخين تحريم
القراءة في هذه الحالة الثانية اولياها مع عدم السجود ولو منها وجهه الشيخ والمرتضى وابي الصلاح وغير

الحسين رواية

الحسين رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام انما امر بالمعروف من خلفه فان سمعت فانصت وان لم
تسمع فانزل في البيت الثاني الامر على الوجهين والمرتضى في الفقه للاصل وجهه فيها وجه رواية ابن عقيل عن
الكلام عليه السلام الثالث اخرها قال المرتضى وابي الصلاح يستحب القراءة او السجود وظاهر الشيخين استحباب
قراءة الحمد وما سلا روايت ادرين فاسقطا القراءة في الكل لصحة رواية عن الصادق عليه السلام فان كان
امر المرتضى عليه السلام يقول من فراء خلف امام ما يريه فان بعت مخرج القطر ثم ان سلا رخص على استنباط
الشرك وروي القلي بالتحريم واما ابن ادرين فيسقط القراءة والعلامة اختصار ما قاله الحق ولا شك ان ما ذكره
الشيخ في الكل احوط ويعتبر في المقتضى عليه لم ضابط ما تقع فيه الجماعه ان يكون رخصا او لم رخصا
اذ العبد من الاستسقاء والغنى على قول والبلوغ على الاظهر من ابن الحسين امامه غير النافع
اذا كان سلطانا مطلقا لاختلاف غيره وقال الشيخ في ذمة وجب الاجرة مطلقا وقال في ذمة والمقتضى في الصلوة
محجزة اذا كان مراعاة غير ذلك ما قاله الحق والعلامة لا يشترط العزلة التي لا تحصل الا في حالة البلوغ
ولعله بعد المأخوذ في ذلك لاختلافه بشرط من شروط الصلوة يتقبل صلته والقول الصادق عليه السلام لا يان
ان يرد في الغلام قبل ان يحلم والا يرد حتى يحلم ونزل ابن الحسين ضعيف لانه ان اراد صاحب الامامة العظمى
الفرق بينه وبين غيره ظاهر بان العزلة حاصلة من اول عمره فلا يدخل في حيلة الصبيان حتى يدخل في العزلة وان
اراد غيره من باطل لما قلناه واذا شاع الاية اجماعا في ابن ادرين قدم المرتضى الآتي على الاية
رواية ابي حبيب عن الصادق عليه السلام وقال الشيخ بالعكس وهو ان كان العلم بالغة انهم والرواية من مكة
الثانية من الشيخ في ذمة ان يام العبد غير من رتبة المكي من على عليه السلام ومنه في ذمة الرواية ومحمد بن
سليم عن الصادق عليه السلام الثالثة من الشيخ امامه الاعراب بالمهاجرين وهو محمول على من جهر بحاسن الاسلام او ترك
الجمع مع وجهه والاولى بكرة لان المهاجر افضل من السبب والشيخ امامه الاحكام والابوين والوجه
جواز الامام رواية فليبين من حيث عن الصادق عليه السلام الخامسة من ابن ادرين من امامه المسافر في مختلف
عده الركعات وللحق في ان السارسة الحرة بعد من يركع امامه لانه وان زال فسه كثر ثم ترك نقصا ثانية
الاختلف في امامه الاختلاف بالظاهر وجوبه فيسقط الحق القبول وهو ان امامه في ابلان والاولى لا يركع
مطلقا لا يقدم واما ان يكون محكما من الاختلاف موقفا فيركع فاسق لا يركع امامه او لم يكن قاما ان كان

يتكلم من كسفت العلة ونظير ما عدا لم يفعل فذلك انما لا يغير اما انه لا يجوز عليه على كراهة
 جاز ان يفسر راعيا لليقين بشرطين الاول ان لا يقع فعلا كثيرا خارجا عن العادة التي ان يكون ذلك المتخرج
 الذي يركع فيه لو ركت فيه صحت صلاته اذا ادركه بعد انقضاء الركعة الى آخره فربما انه اذا لم يكن
 والامام راعيا ادرك الركعة بقي حيا لم يجاء بعد دفع الامام فاما ان يكون قبل السجدة او بعده وعلى التقديرين
 كبيره ونابع لا يراى ان الفضيلة على الاتقيا والا لا تفت فائدة الامر لم يرد ذلك ان كان قد جنى مع سبقه
 صلاته اى اساء فيها الزيادة فعلا في غير محله وان لم يكن صحيحا فاما ويحق على كسرة الاول وان صلاته وهذا
 الحكم عام في كل ركعة الاخرى وغيرها وعبارة الحق قوله على انه لا فرق بين المكين اعني بين سجدة معه وعدمه وفيه
 تغلر الحقين ما قلناه الرابع في صلوة الخريف وهي مقصورة حضرا وسفرا جماعة وفردا وهذا القول الاول
 نقل في بعض اصحابنا انه لا يصر في هذه الا في السفر التي نال في ما لا يصر جماعة لا فردا وانما الثاني
 قوله ابن الجني وهو كاذب الحق واختاره العلامة وهو المشهور وعليه الفتوى وادله قوله تعالى واذا قمتم في
 الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم الآية وجه الاستدلال انه على المفسر ان يبين
 السفر الذي فاما ان يكون في كل واحد منهما شيئا مستقلا او لا والى اما ان يكون المجموع هو السبب
 او احدهما بشرط الاخر والكل باطل على الاول اما الملازمة فظاهره واما بطلان الثاني فلانه يستلزم اشتراط
 المقصور في السفر بالخريف وهو باطل اجماعا واما بطلان الثالث فلا يستلزم الرجوع من غير مرجع ولو ركة ركة
 زائدة عن الباقر عليه السلام فقلت صلوة الخريف وصلوة السفر بغير ركعة فرفع وصلوة الخريف الحق ان يقصر من
 صلوة السفر الى ما لا يركع فيه جاز ان يصلى صلوة ذات الزيادة في هذه المسئلة في اربع الاوقات
 هذه الصلوة اربعة الاولى في كل العدة وفي غير جهة القبلة التي ان يكون في العدة من يخاف هجره بقلية
 ان يكون في المسلمين كثيرة يمكن ان يخبر في فريضة فمقدم كل فريضة العدة وحل المراد بالمعقولة هنا الترخية
 وهي ثبات واحد لاثنين او العقبية وهي من فيه منه الاخرى التي الرابع ان لا يجتنبوا الى اكثر من فريضة
 الثانية في كيفية هذه الصلوة فالملحة فيه روايات وظاهر عبارته ان الراديين في مطلق الصلوة وفيه
 بعض الدارحين وليس كذلك بل في المغرب خاصة الاولوية التي لا يذكر الثانية رواية فضل عن محمد بن
 فرهاده يصل بالاربع ركعتين وبالثانية ركعة والحق ان يقال في مطلق الصلوة ردة اربع الاوقات ردة اربعة للباقي

ذكر النية

ذكر انما يشترط في الصلوة من غير النية فالرواية عن الصادق عليه السلام قد يقال من الآية واذا قمتم في
 قال هذا لا يغيران وهذا من الرجل الركعتين الى الركعة فحين رد الى آخره عن الصادق عليه السلام انما في الصلوة
 وافق به ابن النبت وصح قوله فادرجه عاها اربعة ركعات وهذا لا يخلو من رواية الخليلي ورواية
 الحسن ابن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام الثالثة مخالفة هذه الصلوة غيرها ما من وجوب
 الحتم وذلك لمحقق حكم النبي بعد المغفرة اشطار الامام اتمام المصلي اتمام القيام بالافاض
 قبل الانقضاء في المغرب اربعة الاول وهو على عليه السلام ليلة الجهر ووجه الفضيلة انما في عليه السلام
 ولحقه الفرق في الشكر فبعض العامة ترجح اثبت واختاره في عدة ائمة تكلف الثانية زيادة جليل في
 الشكر ومن سبسته على الحق فانما الشكر هذا الذي لا يوجب ومن استدل به انما فلا يحصل الحق في
 الاولوية في سبسته هذا المكان الرابع وجوه الاول ان يقال ان في سبسته جوده من سبسته
 اثبت قبل كان حفاة فسد على ارجلهم الجلود والفرق ليدل على الثالث قال صاحب المعجم سميت برفع
 كانت في اليهم وقبل الرقاق اسم شجرة في موضع الزاوية قال في تفسيرها مسلم في صحيحه بان الصلوة انفتحت
 من المشي فلقن اهلها الخوف وهي على كذا اسباب من المداينة عن سبسته وما قال ومن الجوه وهذه الزاوية
 سبسته وعلمه ايام رجل يجب اخذ السلاح فيه زود واشبهه الرجوب مفتاح من فرائضه والى
 اسلمهم وبه قال في ذلك ومن اصالة البراءة واحتمل ان يكون لا ملائمة لها في التمسك فليكن كذا
 كما في قوله تعالى واسئله اذا سألتموه والاول الذي لان ظاهر الامر ان يجب ان تعرف في الاصل صلوة
 المسافر لا يمتنع في تقدير المسافة روايات الاول رواية ارباب عن الصادق عليه السلام ربنا ان
 يوم الثانية رواية علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام ميسرهم الثالثة رواية حماد بن عمار في
 هي المشي على الجبل على المنين والفرسخ حقه اهل الله والشرع ثلاثة اميال واختلف في الميل في الله
 والعرف اما الله فذكر صاحب الصحاح انه قد عمل الهمز من الالف المستوفية عن ابن السكيت واما الفرق
 فاربعة الف ذراع والذراع اربعة وعشرون اصبعاً فاصبح سبع شعيرات وقيل ست شعيرات كل شعيرة
 سبع شعيرات من شعر البردة والحق ذكر التقديرين معا وقد قدم الرافعي على التقديرين عليه هذه التقدير
 كالقصر في الاصل وكانت اربعة فرائض واراد الرجوع اليهم ام سبسته اكثر الاما انما اذا اقص

الارض

فربح فضاها او اراد الرجوع لبرج او بليت فانه يقصر مع اتصال السفر والى قطع بالجب التقيح ^{المحلى}
الراحة وقال الشيخ في التمسك بخبر في القصر والاقام والاولى ان في القول الصادق عليه السلام فاجابوا
جائنا لما سئل عن ابن وهيب عن ابي ما يقصر فيه الصلوة واما اذا لم يرد الرجوع ليوم فثبت المقيد
وابن بابويه يخبر في صلوة وصوم والشيخ في النهاية يخبر في صلوة خاصة وقال المرتضى نعم انما مطلقا هو
انما لان الشرط قصد المسافة او الزمنية شرط الرجوع والمشرع طعمه عند عدم شرط
مسافة فجاز رجوع الادان ثم نصح رفقها اذا جاز من يلدن ثم نزل منزلة يربح فيها ان يكون
ذلك المنزلة على راس مسافة او لا والله اما ان يكون في جوار النقيض من خفاء الجردان والادان
ام لا وعلى التقديرين الاولين اما ان يكون الاقامة هناك او لا والله اما ان يكون جازيا بالسفر وان
لم يحصل الرقعة ولا تمام الاقام الا ان يكون من منع النصح على راس مسافة ولم يبق الاقامة فيغير قطعها
الثالث ان يقصر عن المسافة ويقيم الادان والوردان وهو جاز بالسفر بوجهنا ولم يبق الاقامة ذكرنا
الثالث الصفة مجالها وتوى الاقامة الرابع العمدة مجالها وهو جاز بالسفر الخامس ايضا العمدة
مجالها ولم يخف للردار فتنة الصفة الثالث لا يقصر فيها وله في اعتبارها منزلة في استغنائه من غيره
الشيخ والشيخ وانما استيطان المنزل واختاره المصنف في السفر في استغنائه عن غيره في ذلك
والشيخ باستيطان البلد ولو لم يكن الملك صالحا لسكنى لا تخلو واليه يرجع ان يكون غير صالحا ورواية
ابن بزيح عن الصادق عليه السلام نزل على قوله الاولين ورواية على نقلين عن الكاظم عليه السلام فاهم
في قوله العلامة واما رواية عمار بن موسى في المواتين عن الصادق عليه السلام فربحته بفرد العلامة نقلها
ولو لم يكن له الاخله واحدة وهذا اجوه لان المناسب بحكم الاقام هو الاستيطان والملك فانه في
دار اقامته وقد كونه في الملك لا يدخل له ورواية ابن بزيح بناء على الغالب مع ان الاستيطان
في الملك يسلم في البلد واما ان بعض افراد العامة لا يقيمون لما ندر في الاصل في بناء صريح
ولما كان التجارة قبل يقصر منه وتم صلته القائل الشيخ وانما هو وقال ابن ادریس حجت هذه
عن الحكم لا يعلل فيها والحق المرتضى والسن وسائر القصر مع اباحة السفر ولم ينصلي واختاره
والحق لقول الصادق عليه السلام في خبر طبرستان معاذ به ابن وهيب اذا قمتم انظروا اذا انظروتم

ولانه سفر

ولانه سفر مباح لا شعاع وجوه القصر لانه الفرض وكل سفر مباح بحسب القصر مطلقا لان مناداة الله
بها واحد وهو قصد المسافة مع الاباحة وهايت بانفاق المانع فيجوز القصر وهو المانع هذا اذا كان
للتجارة واما اذا كان للحاجة فلا خلاف في اباحته مطلقا واذ كان للسفر فلا كلام في منعه مطلقا وهذا
ان لا يقيم في بلد الى قرية وقيل هذا مختص بالمكاري الضابطا للمكاري بقوله الشيخ في النهاية وقال المرتضى
ضابطا كون سفر اكثر من حضر او روى عليه المصنف اشكالا وهو انه يلزم لو اقام عشرة ايام في بلد في
عشرين ان يتم صلته لان سفر اكثر من حضر ولم يقل به احد فلذلك عدل الى قوله النصح ثم حكى ان
ان ذلك يمتنع بالمكاري ولم يسمع من الشيعة فاجاب عن قال بعض الفضلاء انه في نفسه القائل ان
السفر انه احتال عند كثر من جرد في روايته عباد بن سنان عن الصادق عليه السلام وهذا في بابها
روى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المكاري والملاح اذا جردا بالسفر لم يقصر ومثله
روى الفضل بن عبد الملك مرفقا عن الصادق عليه السلام قال الشيخ والكلي في المراهبة من جعل المنزلة
واحدة لم يقصر في الطريق ونحو في المنزلة لما دلت عليه رواية عمران بن محمد وعمران الاشعري عن بعض
الاحاديث لم يرفع الى الصادق عليه السلام فالتابن قال ابن ادریس لا يكون السفر الواحد في صنف الاسم
وان لم يبق عشرة بل لا بد من التكرار حتى يعترف عليه ذلك عرفا واقوله ثلاث مرات كنهه اذ ذلك بقوله اما
العضد من المكاري والملاحين ومن يورد في تجارته وفي اماراته فلا يرى يخرج من الاقسمة من سفره اكثر
من حضر ولا يقصر فيهما ما اعتبر من الدورات بل يجب عليهم التام بنفس خروجهم الى السفر لان صبيغتهم
مقام من لا صنعت له من سفر اكثر من حضر وهذا غلط ولما اقام خمسة قبل يقصر صلته
غدارا وتم شهر رمضان على رواية القائل هي الشيخ في النهاية والمبسوط واختاره القاضي وابن زهر
والرواية المشار اليها رواها عبد بن سنان عن الصادق عليه السلام وقال العلامة لا فرق بين المكاري في السفر
والصوم كالقصر وهو الاول وكذا في العود على الاحتياط الى قوله على بن بابويه فانه لم يشترط
خفاء شيء من الجردان والادان والاولى انه لا بد من خفاء بمقارعة محمد بن مسلم عن بعض
عليه السلام الرواية على اعتبار خفاء الجردان ورواية ابن سنان على اعتبار خفاء الادان وبه قال
المرتضى والشيخ في الخلاف واكتفى في المبسوط باحدهما ونجى القاضي وكذا الفرق في العود لا يرون احتياط

الأربعة الجدار أو سائر الأذان والخلاف أيضا على ما يوجب وما الفرق بينهما في أن أحدهما من الأركان
 المكونة لعمدة أي واجبا فتأطع الاحتياط ومسنونة الكتاب في قوله نعم وإذا ضرت في الأرض وقد تقدم وجه الاحتياط
 وتعليل بقوله صلى الله عليه وآله واشتاق علماء أهل البيت عليهم السلام وأما كونه في أحد الجوانب الأربعة
 فهو قوله أكثر الأصحاب وخالف ابن جعفر بن بابويه والأشعري في كونه الاحتياط لأنها إما أن يشترط فيها كونه
 المقتضا لها ولها بات كشرع بذلك هذا في الصلوة وأما في الصوم فقال الشيخ قد انتفى فيه على بعض ولا يفتي
 وفيه الأصل يعلى بقاء حكم الفطر وهو المطلب ثم إن السيد وابن الحسين جعلاهما منجرا للمشاهد داخل في
 هذا الحكم والفتوى على خلافه وقيل من قصد أربعة فراجع في تقديم الكلام فيه ولو دخل وقت
 الصلوة ناسرا الوقت ما في قوله على الأشهر وكذا في دخول من سفر ثم مع بقاء الوقت المصغر اعتبر حال
 الأداء في دخوله وحزوجه وبه قال للفقهاء وعلى بن بابويه وابن إدريس والشافعية وقال ابن أبي عمير
 الشيخ في رواية محمد بن بابويه إذا أدرك الوقت حاضر مقرا بالجملة والصلوة والاعتدال في الصلاة
 في الخلاف جاز له التعجيل فيجب الأتمام والتمام اعتبر حال الوجوب في الخروج وحال الأداء في الدخول
 أما الأول فلأن السفر لا يؤثر فيها وجب قبله ودخوله الوقت حاضر وجب الأربع فليجوز التعجيل
 تأخير السفر فيها وجب قبله وهو محال وأما الثاني فلأن شرط السفر في القصر بقاءه إلى وقت يصح العمل
 الأداء ولا استحالة تأخير الشيء وحال عدمه فإذا حضر في الوقت وقد بقي مقدار الشهادة وأداء ركعة ذلك
 شرط القصر فيه في المشرط ولو بقي وقت أقل من ذلك لم يبق وقت يصح الإتيان الأداء فوجب القصر والصلوة
 عتله وعند ذلك من أدرك جزءا من الوقت وهو في البلد وجب الأتمام وشيخ على ذلك أنه متى
 في السفينة وسارت ودخل البلد وهو على قبل الأتمام القصر وجب الأتمام ولو على في السفينة وجب
 ثم قبل الأتمام خرج عن مبنى القصر وجب الأتمام مالم يمتلئ على الأتمام أن يكون قد مضى وقت
 الأتمام مطلقا فغيره لا يشترط في أمر أن يكون قد مضى فضا لبعضه أن يكون قد مضى بقية الأتمام
 وعلى ذلك رواية أبي ولاد عن الصادق عليه السلام فيمنع من تركه الأول أن يكون قد مضى في من يقول لا
 لم يمتلئ على المقام فيكون علامتها من الظاهر ويجوز لعدم بعد المقتضى التي هي شرط التمام في خروج الوقت ولم
 عمدا أو نسيانا أو عتيا شيئا في الغنة يكون قد مضى ومن عدم العمل بالكافة لم يمتلئ قبل الرجوع بقية القصر

فإن أربعا

فإن أربعا محققا وذكر بعد الخروج فمن حيث أجزائها هي قسمين ومن عدم الأتمام فلم يعمل إلا في
 فربما تأتيا ناسيا قبل نية الأقامة وخرج الوقت لم يقصر الخامس للرجوع في الأثناء فثالث الأربعة
 بعد ركعة الثالثة فكنى صلى الله عليه وآله ويقوم عندي في الصوم أنه إن كان الرجوع بعد ركعة فليكن محققا وإن
 كان قبل فلا حتى يصح ذلك فيكون أي مدة تأخير منه في وقت ذلك
 لكم وأما ما روي عن غلاما زكيا أي طارئا وشرا عرقا المص في المقصر بقاءه اسم لمن يجب في المار فاعتبر في
 الأصحاب قبل منصرفه من المجلس الكثرة القوم وعكسا بالمشروعية وقال السيد هو موقوف وراجع مقوده
 بأصل الشرع ابتداء بياضه من يخرج الجنس وبالراجحة يعمل الواجبة والمنهوبة وبالمقتضية يخرج بالاحتياط
 وغيره وبالأصلية المشروعة وشبهها بالاحتياط يخرج الكفارة وعرفها الشيخ بقاء الذي يخرج في مال الطفل
 أما أن يكون ماليا أو لا يكون ماليا ولا يكون ماليا ولا يكون ماليا على أو بالعكس وعلى السادة الأئمة
 أما أن يكون رجوعا لنفسه أو لغيره فلا قسم فالثاني الأول أن يكون وليا مطلقا وتجزئ نفسه ببعض ما تلف
 من المال والرجوع له والركعة عليه التي المسئلة بماله وتجزئ الطفل فالرجوع للطفل والركعة المستحقة
 من مال الطفل ولا تخان عليه تلف المال الثالث أن يكون وليا غير مطلق وتجزئ الطفل فالكفارة عليه والركعة
 المستحقة على الطفل والرجوع له الرابع أن يكون وليا غير مطلق وتجزئ نفسه فإن اشترى بالدين فالرجوع للطفل
 ولا زكاة هنا والمال مضمون وإن اشترى في الغنم وتفن للمال فالرجوع له والركعة المستحقة عليه والمال مضمون
 الخامس أن يكون ماليا غير ولي وتجزئ الطفل فالرجوع للطفل ولا زكاة عليه والمال مضمون السابع
 المسئلة بماله وتجزئ نفسه فحكم حكم الابعة السابع أن لا يكون أحدا وتجزئ الطفل فالرجوع للطفل ولا زكاة
 والمال مضمون الثامن المسئلة بماله وتجزئ نفسه فحكم حكم الابعة والسادس وفي وجوب الركعة
 في غلات الطفل وروايات أحوطها الوجوب رواية الوجوب عن زرارة ومحمد بن مسلم عن الصادق
 عليه السلام ورواية عدمه عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام وكذا رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام
 عليه السلام إذا وجب عليهم الصلوة وجبت عليهم الزكاة وعمل بالأول والشيخان ومن يتوهم وبالثاني المقتضى
 والحسن وسلا واختاره العلامة وهو الأقوى لأن الزكاة تكليف ولا شيء من الغنى ماله للصلوة
 فاهل الأثران والعلوم فيه عليه السلام دفع القلم عن ثلاثة الحديث ولأن الزكاة للفقير من الغنى لا من الفقر

بها وتركهم والصبي لا ذنب له عليه وقيل يجب في مواسمهم وليس بعتق فالشيخان وابن حزم
 لم دليل نافع على المطلق ولا ظاهر من العبارات لقوله عليه السلام في قيس من الابل سنة وعقد ذلك
 والمحق قال انه غير معتد وحسن الاتصال ولما قلناه اولاً والعبارات ليست حجة ولا ان جبت الزكوة في
 ما لم يصابت له خلة تحت العزم وليس به اجاعاً ولو كان رواية محمد بن الفضل عن الحكم عليه السلام
 لا زكوة على بن وائل والسكر في سبيل الشغل للعلم ولا يجب في مال الخبز كصاها كان او غير ذلك
 حكم الطفل والاولد اصح الفاعل من الشيخان لجلاله على العتق لا بشر كما في عدم الفعل قلنا هذا نص
 لا يقوله به سلطان لكن الحكم في الاصل ممنوع سلطانا كمن المانع عدوى لا يصح للعقبة سلطانا كمن العتق حال
 فان العتق له غايه معلية يحصل معها الفعل بخلاف الخبز ومع العتق لا يتم العتق ولا زكوة
 في الدين وفي رواية الا ان يكون صاحبه هو الذي يخرج هذه رواية درست عن الصادق عليه السلام وابن
 به الشيخ وقال الحسن وابن ادریس لا زكوة فيه واخاره اشم والعلامة وهي الحق للاصل ولعدم حكم
 الدين ملكاً ما كان كملكنا شخص بعد رواية ابن سنان عن الصادق عليه السلام كمن على الدين ولا
 المال الغائب عنك حتى يقع في يديك وكذا رواه الحسن عن الصادق عليه السلام وزكوة الغنم على
 المضرين ان تركه محال حكاه هذا مذهب الاصحاب لكن قال الشيخ في النهاية ان شرط الزكوة على المضرين حبس
 عليه دون المضرين لجلالته منسوبة بن حازم عن الصادق عليه السلام الدالة على انه اذا ادعى المضرين فلا زكوة
 على المضرين على ذلك وليس بشيء لان محالها على ذلك ليس اولى من محالها على المضرين فمع هذا مع ان
 الزكوة تابعة لملكه فالمضرين ليس ملك والشرط غير لازم لانه شرط في العبادات على غير من وجب عليه وفي
 مال الخبارة فلو كان اصحاب الاستحباب قالوا بان مال وجب والمعتد الا ان له ايات كثيرة منها رواية
 زرارة في الصحيح قال كتب عند الباقر عليه السلام وليس عنده غير اربعة جعفر عليه السلام فقال يا زرارة
 ان ابا ذر وعمر بن الخطاب في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عمر بن الخطاب من ذهب او فضة من ابر
 ويعلى به وتجب زكوة الزكوة اذا حال للدين وقال يا زرارة ما تجزئه او ادر بر وعلمه فليس فيه الزكوة
 فيه اذا كان زكوا من ماله فاذا حال عليه لم يوجب زكوة فاختصا في ذلك الى رسول الله صلى الله
 عليه وآله فقال الغنم ما قال ابو ذر ومعاذ بن ابي يعقوب على رواية الى الربيع التثب عن الصادق عليه السلام

وهو

وهو محمول على الاستحباب واذا بلغت ثمانمائة وواحدة فرأيت ان اشهرها ان فيها اربع شاة
 اربع رواه زرارة محمد بن مسلم وابو بصير بن عبد الله بن محبوب والفضل بن يسار عن ابي ابراهيم العاصم بن
 وعمل عليها الشيخ في كتب ابن النعمان والنفق والقاضي والآخر رواها محمد بن قيس عن الصادق عليه السلام
 اذا زادت الغنم عن مائتين ففيها ثلاث شاة الى ثمانمائة فاذا اكثرت الغنم ففي كل مائة شاة وعمل بها الشيخ
 والمحققين ولحسن وانما بان به وسار وابن ادریس قالوا واكثره تصوف بزيادة واحدة والاخرى اولى
 لان ابن قيس مشترك بين جماعة منهم الضعيف وليكان هو الذي لم يكن معارضاً للجمعة بين الجماعة الا انما يقين
 الصادق عليه السلام ثم ان صرف اكثره بالواحدة مستبعد عرفاً لان اكثره غير محصور في عدة فيمكن ان يكون
 اراد اربعاً في رواية الاخرى اذا عرفت هذا فاعلم انه يظهر القابض بين الغنم في الوجوب
 والنفق اما الوجوب فظاهر اذ يجب على المذهب الاول اربع وعلى الثاني ثلاث واما النفق فانه ثلث
 مائة شاة من ثمانمائة وواحدة بلا تقريب على قوله المرفوض شاة فان وعلى قوله الشيخ ينفق من الاربع
 الثالث فيجب عليه شاتان ومائتان وجزان من ثمانمائة وجزء من شاة ووجه آخر ان نفق واحدة بلا
 تقريب يعني للملك نفق في الشاة نفقة اربع شاة على ثمانمائة جزء واحد ويسقط منه جزء واحد وهو اربعة
 اجزاء من ثمانمائة جزء وجزء واحد من شاة يعني الواجب عليه ثلث شاة ومائة جزء وسبعون جزءاً
 من ثمانمائة جزء وجزء من شاة وعلى القول الآخر لا ينفق على ثمانمائة جزء وجزء الا ان الواحد الواجب في شاة
 الغنم وليست جزء من جزء الوجوب ولو ملك ما اخرج كان له حول بالقرارة شاة في هذا الكلام بسبيل القول
 لو ملك ما اخرج من حبس ما عند الكلام ان له حولا اخر انما ان لو ملك ما اخرج في اشاء الدور من حبس ما عند
 وهو يصاب سقناً لا نفق له بالاولد المحسن من حبس قلبه اربعة حولا بالقرارة الثالث ان يكون الشاة نفقاً
 يستعمل مع الاول فيصيرها بالانسان لو ملك ثلاثين نفق ثم عشرة اربعين ستة اشهر الا في استئناف حيث
 بعد تمام حوله الا ان كان يحب هذا ان يكون الملك ثانياً احب عشرة حتى يتم الاربعين لان الغنم ملكاً من
 الثمانية وواحدة من قام حوله واخيراً كمن الاحتار كوجوب الشاة وربع المشترى دأماً فلو كان
 الاصل القول بالوجوب في المدة لا العين ولو لم يمتصا هذا قول الشيخ في التمهيد للنفق
 والمرفوض وهو الحق لا اشياء المشرفة باسما شرط وفار في النهاية اذا انفصل القرار بالشلم وجبت الزكوة

رواية

الخبز من الصناعات وهو ماله دون ستم اشهر الى ستم اشهر في السنة ما دخل في الثانية والربا هي التي ترقى ولا
 مشربها ونسب الى قسطنطين بن ابي اسحق في هذه الحالة بشرط ان الضامن بن آدم والاكر الى سمينة
 المعقود للاكل من وجوب عليه من هذا اذا كان الثغور تسن واحد اما ان كان تسن فمبلغ خضائع
 القيمة قبل ثم لا يصادى المساوى مساوى وقبل لا ينفك ويخرج بن الدين عن بيت الخواص
 مع عدمها الفتوى على الاجزاء مطلقا اختيارا واسطر ان يكونه اكبر سائما والخصم افضل وقال بعض
 بتعين الجنس في النعم والفتوى على الانضمية لا يجمع بين مقرب في الملك ولا يقرب بين مجمع فيه ولا
 اعتبار بالملك هذه عبارة للشيخ المردعي عن النبي صلى الله عليه وآله انه زاد فيه نقد في الملك
 او من المراد عنونا فتخرج به على وجه التفسير فمن ذلك الرد على الشافعي حيث يقسم القلط وغيره ليلها
 عن اتحاد المهرج والراعي والمراج والمجلب والفيل ويجوز الزكوة على الملاك في النصاب الى واحد
 بترك الشرح في الفتوى من اثم او اختلفت كما يجب على المالك الى واحد ومطل ما ذكره انه يقبل في ذلك
 للحدوث على الاجتماع في المكان كما قاله ثم ان لا يجمع بين حال مالك واحد اذا اختلف في المكان لكن اذا كان
 باطل اجماعا فكذلك المالك والملازمة ظاهرة وايضا روى اسحق عن علي السلام انه قال اذا كانت سائمة
 الرجل نالصة عن اربعين فليس فيها صفة الا ان يشاء وقال صلى الله عليه وآله من لم يكن له الا
 اربع من الابل فليس فيها صفة واما رواية سعد بن عبد الله بن علي بن الحسن بن الفضل
 والراعي فليس فيه حجة لانا ان سائمة الحدب نكاحه باسئلام اسم القلط وجوب الزكوة فيها حتى
 الشرا لا يصدق اسم القلط القيل في ذكره الذهب والفضة الى قوله وفي قوله النصاب الاول
 من الذهب وداستان احوال عشر من دينار هذه هي المشبهة بين الامتناع على ما اكثرهم وردا
 عن من احبنا عن الصادق عليه السلام ورواه محمد بن ابي العلاء عن الصادق عليه السلام ايضا ورواه
 عن الباقر عليه السلام وهو ذهب الفقيه الاربعة والرواية الاخرى رواها ابو بصير محمد بن مسلم
 ورواه ابن معوية عن الصادق عليه السلام مضمونا ليس في اقل من اربعين شيئا لكن الا ان اشهر ما ذكره
 رواة وهي مطابقا لعم القرآن كقوله تعالى وانفقوا مما رزقناكم فخرج منه ما عذر الزكوة فليس من
 عشرين بالايجام فبقى الباقي ثم كل ما زاد اربعة فغيره فان هذا هو المعنى عليه بين الامتناع

وخالف على



وخالف على ابن ابي برة وجعل النصاب اثنا اربعين مثقالا واكثر الزايات على الاول ^{من}
 لعله نقد في النصاب وهذا قوله الشيخ ورواه اسحق بن عمار عن الكاظم عليه السلام وابو بصير
 الصادق عليه السلام وخالف ابن ادريس في ذلك وقال اذا كان غايبا فحكم للمالك النصاب فان كان في
 الكيل او ادرى او سقرها ويقدر على التفت فيه يجب فيه الزكوة نعم كان او غيرها والربا الفرق
 بين النعم وغيرها فانها موقوفة للاختلاف فلا يكون ملكا تاما لمصرب وليس كذلك اذا كان حاضر فانه يخرج
 عن ملكه ومن فادر عليه وعلى اخيه وجب قلنا يسبقها عن المالك حال الغيبة لا يجب على اخيه ان
 يترك حاله من عدم التملك فان النعم يجب بها القيل في ذكره الغلات التي تروى خمسة اوسق
 النوى بالكرس من صاعا وقال القليل هو كل البعير الذي يحمل البغل والحمار والصلح لا يجزيه اوطار
 والابل مائة وثلاثون درهما والحمات فيل واحد وشعير ثمانية مثاقيل في النصاب بالابل التي تحمل
 وسبع مائة رطل وبالدرهم ثمانية الف درهم واحد وخمسين الف درهما والحمات فيل مائة الف مثقال وخمسة
 واربعين الف مثقال وسبع مائة مثقال فعلى هذا يكون الدرهم نصف وزن مثقال وتكون فيه الزكوة
 عشر مثقال حنطة او شعير او تمر او زبيباً وقبل اذا احمر او اصفر الاول قوله المعن ولم تعلم له قاله
 لكن مفهوم الآية برك عليه وانتهى من المشرك عند اكثر الاصحاب وهو اختيار الفقيه واخاهم والشيخ بانه
 حتى تم اللغة والاعتبار بتسمية اهل النعم لا يعرف وبذلك على الاول قوله صاحب الصحاح الترادف عليه السلام
 ثم رتبته ثم ونسبته اما او لا تلحق من النعم بل مراده مقوماته ومعدية الشيء ليست مع ذلك الشيء ولا
 كان الظلم غمرا وكان البيع يجب فيه الزكوة وان سلكنا النسيئة لغير مجاز من باب نسيئة الشيء بما في البيع
 وانما قلنا ذلك لصرف السلب اذ يصرف سلب النسيئة واما ثانيا فللمنع من كونه الا اعتبار بتسمية اهل
 النعم بل اهل العرف لما تقر في الاصل ان النسيئة العربية مقومة على النسيئة وقاية الخلاف يظهر اذا باع
 المالك ارضه قبل صرف اسم النسيئة لا وجوب ولا امتناع على قوله المصنف في البيع الزكوة على المشتري
 وعلى قوله المصنف كونه الوجوب على البيع والامتناع حاصل او عتبا او يعلا قال ابو عمر البعل
 والبيع واحد وما سقته السوا وقال الاممى الخوي ما سقته السوا والبعل يشرب بعونه من غير شئ
 ولا سوا وهذا فائدة جلية هي ان الزكوة اذا كانت بعد اخراج المئنة كما هي فافرق بين ما سقى سوا

بالداعي اجيب الاشك ان الفارق اولا النص والاحكام استرجعت لاجب ثانيا ظاهر زائبا ان
اخراج الدين في الصلح السقي وتكلف المساق في مرادنا ثاسب ذلك التحقن على المالك
والركن بعد المالك برب ذلك من اجرة السقي والمارة والمناظر والمساكن في حصا وحقا وقاله
في النهاية والقسم وابن بابويه وقارط وقت المير على المالك والفقراء ومنه من جعل الفقراء
واخرج المتق على الاول في الاعتبار المنة بسبب زيادة المال فيكون على الجميع كالمخرج على من
الشركة والان الزام المالك ذلك حجة عليه وفرضه فيكون متقيا لقرانه ولا يسألكم انكم وهذا في ايد
الاولى حكم المخرج حكم المنة في كون الزكوة بعد اخراجها وقال به اكثر علماء الاسلام الثانية صاحب الارض
والعامل اذا لم يكن لها حصة في البئر ويبلغ نصيب كل منها نصيبا يجب عليه الزكوة وسفران وهو محقق بان
ذلك اجرة عن الارض والحق فلا يجب فيها زكوة كما في حصة الاجرة ورر وعليه ابن ادریس والمناظر في
والاخرى ان يقول مع صحة العقد فلا وجه للامام ومع الصناديق فالحق ما قاله الثالث اذا استقرت المالك
او البئر وبالأجل الزرع فلم يحصل لكل منهما ما يرضى عن دينه وجبت الزكوة مع بلوغ ذلك نصيبا اذا كان
لا يبلغ الزكوة عنهما مال التجارة الى تقدم للثلاث نصيبا لكن لا بد من ذكر شرط اخر يظهر من تعريف هذا
وهو ان المراد به مالك يقدن معاوضة مالية لاكتساب عن التملك ستمرا الى اخر القول فيخرج ما يملك لا
لا يورث والمباذلة او غيره معاوضة كالمهنة او عقد معاوضة من كالمهنة كالمسكن او لم من الاكتساب
لأنه في الغنية حال الشراء والاستمرار يخرج ما ينشأ به الغنية بعد دينه لا اكتساب في اناء الخول والتمهيد
يكتفي في الاستحباب بخير نصيب التملك وان لم يكن حاصل حال العقد كمن المستحب الاقل للزكوة
لما اجتمعت هذه الشروط في الغنية كاربعة سنين الاقرب وجوب الغنية عنهما ولا يخرج الزكوة بان
لقرانه عليه السلام لاشئ في حقه وقبل اذا خرجها جاز تأخرها جاز التأخير والاشهر ان جاز
التأخير بشرط بالعدا اخرج الزكوة واجب فرد التعاقب النص على ذلك كمن حال الاختيار
اما في الضرورة الى التأخير فيخرج لعدم المستحق في الحرف من طام وشبهه وقال النجاشي في ذلك المتعذر جازا
شعرا او شمره وان لم يكن عددا واستبد لا بربانية جازين عمن وبشأن ابن بعض كراهة عن الصادق
والمحقق جعل ذلك مقيدا بالعدا فيكون الزكوة ونقصه بحسبه ولا يخرج نصيبها ببلوغه الزكوة

الزائدين

الزائدين هذا قول المفسر وبذلك انها عبادة من ماله فلا يقدم على وقفها كالصلوة والصوم وبنو الرابطة
اليها من عمن بن زيد عن الصادق عليه السلام والرواية الاخرى من معاوية ابن جابر عن الصادق عليه السلام
وعنها الشيخ عن القزويني كمن المنة لانه لم يرض حمل الشيخ فحصل الترجيح ضمن الاول والتعجيل في قول الزكوة
التجديد بشرط بالي لا يصح فيها خلاف كالفقات لان التعجيل ما قبل الانقضاء فبالل لانه يقدم على
المالك او بعد في ايد لانه بعد الزكوة واما المنة فقال الشيخ بغير شرط حصول الشرايط كما سألنا
الحول وقارطه لا يخرج وتظهر القابض في مسائل الاول لزم بها النصيب لا يشتمل عدوه ويشتمل عنها الثانية
لوقب النصيب والمالك بشرط الزكوة ولم يرضى المسكن بشرط لم يخرج عننا وعندنا يخرج الثالث لا
الي شيء الاحتساب عن عام الخول عدوه وعننا بقدر الرابع عدوه لا يخرج للمالك استعانة بما لا يملك لها
وعنه ما خرج من الذي يولد على من جاز تقديم زيادة على تقدم ان كفا زكوة تعفى ملك الفقير فيخرج
عن ملك المالك فيملك النصيب لا بشرط ملك المالك قول الحول الركن الرابع في المسكن الى قوله وقد
في الغنى اسوا حالا ولا غيره ممة في حقيقة ظاهر الشيخ في ذلك والجزل الفقير اسوا حالا لوجوه الاول انه انما
في الاية ومن في عدمه الابتداء بالام انما انه صلى الله عليه وآله نخرج من الفقر في مال المسكن الثالث قوله
تعالى واما السفينة فكانت لمساكين وبه قال ابن حزم وابن الجراح وابن ادریس وقال الشيخ في النهاية المسكن
اسوا حالا لوجوه الاول التأكيد به انما في قوله او مسكينا وامر به الثالث النقل عن ابن ابي عمير عن الصادق
عليه السلام الفقير الذي لا يسأل والمسكين احرى منه والبايس احرى ومنه وكذا قال اهل اللغة ان النكت
رجل يغري له بغير وسكين اي لا شيء له وكذا قال ابن دريد وابوزيد وغيرهم وابن ابي عمير لا عرابي فقير
قالوا به بل مسكين وهذا اختيار ابن الجوزي والمفسر والشهيد وتظهر القابض في العدة والرهينة وكذا
اما الزكوة فكلاهما مستحقان لكن النصيب في ذلك عدم ملك من ماله الشئ كالمسكن حتى لا يجزا وهو ابن
الشافعي ونقل في ذلك عن بعض اصحابنا من ملك نصيبا وهو مذهب ابن حنبل والمناظر ومالك بن
ابن الجواد انه من قول الشيخ قال لا يعرف الاصحاباء مؤلف اهل من الاسلام اما المفسر فيجعلهم من مسكين
ومسكين اما المسكين فغيره ان لا من له من قوم وشوكة يستعان بهم بذلك انما من لم يرض له
تبين واما المسكين فان بقه الا ان من لم يرض اذا اظهره ارضى انما من لم يرضه فبقه

المشار

تفريق بينهم الثالث قوم من الاعراب في طرق الاسلام وباراهم مشركون فاذا اعطى رغب الاثر
قوم باراهم صوفيات اذا اعطى جعل تلك الصوفيات وان لم يجعل احتياج الامام الى بعض احد تلك التي
فالر في المغيرة وكنت ارى بذلك بانها فان فيه مصلحة ونظر المصلحة بذلك من كمال الي الايمان عليه السلام
واختارته في حق هذا القول والذين يعيدون من الصواب ومن رجا عليه كفارة هذا القسم رداء
على بن ابراهيم في تفسيره عن العالم عليه السلام والشيء به الشيخ في رواية في الاثر عن علي بن ابي طالب
كونه فيل فيشرى من دين من نفسه وقال الشيخ في المغيرة عن علي بن ابي طالب ان القصة ابراء الله
ويكن ان يعطي من مريم الرقاب لان القصة عن الرقاب اما ابن ادریس لحق الحاكين واليعسوب
الشدة لا غير ومعنا في الخبر كرم عشرة له لا وجه للاعطاء في الكفارة لانها كانت مرتبة وقد جعلت
الي العموم وان كانت بجهة فلا فائدة لا مكان غير العنق ونسب لظن المغيرة لا مكان كفاة للبحر
ولجعل الامران قبل علي بن ابي طالب ولا وجه للمانع عن الشيخ في انما يرواه عن سبيل من رجل
من اهل الجزيرة كشي ابا محسن عن الصادق عليه السلام وقال في لا ينجي من ادریس والعموم والمهم
والفائدة لتعريف الرواية ووجه الحقيقة وهو الدين وانما المانع الذي هو العلم يعرف في المعجزة
لظاهر جعل تعريفات المسلم على الصحة مع ان شيخ مصنف الاسان عسر فيكون متفيا وهذا في الاثر
المؤمن في المعجزة من باب اعطى من هم الفقراء اجماعا وهل يعطى من هم الفقراء من قال الحق لم يخ
منه ثلث قبل المنيه استسماها لما تقدم ولوجود حلة المنيه وهي العرف في العفة لوجه القام
ما اخذ في خبره بنه استسماها لانه ملك على وجه مخصوص وقد خالفه وقال في لا يستعاض عنه اياه ومن
ممنوع بحرية القضاء عن القام حال غيبه وبعد موته ومنع احمد وجماعة منهم في الميت اذ ليس له قات
الملك فاما ليس الغرض اهل بيك بل اخلاء الذمة وهو حاصل في حالتي الحية والميت ورواية علي بن ابي
عن الصادق عليه السلام بركة لراوى القام او تفق عنه خبرا او من غيره ما لم يجرى ان كان
الحق من الزكوة لغنى المرف بحرية القضاء عنه وان كان الدين من جلا او حلا غير مطلب
او فليسا بقصر من له من دينه وقيل عيش لهما وقام الشبان في النهاية والمصلحة لا في المنيه
الاكتفاء وما ذكر في الكتاب قوله في ذوق واختاره وهو الحق لان السبيل لغير الطريق ولم يثبت لغيره

الى معنى

الى معنى اخر شرما ولا عرفا فيجعل على معناه الذي والمعنى الذي حقه ومجاز وليس المراد هنا ان
فيجعل على مجازة القرب وهو كما من سئل الى الله لا ضافة اليه والامر بالكل الطبيعي بحرية الجزبات
وان السبيل وهو المنقطع به الاصل باب يذكر ان ابن السبيل والضيف والكرم معا راقم تلك على
ابن السبيل هو الضيف اذ ان الضيف قسم منه والى هو الظاهر ورج يكون القرب منهم ما نقل عن بعض
الفضل ان الضيف بذل عليك بخلاف ابن السبيل وليس كان في اعتبار السفر لقوله لم يجرى اما
السفر لانه يقول ان لا يكون منقطعا به في غير بلع اعلى وان لم يكن منقطعا به فيمن مع وراة المنيه
الا ان يكون فقرا وهذا في ابن الاثر قاله ابن الحنفية المشي سفر داخل في ابن السبيل وليس يجرى
هو المختار لا غير وكذلك قال ابن الحنفية لا يدخل المسألة سفر ما جا اما راجعا او من بابا وبعد الشيخ
في ذوق وهو الحق لا ينجي الا القاصي بسفره الثانيه قال الشيخ في رواية عشرة ايام خرج عن ابن السبيل
وشبه كذلك لم يقرع من ابن ادریس وقد وهو الحق ولا يلزم من انشاء من وجب الفقر انشاء مطلق السفر
الثالث لمرتب بن سبيل ما اخذ في غير من سفره استسماها لا شفاء غرض الشارع وقال في الخلاف لا
لان حلة الاستسما هي السفر وهو بان وهو ممنوع والا استسما كل مسافر وليس اتم السفر حلة على
الغنى ان يعين الفاضل لا شفاء العلة الرابعة يقول في الحاجة ودعى التلف وقال في تكليف البشارة
فبغير نظر لان تكليف البشارة اقرار به او في حق تلف ماله وفي رواية الى المستضعف مع عدم العار
تدو البشارة المنع بشاء من انه ليس بمن اذا ايمان التصدق وهو معنى عدم القيام عليهم السلام انما فيها
اهل الى لا ومن عدم قوله عليه السلام على كل كبد حرا اخرج الكافر والناسيب شيئا ابان وتلقى العالم
عليه السلام في روايته يعقوب بن شعيب فان لم يجد من لا ينصب ولا شبه المنيه لاجل الامانة على تعبير
خالقهم ولا جاعهم على اعاده الخالف زكريا لاسيما من غير تفصيل والعدالة وقد اعتبره اني
وهو احوط واقصر حجة من على مجازة الكتاب اقول الا ان اعتبار العادة مطلقا وهو قوله الثلاثة و
اتباعهم وان ادریس مقبول في القول في الفقر فيسقط عنه البشارة ورواه داود بن فرقة بنه شارب القرب ولا
قابل بالفرق ان لا يكون الضيف اعتبارا اجتناب الكبار الثالث عدم اعتبارها مطلقا وهو قوله
ابن ابي عمير واختاره في العموم الآية وقوله عليه السلام اعط من رعت في تلك الرحمة له وعلى الكبد حرا

وهي كناية تعني ان الله عليه آله راعاه اخذ دون حقه تفضلا مع ان حكاية المار لا مع بقى هنا سلكه
عن اصحابنا ان ذا القربى هو الامام عليه السلام فيكون له سهم بالامانة وتفضل المرتضى عن بعض اصحابنا وانما
انه ابن الحسين ان ذا القربى اقارب رسول الله صلى الله عليه وآله من بنينا هاشم وهي المطلب واما الله
الباقي فاعلم عن علمنا انهم ولد عبد المطلب بن هاشم لكن ابن الحسين اضاف اليهم بنى المطلب ولا
اذا فضل عنهم الى باقي المسلمين من بنى هاشم ومسلمين وابن سبيل ووافض المفضل في بنى المطلب في الرسالة العربية
وما ذكرناه اولاً اخط ومبرى للذين بقيا اذا عرفت هذا فاعلم انه يجب حمل الحسن عليه السلام اجزاء في
نصفه ونقسم على الاقسام الثلاثة الباقى على بنى هاشم فان فضل شئ لهن وان اعز عليه السيرة رواية
احمد بن محمد ورواية محمد بن عيسى عن الكاظم عليه السلام وخالف ابن ادریس هنا بان منع من اخذ الفضل
وانما يجوز تخيلا على ذلك بان انصف لهم فلا يمن شاوله لقول عليه السلام لا يحمل المار من السلام الا من طهره
وعلى اثبت بان اسباب النصف محصورة وليس هنا منها وعلى الجاهل بانه لو كان كذلك لم يكن التقدير بانه له
والنصف فاقب وللرباب عن الاول منع الاستحقاق مطلقا بل لاجل الاحتياج رواية مع وجود اوصافها
فاذا فضل عن الامام ولى به وعن النبي باننا لا نسلم ان الامام يستلزم وجوب النصف بل لاجل الكفاية و
اين فضل كل سهم في كفاية وان زاد عن صاحبه الاجزاء ونقص مع عدم وجوب النصف بغيرهم على بعض
الثالث بان النصف ليس لاجل الاستحقاق بل لبيان المستحقين كما في الزكوة واما قوله ان الرواية محمولة
المسئول والتاجر مسئلة فانما نقول انها من بنى هاشم بوجوه الاحتياج وتزى الفضل
بنيب النبي بالام فان الاستحقاق قول المرتضى بقوله عليه السلام لعنيت عليهما السلام حزنان ولوا اما
تاما او تعداد الاصل في الاقوال للغير وقال الشيخ واتباعه وابن ادریس بعده لقوله نعم ادعهم لاجلهم
ورواية حماد بن عيسى عن الكاظم عليه السلام من كانت امة من بنى هاشم والوح من سائر بني فاطمة في
تخلو له وليس له من الجيش شئ وهل يجوز له ان يخص به فاطمة حتى الى احد فيه مرد وبنيها من ان
الام في الآية بالملك والاحتصاص واما قال الشيخ لا يخص فربما فهم دون فريين من رواية البرقي في
الشيخ عن الرضا عليه السلام قال ذلك الى الامام وفيه نظر والرواية لا تدل على التخصيص بل على جواز الشاكت
وهو غير التخصيص والاحتصاص بسط عليهم كما قال الحسن وهو اختيار ابن ادریس ولغيره في التخصيص

ذلك ان الحسن جبر مساعده فخص به اهل المساعده ولا نه عين الزكوة فلا يعطى العتي وقال الشيخ لا يغير
ولا نه بل من تراخي الاقسام فلا فائدة في ابراره لوجوه تحت المسكين قلنا ابراره لا قيام به ولذلك قد
لعدم الكاظم في وجوه المال هو النفع له وفي اعتبار الايمان مرد وبنيها من عدم الآية ومن الحكم
بنيها من خالصها فاعلم انهم خرجوا عنها واعتبارها اهل بل اخص وفي اختصاص بالمعادن مرد ولا
في اختصاص بها من في ارضه واما ما عداه فغير مرد والشيخين ان المعادون الامام عليه السلام من غير تفضيل ومن
الاباحة وحصول الغاية من ايجادها وهو اطلع الناس بها المتناهي للاختصاص قالوا اين قال الشيخ ان
الناس فيما شرح اي سوء وازراء تركت وتسكن وتروى فيه الى احد المثلث والمج وتقبل اذا عرفت
قوم بغيره انه تفضيلهم له والرواية مقطوعة القائل من الثلاثة واتباعهم والرواية واداء العباس الى ان
عن رجل جاء عن الصادق عليه السلام وهي شبهة بين الاصحاب وعلمهم عليها وفي حال الغيبة لا يأت
بالمالك والشيخ الشيخ المسكن والمناجرا من النصف من النصف في حقه عليه السلام مطلقا وجوز سارا في
في الانفال حال الغيبة مطلقا وفيه المغني المشك والشيخ الشيخ المسكن والمناجرا مستند برواية مسلم بن بكر
عن الصادق عليه السلام قال قال الرجل وفيه له حلق في الفرج فيخ فقل الرجل ليس شك ان نعتين العتي
انا نشاءكم خادما نشرها او امره شتر حيا او ميراثه نصيب او تجارة فقال هذا ليس بعتنا حلال الشاهد
والغائب والميت نعم والحي وما يولد لهم الى يوم القيامة وهوام حلال اما والله لا يحل الا لمن احلناه
له وكذلك في رواية مسند بن عبيد الملك عن الصادق عليه السلام ايضا كما في ابري سيعتق من الا
ثم فيه محذور فكل من ذلك الى يوم يقوم فابتنوا لعدم كانه استضعف قوله الشيخ نظر الى اصالة
منه النصف في مال الغير والى قوله الصادق عليه السلام وقد سأل بعض مواليه الاذن في الحسن والحسين
عوتلا على ويتاد على عيانا وعلى مواليها وما تفك وتشرى اعراسنا من مخاف سطرت فلا ترد منا
ولا تحرموا انفسكم وهذا ما تقدم عليه فان اخراجه مضاع زرقك وتخص ذوقكم وما غنم من الا
ليوم انا فكم والمسلم نقي الله يعلمنا من بنى المسلم من اجاب بالاسان وخالف بالقلب والاسان
والعلام والشميد اخذوا ما ذهب اليه الشيخ ثم ان السهمين اقا وتفضل هذه الثلاثة اما المتك
فهي الامة المستيسا في سيجها النظام ولا يجب اخراج قسمها وليس من باب التحليل بل بملك المحقق في

من الامام وكذلك مقرر الشاهد ينشئ من الارباح والامساك فيوماً يحسن به الامام من الارواح او من الارباح
يعني انه ينشئ سكنها فادامع الحاجة والامساك فيمنع من المنع على العدم لزيادة بؤس من يقرب
عن ابن ادریس هو ان يسير في المنع لا يحسن الا يجب عليه اخراج نفس الا ان يخرج من ربح ولا شك ان
يبدأ القبول احد بالسرور ربحه يخرج الامام وتحت من الرهائيات وفي نسخة عليه السلام ان لا يخرج
وفد الى من يخرج بالحكم من المنع على وجه النسخ هذا الوجه الذي ذكره المنع في الرسالة القرية
واختاره الحق والعلامة لان عليه اعطاء الاصناف من حق عليه على وجه الترخيل حتى لا يفسد نكاح
الغنية لان ما وجب على لا يسقط بغية لكن يتولى ذلك منه في النهاية في الحكم وتقل المنع هنا ان لا يخرج
اسقاط حارة الغنية بحيث لا يحد الرخص في ابحاثه المنع التي كثيرة لما ورد ان الارواح يخرج كنزها
عزله والا يصار به حتى يعمل اليه الرابع عليه القرية ونقرا في المنع على وجه الاحتساب ثم قال ولست اقيم
قرب هذا القول من الصواب
المعنى هو الكف عن المغريات
مع البتة المعمول به معنيان القرية واصطلاحها الاول فتعكك من تمام بلاه وتقال القرية من ما اذا قام
على غير اختلاف قاله الثانيه خبر ميام وخيل غرضه عن التجلج وخيل تلك الجوامع وصام اليها صام اذا قام
فانم الظلمة واعتقله واما التي فقرة الشرح بانه اساك عن اشياء محبته فاور وعليه بان الاساك موى
والكليف لا يقع الا بوجوب ذلك من المنع الى قوله هو الكف ثم ورد عليه وجوب الا ان الكف المذكور ما عم
من ان يكون له اذ نادوا والراد هو ان ذلك من المنع يعني بغيره ان الكف الكان والفاين ليس بمعوم ولو مع
الشيء كان منفي اخرجها الثالث انه اراد بالمقطر ما ورد الهى عن فعله في زمان الصوم من حيث ذاته
ان لم يكن كمن كف عن ذلك بكونه صائماً خلف وان ارد به ذلك الشيء بغيره كونه نقط التعريف الص
به تعريف وروى لان المقطع من حيث من مظهر تعريف بغيره على موته الصوم فادام في تعريفه ان الم
واكثر التعريفات في هذا الباب منقضية ويكون في رمضان بته القرية لم هنا مسكنة الا ان لا
يكن فيه ته القرية وهو معنى عليه فتبالي في تفسيره القرية اختلاف قال الشرح هو ان يفسر على انه عام
فتقرب الى الله من غير ان يتعرف لغنى اخر من رمضان او وجوب اذ فيه به تشرع في المنع ويصير
ابن ادریس هو ان منعه انه يصوم واجبا سترها الى الله تحت فراو عن الجرب واختاره العلامة ونزع الك

بالكف

بان الاكفاء بالقرية دون التعيين ان كان كونه زائدا لا يقع فيه غير فلا حاجة الى التعيين فيه فكل انكارا
اي ذكر ان يجب كونه زائدا لا يقع فيه منسوب وان كان العلة غير ذلك فلا بد من ذكره مع انه لم يذكره الا ان
فيهم في النزع من غير مرج او ذكرها معا ولم يقبل احد بالث وبكى ان يخرج الله بان القرية من البتة
التيه وذلك لا يحصل لوجه القرية ولا نه قد يقع صوم غير واجب كما اذا قدم بعد الزوال اورد من حصة الشاهد
ان فيه رمضان عام يتعين بغيره في رمضان وهذا عام اعرف فيه خلافا ايضا ويستدل عليه بان الزمان عام
منه من قبله من غير بعضها بالقصد اليه بضمنا لخاصة به وورد الحكم بتعين ما لم يتعين والاورد
المعنى كونه غير ايضا وفي النذر المعين ورد في الرد في انه هل يكون فيه ته القرية ام لا وسئلوه
من مساندته لرغبتا وهو عدم جواز وقوع عدم اخر في ذلك الزمان شرعا بعد نكاح الجرب وهذا اختيار ابن
ادريس ناقلا عن المرتضى ومن انه لو لا التمسك كان غير ان يقع فيه غير خلاف رمضان وهذا اختياره
الشرح والعلامة والمفسر في الشرح والشبه في دروسه وهو الاثر ووقتها ليلا وان كان كذلك
التيه انما يشرع في الا في الماشي ويقع الفعل بحسب الاما اداؤه والارادة لا يتعين بالماشي والارام يعمل
الحاصل في يجب سقيها على زمان الصوم وهو الليل الا ما اخرج الزوال كما بان ان شاد الله تحت الا ان المعين
قالوقها خبر وقت الصوم فيكون في اخر الليل في جعله من اول الليل الى طلوع الفجر وتحت من وقال
المرتضى من طلوع الفجر الى قبل الزوال وجوب خبرها في شهر رمضان الى الزوال برب تلك النامي كما في
في الشرح لا العام وظاهرها ان اي عيقل عدم جواز التحريم مطلقا للعام والناسي وكذا في
القضاء بانه يجب بغيره ليلا وغيره التحريم للناسي لا غير وقال العلامة بغيره بغيرها العام واستدل بالافضا
لا يتعين في ذلك اليوم فإذ لم ترك الصوم فيه ولا يجب عليه صوم فلا يجب فيه واذا لم يترك في مدينا لم يكن
ما نأما بركت حكمه الناسي في رمضان في استنوع ترك البتة الى الزوال فادام في بغيره فكل هذا ارمضان
فانه يتعين صوم فوجب فيه البتة مع العدم فاذا ترك البتة مع العدم بركت في ترك شرطه لا يجب في تركه فادامه
اختاره السهيب وليس ببعيد من الصواب وروى عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح فادامه من ان
به بركه بغيره ورفعه النهار ان يصوم ذلك اليوم ويصوم من رمضان وان لم يكن نزع ذلك من الليل
ثم يصوم ويعتق اذ لم يحث شيئا وكذا روى من ايضا عن الحكم عليه السلام الرجل يصوم ولم يعلم ولم يشرب

حاشا

وانسب علم عنها وكذا المال في المسائل التي اصل بقاؤه على كالبية النصاب سيجب ان يثبت في كل وقت
معلوما بخلاف ما نحن فيه فان اصل بقاؤه سبعين سنة والوقت لا يحتمل القياس المعتاد وغيره
المرتضى غير المعتاد نقص العدم ولا يثبت من بعض الاحتمال انه يجب القضاء دون الكفارة بخلاف
بان التجرم انما يضره الى ما من المعتاد فلا ما لا يفيده لما تقدم في الاصل من تقديم للقبض الشرعي ثم العزم
ثم التفرغ والاكل والشرب في قوله نعم وكلما واشربوا الآية وانما المعتاد وغيره لكن خص عرفنا بما يفيده
اغترافا في قوله السلام العادة ليست قاضية على الشرع والزام اسناد التجرم والتجديد الشرعي الى
اختصاص المكلفين واللام باطل لكل الملتزم وبان الشرط ان العادة قد عرفت باختلاف الاجتهاد والاعتناء
والاصحاح فلو عرفت ان كل شيء بعينه كان التجرم مختصا به بالنية اليوم ولي اعتاد نعم آخره ان التجرم كان
الاول خلافا بالنسبة اليوم والنية حراما وبطلان ان ظاهره ان الاحكام منوعة بالمصالح المعتبرة من العبادات
لا شغل لها والنجس قبلا او دبرا على الاشياء الخلاف في الجماع دبرا مع عدم الاثر ان قال في الميسر
الاصح القول بالانقضاء بايجاب القضاء والكفارة وادعى الاجماع في الخلاف على وجه ما لا شك ان ذلك
مبنى على وجوب الغسل وتقدم وجوب وقوله على الاشياء اشارة الى ان فيه روايتين اما رواية الاصل
فلم يفت عليها واما رواية عروة فمن احمد بن محمد بن بعض ائمة فقهنا في العبادات على السمع في الرجل يفت
المرأة في دبرها وهي صائمة قال لا يحسن من بها وليس عليها غسل وهي مرسلة ولا يعمل على مثلها ولو قال هناك
الاشبه اذ على الاصل كما قال في الميسر لان النسب لا يملكه ذلك من مطلق وجوب الغسل لا شرط العدم في
الظاهرة وفي فساد المصدم يوجب الغلام تروا وان حرم وكذا في الميول تقدم وجه تروا في وجوب
الغسل على الاصل والمطورة وفساد المصدم تابع للغسل على وجهي البرهنة بطل المصدم مع عدم الا
قال الشيخ في اللان لا يفت لاشياء غائبة لكن يفتي المذهب ان عليه القضاء لانه لا خلاف فيه واما الكفارة
فلا لان الاصل براءة التوبة وتروا عليه ابن ادریس ذلك وحكم بعدم القضاء اختيار العلة في عدة الاول
وهو مقرب الشهيد وعليه التقوية لفتن ما هنا غف من الغفلة من التفرغ والقيام والعن والفتن
قوله والبصا انقار الى التلق قال الشيخ والاصحاب وخالف الجمهور في ذلك لانه لو قيل ان
ما ياتي في المصدم فاسده وينبذ رواية سليمان الجعفي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام في رجل اغتسل او كسب

تدخل

فدخل في انفة وحلقه عباد فان ذلك له فطر على الاكل والشرب والكسح قال في المصنف ما منع من الاكل
غيره يعلم وليس القبار ولا اكل فلت هي منيرة بجعل الاصحاب فيد الشيخ وغيره القبار
ولم يمتنع المصنف والاول اجد انما فيه هل من موجب القضاء لا غير كقول النقي والتجمل اوله والكفارة كقول
الشيخ الا اني اکت المسألة قال الشيخ في النهاية الراجحة القليلة مفرقة اعتادوا على الرواية المذكورة
وكرها المصنف وهي الاجرة لعدم الاتفاق كما عاينها في الرابطة البهتان لا يفتل رواية عروين سبعين
الصادق عليه السلام يردن بعد او يفرق فك تنوخل الرخصة في حقه قال لا باس وشالته عن الصائم
يدخل القبار في حلقه قال لا باس قلت المراد به غير القليلة جدا بين الروايتين والارغاس في الماء
وتبيل كرم الارغاس ملافة الارغاس تابع عامر مقة ولو بقي البيل خارجا ولو كان دفعت فذلك كالمصنف
بالاجل يفتي عن الارغاس فانه لو تامل الماء الى حلقه لم يكن عليه شيء خلاف ما ان عمن واشرح اذا عرفت
هذا فاعلم ان فينا في الاصل كراهية تامة المرتضى والمسن وابن ادریس انما يوجب القضاة
قاله النقي الثالث ايجاب القضاء والكفارة قاله الشيخان والقاضي والمرتضى في الاستبصار الى ان
تجرم لا غير وهي قول المصنف والعلامة وهي التي اما تجزئة الروايات كثيرة منها رواية ابن مسلم صحيحا عن الصادق
عليه السلام لا يضر الصائم ما صنع اذا احتسب ثلاث خصال الطعام والشراب والنساء والارغاس واما
عدم ايجابه بشا فلا صالة البراءة ويكنى في النص الاثم وفي السقوط ومنع العكس الحكماء والروايات
تروا ان فيه كراهية اما السقوط فمفسدة من احتار وميله الى الدماغ ومنه الى اطلاق ولذلك قال
المصنف وسلا بايجاب القضاء والكفارة وقوله المرتضى من قوم من اصحابنا ومن اصالة من الصرا
وعدم كونه مثل هذا مطلق ولذلك قال ابن ادریس انه لا يوجب قضاء ولا كفارة وقال النقي والقاضي
ما يوجب القضاء خاصة والمصنف اعتاد فكرهته وحله في المصنف عدم دفعه الى المصنف فلا يقص ويؤيده رواية
غياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي بن عليم السلام انه كرم السقوط للصائم وقوله ان
وصل الى التي متعذرا وجب القضاء والكفارة والافلا واما العكس فمفسدة من وصل طهر الى التي ليس
ذلك الالبسب ومن بعض اجراءه المتخلة لا شغل اشغال الاعراض وبه قال الشيخ ومن اصالة من المصنف
لجواز تكيف الرق بكيفية ويصل الى الحق من دون محقق شيء من اجزائه والاعراض لا تقطع الا بالانقضاء

الفتنة وهذا هو الصحيح ليقول انما تزيل الصيام ما منع للحدث الى وفي الفتنة فان اشبهها باليوم
الطريق المعتبر انما هو الصوم بالحق وكذا الذي اطلقنا عليه القضاء ولم يفسد وقيل الشيخ بكراهية الجاهل والجهل
المطاع واوجب به في الجهل والمبسوط القضاء خاصة وفي النهاية وتقدم بوجوب قضاء ولا كفارة واختاره ابن ابي
ونقله عن المرتضى واختار المتن قول الشيخ محققنا اما على عدم جرم الجاهل في الاصل ونقله الكافي عليه السلام وقد
سئل الخليل يستعمل الانسان وهو صائم فكيف لا ينام بالجوارح او على غير المطاع فلو دابة ابن ابي بصير
عن الصادق عليه السلام الصيام لا يجوز له ان يفتن في العلاء او يوجب القضاء بطلان الاحتياط لمن لم يثبت فان
تعلق الحكم على التمسك بشعر العلية فيكون بين الصوم والاحتياط التمسك بشعر العلية من غير العقل سافاه وثبت احد
المتنافيين فبعض عدم الاخر ذلك بوجوب عدم الصوم عند ثبوت الاحتياط من وجوب القضاء هذا ان لم يكن
عنه على المطاع للحدث المتقدم عين ان الجاهل لا يفتن فان حلفوا لم لا تفرهم والسر في الصوم
سحب اجازة ذلك التمسك وابن بابويه مطلقا انما هو في الحرم بالحطب واليابس ومنع لمن ستره
لرواية ابن بصير عن الصادق عليه السلام وكذا يحيى بن مسلم عنه عليه السلام والحق الاول لثبت استجابة في التمسك
مطلقا من غير اعتبار لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام فكرسائنه استنكاح الصائم بالمال والعرق والرجل
بجده طبع باليابس وهي معارضة لروايتهم واذا انفاد قضاءنا سبق الاحتياط مطلقا سيما
عن معارضين قبلنا او برأى على الاخير فقد تقدم الخلاف في ذلك وفي الكافي عليه السلام
والرسول والائمة عليهم السلام في ان اشبهها بالكفارة اما الاحتياط فقد تقدم واما الكذب فقال الشيخان
والنقل والقاضي بانسواء الصوم واجابة القضاء والكفارة واختاره المرتضى في الاختصار واعدوا في
رواية ابن بصير عن الصادق عليه السلام الكذب بغير الوضوء ونظر الصائم وضوءه ما كذب على الله ورسوله
وقال في الجمل ان يفتن الصوم وان لم يفتن واختاره ابن ادريس وسلاسل الحسن والعلام وهو لمن لا حاله
الصححة ورواية ابن بصير عن الصادق عليه السلام ما اجمع على خلافه ومن يفتن الوضوء بالكذب في البقاء على
الغفابة الى الخبر روايتان اشهرها التي وجب رواية الرجب ورواية ابن بصير عن الصادق عليه السلام روايت
اخرى فيها وجوب الثلاثة ورواية عدم عدم القطر ايضا به رواها جيب لم يثبت في الصحيحين
ان رسول الله صلى الله عليه واله فعله وعلمها الصدوق في المفتن والحسن والاقوي الاول لشهرته بين الامم ولان

تقدم الامتنان فما را بوجوب القضاء والكفارة فكذلك استصحاب حكم الامتنان بل هو ان الاول قد انقضت
اجتهاده وتمام تحقيق الخبر المروي عن ناجية رسول الله صلى الله عليه واله عليه السلام على ما في الاول او الاستصحاب
مع ذلك الخبر او كونه النافذ لغيره وقيل هي مرتبة هذا قول الحسن لرواية المرتضى ورواية عبد الله
الانصاري عن الباقر عليه السلام في حكاية الانصاري الذي جاء الى النبي صلى الله عليه واله والمؤمنين
الاختصاص الخبر كماله عدم التكليف بالرجوب ورواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام وغيرها
والرجوب في الذكر لا يقتضي الرجوب في الحكم وفي رواية يجب من الانظار بالمحرم كفارة اليه
رواها الصدوق عن عبد السلام الجعفي قال قلت لرضا عليه السلام ما بين رسول الله صلى الله عليه واله وبين
جامع في شهر رمضان او انظر ثلاث كفارات وردى منهم عليهم السلام ابنة كفارة واحدة فبأي الخبرين
قالها جميعا في جامع الرجل حرام او انظر على حرام في شهر رمضان فليعلم ثلاث كفارات عن ربه الى وان كان
يكف حلالا او انظر على حلال فليعلم كفارة واحدة قال الصدوق انما اتفق عليك بوجوب ذلك في رواية الحسن
الاسدي فغادر وعليه من العربي وهذا هو الاقوى وفيه قال ابن زهر والشج ايضا فبأي ذلك لانه قال في
ناويل رواية سماعة الدلة على وجوب الثلاثة مطلقا بانه محلي اما على من انظر على شيء محرم او ان لم يمتنع
الروا اذا عرفت فهذا لان ابن كنه المحرم الا او وطيا او حرة ككس الشاة لا فرق
ايضا بين كنه المحرم حراما لانه لا فرق في الروا والقارن كالمقتضى والروا في الحقيقة الثالثة لا فرق بين كنه
وغيره من الواجبات ذات التكفير الرابعة لى بجزء من الثلاث فكذلك حكم العار عن التكفير كما يجوز ان شاء
الله تلك الخامسة لى بجزء من بعضها بغير سقمه كالتجسس من الكحل وفيه تضعيف الحبيب او مراعات برتكفارة
الظهار والاول الاقوى والاثبت احتياطيا والاختلاف على وجه اى بان يكون واجبا وسياق يقتضيه
ان شاء الله تعالى من اجنب ونام نارا بالنفس الى هذه ثلاث اجنب ونام نارا
للفعل حتى يبلغ الخبر لا يثبت عليه علا بامانة براءة الذمة ورواية معوية ابن عمار القاضى اجنب ونام نارا
للفعل ثم اجنب ونام حتى اجمع كان عليه انقضاء الجاهل بالرواية المذكورة ورواية ابن ابي بصير عن الصادق عليه السلام
ثلاثة ونام حتى اجمع قال الشيخ عليه القضاء والكفارة ومسكاب روايات ليست مرجحة في المطلب ذلك ليشبه
اليها وتقدم في رواية ان الاول لسبق المرتضى عن بعض اصحابنا ان تقدم بوجوب القضاء والكفارة اثبت على

عن بعضهم انه لعن الموم ولا جلد قال روى النسابة واختاره ابن ادریس الثالث المسمى به انه بن حبيب
وهو قول الشيخان والحسن والقاسم والنسابة وعليه رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام
ولو ذكره اى سيقروا عليه فلا تنقض له الصلاة صحة الموم وفي اجاب الفتا بالحق في كان
انه لا قضاء تقدم الفل فيه وكذا من نظر الى امرأة فامتنع هذا القول الاول قال الشيخ وسالار
ان كانت اليه فامتنع وجب القضاء والى محله فلا تنقض عليه النبي قوله المرتضى نعم استدل القاضي بوجوب
القضاء والكفارة وان كان بغير حجاب وتابعه القاضي فعلى هذا يلزم هذا القضاء والكفارة الثالث في
ابن ادریس لا يبي عليه سواء كان الى محرم او محظور واختاره النعمان في المقبر والعلامة زود في كتابه والذي
اقوله ان هذا نقض لا هو انه ان قصد بالانظر الى بطلان محظور الى محظور محرم وجوب القضاء
الكفارة وان لم يقصد الاخران وبعد انظر فاما ان يكون من عاداته ذلك اي انه اذا نظر الى امرأة او يعلم انه
او انظر بغير ضرورة الوقوع حصل الاخران فكل ذلك سواء كان الى محرم او الى محظور لا ينعى سبب القضاء
وقال السبب فاعل السبب وان لم يكن من عاداته ذلك لكن الفقه الاخران فان كان الى محرم وجب القضاء
وان كان الى محظور لم يجب شي وان لم يجعل النظر فلا تنقض مطلقا يتكرر الكفارة مع تعاقب الايام
هل يتكرر بغير الوطى في اليوم الواحد فيلزم والاشبه انه لا يتكرر مع تعاقب الايام
في التكرار عند اصحابنا وبه قال الشافعي ومالك واحمد خلا لا يوجب التوبة مع اتحاد اليوم مع اتحاد
اليوم وقد جعل المصنف موضع البحث الوطى ولم يعرض لغيره قال الشيخ ليس لاصحابنا فيه نقض فالتكرار
في المقبرانه وهو لانه روى عن الصادق عليه السلام ان الكفارة يتكرر بغير الوطى لم اختار عدم التكرار
لان الوطى انما لم يقع في صوم صحيح فلا يتكرر الكفارة به وهو اختيار الشيخ وابن خزيمة وقال المرتضى
يتكرر الكفارة وهو الاصح فاعلم المصنف الرأية المذكورة عن الصادق عليه السلام ولا تسلط ان الكفارة
لاجل الصوم لا يخرى كالبارم وجوب الوطى في صوم فاسد كما قال الجواز ان يكون لاجل ذلك حرمة
وتحريم في ساجتنا يفضل حبس وحرمان التكرار اما ان يكون من جنس واحد او من جنسين
مثل ان ياكل ويشرب فالتكرار سواء كان من الاول او الاخران كل واحد سبب مستقل في اكل الكفارة
فلا يخرج عن ذلك بانقام اليه مرة وايضا انه بعد الانتظار يجب عليه الاستسقاء في التكرار بغير الوطى

الكفارة

الكفارة والاول مثل ان ياكل ثم ياكل ثم ياكل فاما ان يكون تفرقا من الاول او الاخران كونه تفرقا
وان لم يفرق تفرقا لا وجوب ما يعلق على النفس الشامل لها وهو غير متعده فلا يتعد مقتضا
زوجته مكرها لها لانه كفارة ان هذا هو المشهور الا ان ابن حنبل قال ان عليا مع الاكره القضاء وحده والشيخ
خلاله لانه من هذا ولا يعلق الصوم الافضل المفضل اختيارا واستند الاصحاب رواية المفضل بن عمر بن
عليه السلام وهي ان كانت متعده لم يفسد وضعت العرقين اليه وفيه ان ياربها لم يروها المفضل بن عمر
ادعى اصحابنا في هذا الحكم الاجماع واشهرتهم بنسبة الفتوى الى الله عليه السلام ثم هنا فروع الاول لو اكره
امسسه قال الشيخ حمل على الوجه قياس الاصل به ثم قال ولو تلبس بالجل لعظم الام لا ان اجروا واستسقاء الفتا
ولكن الخ لا الحكم في المسكت متساوي من المنطوق به انما لو اكره امسسه قال ابن ادریس لا يجوز لانه قياس
وقال العلامة الامام ابي حنيفة امرأته من دخل في الاول وفيه نظر لان امه الرجل لا يبي امرأته حقا وان سجدت لغيره
والعرف يقدم على الشرع الاول في الاصل لا الفتا من العلة الثالث لو اكره غلظا فذلك لانه هنا المنع في المنع
الراجح لو اكره الرجل اذ اكره ما على محله المكره الكفارة ام لا فيه نظر من عدم النقص ومن ثبت العلة الخامس
لو اكره المرأة على الطبع هل تجزئ عنه الكفارة فيحظر واختاره الشافعي وهذا المختار العلة المذكورة السادس
لو كانت امرأة نائمة هل يحكم بالمكره قال الشيخ في الخلاف نعم وانكر المصنف واستدل العلامة لانه قياس
مع وجوب العادف وعدم الجاه لان الحكم في الاصل المعين غير مخرج في الفرج لان الاكره لا يخرى
الا مع عدم ارادة المكره وذلك غير معلوم من اركانها لو كانت مسقية لرئيس الساق لو اكرهها على
التكبير مثل ان يرضعها لانه قال في نظر وكيفية القضاء دون الكفارة وقال ابن ادریس لا قضاء ولا كفارة
النعمان وسر لقيه عليه السلام دفع عن الحق الحديث ولا المني عليه وان سقطت منه التوبة على النسابة
الاخيرة انه داخل العقل فلا يكون مكلفا بشي ومن العبادات الا الى المقدسة الاولى فلا بد ان لا يخرى
واما المقدسة الثانية فلا بد من شاطئ التكليف هو العقل وقد بناء له عن المني عليه وقال المغيرة والمرتضى والشيخ في
للقائمان او ذلك التين فيهما ثم اعني عليه واستدلوا عليه صحة من يجب سيقن التين وان لم يكن التين
في زمانها صحيحا فعليه القضاء لعدم صحة من يجب ثبات التين كما في جملة من يرضع التين ومن يرضع التين
ويجوز من المسائل في التين المعين بشرط خصاله وسفره على التين قال الشيخ واستدلوا

ان رواية ابراهيم بن عبد الجبار عن عمار بن جميل عن الكاظم عليه السلام الواردة على الصوم سفر ابراهيم واهله النبي عليه
السلام في ذلك في رواية علي بن محمد بن ابي داود الهادي عن النبي من ذلك وانك نسب النبي عليه السلام الى النبي من عدم
طرفة بن جابر عن النبي في رواية الاولى من غير تاويل وجوز الصوم المنع سفر
ولا يصح في واجب غير ذلك على الاظهر خلافا للمنفذ فان له قولان في جميع انواع الصيام الى ابي
جابر في السفر الا صيام شهر رمضان وهو ضعيف لان الصوم رمضان اكد من غيره ووجب الفطر فافطروا
اولي ولهم في له عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر ولقول الصادق عليه السلام في رواية مرسلة
علاجل له الصوم في السفر فربما كان او غيره والصوم في السفر مدحبه واما المتروك فضعف للمنفذ
الاثران ايام الحاجة الاربع والخمس والجمعة عن غير النبي صلى الله عليه وآله واهله الا في يوم عظيم
وقال الشيخ يكره مطلقا وروى جازمه وقال ابا جابر لا يصوم في السفر نظرا ولا رخصا الا في ايام
الحاجة وصوم الاختلاف في المساجد الا في ربه واختار ابن ادریس والقاضي والعلامة الكاظم مطلقا
الروايات المانعة من الصوم في السفر فالشيخ في حديثنا وظاهرها كراهة الى الكراهة لاحاديث
الخاصة في ذلك لقول الصادق عليه السلام حين افطر رمضان بعد ان كان صائما في شعبان في السفر فقبل له
في ذلك فقال شعبان في ان شئت هبت وان شئت لا وشهر رمضان عزم على الاضطرار فيه
في حالته الى اخره لا خلاف في جزمه مع احد الامور الثلاثة الاولى الشباع بحيث يكون مسئلا قال رابته ولا
يشترط فهم العدالة ولا الزكوة اثبت مضمناين من شعبان الثالث ان يراه المكلف بنفسه وانما
نفيه ان في الاول قوله الواحدا حبسا للصوم فانه سار بجوابه عليه السلام اذا رآه الهلاك فافطر
او شمس على من المسلمين واجيب بان لفظ عدل موصول في الاصل فيجوز الهلاك على النبي والجمعة
على رجال عدل مع ان رادها غير من قبس وهو مشرك بن الضعيف وغيره اثبت في الصوم في السفر
والشيخ في الخلاف لا يقبل مع النبي الا في نفس نفسه او اثنان من خارج لرواية حبيب عن الصادق عليه السلام
وهي مع صحة سندها محمولة على الرخصة بالشخص لا مع ثبوت عدالتهم الثالث في الرواية في انما كان
في السجادة علم بنيت الاستحادة فحسب من البعدا وعدلين من خارج وان لم يكن هناك عدل وطلب
فلم يلزم حب الصوم الا ان يثبت شخص من خارج الى الجواب قال المحقق والسيدي وابن ادریس والمحقق

ومنفذ

ومنفذ شاهدان لان مطلقا لما علم من قاعدة الشرع الجلي بترك في سائر القضايا الا نادرا ولقول
عليه السلام في رواية منصور بن حازم فان شمس عنك شاهد اخر مني فانها رواية فافطر وتقول على
الاخر في الهلاك والفساد الاربعين وغيرها من الروايات لو ثبت بعد ان اول رمضان لم يسهل
احد وثلاثين مع النبي فافطر في المنع بلزم الفطر لان شهادة العدلين ثبت بها الصوم فينت
فيثبت بها الفطر ولتأني في قولان احدهما ترك الشهادة لان عدم الرواية يثبت مع النبي فافطر
والثاني تقدم وتأنيها قال الحق وهو اولها اولها فافطر بالثبوت واما تأنيها فلما علم من قاعدة الشرع
في الاصل واما تأنيها فلما علم من قاعدة الشرع في الاصل ولا اعتبار بالمجدد ولا بالعدل ولا
بالعقوبة بعد الشك ولا بالتوقيف ولا بعد خمسة ايام من حال الممانعة فان قيل ثبتت الشهادة
وهي بمنزلة عن المقرب للعدل اعني اليقين فالشيخ ذهب شيئا من اعتبارها الى اعتبارها ولا يصح
على عدم اعتبارها في الجملة في الاحكام الشرعية مع انه قال عليه السلام من صحت اومني اني كان بالعدل
على محمد صلى الله عليه واله العدة ومضاه ان بعد شهر انا او شهر ناقضا من السنة الممانعة وبقي عليه
رمضان الحاضر قد اجتمع ثم من اصحابنا على ان رمضان لم يقص ابدان وشعبان لم يتم ابدان وهي الممانعة
بالحسب ولقول الصادق عليه السلام شهر رمضان شهر من الشهر يصعب ما يصعب الشهر من الزيادة والنقصان
فترى في الرواية فافطر الرواية وغيرها بعد الشك في الشهر في المنع اذا غاب قبل الشك في الشهر
وان غاب بعد الشك في الشهر واذ رآه قبل الزمان في ثلاث لرواية اسمعيل بن الحسن عن الصادق
عليه السلام قال الشيخ في ذلك اعتبار بذلك لان ذلك يختلف باختلاف المطالع والوقوف في السفر لرواية
محمد بن مرادم عن الصادق عليه السلام اذا تفرق الهلاك بين المسلمين وعلم النبي عليه السلام وجود الهلاك
من غير راد غير وعد خمسة ايام من حال الممانعة لرواية محمد بن الرضا عن الصادق عليه السلام قال الشيخ
عمار بن حمزة قال لا يعلم رواية مثله مع ان ابن العلقم قال ربه واختاره العلامة في ذلك وهو في
العادة بترك ثم من ان الاصحاب من الملل على خمسة وعشرين من فقه وذكر الطريفي الا انه في العمل الكثرة
خمس وفي نسخة ذكر ابن الحسين قالوا الكس في ثمانين سنة احد عشر مرة في السنة الثالثة ومرت
في الثانية اثنتي عشرة مرة في السنة الثالثة ثمانية واربعه وخمسة لرواية اسمعيل بن الحسن عن الصادق عليه السلام

التي سار منها بحركتها الخاصة هذه الحرة فادالك ان اول السنة الماضية لمجد كانت المسئلة الثلثان اخرها
 يوم يوم الخميس فادالك العدة باربعة ايام صادف اخرها الاثنين فبكرت اول المسئلة الثلثان في السنة
 الخامسة من السنة المقررة اول اربع سنة من الماضية وعلى هذا في كل خمس سنين وفي العمل بروية
 قبل الزمان تروى من بناء من احتمال كونه الماضية لروايتي جابن عثمان وعبيد زرار عن الصادق عليه السلام
 وبه قال المرتضى في المسئلة الثامنة ومن احتمال كونه المسئلة كما دلت عليه رواية العلاء وبه قال الشيخ
 في الخلاف ووجهه في لغة بسيطة الماضية في المصنف دون القطر اما الاصل كونه احدى وحصل زمان التبيين
 المصنف لما دلت عليه الروايات من الامر بالصوم واما في ذلك الاحتياط ايقظ للعبادة ولين في رواية جاب
 المرواني عن الصادق عليه السلام قال من رآى هلال شوال في شهر رمضان فليصيام وهذا تفصيل حسن
 والمرضى اذا استمر المرض الى رمضان اخر سقط القضاء على الاظهر للمريض المفضل في رمضان
 اما ان يستمر الى رمضان اخر اولا وانما ان يترك القضاء قبل رمضان الثاني ليعود او يمانه قال
 في ثلاثة الاول ان يستمر المرض الى رمضان اخر الاظهر في فتاوى اصحابنا سقط القضاء ذكر الشيخ في النهاية
 والمبسوط والخبر في المقنع واما ما يروي في الرسالة وفي المقنع والقاضي وابن العبد وابن حزم في السنة
 استحب وقت الاداء وهو ظاهر وقت القضاء لا تقاطعه عن رمضان اليه فيجوز بعد محتاج
 اليه دليل لان القضاء ثبت بمرجوب وعلم الامر به الى رمضان اليه ولم يعلم بعوده فثبت بالاحتمال
 ولاح ايات بذلك وقال الحسن والنخعي وابن ادریس ونقله المتقون عن الصادق في معتبر ان القضاء
 ثابت لعدم ثبوتها ففترة من ايام اخر ورواية عامة واجيب بان العام يخص بالاداءات وما
 ضعيف مع انه لم يشوها الى امام ولم يترك فيها استمرار المريض المتيقن من جمل الفرائض مع امكن المار على
 الشان بغيرها ومنها وترك القضاء لغيره فوجب القضاء خاصة دون المصنف ذكر النجاشي والنخعي اما القضاء
 لعدم الإربة واما عدم النصوة فلان تعليل حكم المصنف على الثاني كما يروى في رواية بالعلية فثبت لا يان
 لا منقبة استدل لا لعدم العلة على عدم المعلول الثالث ان سبأ وتركها مما ذكره خبر عن جابر بن عبد الله
 عليه السلام والقضاء والصوم معا وهو مذهب الاصحى عند ابن ادریس فانه لم يوجب القضاء لثبوتها على القضاء
 لعدم الإربة ولا على المصنف فادائه يوجب الصوم في الصحيح عن احمد بن علي بن الحسن ان يروي عن ابي عبد الله

بهذا الصوم الاخر تمام الذي ادركه ونقص من كل يوم بدن طعام على مسكين وعلى القضاء وهذا في
 المرة بالي تاون من ان لا يكون عازما على القضاء او يكون عازما على تركه او يكون عازما عليه ونقص من
 بقدر الاظهار مشار هذا الثالث شخص عليه عشرة ايام مثلاً وعزم على قضاء ما لم يبق من شعبان
 فاقطع متعدياً من انما وان ايضا اما ان كان عزمه القضاء فتركه حتى بقي قدر زمان ما عليه فخرج له مرض
 او جرح فتركه غير متعدياً من انما ما ذكره يدين كل يوم من جاب ابن ابي رباح وابن النضر والمصنف والقضاء
 لرواية جاب بن محمد بن مسلم المذكورة ويدين له تعالى في شهر طعام مسكين والقضاء ان مسكيناً واحداً يكف عن
 وقيل الشيخ في رواية القاضي من ان لا يفتتق صاع في كفارة العيب بوله عن اليوم فكذلك ان كان هذا كذا
 يوماً من رمضان انصلي من غيره واجتنب بانه اجتهاد في مقابلة التعدي فلا اعتبار انما حكم بان ادعى
 رمضان حكم رمضان الى اخره في سقط القضاء الاستمرار في اتحاد المصنف مع به الشيخ وابن العبد
 وكلام ابن ابي رباح في الرواية ان الشيخ قال في الخلاف ان الاحكام المذكورة لا تجوز للمريض بل كان عليه
 قضاء كانت او غيره وعلى ظاهر كلام الحسن ولم يستعمله في المصنف من اختصاص النص بالمرض
 فاستوفى عنه قياساً ونظيراً في رواية في وجوب العدة على القادر في اظهره من النص كالمسافر مثلاً
 وسقط القضاء عن العاجز مثلاً الى استمرار السفر الى الفتاوى والاداء الاضطراب في وجوب العدة فوجب على
 المصنف بالقضاء ونقصها الى عدم الاضطراب او استمرار السفر فلا يسقط عنه القضاء وروى
 عن المسافر والى مات في ذلك السفر من رواية منفي من جازم عن الصادق عليه السلام وكذا رواه القائل
 من عدمه في اسم ايضا وروى في الشيخ في التهذيب والقائل ان يقول القضاء عن الميت مع التمكن خلاف
 الاصل لان النص وعمل الاحتكام نقل به ليعلم ولا تزور زرارة ورواها وليس الانسان الا انما سقى
 وايضا ان وجوب القضاء على الولد في وجوب على الميت والفرض انه غير واجب اذا الفرض انه ميت
 في سفر والقضاء ليس ثابتاً بالامر الا بل بمرجوب ولم يجملي به قال الشيخ في الخلاف قال
 يقتضي عن المرة ما روي عن تروى من بناء من الاشتراك في العلة وهو ما رواه الميت الى ان يكون هذا
 ابلغ لغيره عن الامام وتأكيده الامر به في قوله عليه السلام حين سأل سائل عن اخيه يروي قال لا يكف
 من قال لا يكف فانه قال لا يكف ورواية القائل بن محمد قال الشيخ في رواية من اسأله عدم الوجوب وقيل ان

الحاق المرأة بالرجل بغير دليل ولم يثبت بل الإجماع على القول الأول لأن الإجماع على ثبوت القضاء
لا يثبت ثبوت الحكم في المتنازع وإذا كان الأكبر شئ فلا تضاد فإله الشيخ لا مسألة البراءة خلاف في القول
المؤكد للشيخ والإجماع ولا خصامه بالبين فبقى الباقي على أصله وبنيان رواية جاد بن عثمن عن ذكره عن
المصادق عليه السلام وقار المعين إذا لم يكن له ولي من الذكور فثني عليه من النساء وقيل يفتقر
من التركة عن كل يوم بدالة الشيخ والمرضى وانكر ابن ادريس لعدم نفع مرجع به شبه المعلن اليه قال
نعم في رواية أبي مريم عن الصادق عليه السلام إذا كان له مال فقل فاعلم وإن لم يكن له مال فقل فاعلم فإنه
وليس فيها دلالة على الفتوى من الشيخ بل هو كما تقدم الصنف على يوم الولي وبذلك قال الشيخ إذا لم يكن
هناك مال يقوم اليه وتدار الشئ يخرج من مال الميت التي من يفتقر عنه كالحج وهي تعين كونه تيسرا فكل فتوى
وجوه الفرق فإن الحج لم يجب على الولي بخلاف الصوم ولو كان عليه ثمنان متباينان جاز أن يفتقر إلى
شهر أو شهور عن ثمنه هذا عطف على قوله وقيل القائل هو الشيخ في رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام
وفي طريقه أصل ابن زياد وضعف الجاشي وابن القضاة رأوا طلق المعين وجوب القضاء لكلا صوم
ثمة وقار ابن ادريس أن كان الشهر أن نهى أنكن الميت منه وجب على ولته قضاءها وبراءه وإن كانا
كفارة محيرة غيرهما الولي في الصوم أو التكفير من مال الميت قبل ثمة التركة ولا يتعين عليه الصوم ولا
محرمه من الكفارة الإجماع واحد واختاره العلامة في لفظ من تولى غسل الجنابة حتى خرج من
قاله القضاء المتعلق والصوم والاختصاص قضاء المتعلق حسب الظاهر في قوله الشهر بعد أي شهرا
والرواية على المذهب عن الصادق عليه السلام في الصحيح وكذا رواية إبراهيم بن محمد عن علي بن أبي حمزة
الشيخ في قوله وابن المعين ووجه المعن هذا القول في رواية فتوى الأصحاب أن معاداة الصوم نقص
أو غشيت مفسد الصوم وقد حصل هنا التزم مرة بعد أخرى قبل القضاء حتى يسمع نطق الرواية
الصحيحة المذكورة به وأورد على نفسه أن القضاء إنما وجب مع ذكر النفس والتزويج فيه وإجابات
الفتوى خالصة عن اشتراط ذكر كراهية ابن أبي بصير عن الصادق عليه السلام وأورد جوابا عن خصامه
بالنكر في النبذة الواحدة وإجابات بآية لماعين بترك الاختيار في النبذة الواحدة وإجماعهم على
الفتاوى جازان بغير اعتبار النبذة في النبذة المتعددة ولا استبعاد إلا أنه يستبعد في ذلك وأورد عليه أن

واجاب

واجاب بان لزوم الكفارة مع تكرار الصوم لم يثبت وانما على القضاء لا في غير المصنفين وهذا خبر حسن
مع تسليمهم أن لا يجب قضاء أول يوم واجب فيه ولم يقل به أحد وكذا روي في لفظ مختار ابن
الصوم وهي الطهارة من الجنابة في اجزاء النهار مع علم بالحديث وكان عليه القضاء وفيه نظر لأنه إن أراد أن
المذكورة في اجزاء النهار مع علم بالجنابة شرط صحة الصوم في النبذة في غير محل الشراء كيف ولو كان كذلك لوجب
إذا اجتبى تمام نهاره غسل حتى يطلع الفجر لم يجب إجماعا وإن أراد أنه ذلك شرط مع علم بالجنابة في اجزاء
النهار لا يوجب غسل محل الشراء ليس كذلك لأن الفرض أنه تاس في اجزاء النهار والساعات غير عالم في حال الجنابة
ويكفي أن يجب بإختياره ويقل إمكان العلم قائم مقام العلم كما في الشك فيه فثمة منه وبين المثال
مطلقا فإن الشك لا يحس تكليف لا يبرر في الأصل وأما ما ذكره ههنا من سقوط القضاء من وجوب ابن ادريس
بموجب بوجه لأنك منع غير الواجب في الصوم اختيارا وحال الشك عند المال
فلمنع الصوم من التمسك حال يخرج عن احتمال الماء وأما ثبت فلان الشك غير مقدر له الثالث عموم رفع
عن إسن المطاوعة والسيئات وهي ملحق بالقبول وليس المراد نوبها بل دفع الماخلة والقضاء من أخلة
اجيب عن الأول بالبرهان في الإجابة أنه حجة وعن الثاني بان من المقتضى لما لا أن فلا يمنع عنه الصوم
فإن بعضهم اوجب النية هنا وأما الثاني فلا يمكن من تكراره المحجب لتكراره وعن الثالث منع عموم فان القول
ثابت في الأصول والنبذات فإذا كان الثاني الأول فيهما والحق فان الصوم بختم من الشك هذا لفظ للشيخ
النهدي والختم بالتم ما استوعب به من سبلح والنجس الشرع والنجس المبين ويقال استجن تحته أي استستر
منه لغيرت القدر وكل علم من آدم له لا الصوم فانه لا إجزاء به فيلزم في نية هذا وجه الأول اختصاص
بترك الاستدلال في الفرج والبطن وذلك أمر عظيم شريف وعرف من بالمجاد فانه ترك للصوم فضلا عن الشئ
ويجب فان ذلك فيه انك الشك في الخل لا يجب لثبته بغير العزيمة وعرف من بالعلم فانه منسب بآية
الرب فيه وكذلك الاحسان وسبيل التيسير باجلاق الرب الثالث أنه جميع العبادات وقع التزويج بها
إلا غيرها لا الصوم فانه لم يقرب به إلا الله تعالى ونقص بانه ليعمل إيجاب اجتماع الكلي الربانية
من وجب صفاء القلب والفكر من جهة صفاء القلب الشبهة وذلك وجب حصول المعاد الربانية
فان عليه السلام لا يدخل الحكمة من فاعلم والمعاد الربانية أشرف أحوال النفس الإنسانية وعن من

انساب العبادات كذلك اذا اطلب عليها واذنك فان على السلم من الخلق الله اربعين صباحا طهرت اناس
 من قلبه على اسائه الناس انه امر على لا يطعم عليه وعلى من بالاقا وكل هذه المعاني مخرجها فان اكثر ما يخرج
 بقوله هل فان العلم والمعارف والايمان ليست اعمالا في الاصطلاح وغير جسد ان يكون مجموع هذه الامور
 الحسنة مختصا به فارقا بينه وبين غيره وصوم ايام البيض في الكلام خلاف للوصف بغيره ايام
 النبوة البيضاء البيض في بعض الفضائل والاراء المخرجة في تعظيم الحسن ايام البيض سميت بذلك لباقيها
 والعامة بقوله الايام البيض حتى يعين الضميمة جريا في كسبه على طريقة العامة في ذلك وهو خطأ فان الايام كلها
 بيضاء لكن العرب تسمى كاريئات لباقي من التبر بياض وسبب تفضيلها ان شاء الله تعالى في الكلام وتبين في حجة
 صوم هذه ان آدم عليه السلام اكل من ثمر الشجرة استرجع لونه فلما تاب انقض لونه في كل يوم من تلك بونه
 فغلب الصوم شكر لذلك وقيل القابل في اشهر في الحرام بصوم خمسين يوما وان دخل فيها الصلوة
 وايام الشرفين فانه الشرف في ذواته والرياسة عن الصادق عليه السلام والحق انما لا يصلح تحميمه فتمسكوا
 في تحريم صوم العبد وايام الشرف لان في طهرتها سهل من زياد وضيق النجاسة وادب القضاء وذكر
 ان محمدا بن عيسى اشهد عليه بالعتق والكرام واخرجه من قم الى الري ولذلك ضعفه الشيخ في عدة
 من اضع والصحت والى حال الصحة هي تلك الكلام طائفا واختلاف في الوصل في من ضعفت
 الاثر فخير وهو المشهور بين الاحباب ويظهر من كلام ابن الحنفية كرامة الله لفقيهه فعند الشيخ هو ان
 جعل عشاءه محرمه وهي في رواية الطبري وقال ابن ادریس هو ان الصوم لم يمتنع من غير ان يقبل شيئا
 لبلا ويظهر ذلك من كلام ابن الحنفية لراهية محمدين سليمان عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 عليه وآله لا وصا في صيام بين لا يصوم الرجل لومني مني الا من غير ان يقطع ما لم يقطع في المعصية هذا
 التفسير اولي وكانه نفس بكنه اولي انه مطابق لواقع الفرق والاصل عن النقل عن ائمتنا
 ذلك مستلزم للثبوت المشروط سقرا وحضر الله الثلاثة بول الله في الثالثة ثمانية عشر بول الله
 الرابع صوم كثير السفر الحسن بن عتبة الاقامة عشرة ايام من كفارة الصلوة على قول وشيخ
 في الصوم ثلث ايام وقيل اشترط خروجه قبل الزوال وقيل بقصد الخروج قبل الغروب الكلام في ذلك
 فصل في الصوم لا تقدم وهو بشرط رابع عليها ان لا يار على بابي والحسن والمحقق وتراه ابن ادریس بشرط

وهو القيل الثالث فبحكماء المعن وتحتهم عن قوله تعالى ان علي سفر وقال الشيخان بشرط ثم اخلفا
 ابن جعفر الطوسي بشرط ثبتت الميتة من اللبيل وهي القول المختار في الكتاب ومحمد رواية رفاع بن
 مني عن الصادق عليه السلام ورواية علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام وقال المغيرة بشرط خروجه قبل
 الزوال ختمت الميتة ام لا واختاره العلامة وولده والشريف والشهيد هي الاثر اما باجته القطر قبل الزوال
 فلعوم الاية واما منعه بعد الزوال فلعوم والحق الصيام في الليل ولا وجب اعتبار بقية اكثر الثمار في جنة
 ميتة الصوم كذلك وجب اعتباره في شبه السفر فيكون على التعميل المذكور ايضا مخرج رواية الطبري عن
 الصادق عليه السلام رواه الشيخ في الحسن وابن بابويه في الصحيح وكذا رواية محمد بن مسلم عنه عليه السلام
 صحيحا والشيخ والشيخ اذا عجزا يصدقان عن كل يوم عشرين طعام الا في وهو سقوط الصوم منها اذا
 وقضاء مع العجز وجوب التوبة في الشئ في النهاية والمبسوط والحسن والفاضل واثنا عشر في الميتة
 لا احاديث الى ان على ذلك والشيخ وهي انها لا يجب عليها التوبة ايضا مع العجز بل لا يجب مع الطاهر بقية طهرته
 قوله المغيرة والمحقق وسائر ائمة ادریس واختاره العلامة محمدا بقوله نعم وعلى الذين يطعمونه ثلثا
 مسكينين وهو ابن ابراهيم بن علي بن سبط الفقيه عن النبي صلى الله عليه وآله ان الكفارة اما باليمن فعل واجبا او
 مسقط الرتب وهو مستحقان عند عدم وجوب الصوم عليها والارام تكفي في الايمان ولعدم سقوط الرتب
 غلط اذ الفقيه ذلك واجبا لمن احدث الشئ فاجبا غير مرتبة في سقوطه اذ اكثرها تغني الضعيف عن الصوم
 والفرق حاصل بين الجوع والضعف فان الضعيف قد يجمع مع العفة بخلاف الجوع ان الصائم من غير ان
 قال له عبد الحسن والمحقق واثنا عشر في ادریس بالاول واختاره المعن والعلامة وبول عليه الروايات
 وظاهر قوله ثلث اطعام مسكينين والغالب كفارة الدين ذبته نظرا لانه قد ساءل فيكون المفرد حسنة او لا لانه
 وقال الشيخ بائنه صحيحا برواية محمد بن مسلم وحجت على الاستصحاب وذلك والعطاش بغير شرط
 عن كل يوم يدغم ان يركب فحق ذوالعطاش اي صاحب العطاش وهو من يصب الانسان في جيت لا يحسن
 شبه الماء واثنا عشر في ادریس ما يكف عنه على عليه السلام عليه مع ادریس لما انكره ثمانية ايام غير تفارقه عليه السلام
 ادریس ان كان كاذبا فاراد من جوعه في ذبته ثم ان صاحب لا يعمل من ستمين الاول انه يرحى ذوالا
 نقطة اذا رمى فغدا وهل عليه كفارة قال الشيخ واثنا عشر في الشيخ العاجز وقال الموفق والمحقق واثنا عشر

المقدمة

واختاره العلامة وهو الحق كالمسألة البراءة اثبت انه لا يرمى زواله فغير الاحكام الثلاثة الاولى اباحة
ورواية عامر عن الصادق عليه السلام كان في الرواية التي عن علي بن محمد من الماء اثبت وجوب الكفارة وهو
أكثر الاجاب خلافا لاسرار وقار ابن حمزة في الكفارة في كان والفرق على الاول رواية محمد بن مسلم في الصحيح
عن الباقر عليه السلام الثالث عدم القضاء وهو مشهور بعزم ورواية ابن مسلم ايضا في عبادته المتواصلة
فان قوله ذو العطاء انه اراد الاول فثبت الكفارة من حيث اراد الله فثبت القضاء من حيث هو كونه
في المعصية من القضاء مطلقا لانه مرض وقوله ان يعصى كغيره من الامراض وفيه نظر اذا كان المرض مطلقا
اختلاف احكامها وكذلك يثبت الصلوة في بعضها دون بعض والحال المقرب والمرتبعة القليلة
لها الاظهار وتبين ان كل يوم هو في بعضها من هذا الحكم مستحب بين الاجتهاد ووجهه اما اباحة الفطر فالحق
الفرق على الاول بالصوم فجاز دفعا لغيره والزم الجرح المتي بالقرآن قوله واما الصلوة فمحرر لا خلافها
بالصوم مع الطهارة ومعنى رواية ابن مسلم عن الباقر عليه السلام واما القضاء فلا مكانة كالمرض ولم يثبت
فيه الا على ما يابون فان ظاهر كلام سفيان عن الحارث ورواية ابن مسلم تعرفه كل ما يشترط فيه الصلاة
كل الصوم ليشترط فيه التسليم الاربعه لا التلويح والى هذا المعنى الجرح عن ذكره الله سبحانه بل انما
الثالث جزء الصلوة الى آية قضاء الواجب
من الكفارة يعني ليس بقابل حكمه اي حبه ودفعه بعكف عكفا ومنه قوله تعالى والبرى معك فان لم يلج
محله ولا عكاف في المسجد الاحتساب فيه وشهرها لبيت في مسجد منه الاربعه ثلاث ايام فصاعدا
تعبدا وقوله والعهد وهي ثلاثة ايام اقل الاعكاف ثلاثة ايام لا اربع ولا ازيد وهذا جامع من احتسابنا
لم يوافقنا عليه احد من الجمهور فان ابا حنيفة عنده لا يصح اقل من يوم بيلته وما كان لا يصح عن اقل
من عشرة ايام والسائق منه ساعة واحدة لانه عتله فيه مشروط بالصوم فان عبرة الفصل
في زمان قليل وكثير فان قرب هذا فتقول على قول احتسابنا هل الثلاثة بيلتين منها او ثلثات ليل الكلام المقصود
بول على اكثر من قول الشيخ وهو منى على ان البيلان غيره اذ في الايام ولا ارجح مقرب من الايام
الاحتساب الا ما قرئ في اليوم عبارة عن مقدار ما بين طلوع الفجر الى غروب الشمس فيقول الشيخ في التبع
في بعض بيلات ابان لانه قال ان اقل الاحتساب ثلاثة ايام بيلتين ولا شك ان عبارة الاجتهاد والرواية بالصلوة

مفيد

في مقدم

نفيد باحد بل اقله ثلاثة ايام ووجه القابل ان يقول بعض هذا المقام ان قيل البيل امان يكون
اليوم لا قيل ان اليوم عبارة عن اربعة وعشرين ساعة والى ما روي عن عمار بن الطويل والغريب
عمار بن العروب والطلوع اولا يكون داخل فان كان الاول لزم ان يكون البيلان الثلاثة داخل لما قلنا من
الاقل والروايات على ثلاثة ايام وان كان الله فاما ان يلزم من لطف احد الايام فيهم الاخر كما قاله النبي
ولهذا قاله ثلاثة ايام الا زكرا وقال الله في سورة اخرى ثلاث ليل حنوبيا والفضة واحد ولما دار الله
سجانه وثبت فضل احد من الامر قال في حقه ما علمه سبحانه ليل حنوبيا ايام حسوبا ولا يلزم فان كان
الاول ليل ايضا كما قلناه او لا وان كان الله لزم ان يحسن الاعكاف بالبناء لا بخصه بالصوم والى
لعدم دخوله البيل في معنى اليوم ولا هو فزوم منه عند الاحتساب لانه لا يلزم باطل بالاجماع لما ذكره من دخول
قطعا والمزوم مثله ثبت دخول البيلان الثلاثة في الاعكاف على كل واحد من التعاديل المذكورة والى
اتخاذها في السجدة الثالثة ويكره دخول البيلتين من وجوب استئذان الله اليه في اخر الاعكاف في
دلالة نفي امر الله على انه متى جامع ليل لرسالة الكفارة فعل هذا يكون البيل قبل طلوع الفجر في ابد الاول
الشيخ في موضع من كتابه اذا شرط التسليم وجب البيلان والاوجب ثلث بيلتين وهو مروي
لونه اعكاف رجب سبلا هل يحجب البيلة الا الى ام لا وجمان من دخوله في معنى الشهر ومن اغتسل
الاعكاف بالصوم الذي هو قوله الهنا واولى الاول الثلاثة لو لم يزد اعكاف اقل من ثلاثة فان قال
لا يزيد بطل والا فلا ويتم البيلة الثلاثة الاربعة لو لم يزد غير متتابع بطل ثلاثة والخامسة يكفي فيه بنية
واحدة ان كان واجبا في المتروك منها بيلة الثالثة بعد خمس البيل المكان وهي كل مسجد جامع
وتبيل لا يصح الا في المساجد الاربعة مكة والمدينة وجامع الكوفة والبصرة للاختصاص في مكان الاعكاف اقران الاول
قوله ان لا يعقل وهو كل مسجد لعدم قوله تعالى وانم ما كنتم في المساجد وهو مع معرف بانهم لم يمتدوا
في الاصل اثبت قوله المشيد مسجد جامع والمراد بالجامع هو الاعظم والى ما في البيل مسجدك كونه جامع
في كل منها واختاره المعصن هذا وفي ما في كسبه وكذا اختاره الشهيد الثالث قوله اكثر الاجتهاد وهو انه لا يلزم
الا في احد المساجد الاربعة وهو قول الشيخ والمرتب في الصلوة والنفي والياقني وسلا روايت ابن
الان على ان بابيه جعل مسجد المدين دابعا ومسجد البصرة جعله رواية وجعل الله مسجد المدين

خاساً ثم يلا اختلاف في تعيين المعنى من فعل العلة انه لا يصح الا في مسجد حتى فيه الامام ^{عليه السلام}
 كان او متبعا فخرج بقوله الامام خاص وبقوله المسلمين خرج بيت المقدس ان لم يثبت ان
 معلى الله عليه وآله ثمة المتعلق المعبر ولا هبة بالجماع من دون الجمعة وهو قول القسطل والمرضى الشيخ
 واتباعه وابن ادريس وتبيل كفي الجماعة من الامام المذكورة وان لم يكن جمعة وهو قوله على رتبة في المفتح
 ولذلك ادخلنا مسجد الحرام في ذلك للمعنى في جهة شجرا والعلامة وتلا عليه على قول الشيخ وهو احد لانه
 يتحقق عليه ذلك الاحتلاف عبادة شريفة لا يستفاد الا من جهة الشريعة ولم يثبت فعل المعنى على الله
 عليه وآله وادعى الامام هذه فيفسر عليها وينزل قوله الصادق عليه السلام في رواية عرو بن ربه
 الاحتلاف الا في مسجد جماعة حتى فيه امام عندك ولاك المطلق والمفني اذا انفارضا وجعلنا الموضع
 لا تقرب في الاصل وجعل ابن عقيل هذا على الاصل واختاره بعض الفضلاء وعلله بانه على طريقه لا
 صلح لجوار المسجد الا في المسجد ولا نجاح الا بولده وشاهد على ذلك الاحتلاف كالمثل في احد
 المساجد ولا يان من نفي التاثير في الحقيقة لان اقرب المجاز الى نفي الحقيقة هو نفي الحقيقة
 القدر عليها بالمقرب في الاصل من وجوب مراعاة اقرب المجازاة فاذا معنى يروان في وجه
 الثالث قولان المروي انه يجب اختلاف في ان الواجب يلزم بالشرع وانما الخلاف في الزيادة وفيه
 اقوال الاول لا يجب بالشرع مطلقا وهو قول المرتضى وابن ادريس والعلامة في ثلث للاصل في قوله
 على صاحبنا ان يطرحا ويخرج بالاية الثالثة انه يلزم بالشرع اذا لم يكن بشرط على رتبة قال الشيخ
 فاما ويقرب فيه قوله النقي للمعنى عن ابي عبد الله العلي في قوله لا ينطبق الا انما ^{عليه السلام} الثالث اذا مضى يوما
 وجب انما وهو قوله الشيخين واتباعه وهو بخلاف الشيخين وهو المذهب لا يستلزمه وجوب الروايات
 به كرواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام وكذا رواية ابي عبيد عن غيره ^{عليه السلام} وتبيل اعتكفنا
 فهو بخلافه الى هذا قول ابن القيس والشيخ والنقي ويستلزم رواية ابي عبيد للمعنى عن ابي عبد الله ^{عليه السلام}
 وهذه المسئلة من فروع القول بالثالث وتقدم قوايد الاول في فروع اختلاف اربعة اختلاف في
 وجوب الزمان الثانية من خمسة هل يجب الساعات في التوب قبل مجيء على التوب اذ هو اصله
 وتبيل لا يلزم بجمعة في الاربعة فكل هذا لعدم الفصل بينه وبين الصلاة خلاف التوب لوقوع الفصل

بالتك

بالتك بوجوب بينه واجبا وهو اختيار الشريفة وليس بعد من المصالح الثالثة في سبعة فروع
 الاحتمالات يستحب للمعتكف ان يشترط الحزم فان شرط جازا له الرجوع ولم يجب القضاء
 ولم يشترط ثم معنى يروان وجب الانعام على الزيادة ولم يرض عارض خرج فاذا زال وجب القضاء ^{عليه السلام}
 يخرج بساكن الاول يستحب للمعتكف ان يشترط رواية محمد بن يزيد من الصادق عليه السلام قال لا يكفي اعتكافا
 اقل من ثلاثة ايام واستشرط على ترك في اعتكافك لا يشترط عند احوالك ثم ان هذا الاشتراط لو كان
 مطلقا ليجب الرجوع متى شاء وقولك مقتدا بالعارض فخرج عند حصره واذا رجع خرج لم يجب القضاء
 والام لم يكن للاشتراط فائدة الثانية انه اذا لم يشترط لم يكن له الرجوع عند معنى يروان ويجب عليه الانعام ^{عليه السلام}
 بالرواية المستقيمة وهي محمد بن مسلم ولذا كرهه المصنف بلام التوبة ليعلم انما هي المتكوبة وقد تقدم الخلاف
 فيه الثالثة اذا عارض عارض وتقدم معنى يروان وهو غير مشروط فخرج فاذا زال العارض وجب القضاء لعدم
 بالان يجب على وجه الاربعة الاشتراط كونه بالقبول والعمد واليمين ويكون حكمه كما تقدم من جازا له الرجوع
 اما لو لم يقع الشرط في التوبة في ايها الشرع فليس له حكم الخامسة الاشتراط اذا وقع في التوبة
 فاما ان كان الزمان متعينا او لا والاول لا يجب فيه القضاء مع الرجوع اجماعا واشتغال في رجب القضاء
 وقال ابن سنان اذا شرط السابح ولم يبين الزمان وشرط على رتبة فخرج فيه البناء والامام دون الاشتراط
 واذا لم يشترط استأنف قال الشيخين لعله اراد انه شرط على رتبة في السابح لا في اصل الاعتكاف وفيه نظر
 وتبيل يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت هذا قول الشيخ في الجمل ولم يوجد له حجة به وجعل في
 في رواية قالوا ذلك محذور كاعتكافه لان لم يصح لا يحرم عليه ولكن المحتيط ونظيره الزمان وغيره انما يعلم
 ان الجماع لا خلاف في تحريمه وانما ساءه لقوله نعم ولا يشترط من وانما عاكفين في المساجد والمبشرين
 في العرف هو الجماع واما الاستيعاب فبين نصيبا ونسبا فنصح المصنف في المعنى بانه كالمجموع وهو من وجب
 ابن القيس والشيخ في الخلاف وقال الشيخ في كتابه الاخبار انه لا يفسد واشتد العلامة وان حرم واما
 البيع والشراف ذكر الشيخ في ذوالنهاية لان الاحتكاف ليس للعبادة فثبتا في غيرها وينبغي رواية
 ابي عبيد عن الصادق عليه السلام واما ثم الطيب والشيخ قولان احولها للتوبة ذكر في ذوالنهاية التحريم
 ذكر في الخلاف والنهاية وهو من وجب ابن القيس وابن ادريس وهو المختار لرواية ابي عبد الله المذكور

لا يتصور الا بالجماع حسب نفس الاختلاف ما يقدر الصوم وجوب الكفارة بالجماع للاختلاف في قضاء
 قضاء الصوم من قبل ان الصوم شرط ومع فساد الشرط يقضى المشروط للاختلاف ايضا في وجوب الكفارة
 بالعضد بالجماع لئلا كان او فسادا ولكن لا خلاف في تركه الكفارة لو كان في فساد رمضان وهي تتركه
 غير نكاحا من اذ ليس ثم واما الشئ في الجنابة فيقضى النكاح رجعا وفساد واختاره المعن والحق الشئ في
 غير الجنابة وكذا في الاضحية النكاح رجعا وفساد واختاره المعن ان الجماع في فساد رمضان سبب سبب في وجوب الكفارة
 اجماعا وكذا في فساد الاختلاف في الرديات فاذا اجتمع السببان تكررت وليس كذلك في غيره لعدم اجتماع السببين
 ومعلوم رواية عن الاعلى من الصادق عدا ما العلامة فقال النكاح ثارا مطلقا مع تعيين الاختلاف
 غيره وشبهه سواء كان رمضان او غيره ومع عدم تعيينه كفارة واحدة اقله اما الاول فيجوز ظاهره في الجماع
 السبب وهو الجماع في زمان الاختلاف وخلف النكاح قضاء شرط الاختلاف واما الثاني فهو مستلزم في غيره فسادا
 واما في رمضان فنخرج ما قلنا من اجتماع السببين ثم ان الكفارة هنا هي مخيرة كرمضان او غيره فسادا
 واختاره بالاول وهو اختيار المعن وقارن ما بينه بالثبوت به رواية صحيحه كرواية الخليلي ورواية الشافعي
 الاستحسان ولو كان غير الجماع الى اخره من غير الجماع ما يرفع من الصوم كالاكل والشرب وغيره
 الاكلام في وجوب الكفارة في المنقح لا قلنا واما غير المنقح والمنزوي فتعصى المعن عن التخيير فقلنا
 وجوب الكفارة وكذا يفهم من ظاهر عبارة المرتضى وكان وجه ذلك ما قاله الشافعي في عدم لزوم الاختلاف
 بالشرع فيه ولو كان ثوبا او اطلاق الرديات وجوب الكفارة بالجماع وكذا قوله تعالى ولا تعصى اهلكم المعنى
 التخيير لا بغير ضرورة الى تعيينه واما المعن فقال لو خصا ذلك بالنكاح كان البين بينهما من وجوب النكاح
 اذا مضى يومان وازم الامام فيكون للكفارة وجوب من حيث عدم اتمامه المعنى التحريم ابطاله الوجوب
 للكفارة
 والتمس في المقدمات والمقدمات
 لا دلالة في اسم لوجوب المناسك المروية في المشاعر المحض الى له معنيين لغويا واصطلاحيا اما الاول
 فهو العنصر فالشاعر لم يقل يا ام عمر انما غطت ارباب المنزلة الاكبر وشملت من غير محلي ككثرة
 مجرى سبب الزيادة في المرفق واما الثاني فقال الشافعي انه في الشرع كذا في انفسه كذا يستعمل
 في نفس خاص الى البيت الحرام لا دار مناسك عنده ولم يرضه المعن بوجوب الا انه يلزم من فصل البيت

لا دار مناسك

لا دار مناسك ولم يرد هذا ان يكون حاجا اذ قدوة يقضى ذلك انما يلزم خروج عرفة من التعريف يقضى
 بالبيت يقضى خروج عرفة وقال عليه السلام الى عرفة وعرفة المعن بانه اسم الى وفيه نظر من وجوه الاول ان الجماع
 ما لبعض التارك لبعض الوقت لا يدخل له في البطلان فيصير عليه اسم الحاج واما كونك كونك اصل معنى الى فيه كلام
 اما الجرح في ان ارباب المناسك المعينة فلا حاجة الى قوله المرفوعة لان الصحيح لا يكون الا كذلك وان اردت
 الايم دخل فيه القاسم الثالث انه غير بان لا يدخل العزم فيه ويخرج قول الشافعي بانه محقق بانه المعن نقل والتفويض
 من النص لا يرد في الاصل لكن بغیر الى اصلاح لا يدخل فيه ما خرج عنه وهو ما عرفت به العنق في قوله انه القصص الى
 بيت الله بكونه مع اداء مناسك فمضى من ذلك كان هذا ينفذ ما ورد على الشافعي ثانيا ولا يلزم ما ورد اذ كان الى قوله
 ومناسك منى من الفعل الى وليست منى البيت وهو من على المستطع لقوله قد رفته على الناس حج
 البيت مع استطاع يسيرا ويجب ناسل الشرح الى اخره اسطره المكلف من واحدة لعدم انضمام الجماع
 النكاح لا يرد في الاصل وجب بعينه على سبيل القبول لا التخيير لمصلحة الضرر المقتضى تركه وكذا ما كان كذلك
 فهو واجب قويا اما الاول فنقول عليه السلام من مات ولم يحج فلا يحل ان يموت بعده با او فسادا والى من خرج في
 كل وقت فحصل له ما يجعله كفارا من العذاب ولا نه تحت غير من تركه بالكل في قوله ومن كفر اي تركه واما الثاني
 فلا يرد في الكلام من وجوب الخروج عن الضرر واما وجوبه بغير اصل الشرع فهو اما خبر ابي عبد الله وعين ارجاء
 ولو قلنا ان قوله فان لم يهتد في ذلك ما يكون بغير الاستحسان كصلح او اشتراط في حقن والانساء سواء كان
 الى المعسرة واجبا او مندوبا ولو يترك له الزاد والراحلة صار مستطعا اكثر الاستحسان لا لولا
 القول بوجوب الحج بغيره البتة مع فهم بعض الوجوب لوجوب الزاد والراحلة ورفقوا بهما بالعبادة
 عقود بغير الى اجاب وتبرك والقول ان كتاب ولا اكتساب الحج ليس بواجب اذ لا يجب المشقة ولا يجب
 يحصل شرطه واما البتة فيمكن نفس الاتقاء في حصول القدرة والتمكين والاصل ان الاستطاعة هي
 المعن وليست بلك الزاد والراحلة بل القدرة على الاشياء بما لا يباحه الشرع وهو يحصل بوجوب الاجابة
 بغيره بركت ويعظم اشتراط في الوجوب التملك والالزام بتعين الواجب للزيادة للزيادة والرجوع في
 البتة نطقا وفيه نظر اما الاول فلان ظاهر النصي من ذلك واما ثانيا فلا يصح انه في النصي في ذلك من قوله
 بينه وبين البيت ويعظم اكتفى بوجوب البتة بغيره وشبهه بتعيين من تيقن ان الواجب الحاضر والى انه لا حاجة

الى ذلك كذا فان الواجب هنا بشرط لا مطلق والمحال يعقل الى احب المطلق الى ان اذن
بوجوب الخلقك بشرط ايضا في من له عابطة ان يكون له ايضا ما يوجب عابطة ذابعا او عابدا او كونه
عابدة فالعلاقة هي محبة ولا حاجة الى ذكره لانه معلوم ما سبق ونقل عن الشيخ انه ذكر في هذا الكلام
استراط محقق وليس محيد ولا لازم الاضرار بالعالم لو اوجبنا الى مجرد البذل ولو استطاع ففعل
او عرضا او قدر وفي وجوب الاستجابة قولان المراد به انه ينبغي كلام العلامة في نفسه بل على ان اللزوم
في من سبق له الوجوب اما من سبق له الوجوب واهل لم عرض له المانع بحسب عليه الاستجابة وكذا في التمسيد
في مضايقة وفداؤه والفقولان المشار اليها احدهما ان الواجب للاستجابة وهو في الشيخ في النهاية واللبس
والفلان محققا برؤية معية بن عمار عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام رأى شيخا لم يحفظ ولم
يقف الى من كبره فامر ان ينهض فجاءه فخرج عنه وكذا رواية محمد بن مسلم عن ابي ذر عليه السلام قال كان عليا عليه السلام
يقول لو ان رجلا اراد ان يخرجه من منزله او خاله من من لم يستطع الخروج فليخرجه رجلا من ماله لم يسمع
وما يخرجه من الرجل المستجابة وهو قول ابي ادریس واختاره العلامة محققا باصالة البراءة ويقصد الاستجابة
التي هي شرط فيشرط الوجوب فخصه بشرط وهو ان يراه فحضر الكفاية عن الصادق عليه السلام في
الاستطاعة التي هي شرط في الایة فالمراد ان محققا في بینه محققا في سره له زاد وراحلة فهو مستطيع
الى وجمل الزايات الواردة بالاستجابة على من سبق في حق الوجوب او على الاستجاب وبذلك من كلام
اختيار قوله الشيخ وفيه ان التمسيد وفي استراط الرجوع الى حصة او لجماعة قولان اشبه به انه
لا بشرط يجب ان يكون الاستطاعة زاوية على دار السكن وغيب البذل وعبد الخديعة ورسد الركوب
قال التمسيد وكنت علم لم انه اما ان يضع الي قطع المسافة او لا او لا يعبر فيه زاوية والاول يتقدم الى
ثلاثة اشياء الاول استطاعة المميز الى الخ وهذا شرط باجماع المسلمين ان استطاع الرجوع الى داره وهو
شرط باجماع الامامية وقال الشافعي ان كان ذا وطن وانساب استشرط والا فلا الثالث الرجوع الى الكفاية وهو
المعبر عنه هنا فاجب ان لا بشرط الرجوع الى الكفاية بالفعل وهو بشرط الرجوع الى الكفاية بالعلم والاشي والمفيدة
اتباعها لم رواية في الرجوع التي قاله الصادق عليه السلام من قوله انه عز وجل ونه على الناس في البيت من
استطاع اليه سبيلا فقال ما يقول الناس قالوا لا زاد والراحلة فقال الصادق عليه السلام من قبل ان يرجع الى سبيلا هذا

فعل

فقال هكذا الناس اذ ليس كان له زاد وراحلة فرب ما بقيت حياته واستغنى به عن الناس مطلق اليه لم
لقد جعلنا اذا نقول في السبيل فقال السعة في المال اذ الان يحج معن وبقي بعضا بقيت حياته ليس له من الله
الركوع لم يجعلها الا على من يك ما في دم وقال السيد الحسن وابن ادریس واختاره المحقق وشيئا من
لا بشرط وهو ان لا يراه ثقت من استطاع اليه سبيلا ولو اية فحضر الكفاية وقد دعوت في جواب حجة الفسخ
قاه فان منعه ما انه عليه السلام ان يكون منة العيال فجعل في الاستطاعة وان المنة ليست شرطا وعلى الاقل
بذلك بل يقول بوجوبه على المنة وداننا د المقيدين في الزاوية ثم يرجع ضلال الناس بكثرة فيكون ظاهر
في استراط الرجوع الى الكفاية وهذا ليس بشي بل انما يرجع استراط الاستطاعة الثانية التي ذكرنا في الفل
فيها مع الشافعي اذا الرجوع صريح فيها فاما مع ان الرواية قاصرة عن معارضة القرآن والاختيار الصحيح
يعني استراط الرجوع الى الكفاية واذا استقر الخ فاهل فخص من اصلي تركته ولو لم يختلف حال
الاجر فخص منه من ارب الامكان وقيل من بدوه مع السعة هنا سبيل لا يملك استراط الخ فخص زمان
يمكن فيه من مباشرة الخ في افعاله مسجعا للشرائط ولم يفعل ثم بدت او يزول عنه الامكان وقتنا
فخص افعاله لا حتم من مضي زمان يمكن فيه البعض لا احرار ودخل الحرم مثلا فانه عزلات في بعض
الاستقرار وان كان مع ادراكه محققا للثبوت ان حجة القضاء في استقرا عليه ولم يفعل وان لم يبين به
باجماع الامامية وفيه قال الشافعي وقال ابن حنيفة وما كان لا يجب كالمعلق ولو اوصى به خرج من التمسك لما في
عليه السلام للمميز في مثل ان ابيات ولم يخرج اناج منه فقال ارباب لو كان على ابك ومن اكنست فخصت
تأملت ثم قالوا في ان بعض الناس هل يجب القضاء من بدوه ارب الامكان قال الشيخ في ما
وت تأملت وفيه اختار المحقق وفي اكثر كتبته لان قطع المسافة ليست مزا من الخ فلا يجب الاستجابة
بدوه فان الواجب عليه ما هو الخ وكذا لو ائتم له للخص في بعض المراتب لا لفعل الخ اجراه الخ من ذلك
المحقق فكذا لو ائتم عنه وقال الشيخ في و ابن ادریس ان كان في المارسة فخص بدوه والافق الا ان
لو كان حيا لوجب عليه نفقة الطريق من بدوه والمباشرة ببدوه فاما ما سقط اليه في المارسة فاجب بانه
اروت الوجوب الشرعي يعني انه بعد ثبوت على تركه فخرج وسنن ما ذكرناه وان اروت الوجوب في الفسخ
ففسل ولكن ذلك المعنى ان لم يمت وبالملة من كبر من الليل الذي شرب عليه من النار في اوجبه ارجع كلام

ابن حبيب ونحقيقه في الاصل وكذا في العدة الرجعية الى اربع المذاهب الا باذن الرب ولا بد ان يكون
اذا اختلفت حجة الاسلام لم ينزل خلا ولا ينزل ان في مطلقا فيلزم ان في حجة الاسلام
ولا يخرج من حجة الاسلام عن النور وفيه لا يخرج احد من عن الاخرى انما المذاهب الثلاثة لان حجة الاسلام
والكلام في عدم وجوب اخرى بل يكفي حجة واحدة وهذا مبني على حجة نورا في الحيات وخالف فيها ابن ادریس و
ان سارده نعم ان ينزل عن حجة الاسلام والكلام ايضا في وجوب حجة اخرى غير حجة الاسلام الثالث ان حجة
في مطلق لغضا وشبه ولم يقبلوا احد القديس فقال الشيخ في وقت وبان في حجة الاسلام افرع عن حجة
لرواية ابن ابي عمير عن رقاعة بن موسى عن الصادق عليه السلام وهي محكية على انه حجة الاسلام وروى
في وقت ارجع عن الاسلام لم يخرج من التوراة وقال في الجمل لا يخرج احد من عن الاخرى واختاره ابن حزم
والقاضي وابن ادریس والمحقق وروى في حجة الاسلام في حجة واحدة ومنها عثقت فلم يخرج احد من عن الاخرى ومع
تغلب الاسباب فغلبت المسببات وهكذا في تلك تفصيل تحقيقه على ان التوراة ما يتعلق بوقت مطلقا واطلق
والا ان حصلت الشرايط في ذلك الوقت اما ان يكون حجة بعد حجة الاسلام فليست حجة الاسلام
مرفوعة في حجة الاسلام فلا يخرج مرفوعة في حجة الاسلام في العبادة بوجهين فسادا او يكون حجة بعد حجة الاسلام
وجوب التوراة لان هذا الحق له فلا يخرج مرفوعة في حجة الاسلام فليست حجة الاسلام بغير حجة الاسلام
والثاني يجب حصول الشرايط عرف الزمان الى حجة الاسلام لانه مقتضى التوراة في حجة الاسلام بغير حجة الاسلام
من متعانا اذا اجتمعوا قدم المقتضى ونقدم في التوراة من حجة الاسلام ولا من حجة الاسلام اما عن التوراة
فليست حجة الاسلام في العبادة بسلام الفساد واما من حجة الاسلام فليست حجة الاسلام بغير حجة الاسلام
بالنباتات واما لكل امرئ حجة واحدة ان في حجة الاسلام وجوب الاختلاف في الغفاد في حجة الاسلام
لان طاعة مستعجب الرضاها لعدم قوله عليه السلام من نزلنا من بطون الله فليست حجة الاسلام في كلام الملق سائل
انه يقدم في مواضع العباد وهو في رواية السكوني عن الباقر عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام انه سئل عن
نزلنا في حجة الاسلام فليست حجة الاسلام في حجة الاسلام فليست حجة الاسلام في حجة الاسلام فليست حجة الاسلام
المستلزم بوجوب القيام والحركة لاجل حجة الاسلام وحفظ احدها وهو الحركة فليست حجة الاسلام في حجة الاسلام
الاستحباب لان نورا في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام

اما ان

اما ان لا يصح الامر هي حقيقة في الوجوب واما ثانيا فلنرى من قصد التاويل الثانية هذا التاويل الثاني
جميع الطريق قضاء لاختلاف حجة الاسلام ولو يكسب البعض نورا في حجة الاسلام وحسب مقدار ما يكسب وقوله
ابن ادریس قضاء ما شيا من حجة الاسلام والزام الاختلاف بالصفة المذكورة في حجة الاسلام افرع حجة الاسلام
المقتضى في الشرايع وقال العلامة ان كان في حجة الاسلام مقتضى وجوب حجة الاسلام والكفاءة وان كان
غير مشروط بوجوب مقتضى وجوب الاستيفاء ما شيا اقله وبطلان ما مع مقتضى التوراة في حجة الاسلام
الطريق او بعض افرع الى حجة الاسلام في حجة الاسلام اذا نزل الى حجة الاسلام في وقت معين وجوب حجة الاسلام في حجة الاسلام
وليس المقتضى حجة الاسلام ولا حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
الثالث ولو خرج عن المقتضى سقط وجوب اجمالا وحل حجة الاسلام الى حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
ويخرج عن المقتضى حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
وبطلان الشرايع في الزمان على الشرايع واما ابن ادریس فليست حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
لغيره وان كان مطلقا لوجوب المكتسبة وقال العلامة ان كان معينا بغير حجة الاسلام ولا حجة الاسلام في حجة الاسلام
لوجوب المكتسبة وهو يقتضي حسن بغير حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
وان اختلف اعداد هذا قوله الشيخ وابن ادریس والمحقق والعلامة الثانية بالما من حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
وللقدر سائر قائلين ان لم يتوجب له الاعادة وقال ابن حبيب انه بعد مطلقا لعدم الايمان الذي هو شرط
في العبادة وهو مقتضى لا يتوجب استمرارية نعم الشرايع بشرط المأثارة وقد جعلت الايمان في حجة الاسلام
ما قلناه روايات كثيرة عن الائمة عليهم السلام فخرج اذا كان هذا تابعا عن حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
عليه التبع فليست حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
الاعادة لعدم اختلاف بركن ذاتية في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
القول في الثانية قوله وان لا يكون عليه واجب قريبه بذلك مع استمرار المكتسبة من انقضاء
اما في حجة الاسلام فليست حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
يكون حجة الاسلام افرعها ولا يصح ثبات الكافر ولا ثبات المسلم حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
حجة الثانية من حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام

مشارا

على عدم صحة الحج من الكافر لم يقع بنبأه لأن تبينه القريب شرط وهو غير صحيح ومنه ان المص في تركه لا يقع بنبأه
 الجرح عن تبينه القريب وتبينه لشاغل لأن الكافر ليس بعاقب من كل وجه بل حج في قاده على الاسلام لما ثبت في علم
 الكلام من امتناع الجرح بغير الاحتياط والاحتياط القريب تبينه في حال كونه ليس احتياطاً عادياً بل لمؤثر الكفر
 من احتياط لاحق انتهى يرجع إلى المنسوب وهو المكاف وفيه الحج له بمعنى اجزائه عن فرضه وله تفسيرات اربعة ارباع
 الأولى عنه فلا يعقرب على الشرك في الآخر وتاها حصوله التراب له اذا قرب منها فلا يقع عن الكافر قطعاً لعدم
 سقوط العقاب وعدم المكان التراب وحل يقع عن المخالف أم لا الخلق أكثر الاحتياط المنع الآمن الابح من
 ابن ادریس مطلقاً واجاز التبيين مطلقاً لأن يكون ناصباً وعليه صب المنع في الروايات من صحة حجة
 ولما استبعد ان المجلد ركن خلاف الكافر فانه لا يقع منه ولو لم يجلد ركن والتخصيص انه قد قلنا بالتبني في
 الاجزاء فلا كلام في الصحة وان قلنا بالثبوت فانه قد قلنا بالقطع عقابه كما هو في بعض اصحابنا في بعض النسخ
 ايصال التراب اليه وان قلنا بدوامه كما هو المشهور فلا وما حجة اننا بيننا الاب تقام على الفصل الأول
 واما على الثاني من قبيل البرزخ والصحة بالمعروف المأمور به مباشرة ولا يقتضي غير الجرح بالبرزخ
 فليقع بنبأه تردد المتن وقد فيه من حيث نكته من ابقاء الانفال وحجة مباشرة الحج بها بالبرزخ
 بما هو جازي القيل منه المقضى لعدم اليقين بايقاعه الانفال على الوجه الصحيح لا مستقاة عدم من
 بذلك ولأن النصاب يجب على الحج بالعقد فيكون مكلفاً به ولا يخفى من الجرح فلا يخفى من النصاب الجرح
 وهو الأصح ولما كانت النصاب بعد الاحرام ودخوله الحرم اجزاء عنه هذا كما لا يخفى فلا خلاف
 بين الاصحاب اما لو كانت بعد الاحرام خاصة فالمشهور عدم الاكتفاء به في الاجزاء كما صرح به في بيان
 البرزخ مقام الكل في الحج الأول بالاتفاق فيبقى الباقي على أصالة ولا بد الاصل لا يكفي فيه بالاحرام رداً
 معاً وبه يثبت الصداق على المسلم فكذا النصاب وقيل ان ابن ادریس يكفي الاحرام في الاصل والنصاب وقيل
 الشيخ في الخلاف وهو منقول لما قلناه ثم انه على تقدير دخوله الحرم لا يستعاد الاجرة قطعاً واما مع عدم
 دخوله الحرم فقال الشيخ في الاستعادة الاجرة لا بد الاجارة وقعت على الفعل الحج ولم يفعل شيئاً
 الاثبات استحقاقه الاجرة لقطع المسافة لان الاجارة وقعت على قطع المسافة كما وقعت على افعال الحج واستعاد
 الباقي رداً في النصاب بالبرزخ المستغرق وقيل على ان فعله إلى التمتع ولا يعمل عنه اما وجوبه

بالنحو

بأنه المشرك فلا خلاف واما الفاعل فيجوز العود إلى التمتع فهو الشيخ رداً به ابن عسكراً احدهما على ما
 ابن ادریس هذا صحيح اذا كان المنسوب صحيح حجة الاسلام لا مطلقاً فان كان فرضه أحد الانواع الثلاثة
 لا يفي له العود إلى غيره وان كان افضل في نفسه فكذا لثابت لا يعيد إلى غيره وقيل العلة اذا كان
 المستاجر عنه قبل زيارته القرآن او الزيادة اما كونه مكلفاً او لا فلهذا فلا يقع له العود إلى التمتع كما به
 استخرج ابراء دفع المستاجر اذا يبرأه ان لا يداير جيب عليه شرها والفرض انه لم يفعل شيئاً في العدة
 ويؤخر رداً به للسبب ابن محبوب وان كانت مقنعة لكونها من جهة بالقطر اما اذا كانت المستاجر له
 من جهة وذلك يقع في صريحتين الاولى ان يكون منقذاً بانه يوجب العود إلى التمتع لانه ان بالقطر
 من المشرك فيخرج من العدة لقوله تعالى ما على المؤمنين من سبيل فان من اشرك من غيره سلبت فانه جازي
 من المصروف عليه التبرك الثانية ان يكون مجتهداً في الانواع الثلاثة كما صاحب المتبرك او من وجد حجة مطلقاً
 فاستخرج منه التمتع فترك النصاب او افراد او بالعكس ففي الاجزاء عن المنسوب نظر ومع القول بالاجزاء وفي
 استحقاق الاجرة ثلثان الاجرة نظرت هذا تفصيل حسن وشأن النظر الأول من حيث اشياء يجرى فيها
 لغير المنسوب فيخرج ومن عدم ثباته في استحقاقه الاشياء العقل القيام بالفتنة والتفريق من كونه التي
 عن الميت تقوم سواي المستاجر عليه فبالحج الاجرة ومن انه لا يلزم من الاجزاء الاستحقاق فان التمتع بحج
 فعله ولا يسخن وهذا متفق بين النسخ المأني به وهو الاخرى ولكن انه ان علم من فضل المستاجر العود إلى
 الانفال في غير المنسوب جاز ولا فلا وقيل لو شرط عليه الحج على طريق جازان في جميعا فانه التمتع
 والمص لا يستغفر واما التمتع على رواية عريان عن الصادق عليه السلام ووجه استعفاء التمتع
 انما انما ان لم يمتنع فحين بالطريق اما على تقديره فيخرج جاز العود إلى وقيل اذ لا على التمتع
 النصاب ما قابل بقاوت الطريق الذي ذكر وعلى قوله الشيخ لا يشرع ولو منه قبل الاجارة استغفر
 بيشة الخلف ولا يلزم اجابته في حق الحج على الاشياء الاجرة اذ اصله ان يكون ذلك بعد فعل شيء من افعال الحج
 اذ لا على التمتع انما ان يكون الاجارة متعلقة بتمتع ولا سيما اقسام اربعة ان كان يكون
 بعد فعل شيء من افعال التمتع فبشرطه لا يشرع اجرة ما فعل واستعاد منه اجرة الباقي ويقع الفقه ولا يجب
 اجابة لو ضمن الحج في القابل لعدم ثبوت العقد لم يترك التمتع وقيل ان التمتع يستعاد منه الاجرة الباقي الا ان

والخبر والاختصاص اني حشره اختاره المعصية والعلامة في التوبة والتميم نعم الاول لم يمتدح وراى
البازي عليه السلام كل من كان اهل دون ثمانية واربعين ميلا ذات عرق وعثمان كما يروى عن مكة دخل
في هذه الآية وكل من كان اهل وراه ذلك فعليه المنع وكذا روى الخليل عن الصادق عليه السلام والمشي
في ذلك لانه نظرا في توبته المذكور على الجانب الرابع وهو توبته من غير ان يلقى فاذن الاول او لم
ولا يخفى لهؤلاء العبدان هذا من نوافذ كونه فرق عين وهو جامع وهل جرت العدة الى التوبة
من فقهه الاخر ان ام لا يجي حياته ان شاء الله تعالى وهو سؤال ذو النفع وذو النجاة وقيل
وعشر من ذي النجاة وقيل ونسعه الاول في التوبة في النهاية والصدق في هذا دليل على ان التوبة
معلومات الخية اذلة ثلاثة ومعرفة التوبة على كونه حقيقة ومجاز لا يصار اليه بغير ضرورة ولا يمتدح
معناه عن الصادق عليه السلام وحسنه رارة عنه عليه السلام والشيخ في الحسن والتيسر وسلاط
والثالث في التوبة في الاختصاص والقاصي لقوله عليه السلام الى عرفه فقد وقع فيها عظم اركانها وتولى
تحت في فروعها بين الى اى واجب والاحكام لا يكون بعد التوبة وتلقا تحت فلا رقت ولا شيء وكما
جاء في الخي وذلك كله جائز يوم العاشر لا مكان للتميز في اوله وهذا رابع وهو الى طلوع خمس العاشر
قال ابن ادريس وخامس وهو الثامن قاله النقي والحق ان الفتاة لما باعتبار اثنائه الى فاضلا فيه
ما يعلم ادراك المتأسك في اول اوقافها الحادثة لها وذلك يختلف بحسب اختلاف المكلفين في القوم
والضعف والمكثرة باعتبار الاثنية فان من يما يقع الى لغزاته فليس بكافى الى الحجة بل يمتدح
التاسع او العاشر وان عني ما يقع فيها تعال الى ان يمتدح في الحجة ولو عدل الى ان يمتدح
ففي جازة في ان اشبهها التوبة العدة احاطت بالشرع او بعد فبنا سكتان الاولى في الشرع في
الفرق العيني تعال التوبة في لا الحسن والقيان والعجوة والمنع بالمتن لقوله تحت ذلك من لم
يكن اهل حافى المسجد الحرام والاشارة الى التوبة وتوهم منه المطلوب ودلالة المقوم وان كان
متعقبا كمن ائتمنا عليهم السلام احتجوا بما كان في رواية الخليل واي نص عن الصادق عليه السلام في توبته
مكة متعلقه تحت ذلك من لم يكن الاية وسئل رواية علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام وقول
حجة وقيل التوبة في وقت بالبحر ان وجه الاول ان التوبة افضل لغزله عليه السلام لا سكتت من

مارسنة

مارسنة يرت لما سقطت العدة ولا يحقق المفاضلة في حق من ليس من حافى مكة لعدم جواز التوبة
اجامعا فيكون في حق حافى مكة وذلك يستلزم الحكم اليه ان الحق في توبته الا اذا كان من توبته
زيادة غير متناهية فيكون مجزا الثالث رواية عبد الرحمن بن الحجاج وابن ابي عمير عن الكاظم عليه السلام
قال ما ارغم ان ذلك ليس له والا لكان بالحق احب الى واجيب عن الاول ما قبل من المتطوع او من
جما مطلقا وعن التوبة بالمتن من اتيانه توبته الا اذا خلاه بالاحرام من سببانه ويجوز العرف
فكانه وليس في ذلك عين الماسم به فلا يخفى وعن الثالث بالمتن من التوبة على المطلق مجزا في التوبة
تلقا الثالث بعد الشرع وسبق عجمه ان شاء الله تعالى ويجوز العرف الى اخره هنا سكتان
الاولى انه لا خلاف في جواز توبته فاما في اختلاف في الواجب التوبة هي جزء التوبة في التوبة
بل هو التوبة بين الاصحاب للادلة الاصل ولا تفضل الميت اتم التوبة لقوله تحت ذلك على التوبة
يج التوبة وتسكنه المنع به من الطواف حوله فاسب جواز تقديمه ورواية حماد صحيح عن الصادق
عليه السلام ورواية من يقا عن الباقر عليه السلام ومنع التوبة مراعاة لوجوبه التوبة فيجوز التقديم
تلقا مع العمل لا يفرق التوبة في التوبة في التوبة والنهاية اذا فرغ من الطواف لبيتا ليعقن الجاهل
والاحكام وبطلت جميعها للادلة ورواية معتبر حقا عن الصادق عليه السلام وكذا رواية زرارة عن الصادق
عليه السلام من طاف بالبيت وبالصفا بالمرقة احب او كرم واختاره الشهيد وتفرق في جمل المزة
خاصة وان اخطى بالبيت لرواية ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام ما طاف بين الحجرين الصفا
والمرقة احب الا احل الاسانين من زمار المنيق والمريض جمل القارن خاصة ولم اجد ما يستدل به
المخاض فلا يجل احداهما وان اخطى بها الغنم من نفسهما بالحق التخلل وتال عليه السلام لكل امرئ ما استغفر
الشريعة بانه ان اراد ان التخلل لا يكون الا بغيره من مشي لقوله عليه السلام احب او كرم لا
ما يجعله الشارع محلا لقوله عليه السلام العبد لا يخرج المصلي بالحدث والكلام عن ذنوبه التي اعلم
وكن الصيام بغير باجن المخطرات وان توبه الصوم وتوبه لا با من به لانه احب لان ما ذكره من
الروايات وان دل على التخلل بالطواف الا انه اتم من اية يكون معه تلبسته لا مراد من هذا
الكم الا ان يتم الى ذلك صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام حين قال له ليس لك من

رسق نفد حتى يقال اما بعقد بالتبعية ثم قال كل ما عقد وصلت فاعقد بالتبعية وجزءها انه اقره عليه
البس كل من ذات وسعي ثم و امره بالعقد ومع عدم العقد تحيق الخلف من هذه الاقوال ان
عقد بالتبعية يوجب عقد المتأخرين وفرض عند غيرهم ولغيره لفرد اذا دخل مكة العدة بالحق
المتم لكن لا يلي بعد طلاقه وسعيه ولو لم يبعدها بطلت منعته ويبقى على احراره على روايته من
العدول بعد الشرح ولا كلام في حيزه للقارن اجماعا اما المفرد فعقد بالحق في ذلك في الترتيب والحق
المستفاد مطلقا وفي حق ذي المتراين لقوله عليه السلام ما دخل مكة في حجة الوداع من سائر فليحسب ومن لم
يسن فليحسبك تقول جماعة وطائفة وسعدا وكان عمر بن الخطاب يقول في الله عليه الله فلا عدول
فانكر حجت ان احل واغارب النساء وانت اشعث اخبر فقال عليه السلام ان شئت الهوى ولا يفتي
لساكن العدة ان يحل حتى يبلغ الهوى محله ومن لم يفتي العدة المذكورة في فرضين المعين فالشيخ نعم ونعم جاز
واختاره الشهاب لعموم المتن المذكور ومنع العلامة ولا يميزه لان فرضين العدة لا يبعد عنه لا قدم
فلا انقض على غير فرض العدة اذا عرفت هذا فما يابى ان الاصل انه اذا عدل المفرد الى الفرج وطاف
وسعى لا يبق بعد ذلك ليلا فيقض احراره بالتبعية لان عمره التمتع لا يثبت فيه بعد دخول مكة ولو لم
بطلت منعته لانه استحق ابن عمار من اي نعمة لم يفتي المعن عليه السلام الرجل يفرد الحج ثم يطوف بالبيت
ويصلي بين الصفا والمروة ثم يهدله ان يجعلها عمره قال ان كان يلقى بعد ما سبق قبل ان يقصر فلا منع له
ان في ذلك الشك في النهاية وجب كنه يبقى على التوق على عدم لاصالة بقاء البتة والعدول كان مشروطا بعد
التبعية ولا ينافي ذلك الطواف والسبق لما تقدم من جواز تقديم الطواف والسبق للمفرد على التوق بعرفات
التأخير هذا العدة ان النكاح ذكرناه هو الذي منع من فداخلة بقاء متعانا كما انما على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله انما
تحرمتا وليضا عليهما وتابعه الجرح على كذا وعلى الشيخ شوق المتعمد ومن المثل ان النبي صلى الله عليه وآله مات على ترك
لاحد من ان يقرا كلام ويقل على ان ذلك ليس من النبي صلى الله عليه وآله قول ابي موسى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله انك ادخل في الشك فقال
فاحذر بكاء الله فان الله يقول وانما الحج والعمرة لله قال صلى الله عليه وآله ان هذا راي عمر ولو اقام شئ من شئ
قال في التمسك لا يفتل من عدم الاصل ترك العدة في السنين لا جازما فيبقى الباقي على الشيخ نعم ونعم لا يفتل
ولا جازم القران بين الحج والعمرة بشرطك الى التفسير الى ان يفتل القران لانه قد يفتل

احدهما

احدهما ما قلناه من عقد الاحرار ببيان الهدية وانما بها الحج بين الحج والعمرة ببيت واحد ونحوه على قول
روايه معنى بن وجب عن الصادق عليه السلام انه قال لا يكتف قران الا ببيان الهدية وروايه منصور بن حازم
والنبي صلى الله عليه وآله ولا ادخال احدهما على الاخر صفة الا ادخال ان يجرى بعمرة مفردة ثم يجرى بالحج قبل الفرج
فيها او يجرى بالحج ثم يفتل قبل فداخلة مناسكة وكلاهما باطل باجماع الاصحاب والرواية قوله نعم وانما الحج والعمرة على
وحدها تمام كل واحد منهما ومع الاذكار لا تمام وبشي من ذلك من الاول حال الفدية كقول الشيخ العدة الى
الاثر والتأخير نقل المفرد الى المتعدي كما تقدم الثالث نقل من فاته الحج وسقطت عنه افعاله الى عمر مفردة فيلزم
بها ويطبق الجرح على جازم ادخال الحج على الفدية وبما ادخال الفدية على الحج بعد عقد بته الاثر ان لم يكن جرحه
اي يفتي ومن قبله الشافعي وقوله الاخر المنيح المفردة الرابعة في المختار بوجوب سنة هجرية
رسول الله صلى الله عليه وآله وقارن لاهلته ومن مريته وهذا في الاصل العقيق واولها من الهدية
وكلي شيل شقيا البيل تعبد في هذين والمسلح واحد المسلح وهي الموانع العالمية كما مضى من السبل وهي
من اية الحرب وسحب عنه فخر زينة الناس فيها وذات عرق لانه كان يمارف من الماء اقليل
والفقيه لانه اجتمع فيه ثمان وعشرون كانت عليه محبة البيل عنهم عليهم السلام عن شعبة المنيح
يقال عليهم السلام ومن يفتي اهل اليمن وكانه ماخر من اللهم وهي الحج التي تفرقت المنازل اورد ابن ابي
الفتح المراء ونسب الى الجرح فانه قالوا يفتي اهل اليمن ومنه اورد ابن القوي وقال ابن سعيد بسكونه المراء وكذا
اورد الصنعاني في مجمع البحرين ورد على الجرح قوله ان اوبى شرب الى قبيلة واخر ذات عرق
هي المنيح كان المنيح في ذلك على ما يروي في التاج في ذات عرق المنيح اوله ببيت الله تعالى والصادق عليه السلام
في رواية الى يفتي من العقب اوله السلح واخر ذات عرق ونحوه المنيح من في مراده مع عقل
هم من المنيح وناظر الخرجه وحسنه من الشافعي لم يسمع من المراء في اسم بئر من فخر من مكة
عنهما فقل للمنيح ابن علي بن الحسين ابن الحسين عليه السلام احذر دعاء الزيد فيلزم ان المنيح
ان المنيح العباسي وجملة راسه اليه نقل البخاري النسابة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لم يكن لنا نبي
اعظم من في الاصل فقل المنيح انما قوله الشيخ وسلاوان من رواية ابي يعقوب على من
عن الصادق عليه السلام ومنع الحسن والمرقن والي علقا ولم يشتر النادر لاصالة عدم الفريار وروايه

هيحيى من مبشر عن اعدان عليه السلام ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام ليس لاحد ان يجرم قبل ان يتبين
 معنى الله عليه وآله وانما شبه على من عصى في سفر او بعد تركه الاثمين وكما كانت الزاوية مبطنة ولا ينفذ
 نكاحها فكل صورة الشراء والبيع على المطلق على المقييد وروايتهم مطلقا على غير المنقذ وعدم انقضاء
 الاربع سفر لا يرد علينا ليعبر الجرم فيه وانما نحن فيه لو لم يجرم الاحرام حتى يجرمنا كذا فالمراد
 انقضاء عليه وفيه وجه بانقضاء يخرج من عتاج الى جانب الاثر الاحرام فبطلانها بسيط وهي ظاهر كذا
 في المبسوط والجل لا نه عبادة عن النية ولم يجعل التلبس دليلا ولو كان لها مدخل في الاحرام لكانت جارية في
 الاخلال بالاحرام عن الاخلال بعبادة قال الشيخ انه في نفس النفس عن ترك التلبس بالعبادة الى ان ياتي
 بالمناكح وجعل التلبس دليلا في ذلك التلبس في اخلاقه بالمفسد ليس الا على ترك التلبس فيك بسيط
 ايضا وبطلانها مركب فقال ابن ادریس في سائر ما انه عبارة عن التلبس والتلبس والاحرام ليس التلبس والاحرام
 قال في لغة الاحرام ما هي مركبة من النية والتلبس وليس التلبس فعله هذا لا شك في عدم المركب لعدم احد
 اجزائه اذ ان قوله في الاحرام المنع على قوله وهو النية وهو ترك النية وعلى قوله ابن ادریس هو ترك
 النية والتلبس وعلى قوله العقل هو ما لا يجرى لان العلم ان المراد بالاحرام هو التلبس التلبس وان النية هي التلبس
 لا يجرى على الزاوية الاية وكما ان التلبس اسم الاحرام على ما في عبارة النفي بماز باعتماد ترك التلبس على
 او باعتبار اية المراد به وشروطه انما هو ما حكم بترك الاحرام تاسيا في التلبس والاحرام لا يجرى بالاحرام
 وهو الذي يرجع الى ان سائر الاحكام لا يجرى في تركها شيئا بل يجرى في تركها فكل هذا انما هو في علم
 وفيه عن ابي الخطاب والشيخ ان القائل ما من يتبع الانفعال حالية والامر يقتضي الاجزاء التي هي استلزام
 عدم الاثر الجرح اذا ثبتا كالنبيذ الثانية والخرج منى بالقران والرواية القاسية روايتهم على جعفر عليه السلام عن
 اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن رجل كان متصلا في الى عرافات ومشي ان يجرى يوم التروية ياتي حتى يجرى الى بلاد
 ما حاله قال اذا قضى المناكح كذا فقد تم حجه السادسة روايتهم في ابن ادریس عن بعض ابي عن احد اهل علم
 في رجل نسي الاحرام او جهل رده فخر المناكح وطاف وسعى فالتزم به النية او كان قد تيقن ذلك فقدم حجه
 لم يعمل وهذه هي الرواية المسند اليه الا ان الاخلال هو في نفس النفس قال الهروي في التوبين والى هروي في الصحاح وفي
 المشي من نفسية العقول وقد مراد به نفس التلبس وقال ابن ادریس ما يثبت وجوب القضاء استلزام الاحرام

من النية اذ هي جزء ومع فقد النية تعطل ان لالة النية على انه لا عمل الا بنية فبغيره في الاصل في حكم النية
 هذه ايضا من المحل لعدم اتيانه بالعبادة على وجوبها لان الرواية من الاحاد مع منافاة لاصلها
 عن الاول اما قد جاز ان المراد التلبس وعن ابي يانه من نفس تلبس من الاحكام وعن الثالث قد جاز في النية
 وجوب العمل بها الواحد المقصود ان في افعال الحج اوجبا مستلزام الاول الذي قال في الجمل والشيخ
 والقاضي وابن الحسين انه مشهور في ظاهره والتميز في سائر النية والتلبس بالوجوب واختاره الجليل
 وادعى عليه اجماع الامتداد والاحكام النية واعلم على انه علم من التلبس لان الكتاب ورد في الحق لما حكينا من
 التلبس وجعل الوجوب التلبس لاختار قوله الشيخ تاول العمل والرواية عن ابيه من جعله عن الصادق عليه السلام
 من تركه لا عمل له الغشاء وعليه في من ياتي وهو اية الوجوب ولطريقه الاختصاص لئلا ينزل ابن ادریس الاجماع
 الثانية للعلم او التفسير في النهاية والجل بالاحكام واختاره الجليل وقال الشيخ وسار بالوجوب
 ظاهر المبسوط وابن بابويه في التلبس والقاضي اوجب التلبس في كل من طهره الحق اختار الوجوب
 للاعتناء ولا نه عليه السلام فله امر به وقال غيره اعني مناسككم والاحرام وجوب وفيه نظر اما الاول فلما رتب
 احكامه البراءة وانما انك فلا يجرى على وجوب الاخذ على وجوب كل ما اخذ عنه والاحكام المنقوبة
 منه واجبا وهو باطل وقيل من رتبهم الفصل الى العمل بذلك هي النية وانما سناد الى روايتهم على
 بن ابي حمزة وابن ابي عمير كنهها مطلقان في جواز التقديم والشيخ فيه بما بالخلف ومن جدد اذ العمل بالاحكام
 به قابل لعدم العمل بها بسيط وجوب العمل بها احد فلم يبق الا التلبس وله نظيره من تقديم غسل الوجه
 للرجل عن خاف التلبس في الوقت وانما التلبس هو حيا ان التلبس وضعت فيه افعال المشرك في
 التعليل وجوب ان يعمل فيها كما يحصل به التبر فوجب هنا فصدور ثلاثة الاول العمل بالاحكام او العمل
 جسيمن طريقهما على مختلفات بالتقديم شرعا اذ لا يجرى مقوله على التلبس وهو مقدم عمره على الاحكام والفرق
 وهو انما هو ما في مختلفات حقيقة وكذلك العمل بقوله على المفردة والمنهج بها وسبب ما وجه
 الاخلال انما ان شاء الله تبارك التلبس كان في الاحكام والفرق كانت انما لها الايمان افردها او جعلها
 والطلقات والسعي وغيرها في كل واحد منها الثالث الضعف وقد عرفت بالضعف كذا في الضعف عندهم
 التلبس بالاحكام كذا في كل واحد منها الثالث الضعف وقد عرفت بالضعف كذا في الضعف عندهم

للبقية اولي ومن باب التثنية المقوم لا يقال المراد به الثاني فقط بقية ان ما عدا الثاني يخرج على
 فلا يخفى في ارادة غريبه لا نقول ما ذكرتم غير صالح للخصيص مع ان الثاني بطريقه وبني هذا الحديث قوله
 الصلوة عليه السلام في روايته عن ربه صلى الله عليه وسلم ان النبي من الطيب والنفث وانه انما في الاكثر والنفث احوط
 والقبول بالاربع هو الصحيح في باب ما لم يستعمل في الزنا والنفث وجعل ما عدا التمسك بها وجهه في
 ذلك روايته معارضة ابن عمار وغيره والقبول ان يحسن المذكورات كقولنا انما حرمه كذا في الشئ في ذلك
 حتمه وحسنه في اوله الطيب كل جسم ذي روح سئل بالثنية الى معتم الاخرجه او الى مزاج المستعمل
 لغرض الربا من الشائبة الحرم لا يخص بالثنية بل يعطى الطيب وكل ما لا يخص بالثنية بل يعطى المايح وغيره الله
 الدرس قبل ان ثبت اخره بسبب الزعفران المستعمل في جود على شئ من شجر تحت ثمرها في الجرح في شئ
 اصغر من كونه بالثنية في قوله نعم لا ينعى حرم المقيده في لفظ شئ الربا من معنى الطيب من جرح فيه
 الا ثبت للشئ والحرام والاخذ من القصور لانه نوع فيه ولا حنباط ولا من معنى الطيب من جرح فيه
 هو حله الخرم بالمناصب والردود فثبت الخرم هنا برواية الجرح المنع فانه يقع في اخرها ولا الزنا
 ولا يخلو لئن اقبل الشئ من ذلك لم يثبت بقدر ما يقع بقدره من النفع والبرهان ابن ابي عمير
 عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام قال سئل عن الشطاح والانتزاع والظن وما طاب وجهه فقال تركه من
 نعم ولا تأكله وخرج الشيخ في روايته ان ادريس بكراهة الربا من المعامل واختاره الشيخ ارجحه
 الكراهة لصحة معاوية ابن عمار عن الصادق عليه السلام لا بأس ان يسم الاخذ والقبول والظن والشئ
 وانما وانت ذات محرم قال العلاء في لفظ لم يجر على ربا من الحرم لعدم الانفكاك منها كلفها الكثرة ولا
 شك ان الغنى بغيره العلامة احوط وليس المحيط للرجال في النساء ولان احكامها التي لا خلاف
 في تحريمها على الرجال تختلف في النساء فقال الشيخ يحرم ايضا لعدم المنع وقال المصنف وابن ابي عمير
 وابن ادريس بالحرمان واختاره المصنف والعلامة لوجه الاصل انما انما في الخالف وحسنه الاجماع البرم على
 الحرمان فيكون جهة اثبات المرأة عورة جميعا بما يستعملها ولا يحصل شئ من جميعا الا بالمحيط بالثنية
 روايته يوفق بين شعوب معجمها عن الصادق المرأة تلبس القبيح تزره عليها وتلبس الخمر والدمع والديان
 فقال نعم لا بأس به وتلبس الخمر والدمع ولا حجة الشئ فيه غرت الدمع فمن خصها بالذكر من النساء

ولا بأس بالخلوة الغفلة قريب تلبس بلبس على الجسد تحت الثياب ولا بأس بالثنية
 من شئ الدم واحد الثياب واللباس في الجمع العجالة فارسي مترب والعامه الجلباس بكسر الهم
 لان اضطره اذا قيل فلبس عن في المقدم اي اذا اضطر الى لبس ما ليس من الثياب هل يلبس ذلك الملبس
 ام لا قال في ذلك الخلاف نعم واختاره في ذلك معجمها بان الثنية عنه ولا يكون الاخره عن الثنية لا يلبس
 ولا يلبس الواجب لانه من واجب ولرواية محمدين سمعها عن ابي عبد الله عليه السلام الحرم بلبس الخلف اذ لم يكن
 له ثياب قال نعم ولكن يلبس في المقدم وقال ابن ادريس بالثنية وكذا ابن ابي عمير لانه خلاف والافادة عدم
 ولربما فيه رخصة من منى قال سئل عن الحرم تلبس البرد بين قال نعم وللقين اذا اضطره للربا مع حصوله
 الثنية لا يلبس في الاثنا ليدخله مع غيره وليل قد يثاء ورواية مطلقه وما ذكرنا وتبين في المطلق
 على المصنف لما ثبت في الاصل وفي الاكثر بالاسود الما فرج من الاشياء التي على وجه تركها كذا
 ما فيه خلاف ونعم بحسنه في الاصل الاكثر في ثياب النساء كالتبني وعصر جابر اجامه لان استعماله الما فرج
 والاستحباب فيكون جازيا واما بالاسود فذلك الشحان وسنار العلي وابن ابي عمير في المنع بتجريمه وانما
 من لانه احوط ورواية معاوية ابن عمار عن الصادق عليه السلام لا يجوز الرجل والمرأة بالكل الا يلبس
 الامن حلة والهي العريم ورواية زرارة وحري عنه عليه السلام لا يجوز للمرأة بالاسود لان السواد رسة له
 في الخلاف بالكلية اصابة الجوارح وجل النوى على الكراهة والاقوى عن المصنف وهو ان استعماله
 فقام نطقا لما تقدم من الروايات وان كان لا ينافي فان كان فيه طيب فكذلك لعدم الذي من استعمال الطيب
 وانه لم يكن فيه طيب فانه من ثوبه المستعمل فياخذ على كراهية وانه لم يقصص البس ولا العورة فقام اما المصنف
 اي اطلب مفاصل الثنية التي في المرأة قال في الزنا والمبسوط والنهي وابن ابي عمير في المنع والتجريم
 لانه متوقف الزينة واختاره من عارواه مما عدا الصادق عليه السلام لا يلبس في المرأة وانت محرم فانه من الزينة
 وسنار روايته معاوية عنه وقال في الفتا والقاص وابن حمزة بالكراهة للاصل وعلم النوى على الكراهية
 للاصل وجل النوى واختاره المصنف والاقوى في الاصل احوط فبما من الاصل والى اهل الحديث
 في قوله عليه السلام الحاج استعش اجبر ومخرج في معنى الامر والنظر في المرأة فانه الثنية لبس لها من
 جازيا اجامه واما لانه من الملبس من الملبس منه ولا يعرف الفاعل به الا بلبس المرأة الذي اما ان يكون الثنية

تفعلوا اما لا يقع عدم اعتياده فكل من كان مع عدم اعتياده فغيره انما هو الفرج ومع عدم اعتياده فغيره انما هو الفرج
لما ورد من كراهة صليهما عطلا ولم يقع على خلاف في هذا التفسير لاحكامه الخاصة بجماعه وما في معناها من التفسير
واواما الجسد والملك والسر لاك على وجهه من عباد الله ان يكون له ضرورة فبما ذكره كراهة لما ورد عن رسول الله
صلى الله عليه واله احتم حال اهرام وكذا ابن عباس واما ان يكون له ففقد الفسخ في النهاية والمصلحة والمصلحة
التي وانما هو بالخير والاختاره ثم رداية الحسن الصليق عن الصادق عليه السلام الحرام ما لم يكن بغيره او يقطع
الشعر الاخرى الا ان لا اصل معارض بالارادة والاحتياط ورواية جريئة على الضرورة السادسة وذلك
انه مع ادبار حرام ومع عدم مكره خيرا من وقوع شئ من الشعر من فطنته فكم ابن الحسين اما في الحرام او
في حال الوقوف او الفسخ هل هو حرام مكره كلام الشيخ فيهما والحق ان مع ادما به حرام ومع عدم مكره خيرا من
وقوع شئ من الشعر من فطنته فكم كذلك السابقين السليط للضرورة حائرا اجماعا ولا في الشعر وانما هو
والصافي والحق والحق بغيره ونقل المعنى للكرامة واختارها للاصل والاولى كثره القائل والاصل معارض
بالاحتياط احرار الحرمة لا حرام الرجل الا ما استثنى المستثنى فحسب الاراس وليس المحذور القطر
سائرا وعدم احتياط رفع الصبي بالثبته لها وليس الحر على حد القابل فائدة احرار الحرمة يكشف راجعا
ووجها دون راسها فوجب عليها كشف وجهها مع تلك خاها كمن مع وقاية عن اصابتها لوجهها وعلى عجب
على الرجل كشف وجهه قبل نعم لانه من الاراس وقيل لا لعدم النقص وعلى الاول لقطعها جعلها وما وكفارة
طعام مسكين من بين رداية الخلق ولولم يردك عزاء فصار الالك من المؤمنين المختارين اضطراري
فالخلق بالنسبة اليه اذ اركها احوال ترجع الى طرفين ورواية لا تلازم يوردك عزاء او جاعا او ما وعلى التقديرين
اما ان يكون اختيارا واضطرارا او مكرها بينهما فلا يتم لما فيه الا ان اختيارا عرفة لا اختيارا اختيارا
في اختيار الثالث اضطراري عرفة الرابع اضطراري مع القاسم اختيارا بها السادس اضطراريها السابع اختيارا
عرفة واضطراري مع القاسم اختيارا مع اضطراري عرفة فتمت مجزئة باختلاف وهي الاولان والقياس
والسابع والثامن يبقى ثلثه اضطراري احوالها لا اختيارا من عرفة ارفع فالحق الاحتياط على نيات الخ وعدم
ادراكه فيها الا بما يظهر من كلام ابن الحسين فكم بعض شيا عينا انه لا خلاف في عدم اقرار اضطراري عرفة
وابن الحسين اما في اقرار اضطراري مع لا اختيارا ورواية ايضا فكم العدة وعلى التقديرين فالاحتياط مع عدم

اقراره

الجزء الى احد من الاضطراريين لا يفرق بين الاثنين ومن كان يقاها وانما وقع في الثاني السادس الذي هو من كراهة
فقد اختلفوا واما في عقيب نيات الخ واختاره المصنف اعاد اعاد الى راية مجزئة سنان فاستلقت بالاحكام
من القائل اذا اوردك الثاني ففقد ادركك الخ فافرا اذا ان جمعا والثامن بالمشعر للحرام قبل طلوع الشمس ففقد ادركك
الخ ولا عرفة له وان ادركك جمعا بعد طلوع الشمس وحضره مفرقة ولا يخفى له فانه شاء ان يقوم فكم اقام وان شاء
ان يرجع الى امله رجوعا وعليه الخ من قابل ومثله رواية استثنى ابن عباس عن ابن الحسن عليه السلام وكانا في السفر
بعثنا الخ واختاره ثم في ذلك افتاء على حصة جيل عن الصادق عليه السلام فافرا من ادركك المشعر يوم القوم قبل زوال
الشمس ففقد ادركك الخ ورواية جنانا بن المغيرة في الصحيحين فافرا اذا رجل بقي ففقد ادركك انما انما انما
جمعا ففقد عرفة بن المغيرة لا يخفى لك وسأل استثنى بن جابر فلم يجبه ففقد استثنى على ابن الحسن عليه السلام
فشأله عن ذلك فقال اذا ادركك مزة لمه في وقتها قبل ان يزول الشمس يوم القوم ففقد ادركك الخ ولا شك في
ظاهره بين الراديين بترك على اجزاء من ادركك المشعر اضطرارا وهو اجماع من ان يكون قد ادركك عرفة مع ذلك
اختيارا واضطرارا او لم يردك مطلقا فكم لما كان الاول لا خلاف في اقراره والثالث ففقد القابل اقراره
على التبع والعلامة على اية وهذا ادركك اضطراري عرفة واضطراري المشعر اليه منها وبن الراديين العدة
من الصبي عليه السلام فافرا اذا ادركك للخلق عزاء قبل العج فاقبل من عزاء ولم يردك الثاني مع وجوده فافرا
فليكن قليلا بالمشعر بلحق الثاني مع ولاشئ عليه واستهلكه اية على اقرارها بان كل واحد له بترك حاله
مجزئة بالضرورة عنه ففقد حال الاجماع يحسن التدبير وفي هذا الوجه تفريضا لا يلزم من اقراره عرفة مع اتمام
الى الاختيار اقراره مع اتمامه الى اضطراري بل ان يكون مجزئا على التقدير الاول ويكون بترك على تقدير
ولا يلزم في ذلك من دليل واحد ان الشئ في الخلاف استثنى من التبعين الذين اجمعوا عليه المصنف والعلامة
وقيل ليس لها قابل وجها في الاستبعاد على ان المراد ادراك فضل الخ لا اقراره وبالمجمل عرفة في اقراره
الاضطراريين لوقا وهذا فافرا الاول اختيارا عرفة من زوال خمسة الى عرفة بها واضطراريها من عزاء بها
الى طلوع فجر العدة اختيارا المشعر من طلوع فجر الى طلوع خمسه واضطراريها من طلوع خمسه الى زوالها ففقد
ان ادركك من كلام المصنف ان من جلد يوم القوم وهو قسط القاسم الى الحب من الرخصة في الاختيار بين من
الي اقراره ان ذلك من ذلك من كراهة مطلق في ان جزء من اقراره زمانه حصل ذلك فلي اقل شئ منها فافرا فان حصل

في اخرجها من زمانها فقد اخرجها ولا شيء عليه وان خلا اذله او وسطه من الكثرة ما كان في ذلك من عجزها
من عجزه قبل عجزها ولم يعد معجها وجبر مبدعها ولو خرج من المشعر قبل طلوع الشمس بعد الحجاب به بقليل
انم وجبر بسببه وعلى ذلك اكثر الامتنان ان كان قد وقف بعجزه اختيارا بلا خلاف واضطرار اعلو تقدم من
الغلاف الرابعة لا يجب في الاستعداد منها استيعاب وقسم بالعرف بل يكفي فيه سفي الكثرة وهي معلوم من ظاهر رواية
الطاهر وقد نفقت الفاسدة التي عرف بالمشعر منها اعلم من عرفات واختار اهل البيت مشاهد بذلك واما رواية
في عجزه فليس من طرفنا وبذلك ما ذكرناه ما جاء في الكتاب من الامر بالتركض ووضع يديه وما الى غيرها
خشيانه لم يفلح بوجه احد من الجبرس واخضع صيغنا بالقرآن بوجه وهو دليل على عظمة السادة حيث عرفنا
لان ابراهيم عليه السلام عرفها بعين وضوحه لان آدم عليه السلام عرف حواء لانها كانت في الجنة
وعنه عرف الهبة لارتفاعه والشمير بفعل من الشعارة وهي العلامة لانه لم يعلم للعبادة وبقيار له من قوله من اذلف
اي دال ان الناس يعرف بعضهم من بعض وبقيار انهم جميع لا يخرج آدم وحوا به والجميع بين الصلابة
وبغيره من احوال الحرم سواء الى الاول اختيارا المقود والعلامه فيمن عن اخرج الحرم من المسجد مطفأ في
ذلك على الفساد في العبادات والابتن اختيارا الشيخ والتقى وابن عرو وابن باويه والجليل شيئا برواية خزان
الصناد على السلام بين الامن مسجد الخلف ورواية خزان بن سدير عن علي بن السلام ايضا الامن مسجد الحرم واما
رواية زارة ورواية عنه عليه السلام يجوز اكل الحصان من سائر الحرم فطلقا فيجوز اكله على خبرنا الشيخ مثبت
في الاصل انه مع تعارض الخبرين واحدهما خاص بغير العلم بالخاص لكن العلم بغيره المقود وسواء في الاحتمال والضعف
حنافا وحنافا فان الاثر كسب في البيت واقفي وان كان في غير البيت ولا يجرى الى احد الاثر في
الجليل وهو قوله الشيخ في موضع من الحلقه البلية قوله نعم لم يجد نصيبا ثلاثة ايام اوجب الاختيار الى
حارهم الى جبان ولم يكن الاشرار ذلك كان سابقا ذكره والابتن في الشيخ في طه والنهاية والجليل والاشعة
والقاضي وابن باويه لانه جاء في رواية للجليل عن الصادق عليه السلام عجزه البقرة في الامصار عن سبعة ولا يجرى
في بني الاذن واحد وفي الصحيح عن محمد بن مسلم من احدها عليها السلام لا يجرى البقرة والبيضة الا من وجه
بني وجا ايضا في روايته وجب بن جعفر عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام واليهما والبقرة يجرى عن سبعة اذا
اجتمعوا من اهل بيت واحد وكذا غيرها من الالهات الاجزاء عن سبعين في الشيخ بينها بان الاثر لا يجرى الا اختيارا

اولي
واثبت حال الفرقة وفيه نظر لانه ليس محله على حال الفرقة اولي من محله على الاخرة المتدبر به بجملة على
لان الاول مخالفت للكتاب وايضا ان الاحرام ملزم كسائر مع الانكار من انقضاء ومن جملتها الاكل
وسبق الى اوجب من شخص بفعل غيره وقيل لمقام الكل خلاف الاصل فيها ان قلب لم لا يكون ذلك حال الفرقة
فلت مع النسخ على البداية لا وجه للاسناد التاوي وهذا في قوله المقيم في اوجب اي في الحج الى اوجب
مراده الصواب الى اوجب اما ان لا يتركز الى اوجب اذا اوجب في اوجب واما ثانيا فلم يخل ما وجب فيه الى
وشبهه فيدعي انه لا يخل فيه بالاشترار وعمراده بقرانه ولا يبين به في الذنب اي ذنب الحديث بنفسه لا يبين
الى الاضافي الى اوجب المشدود فان الله يوجب واجبه لا يكتفاه فعلى هذا التقدير يكون المراد بالاجب اعم من
ان يكون سببا او اجبا او كونه الى صفه في قولنا الى اوجب لكن فيصعب لا يخص من الثانية الغير في
يرجع الى المصنف جزي اي الاجزاء كما في قوله نعم اعلم بان اوجب لعقبة اي العبد او مصنفه في قوله الى اوجب
المراد بالخلفه قال المصنف هي باكل عليه وهي عرقه وقال المصنف في قوله خزان الى ان يرفع عليه الطعام شيئا
حينئذ ما يرفع ويوجب ان يكون سببا الى السمن شيئا وهو كونه الهبة على كائنه شتم وزنب وهي كونه
الشتم شيئا في اعضابه وفيه ذلك بقرانه من باب الاستعارة او الكناية فقلد ويصعب من شأنه عن
الصناد على السلام فان رضى رسول الله صلى الله عليه وآله بكس اقرن بنظر في سواد وعش في سواد ومثل
رواية محمد بن مسلم ورواية الكليني وبما في سواد وفي رواية اخرى يجرى في سواد واختلف في تفسيره
الكتابات على قول الاول ان يكون له ظن اي يكون من عظمه وسمنه في ظن وبذلك في في شرح البيت
ان يكون من المواضع منها سواد واختاره ابن ادريس الثالثان يكون عرجي وعش وبذلك في
لان السواد يغير من الخضر فان بعض الفقهاء ان المص اطلق القول في الهبة وهذا الاثر انما ورد
في الغنم لا مطلقا وفيه نظر لانه لا يثبت اختصاصه بالغنم فان التفسير لا يرد والثالث بطلاقه على الغنم
والاخر من النفا سيرا في وان اشركت كلها في ارادة السمن لان كونه يظن في سواد وعش في سواد
لستلهم سدا فاستعمل المصنف مكان لارعه وهذا احسن وجه المجاز واكثرها ورودا وروا
القاضي والمصنف في قوله المصنف في قوله الراعي با يعطى من غير سوال من قطع بالكبر فيمنه فمعه في
قائه وقيل من قطع فيمنه فيمنه العبيد فيها فمعه في قوله اذا خشيته وسئل والمصنف على انك المعرف

السائل بل المسائل وعلى أثبت المتعوض من غير سؤال وفي رواية معاوية ابن عمار عن الصادق عليه السلام قال
يقنع بما أعطيه والمعتبر لهذا يعرفك من غير سؤال وقبل يجب الأكل منه هذا قول ابن ادریس وهو
احتياط وقد لقوه بعد كلامها ولا الوجوب ورواية معاوية عن الصادق عليه السلام إذا ذهبت أو عثرت
تكل وأطعم كما قال الله تبارك وتعالى فكلوا مما رزقناكم وأطعموا الفقراء والمعتبر ظاهر كلام الشيخ وأبي الصلاح والقاضي
وابن أبي عمير الاستحباب للأصل وهو الأمر بالذبح واجب عن الأكل بانه خرج بالليل ولما مر عليه في
الوجوب كما تقدم في الأصول في أن يجب كونه الصلوة بالليل فإذا زاد على الأقرب لا يضره ذلك
في جزمه ولو قلنا ويجب كونه الكسب الثالث بشرط في القاية والمعتبر باليان والفقراء به كان واجباً
وهو الباقي في الجوز كان أفضل لقوله تبارك وأطعموا المساكين الغفر قوله وقبل غفرل فرضه في الصيام القائل
لهما صفتان فاذن للمساكين والغنى معاً هذا لا خلاف في اعتدال فرضه إلى الصوم وفاقله إلى ما قاله الشيخ
وابن بابويه والمرضى والفقير والقاضي وابن حزم واختاره المحقق ومنه والشهيد ان كان مريضاً ولا خلاف
فمنه عن نفسه بغير عسر هل ذي الجدة فان طلع ذي الحجة ولم يجد أخره إلى وجده في القابل يحتم
ان وجده في كواجر العين كافي الغنى في الكفارة والاشعار بشرط عدم الرجوع فلا يشرع الاشارة
بوجه نه ولما رواه حريري في الحسن عن الصادق عليه السلام في مقصود الجن ولم يجد الغنم قال عتقت الجن
عن بعض أهل مكة وباع من بشرى له وبيع عنه وعجزه فان معنى ذي الحجة آخر ذلك إلى قابل من ذلك
وقال ابن ادریس الاطهر من الأصح انه ينقل فرضه إلى الصوم لانه لا واسطة من فترات الهلكا ووجب
الصوم في الآية فمن اوجب الانتظار فقد ثبت إلى اسطة فجناب إلى دليل ورواية أبي بصير عن أهلها
عليها السلام قالوا سألته عن رجل منته فلم يجد ما يذبح حتى اذا كان يوم النحر جده من شاء الذبح أو يصوم
قال يصوم فان أيام الذبح مضت والى باب المنع من قربت إلى اسطة فان الانتظار ترتيب بعض الدين
فليس واسطة وقد سئل ان رجوع الجن كرجوع العين وإما الرواية محمولة على من شرع في الصوم أو
ثم وجب الذبح فانه لا يجب عليه الذبح لانه قد جازى من ثمنه صحيحاً عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل
صام بنية في يوم ثم أصابه يوم آخر من منى قال رزاه صيامه وأما ابن الحسن فكم بالخصم يختلف القائل
الضيق وهو من يعيد من الصلابة بل هو أقوى ويجوز تقديم الثلاثة أو هنا أو إلى آخر ما ذكره المحقق

المنذور

المشهور بين الأصحاب بشرط الأكل ان يكون قد شرب الخ الباق ان من خلى ذى الحجة فليأخذ
من ما يتم يجب تأخير من ما إلى السابعة فبشرى به وبني بالمسح البكر فليأخذ ابن ادریس انه لا يري
قبل السابعة وأنه الثالث حتى ربعين الغداة من ما في أحرام الحرم وهو بناء على جزم الصوم بالموت وبنا
ما يأتي من قول الشيخ الرابع قال الشيخ في الثالث يجب الذبح قبل أحرام إلى بلا حلة ويجزى الصوم قبل أحرام إلى
فيه اشكال من حيث كونه تعريفاً إلى يجب على نفسه فهو يجهل المسبب على سببه ونقل الشيخ جعله كالذكر
المحتمل فانه يجوز تقديمها على حلال الحول ولو صام الثلاثة في الحج أو هنا تفصيل وهو انه ان يحرم
بعد صوم اشكال أو في المسألة فان كان الأكل يجب الذبح بل يجب وان كان الله فاما ان يحرم في
الذبح ولو كان الله فلا الأكل ان كان الأكل كاليوم الثاني والثالث ثم وجب الذبح في العشرة فحرم
رجوعه لانه شرع فيه آيات وما هو به مشروع فلم يسقط التقيد لم يكن الثلاثة بين لا خلفه بل
وجب لانه ما قبل الذبح في وقت وهو يمكن منه فوجب وجب تقديم الصوم ان كان بناء على ذلك وقد بين
خطأه وهذا دليل ولا بشرط في رسم السبعة السابق لا خلاف في وجوب السابعة في الثلاثة إلا ان
الثالث العهد واختلف في السبعة فقال المصنف وابن زهره لرجوعه ايها فبشرى بها فبشرى على الثلاثة
وقال الشيخ بعدم الاصل ولزود رواية احمد بن حنبل عن أبي الحسن عليه السلام إلى قوله أفرقها قال نعم وهي
المحق ومنه وعليه الغنى ولزاد ولم يرد هذا قول الشيخ وابن زهره وابن بابويه في المقنع وقال
في غيره ما احتج به الصوم العشرة احتج الشيخ بحسن الحديث عن الصادق عليه السلام في المنع ولم يجد الذبح
ثلاثة أيام ثم مات بعد رجوعه إلى أهله قبل ان يصوم السبعة على ما رواه ابن عيسى عنه قال ما أمرى عليه القضاء
وقال ابن ادریس والمحقق في الشرائع لوجوب الصوم العشرة للصحيح معاوية عن الصادق عليه السلام من
ولم يكن له ذبح المقنع فليصم عنه وبشرى واختاره من جزم الجهر لثبوتها من انه احق ان تقضى في
ان يقول المسئلة مرفوعة من مات ولم يذبح ثلثاً من العشرة فاما ان يكون من يذبح خرج ذي الحجة
فان كان الأكل فذلك حين فيه الهوى من فاعل من تركه الميت ان كان له ما وجب ان لم يكن له ما وجب
الأهله وان كان الله فاما ان يكون الميت بعد ثلثة من صوم العشرة بان يكون قد مات بعد
أهله فذلك يجب على ذيه صوم العشرة لعدم تكليف الولي بقضاء ما على الميت من الصيام فاعلم من ذلك

لم يذبح
أحد

وفيه انفسه وان لم يكن الموت بعد ثلثت من السبعة صام الولي الثلاثة وحيا والسبعة منها وبقية هذا
 ان لو صلي اهل وكن من صوم بعضها صام الولي ذلك البعض خاصة على العقل بالقرآن لان الغضا
 على خلاف الاصل فيصير على المتقين واما الخلق فالخلق مختبر منه ومن المفسرين لو كان ضرورة
 او ملتبس على الاظهر بقوم معنى الضرورة واما الملبس فمن الذي باخذ عسلا وجمعا وجعلها على يده
 ابلا على اذا عريت هذا فان النجى في الجمل والقاضي والنجلى قالوا بالخبرة قالوا النجى في و ابن زهر
 للخلق على الضرورة والمليد وكذا ابن الجندب واما في الملبس من كان مضطربا او مضطرا من الرجال
 وابن ابي عيسى انهم على الملبس والمفيد انهم على الضرورة واختاره المنق واما في قوله تعالى
 المسجد للعلم ان شاء الله آيتين مختلفين في رسم ومقصد وليس المراد الجمع واما الخبر في العقل
 واثبت بعد والآن انهم الاجل فيمن الاول ورواية هريجي عن الصادق عليه السلام قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله يومئذ يسميهم اخبر الخلقين فيلزم للفقيرين بالرسول الله قالوا للفقيرين وفي كل
 اما الاية فلان الجمع بالنسبة الى كل شخص يستلزم انه عرماه واما بالنسبة الى صنف القاطع فلم لا يكون مراد اولها
 التخييل فان ارادته فستلزم الاثبات باوكرت الراد بعناهما على من المضمين من ضرورة فلا حاجة
 فلم يبق الا التخييل وكونه مستلزما للاجتماع مستلزم لكن مع البيان من جهة النسبة لارجح منه وتوقع
 في القرآن كثيرا فليكن هذا يكون نصرا للكلام مختلفين على تقدير الضرورة والتكسب ومقصد على تقديرها
 وفيها ما قلناه ورواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال الضرورة عجلت راسه ولا يقصر اذا التفتير على
 حجة الاسلام وفي الصحيح عن معاوية بن عبد الله بن عمر او عيسى بن عبد الله بن عمر
 واما للرب فانه وان افاد الشهادتين من الخلق والمفسر المتبحر هو اشارة الخبرين جاز ان يكون من
 العورات المحضية لمن ليس بضرورة ولا ملتبس فاذا في العقل بالتفصيل اولى واعرف والقرآن في
 التفسير على الاشهر ومكره في الشافعية القرآن لهم فقال من قرئت البعيرت او غيرها على اعراس او غيرها
 بحيث لا يقيم احدها على الاخر والمراد هنا هو ان يظن ان اسبوعين ولا يفصل بينهما بركعتين ولا خلاف
 فيمن اراد في الشافعية لكن على كراهية واما في التفسير فليكن حرام مبطل او مكره فليكن بالاولى في كراهية
 وهذا لا يشر في الرواية الصحيحة في نفي الاستسما واختاره ابن ادريس بالثبوت والاولى في نفيها وعليه الفتوى

لا بد

ان رويات الخبر منها ما يرد بالكرهية فيه التخييل كرواية زرارة المصنفين الصادق عليه السلام انما يكون
 الجمع الرجل بين اسبوعين او اكثر فين في التخييل واما في التاخير فلا بد من ذكره في الياس في مقابلته الكراهية
 وهو اشارة التخييل ومنها ما ورد في تفسيره فان قرأ القرآن فذهب القوم ورجل عليه رواية صفوان ابن يحيى
 واحمد بن محمد بن ابي نصر قال لا سالسنا عن قرآن طواف الاسبوعين او الثلاثة قالوا انما هي اسبوعين
 وقال كان اني بطيف مع محمد بن ابراهيم فقرأت واما كان ذلك منه حاله فيه ومنها ما هي ضعيف فان النجى
 اور وحدثني في الليلة اخبرها في طريقه محمد بن سنان عن ابن سنان والآخر في طريقه محمد بن ابي
 فضل السج واما في الغضا يرى الطعن عليه بالفتوى وكذا محمد بن ابي سعيد قال انكشيت انه فطمي فروع القرآن
 المبطل من على جهة العدل لا السبب في الطواف بالاول اذا كان في طريقه فقرأت مع غيره ابطله سواء كان في
 طريقه او نافله الثالث الطواف بالبيت المحزون بالاول بشرط فيه النبوة اما في رواة شوطا حتى لم يذكر في
 الكراسين من وليس ذلك بقرآن نعم عند المصنف في بعد الطواف لو اد عليه شوطا حتى يظهر بداهة
 ان يصرح بما فيها من غير ما هي في غير ما هي وعن ابن الجندب وعلى بن ابي بصير ان النبي صلى الله عليه وآله
 كما هو انه قرأ سبط وقامه الامتثال والفتوى خلافه وان التخييل هو الاول والى يجب الاحتياط الرابع
 التخييل اعم من ان يكون واجبا نجا للنسك او باستعمال خذ وشبهه فانه يخلو القرآن الخامس
 ان يظن ويقين لم يتفق عليه لانه اما حرام او مكروه وكلاهما لا يتحقق بالنسبة اذ شرط الاجتهاد
 ولو قطع لست في طريقه حاضرة الى قال النبي عمنه الشاة على شوط اذا قطع لصل في طريقه وهو نادر وكل من
 المتقين به هنا نادرة وكذا اخذته الزمير في قوله الاحجاب انه يجب الحول الا في رواية لرفعها
 دون الادب بطل واعاده من ان كان يجرى او خبت او دخل البيت او صلى في طريقه او نافله او حجة
 له او غير ذلك بل انما يجب ذلك بعد كل الايام واما قلنا بالاحتياط في الاصل والاحالة وجوب الاحتياط
 ونفي التخييل ولا يخلو اما الحكم خرج من ذلك ما روي عليه جاز ان الاجماع فيبقى الباقي على اصله فروع الاية
 اذا عاها من من من قطع يترك فيها احد الاحتياط التي لي بها من الركن وكان القطع بعد ما روي
 قبل جاز وكذا في استأنف من راس استأنف الى رواية ذكرها الصدوق والاولى عن علي بن محمد
 قطع والآن ان الزيادة عدل وهي مبطل في التخييل الثالث هذه المولات واجبة في طواف القرآن

ام من ان يكون وجوبه تبعاً للشك او باستقلاله اما المتألف فيجب فيها مطلقاً ^{ينطبق} شيئاً من
طوائف الحكماء رواه الكليني والشيخ في كتاب عن معاوية بن عمار وابي بصير عن الصادق عليه السلام ^{بعض} ان
المشترين احد الامرين لا يتم اما كون الطواف ثلاثة اشواط او الزيادة على الثلث والاول في المشترع
والثاني مكره فلا يكون مستحباً بان التزم ان ثلثاته وستين شوطاً يكون احد وجوبين اسبوعاً وثلاثة
اشواط واجب لوجوه الاول ان ذلك مشهور في اخبارهم عليهم السلام فلا بد عليه ما قال ايضاً ان الزيادة
هنا تكون شرفة ومختصة بجموع الكراهية الثالث ما قال الشيخ ابن زهره انه يزاو اربعة اشواط
حتى يامن الكراهية وثلاثون مرة ايام الستة المنعوبة فافقوا عنهم ثلثاته واربعتين وستين يوماً
الطواف ذكره تركه عمداً بطل حجّه او هنا في يد الآتي في عدم ان الركن ضايف الركن الثاني
في الصلوة فان الصلوة بطل تركه عمداً رتباً وهذا لا يخبرنا بشيء لطواف واجب في شك ذكر
في الاطراف النساء فانه واجب غير كونه فلا يخلو الشك تركه عمداً بل يجب الاتيان به وحرم الضأ
تلك ذلك حتى العقد على الاول وجوب العود له ولو تركه ناسياً استتاب ولو اختار الثالث تركه
الطواف القها هي كن ناسياً وجب العود والايتان به ويحرم ايضاً قبله فان تعذر استتابه
وهل المزداء بالتعذر عدم الامكان عرفاً او المشقة الكثيرة او فقدان الاستطاعة المعهودة فيلزم الثالث
لانه المعهود ولا يخرج من كل تعبير فيه ما يقتضي في كل وجه لا يثبت اي المشقة الكثيرة المستلزمة للخروج
لغواه تمت ما جعل عليكم في الدين من حرج والاولى انه عدم الامكان عرفاً لعدم التقصير وعدم اضفاء
المشقة فيكون الفرق اولى فقد حصل الفرق بينه وبين طواف النساء من وجوب الاول ان تركه ناسياً
عمداً غير مبطل لخلاف الاول انما يوجب الاستتابة في التثنية اختياراً في التثنية تركه سهواً بخلاف
الاولى الرابعة لو ترك الطواف الركن عمداً على وجه جملة ففي الرواية المشار اليها وهي رواية ابن
ابن الحجاج عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل جهل ان يطوف بالبيت طوافاً من
قال ان كان على وجه جملة في الحج اعاد وعليه بئس حرج اعاد في التثنية رواية حماد بن عيسى عن
حمزة قال ان كان على وجه جملة في الحج اعاد الحج وعليه بئس قد اشرقتنا على كيفية الاعادة في الحج
وهو ما في الرواية وناسياً وجوب وهذا في نظر من حسب اصابة عدم الوجوب الاكلا ومن هو ان

الرواية

الرواية ثانياً لعدم القابل بها من منعها ثالثاً قال ابن حزم واقفي قال انكشى هو احد الروايات
الصادقة عليه السلام وعين الركن بن الحجاج روى بالكتابية لكنه قبل ان وجب الى الحج وهي الاثنية الخامسة
لوعلمنا بالرواية واذا حبسنا البدنة على الجاهل قبل محب على العالم فنظر من حيث الاول بئس من اصابته
البرادة وعدم التقصير وهي رواية ولوشى طواف الزيادة الى المزداء في وجوب الكفارة بالبيت قبل
الطواف ومنشأه من حيث رواية علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام ورواية معاوية بن الحسن عن الصادق
عليه السلام وكذا رواية بعض ابن القاسم في الصحيح عن الصادق عليه السلام ومن كونه التام من رفع القلم
فلا يجب عليه الكفارة وهي رواية ولوشى اختيار المتعذر عدم الوجوب اللهم الا ان يترك قبل ان يرفع القلم
فانما يجب عليه وعليه بالرواية من طواف فلا يفضل له تعجيل السعي الى اخره هنا كما ان الاول
الفضلية تعجيل السعي وتقدم مشجرات تأخير ساعة او ساعتين بل حتى تأخير الى اخرها ما روي بذلك في
الشيخ واتباعه جماعة من الروايات ولا مرد بالارادة ان اسباب المعصية التي عدم جواز تأخيرها
كما دلت عليه الروايات وهي المشقة اللهم الا الضرورة فكلها لها اثم واحرام وقال الشيخ في تعجيل الزيادة
الى التعذر ولا يخبر عن التعذر الا اتم سببته في ذلك بل للرب الهات تله على ذكره وفي حجة روى
طواف النساء المانع ابن ادريس من تقديم الطوافين والسعي على المؤمنين وعلى احد الوجوب الاجيب
بن الانصاف مطلقاً وجوب الشيخ تقديم طواف الحج وسعيه على النبي لمفردة كما مثله المتكلم في الاثر
يخاف لليقين او مريض او هم وهل يجوز ان لا يقدم طواف النساء مع الفريضة فلهما فيه روايات
اما المتخيرة فهي رواية محمد بن عيسى عن الحسين بن علي عن ابيه قال سمعت ابا الحسن الاول عليه السلام يقول
لا بأس بتعجيل طواف النساء الى طواف النساء قبل الحج يوم التروية قبل خروجه الى منى وكذا لا بأس
عائ لا امر لانهما له الاطراف التي يمكن ان يطوف ويرجع البيت ثم لا يخرج من منى واما المانعة رواية بعض
ابن حمزة عن اسحق بن عمار قال سألت ابا الحسن عليه السلام المفردة بالبيت والاضافة بالمرحلة الجبل
طواف النساء قال لا اطراف النساء بعد ما ياتي منى والشيخ في هذا الخبر على المختار الاول على
وجه في كلام المتصالح لعدم اختصاص الروايتين بالمفردة ولا بالمتخيرة وكلام بالمتخيرة والمضطر والمضطر
ادريس فلا يخبره مع ورود احاديث بذلك وقد حج الشيخ بينهما جميعاً حسناً قبل لا يخرج الطواف

وعليه به هذه الرواية فطشعة فدية تليها ايضاً الفايق بالمعنى هو الشيخ في ٢ وسننقه رواية زياد بن عمار
عن الصادق عليه السلام قال لا تطعن من ياتيك وعليك بطله واليهما التحريم وخرج في الحديث بالكراهة لرواية
بريد بن خليفة قال راى الصادق عليه السلام اطرف حوله الكعبة وعلى بطله فقال لي بعد ذلك رايتك نقى
حول الكعبة وعليك بطله لا تليها حول الكعبة فاعلمنا من روى الحديث وهذا الاول لادانة عدم التحريم
في الاول فحمل على الكراهة لادانة تعلقه بائنا ذى الكعبة وقال ابن ادریس واختاره المصنف والمحققان كما
في طواف النوى فهو حرام وعليه حظر الولاية لادانة السراج محرم وان كان في طواف النوى فهو حرام
السراج وقيل ان يكون التحريم غير معتل بالستر وعدم جعله حراماً تعبدياً وبالجملة على التقديرين ان
ليس البرطلة لا تطعن طوافه بذلك كالرواية المحظية قال كل حرام يكره طواف النساء فان كان في الاول
انما قال كل حرام يشتمل الحاج والمعتل لثباته انما قال طوافه ولم يقل يجب عليه ليس حمل البصية فانه يكره الاجابة
مع امره بالستر ولا يطالب البصية بالحيض لانه تكليف والحيض غير مكلف قالوا قد شرك الشائبة
انما حقت طواف النساء مع ان باقى الاعمال لانه لكل حرم لثباته ان طواف النساء وانما يكره من عيّن
في حقه حل النساء فلا يدخل المرأة في الحيض والامر بتركها ذلك بل هو كذا وما اذا اضاف الى النساء ولا
حلت من يحصل عقبه بالنسبة اليهن يمكن ذلك في حقه فليت الاختلاف للخصص من من ان يطعن
على الجمع فيلعب عليه طوافه وروى ذلك في امرأة نذرت الى الفايق الاول من الشيخ في الهابة وسننقه
رواية المنوفى عن السكوني عن الصادق عليه السلام قال راى علي عليه السلام في امرات نذرت
ان يطوف على الريح فقال تطوف اسيرها ارجعها وشبه رواية ابن الجهم عن الصادق عن علي عليه السلام
والفايى ايضاً هاج ابن ادریس والعلامة لان كفته فيه مشروعة وشرط انفقوا الفدية المشروعة وهذا
صالح ان الولاية ضعيفه لضعف السكوني وبهم من علمها وارجب الامصار على موضع الردود ومن
المرأة وابطل التردد في حق الرجل ولو قطع سبعه لصلح الى هذا الذي ذكره من طوافه في الاول
والاخبار وهو ابقاء مطلقاً من غير مراعاة بخلاف الريح كما في الطواف ورواية ابن فضال تقرحه
بالبناء على شدة اذا فقهه لصلح وعلمها ابن الحبيب وقال المصنف وسننقه والفقهاء المعتبرة
في الطواف كالتفاه لا شك انه اصح واختاره في بعض تصانيفه لو لم يكن انما سعيه فالحق الى انما

العبادة اشعار بان ذلك الحكم المبكر في روايات انما السعي ولو لا الامام ثلثي المغاربة وذلك ما رواه
ابن عجي وعلق في النعمان عن سعيد بن ابيسار قال قلت للصادق عليه السلام رجل متبع سعي بين الصفا
والمرقة سنة اشواط ثم رجع الى منزله وهو يرى انه قد فرغ منه فعمل اضافيه واحل ثم ذكر ان سعيته
اشواط فقال ان كان يحفظ انه سعى سنة اشواط فليعد رتبته شرطاً وبهره وما فعلت وم ما اذا قال
وم بقره ومثله روى محمد بن سنان عن ابن سنان عن الصادق عليه السلام وعلى ذلك فتدبر الشيخ في الهابة و
المبسط والمضيق وابن ادریس وقال ان كان تركه نسباً انما بالكفارة وهو حسن لان الناس مرفوع
الصلح واما الولاية فتختص بالظان ولو كان ممن يجب عليه لكان في ذلك شبهة وترد
مطلقاً وعلى الشيخ والمحقق نقل وهو انه ان غربت الشمس يوم السبت عشر من شهر رجب عليه سبب
الثالث عشر فوجب عليه من كل ليلة صلاة فليزك ثمانية واربعة نية من ولم يكن كذلك فلو لم يزل
شبهة منهج لعدم وجوب الثالث في فلا يجب عليه عنها شيء وقيل في نية من غرزه وهو ان غير المتفق
يجب عليه سبب الثالث ليل وفترتين ترك واجبا نصص عليه الاسم ترك سبب ليلة واحد
وقيل لا يدخل مكة حتى تطلع الفجر قال الشيخ وبه رواية غير صحيحة وحل ذلك على الاصل
فيما سببه وتدل على الاول في الشيخ في اللغات والمبسط وابن ادریس ورواية سعيد الطائفي
عن الصادق عليه السلام قال راى في القل بكتير ولكنه سئى وكل من تار برك في القل تار به في الاصل
احداث في ذلك ثالث يرفع ما اجمع عليه والحق فيه ان النجس والمرضى والثالث قول الشيخ وسننقه وان
تمرجع بوجه الاثر قوله ثم وليكبر والله على اهلها الامام فيه للفرق فيجب القلع مراد الله تعالى ولا
الفرق الى اوجب فيجب والمراد بالكبر من المهر وقار الطمى قبل ان الله اكبر على اهلها ثانياً اي من
الذكر في الايام المعينة واجب ولا شيء من الذكر غير المهرى واجب فوجب الذكر المهرى اما الصغرى
للقول في ذلك الله في ايام معدودات والامر بوجوب والايام المعينة هي الايام المشترقة عند
اكثر المقربين وادعى الشيخ في اللغات عليه الاجماع واما الكبر في الاجماع ورواية محمد بن مسلم عن
الصادق عليه السلام حيث سئله عن معنى الآية فقال انه التكبير في ايام التشرع الثالث ان القول في
احوط واجتنب عن الاول بان المتروك من فدية في الفرض ولا نسلم انه غايه في الجمع الى اوجب

بإظهاره أنه غايته في الخصاله أقرب ولو سلم متفناه أنه المفسر لجواز أن يراوه بمعنى التقاطع لا المارة
بالجل على الشرب فربما يفتى فيه وبين غيره وعن الثالث نهاره من باب الصلاة البراءة وبأنه مع الاعتقاد
ومع ذلك لا يطابق فيكون خطأ ومن المكرهات المجاورة بركة هنا سوال مكة اشرف النواحي
الروايات بذلك فلا ينافي كراهته المجاورة بها جوازه الكراهية ليست باعتبار نفس المجاورة بل باعتبار
آخر وذكره أوجب هنا لأن خوف الملاحة وقلة الاحترام التي خوف ملازمته الذي بها اعظم في الملاحة
عليه السلام لم يلزم فيه الملاحة حتى قرب المقادير لذلك كره الفقهاء سكنه مكة الثالث لعدم شرفه إليها
اسم خرج منها وإضا جنى الخرج منها عند قضاء المناسك الرابع دوى أنه المقام بها في القبله
وقد روي ابن بابويه عن الباقر عليه السلام من جاور مكة سنة فخره له سنة ولا يهل بيته وكل من دخل
ولم يركب وطيرته ذنوب تسع سنين فوضعت وغصب من كل سنة أربعين ومائة سنة وروي الطاهر
بركة كالصيام فيما سواها وصوم يوم مكة يعدل صيام سنة فيما سواها ومن ختم القرات بركة من جمعة
الي جمعة وأدخل أو أكثر كتب الله له من الاجر الحسنات من أول جمعة كانت في الدنيا إلى آخر جمعة كانت
وكن في سائر الأيام والامم استحباب المجاورة بها لقول من تقع بعدم هذه الحقة شرابه فيج
بين الروايات العامة على الاستحباب والكرهية ومنهم من قال إن جاور للعبادة استحباب وإن
جاور للمجارة كره وهذا يقع حسن بين الروايات ولو ترك الحاح زيارة النبي صلى الله
عليه وآله أخيرا على كماله لأنه حقا لا ريب أن زيارة النبي صلى الله عليه وآله من السنن المؤكدة
وهي خير الناس عليها كما جردن على الخ إذا ترك ما لا يشبه في الزمانه والنفى في الكافي ثم روي في
الاجرة لا أنما شؤده جرح على فعله لترك واجاب الله وطرح بان ترك الزيارة فأنهم يخفوا بقله
عليه السلام من حج ولم يزد في دفعه فبان والحقه محرم تركه واجب نهر على تركه بفعل الزيارة
وفي الحديث عنده نقل أما أولا فلأن ذلك مقتضى لوجوبه بالان الرجوع والحرة متعكسات
في طرفي البقعة فاحرم تركه وجب فعله وبالفكر والفرق أنما يوجب هذا خلف وأما ثانيا فلأن
قوله عليه السلام من حج إلى آخره ليس كليا بل هو مطلق في قول الحرة فلا يمتنع كل من تركه لم يلزم
عليه وآله فحق جفاء فجزان قلت ان من ضيق العوم فتفقد الكليته قلت ذلك لا يمنع من حلقها

فأبين

في البقعة المقربة والليل فانه ليس كل من ترك زيارته جائز لأنه بجواز ان يكون الترك بسبب غيره
في الحديث ان من حج كرهه دليله فان ترك المستحب إذا دون بالاشتمال على فعله ولا شك ان اجاز
للحج على ترك الزيارة للعذر مؤذن بالاستحباب فربة الشريف ومحل فيه المنيف فحرم على زيارته ان قلت الحج
عقاب وما يعاقب على تركه فهو واجب لأن العقاب على الترك لازم الرجوع فقلت للعقاب وجب فلازم
الرجوع العقاب الاخرى فامروا والغزوات ويحول مكة اما الغزوات فعناء انه اذا فاته الحج وكان
قد احرى فانه المؤقتان فانه يحل بجره وسقى غزوات واما المؤجله اي الواجب فانه لو لم يجب الحزم
نعم وجوبه في غير حاله لو دخل في كفى ذلك في اباحته دخوله على من يكره والمريض ان اراد المص
لنهر لسفوطها من دخل فصال مباح او عقب احلال ولم يحق له حرمه وبالحيلة لو دخل بغير عذر آساء
ولا يجب عليه قضاء ويصح الاتباع اذا كان بين العزم شهره قبل عشرة وقيل لا يكون في السنة
الآخره واحده ولم يقدر علم العوا بها حتى الأول قوله الشيخ في النهاية روايته معاريف ابن عمار عن الصادق
عليه السلام قال كان علي عليه السلام يقول لكل من عزمه وغيرها من الروايات التي قوله في ما لا يجل روايته
عزمه عن ابن الحسن عليه السلام لكل من عزمه قال قلت بكونه ان قاله بكون لكل عشرة ايام عزمه وابن ابي عمير
نقلهم كونه ما عزمه الشاك لا ين ابي عقيل روايته عبد الله الحلي عن الصادق عليه السلام وجميل بن
وسيل عن الباقر عليه السلام قال لا يكون في السنة عزمه وهو يقول عن النبي صلى الله عليه وآله في السنة
الا واحدة الرابع قوله المرتضى وسلاز ابن ادريس نقله النبي صلى الله عليه وآله الحرة الى الحرة كفاية
لما فيها ولما تقدم بسببه ولا شمر ولا قبل ولا اكثر والتحقيق عندنا انهم ان اراد وجعل التحريم على
للصحة فيمنع والحق ما قاله المرتضى للاصل ولعدم دلالة الروايات على فناء ان اراد وفي الرجوع
نكذلك لعدم الغالب الرجوع في كل شهر وعشرة او سنة ولا صلاة عدم الرجوع وأنه اراد ان الاستحباب
فانقله فاما الشيخ فانه وعن الامم يعني ما ذكر الاستحباب وذلك لا يمنع من صحته قبله واستحبابها
المعصية على المصداق لأن اشهرها التي جوبت بالان ادريس لا يجب للاصل ولا في الآية فيمنع بالاجماع
بان وجهه معارفا بالاحتياط والآية لا يمنع من وجوبه على وجه الاحتياط والتميز واتباعه والمقتضى فانه
واجب على ذلك بعض الفقهاء من فلا ملاح الحق بان الهوى واجب بالاحرام ولا يلزم على مقتضى عن المصداق

والاول

وبانه الباقى صلى الله عليه وآله لما منعه المشركون بالحد يشرع عود اخل ورجع الى المدينه وقاد خذ على سلكه فحبس
فيه وفيه نظر لان كونه الاحرام من جباله مطلقا عنى و الاوجب الصلوة على من فانه يلج داخل الحرم وخارجها
على الله عليه وآله انه لا يفسد بركه على اوجب الا على قول من يجعل الحرم فعله وليس على اوجب وهو خلاف الفقه
وقوله عليه السلام حذر اعني سلككم لا يفسد وجهه الاحرام بكل ما فعله والآن نرى الاستصحاب والمضارفتا
كلها في اوجب وهو يخرج فاذن الا في التمسك في اوجب بالاجماع فان الاجماع انفسد على وجوبه وخلافه الذي
غيره فافهم وحمل بسقط الصلوة لم يفسد في القول في ذلك وان لم يكن عدم السقوط في اوجزه
التيك من هذه التحليل قولنا اشبهها انه يخرج قالنا بان لا يعدم الاجزاء وفيه العجلى ونال الشيخ
بالاخره واختاره الحق لقوله نعم فان احصرنا فما استبرأه من هذا وسبب ما قد جرى لقبين وجهه بسبب
والصدق ومع تعدد الاسباب تنفرد المسببات وان لم يكن واجبا بسبب ما اجزاء لبقائه على كونه والظاهر
ولان ان هذه لم يخرج لم يخل بمحله ويخرج في القابل وحمل على الرجل لا اى هل يسلك هذا الذي لم
ان هذه لم يخرج من غير ما عتبه المحرم الى القابل الا قال الشيخ في كونه نعم يسلك لرواية معاذ بن ابراهيم
عن الصادق عليه السلام وقال نعم وابن ادریس لم يسلك حكم الشارع بحمله فليس يحرم فلا يحرم عليه بسبب
الجماع وغيرها وليس في فلا يخرج عليه بسبب من اولى نعم بسبب له الاستسكان وعليه فخر الرواية المتكثرة
كلها من الصلوة وقيل في التمسك بالهاكل الله قوله الشيخ في النهاية بناء على ان اهل ما كبرت بين التمرين
شخصه والاولى ومن ضاعها عند ذلك الماني والثالث في سبب كاداه صفوان عن معاذ بن ابراهيم
ان الحسن عليه السلام خرج معتمرا فمر في الطريق فبلغ عليا عليه السلام والتمسك فخرج فطهر فادركه ومعاينه
وحمل راسه وورده الى المدينة فلما سمعت وجهه اعترفه فيركضه كانه على قوله المرقن من عنى القدر
بن العزمين والجميع بن ابن ادریس انه قال بقوله المرقن وتابع الشيخ هنا وقيل لى احصر القادران
القابل هو الشيخ وابن تيمية فمسكلا برواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام وابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام
بدخل بيتي الذي خرج منه وقال ابن ادریس دخل بيته من سنة او زمان او افراد الا ان كان في البيت
واختاره الحق وهو عليه فخر الرواية وروى احتجاجا بغير هذه ما كبرت في البيت وبغيره فاستل

فمنه

فمن اثنى بهذا الكتاب ان هذه رواية الحسن بن سعيد عن الحسن بن رفاعه قال سالت عليه السلام عن رجل
يلج قال تلجيت جهنم اذ كان مع اصحابه ومن عام الخمر ما عليه ان يعدم لذلك بركا وجنات سما في خرج
كلام المعبر بل الحق ان كلام المتكلمين عن الخمر بعينه لا يفسد بل انه لا يفسد بركه بل انى من الاثبات
هذه والمروى عن لا شعارة الى اخر الكلام كما روى ان عليا عليه السلام وابن عباس كانا بعبثان ههنا من
لم يجزوا وان تباعها من اثنى من الاثبات واحدا اصحابها يتعبد بها واستعارها بى ما معلوم لم يسكن
من كل ما يسكن عند الحرم ويجوز ان كل ما يجنب منه الا انه لا يلى روى ذلك عبد الله بن سنان في الصحيح
عن الصادق عليه السلام رواه الصدوق في النشرة والشيخ في باب وكذا من معاوية ابن عمار عن الصادق عليه السلام
واقتضا بركت وتابعوا القاطن نعم منع ذلك ابن ادریس لانه من اختيار الاحاد وهو خطأ منه فان كان
الجماعة المتكثرة كان في المشركين مع ما رواه من الروايات الى عليه السلام الصحيح وهو الحق
الحلل المنع الى الشك ان تعريف النش انما هو بسبب انها تعبدت على العلم به والباقي هنا على بركة الصلوة
انما هو باعتبار تحريمه عن الحرم فيجوز او عمنه وحل تعريفه له بان الحلال المنع منقول فيه لانه
تحريمه على الحرم بغير منعه عن الحرم ومن خلاف ما ذكره من تحريم القلب والاربع والقب
والبروج والقصص والذين بل خلاف ما قال غيره فان القلب حرم قبل جميع الجوانب ما لم يكن حيث
او غيرها من اذنه او غيرها ولم يذكر له فواء وقوله افتنع فيما بينه لسهل فان مراده ما هو متفق بالا
والاحرام النعم والصلوة المنقصة وليس كذلك وكان ينبغي بعينه بسببها ولما كان مراده بالصلوة الحرام
على الحرم اذ لا يلزم انما هو البرى لا شبهة ذكر المحرم وقوله بغيره وهما يبين ويخرج فيه اى في الجوع
من ذلك معناه البرى وهما انه يبين ويخرج في البرى لان تعريفه احد الصلوة من تعريف الاخر
ومراده بغيره يبين ويخرج فيه انه لا يحل له البين والافراخ الا بغيره البين وان لازم الا
فانه بركا يعدم بغيره وكذا ايراد بركا بركا لانه لا يفسد في الماء فخرج الاول الى سنان في النش
ولم يفتح لم يخرج عن الحرم وكذا الاحكام التي هي من راسخ لم يخرج من الاجابة التي لم يزل
حليل من محرم على الحرم وحمله له ودعى الاجم فان صدق المحلل فحل وان صدق الحرم فحرم
ولوا جفا تعارض اصلا على الرواية كان الاحتياط تصحيح الحرم في اولي الثالث لا يحرم الدجاج

احكام

بالنية الى الصيد ولا يبالى بالفرق بينه وبين القول الاول لانه في قوله ان يحرم الكل ليس حارضا لقوله
 والحرم بخلاف الميتة فان تحريمها لا يتم مع عدم الضرورة ولا شك ان التحريم العارض اصل من تحريم العادى
 لا يخلو في الحيض والنفاس بالحيض الميتة ان الميتة لا يسلط به الله خلاف الميتة المذابة ان حيض
 اكل الميتة مشروط بالضرورة لا ضرورة مع وجوب الصيد والاشتراف بالصيد كما جاء في الرواية الاولى ان اكل
 به اكثر والرواية به انه يمكن ان يقع للخاص ان الصيد قبل نية ان يبيع بغيره ولا يبيعه بغيره ولا يبيعه بغيره
 اذع واعلم ان هنا قولين اخرين اشار اليهما الى احدهما وهو التفصيل بانه ان لم يكن الغناء باكل الميتة
 وان امكنه الغناء اكل الميتة وهو مشروط بالاشتراف ورجح بعض الفقهاء بان جواز اكل الميتة مشروط
 بالغناء كما جاء في الرواية وعدم الشرط بغيره عدم المشروط بنحوه الاضطرار فيقتل الميتة فقتل في هذا
 الترجيح نظر فانه على تقديره فانه ان اذ قد يمتدح وفي الوجه المندم وهو اكل والغناء فان جواز اكلها اذا
 كان شرط ما يملكه من الغناء الاكبر هنا قوله اخرية تفصيل بل يكون القولان قول واحد والاولى بغيره
 من كلام المتن وغيره انما قولان احدهما هو اكل مطلقا والآخر الغناء لانه سواء قد عليم في المال والا
 وانما جواز اكلها مع اكلان الغناء ويمكن ان يجاب بان الفرق بينهما فرق ما بين الرخصة والقرينة فان
 اكل في قوله الاول رخصة وفي الثاني قرينة وان القرينة هي التحريم اكل الميتة ومن اكل الصيد
 وهو قول الصدوق فحين لا يخفى الفقيه وهو قوله غير يقيد من الصواب وحل يحرم وهو يوم الحرام
 الاشم الكراهية اما رواية التحريم فمرواها من اي وجهين بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام ايضا فان كان
 عنه عليه السلام اما رواية الكراهية فمرواها من اي وجهين بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام وكذا رواه عيسى بن خالد
 ان يرمى الصيد وهو يوم الحرام وعمل الشيخ في ذلك بالادلة والمضمون هو ان لا يشاء مقتضى التحريم
 الاحرام او الكون في الحرام واجيب عن الاول بحمل الرواية على كونها في الحرام وكذا الثانية بحملها على جواز
 اذ هي غير مقتضى التحريم بل انما لغية فيكون الامر بالغناء استحبابا وغيره مناف لمقتضى الكراهية وهو من ان
 واعلم ان الصلوة والعلي فيهما التحريم ولم يصرح بالكراهية ولعل مستندهما رواية الصدوق في الصحيح عن عبد
 بن الحجاج عن الصادق عليه السلام انها حكاية عن الصادق فقال ليس عليه جزاء والحياب نفي لانها في استحباب
 بل ان كان يمكن تعبير الكلام ليس عليه جزاء وعلى الوجهين ولي اصابه لعل الحرام وما يبين على

الرواية اما رواية عدم الضمان فهي رواية ابن الحجاج المذكورة آنفا واما رواية الضمان فهي عن طريق
 عليه السلام وعلى بعضنا الشيخ في ذلك وهو على وجهه على الاحتساب بناء على كراهية الرمي وبنية الاول في تمام ان
 يعني سلبه وبنية الثانية ان حرمة الحرام شاملة لجميعه بالاشتراف والاحرام وفي تحريم حرام الحرام نزل
 اشبه الكراهية منشاء الرضا واستواء الاخرين فكثير من حرام الحرام وله حرمة ليس لغية وبنية رواية علي
 حفيظ عن اخيه الكاظم عليه السلام لا يصاد حرام الحرام حيث كان اذا علم انه من حرام الحرام والمندم التحريم
 فلا يسل ولا يعضد الميتة وهو الاحرام والحرم وبالنسبة الى الشيخ في ذلك ومقتضى من المبسوط والتمسك
 وقال العلامة في كتابه انه اولي وبأنه قال الشيخ في الخلاف والمبسوط واختاره ابن من وقال المتن الاشبه
 الكراهية على الاصل وحديث من اطراح الرواية الصحيحة وحل يملك المختل حسبا في الحرام الاشم ان يملك
 ويجب عليه ارسال ما يملك معه الاحرام والحرم تحريم الميتة من جبان لارساله نفس خلاف وهذا
 لعدم قيل الحرام والمقتضى في الحرام يملك او هو قابل لملكه لكن يجب ارساله فبعض اختيار المتن في رفع
 الاول في هذا الكتاب ووجه الاول كونه يجب ارسال ما يملك معه فلو كان قابلا لملكه لكانه استعانة الله
 ووجه الثاني ووجه ابيه من البيع والشراء والارث وغيرها وعدم المانع فانه ليس بالاحرام والحرم
 ووجوب ارساله وذلك قربة بانه يحل وجوب ارساله فبعض او يبين ما تقدم من قول الصادق عليه السلام
 اما يجب ان ياكل من ماله وانما يكون من ماله ان لو كان مالكه وهو المطلق واعلم ان عبارة الشيخ
 في هذا الباب هكذا اذا اشغل الصيد اليه بالميراث لا يملكه ويكره باقتيا على ملك الميت الى ان يحل فاذا اراد
 ملكه فحل ويكره في نفسه انه ان كان حافرا مع فانه يشغل اليه ويؤثر ملكه وان كان في يده بقي على ملكه
 وفي هذا الكلام منافق لانه قوله اشغل الميتة بملكه لا ان اشغاله به هو ملكه وقوله لا يملكه منافق لانه لم يبق
 باقتيا على ملك الميتة فبعض ان الميتة لا يملكه بغير ميراثه وقوله يكره باقتيا على ملك الميتة كان اولى
 اليقيني في الشك فمن جامع اهل قبل اخذ الموقوفين في هذا الجواز الاول لا يفتوا عنه في انه اذا اراد
 قبل مرقه عن جوارحه اقامه البدنة والبيع من قابل بل انك هل الجواز بعد وقت مرقه قبل الوقت بالمشروط
 ام لا قال المصنف والفقهاء وسائر المحدثين في الجواز ليس عليه الجواز من قابل بل عليه البدنة لا يفتوا عليه السلام في معرفة
 مقتضى ذلك ان من ادرك وقتا تقدم حرمه وقال الشيخ واما ما بين وبين الميتة والخاص وان حرمه والخاص

في الاشياء انه انما كذلك لردية معارضة ابن جابر في الصحيح عن الصادق عليه السلام اذ روي الرجل بالسرارة وروى
ارسل ان ياتي من لغير تعليم له من قابل وهو المختار وما ذكره المضيد من غير ريبا وان من حلال من علم في غيره
الثالث حل حكم الله بحكم القبل فيما ذكرناه من الامور المشقة في طهر واختاره الجليل في العلامة لما تقدم من عدم الفرق
بينها في العقل والصوم وغير ذلك وقال الشيخ في ذلك اذ اجاب عن جواب الفقيه كان عليه بيانه وروى عن من قابل
معاذ بن عبد الله عن الصادق عليه السلام واجيب بان الوجه انما في قوله من لا يفرق فيكونه الفقيه اسم جنس يعني
على المؤمنين ان يابح حل حكم المملوك والاحتياط بل والقلم انما كذلك ام لا فيه اشكال من عدم التقى ومن المساواة
في العلة في المملوك ومن الارلية في طهره بالاحتياط والقلم عليه الفقيه وقال القليل في التكرير لا خيرا ما وفي البيت
فليس من تغل الشيخ الاستدلال به تارة في زعمه ولا في كونه بل في سبب كان ادعيا وروى عن الجليل
من قابل نابع للعددية وعدمها اصله ان قوله فقهنا وان تراخيا تراخيا السكوت حكم المملوك حكم المملوك
مع المطابقة في وجوب كل ما قلنا في وجوب اما الحكم فلا نفي لكونه فلا نفي لكونه زوجه فلهذا لا يفرق بيننا
فقهنا في ولو اكرهه زوجة ففي قوله نظر من حيث انه هل يحق هنا اكره ام لا وعلى تقديره وهل هو المملوك لا
عدم التقى ومن استناد العلة اليها ولو اكرهه امته فلهذا لا يفرق بيننا ولا يحل في هذا خلافا لابن القيس فم
قال الشاهد في وجوب نكاحها قبلها ولو اكرهها على النكاح او احدها فلا شيء على الكفر في سائر الاقسام
اختلف الاحتياط في ان هل الجمع الناشئ عقوبة والاولى فيه ونسبتهما فاستد محاذر والمكفر قال
الشيخ في ذلك بالاولى لا قبل النكاح كانت فيه فكذا بعده فلا يستجاب وعدم دليل معارضة ورواية ورواية
في الصحيح قال سالت عن محرم عشي امراة الي ان قال قلت فاي الخفيف لها قال الاول في التي احبها بها ما
والاخرى عليها عقوبة وقال في ذلك واختاره ابن ادريس التثان الاول في فاسدة وكل ما كان فاسدا
لا يجرى ولا يجرى به الاثمة والمعتسلان اجابا بيان واختاره ما قال بعض الفضلاء مشورا قياسي ابن ادريس عقوبة
اخرى في حديث فساد حج وان الشبهة في عبارة الاحتياط وان ثبت جمل على نفسه فلهذا لا يفسد اصله ويحرم
ويجوز من قابل العقوبة ونظير ما يروى هذه الفتاوى المذكورة في منافع الاول الاجزاء استخرجت
في فاضلها فان قلنا ان الاول فيه فقهنا في ما استخرج فلا ينفذ الاجارة فانه لا ينفذ في ما استخرجت
وان قلنا الاول عقوبة النصف الاجارة لعدم انما استخرج في نفسه في الاول الا فساد اية لعدم

الاجارة

اجارة في صحيح التمس في كفارة خلف الشراعي حيث يتك المسند فان قلنا الاول في عقوبة فيه الكفارة لا خلاف
وان قلنا في نفسه لم يكره كفارة الفاك في المبدأ اذا اعتنى في اية الفاسد قبل التي من اجزاء القضاء في حجة الاسلام
وكذا التقى بعد الوترين وقلنا الاول في نفسه لم يجرى حجة الاسلام بوجوه القضاء وان قلنا ان التقى
اجزاء القضاء من حجة الاسلام لصلها شعر قبل الوترين الرابع في الصل اذا اجتمع بعد الانشاء جازلة التحلل
وجوب عليه بيانه الانشاء وروى التحلل اذا التحلل سقط عنه وجوب الاقام وروى وجوب اية المستأنف فعلى
القول بان الاول في حجة الاسلام والثانية عقوبة اذا كان ذلك في حجة الاسلام لا يفسد في واحد في هذا
المسألة لان حجة الاسلام لم يحصل للقليل بالصل والتقى لا يجرى فيجب عليه حجتان في الاسلام تقدم في
العقوبة بعد وعلى القول بان الاول في عقوبة فاذا اجتمع بعد الانشاء والتحلل قبل يجب عليه قضاء التقى
ام لا فيه فلان فعل الاول لا يفسد في واحد بل حجتان احدهما الاسلام مقبولا والاخر يستحق بهن وعلى
الله حجة في واحد صحيح الاسلام وسقط العقوبة لو افسد قضاء الفاسد له ما لم في الاول
من لزم الاقام والقضاء ولو كان الاول نكاحا او غيرها الى غاية اما النكاح المنكر بعد الانشاء
الكفارة لاخرى هو كغيره من الاول الا ومعناه لا في الامع نالك قبيل القلادة بقوله ثالث
محرم اجزاء عن صغير او محرم غير متعلق ونسبته لا يشرى الى اخر المناسك ولو جاز على غير ذلك
الطريق فلا يفرق وقال ابن الحب يستل الشريعة في الحجة الاولى ويجوز النكاح الى ان يعود الى مكانه
وان كان قد اخلت اذا مضى وبقا المني لم يجرى حتى يبلغ المني تحل ولو استحق سببه
لزمه البهنة حسب وفي رواية من قابل اما الرواية في اجابا استحق بهن جاز في الحسن عن ابن
عليه السلام وعلى الشيخ عبا في ذلك اذا كان قبل المشعر فيه التقى وابن حزم قال الشاهد لم ادرها
معارضا واما اختاره المختار في قول ابن ادريس اصله حجة في وضعف الرواية فانما استحق قبله
فعل كقولنا ان الحبس في حجب الكلبين عن مسيح به عبد الملك عن الصادق عليه السلام ومع
مسح مسيح من حجب الصادق عليه السلام يلقب بك به بكسر الكاف ما يحضره رواية عمار بن محمد القائل
بها اكثر والاولى ما احرم وقيل كقولنا في البناء مجاورة النصف والشيخ في رواية الصدوق في
ابن جابر عن الصادق عليه السلام ولما روى ابن ابي عمير عن الباقر عليه السلام اذا طهر طرف

في رواية

النساء ثلاثة اشراط ثم خرج يمشى فقد انسحق عليه برنه ذل يفرح على ان لها اربعاً لم ينسحق
 الحق وهو انما اشتراط الخمسة لان الاجماع منعقد على وجوب الكفارة بالجماع قبل طواف النساء فما خرج
 ذلك ما اذا طاف خمسة اشواط رداً به الصدوق عن الباقر عليه السلام ببقى الباقي على صله مع ان رداً
 الشيخ مبيضان اما الاول فيكون في طريقها سهل من زياد وهو ضعيف واما الثاني فيكون في طريقها على ان
 حجر وهو اني لعنه الله مع ان دلالتها على الخياط وليس بحجة وايضا لم يبق احد يثبت احد معنى كلامها
 على ذكر فساده لم يقل به احد هنا واما ابن ادریس فحكم بوجوب الكفارة ولو في شوط واحد علما
 بالاجماع على ان من جامع قبل طواف النساء فقلبه كفارة وكذا لو كان العادة محمداً على رواية سمعنا
 هذا جماعة وانني كنت اجد ضعف روايته بعمل الاصحاب والتظليل ساير اياته شاء هنا في قوله
 الاول فيكون ان يكون التظليل يعني الشرح فيكون كبريت ما يثبت به الصلح القرأ عليه السلام افع من احسن
 والطابق فيمن جالس في الجبل بارداً للشمس ومن الجبل وليس من فيه فان الاول يصوف فيه بقوله
 دون الله الثاني بالعكس وقال الشيخ في الثلاث لا خلاف ان المحرم الاستئصال لثوب نفسه ما لم
 فوق راحه وقصبت اعتبار المعنى الاول الثاني لا خلاف في جواز التخييل ومن لا يثبت بغير التخييل
 والنساء وعن التزول مطلقاً والقبول بالتحريم خضه بالرجل سايرا اختياراً وقال ابن الحسين
 تركه وروى علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام جوازه مطلقاً يكتفي في مرسله عن الصادق عليه السلام
 جوازه لشريك العليل والاشهر اختصاصه بين ذكرناه الثالث اختلف في كفارته فقال الحسن في
 من صيام او صومه او نسك كالخائف لا ذئ وقال الصادق عليه السلام من ذكركم الجاني للنجار وكل يوم
 والمضطر بمجلة المدة شاء وروى علي بن راسد جوازه لمن توبه الشئ عليه دم فكذلك
 وعما اخذ الشيخ وروى سعد بن سعيد فيمن توبه من الشئ قبل وقوفه وروى ابن زياد
 التظليل لا يدرى المطر الشئ الزمان صحتنا والاول في قول الجاني واقفي السبيل به من رنا
 الراية غير المشي تحت الظلال وفي الجبل ربه لعدم معنى التظليل فيها عرفاً وقيل في ذلك
 الطبيب شاء وكذا قبل في قطع الفرس اما قول الاول فليس في ذلك وقت واختاره ابو ادریس
 كان بخياراً او مضطراً وهو جدي من حيث انه استعمل الطبيب وكفارة استعمل الطبيب شاء واستعمل

الحق لا وجه

المعصية لا وجه له فان الفرق بين الدين والطبيب والطبيب فرق ضعيف وقال الشيخ في الجبل انما يكون
 واما انما يثبت في قوله في التظليل استناداً الى ما رواه محمد بن عيسى عن مرة بن ابيان من خراسان ان سائلة
 وقعت في المحرم لم يكن عنده من اليه يمشى وهو محرم قطع فصره تكسب يعرف وما واستضعف المص
 بحالة السائل والمسئول وكما كان عليه وهذا مستصفاً حسن فهو قال ابن ابي عمير وابن الحسين لا بأس به
 مع الحاجة ولم يوجب شيئاً في قطع شجرة من الحرم الاثم عن ابي اسحق سواء كان اصلها في الحرم او غيره
 وقيل فيها لغيره وقيل في الصغرة شاء في الكثرة بغير مراده الاثم خاصة من كفارة والمشتكى من شجرة
 والقوا له والادخار عن ذي الحلة وما نيت في ملكه ومستند ذلك روايات كثيرة واما الثاني بالبرق مطلقاً
 من الشئ في وجوب وبعد القاصي ومستند مرسله رواه من سأل ابن المقسم واما التفصيل بين الصغير
 والكبير فقال الشيخ في ذلك والخلاف واختاره ابن حزم ولم يعلم له مستند ولا جمل ضعف مستند الاول
 وعدم مستند الثاني استعمل الحق الحكم الى قوله
 فقال من الفرس وهو المشقة بالبرق واصل المبالغة في الاستحواج ومن جعل الميزان في الاستحواج
 وقيل في جواز من الدين وهو الذي اخذ زوجه وكذا في الجواز لغيره لشدق قوله القوم كان في حق
 زيد المليون وشربها بثلث النصف والمال في اهل الكهنة الاسلام فيدخل فيه فمال المشركين وجواز النساء
 وهو من اعظم اركان الاسلام فامره ثقت ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لم
 الجنة وقال عليه السلام في كل برية حتى يقبل الرجل في سبيل الله فليس فوقه بر ولا على عليه السلام الجواز
 باب من الجواب الجنة ففقد الله تعالى اوليائه وهو من كفارة على من حصلت فيه شرايطه وله خاصته
 الاول انه لا يقبل النيابة الا مع حياة الميت باجماع من مخالفاً ما في التوبة فان ما لا يصح حاله
 كالشقة والصوم ومما لا يصح حاله الحياة والميت كالزوجة ومما لا يصح في الحياة الا مع الضرورة
 كالحج وبيع في حال الميت الثانية انتمى جاز فعمله وجب في حياته لا يترك من جاز فالاولى مطلقة
 والثانية اضافية والاخر شأن كل واجب على الكفارة وكذا لو نذر ان يعرف شيئاً الى الميت
 تدمر في شئ الى الميت اما في حاله واما في حاله غيبته وانما ان يكون نذره ظاهر وغيب
 السهم تركه ولا خلاف في وجوب النفاة في هذه الاحوال اما ان كان الاثم عليه السلام فاقباً ومن خفي

راجع

ثم نعلم الشيخ هذا لا يحب الرفاء به فيعرف في وجوه البر المستندة رداية على بزمها بذاك كسب رجل
هاشم الي اي جعفر انت عليه السلام انه كتب في جواب سائلة عظم وقرانه ان كان حتى منك احد من الخلق
قال الرفاء به ان كنت محبات ليعنه والافاضل به ما ثبت من ذلك في وجوه البر وتابعه القاضى قال المهر
ضعيف لان المرافطة لا يستلزم جباة فلا يتوقف على بيان الامام عليه السلام بل هي ارصاد يحفظ النعم
من احد المشرك من دار الشرك ودار الاسلام وذلك للحفظ واجبة على المسلمين كغاية مطلقا من غير
فهم الامام وحجب الرفاء بالميزان لعدم قوله عليه السلام من نذر ان يطع الله فليطعه واما الرواية فانها
ما فيها انها محابة وذلك من حيث استعفا واشتت جباة السائل والناكث ان النذر كان محبة واجبة اليه
والا يكون باطلا لانه يعرف في وجوه البر ان الملقن حلال الرواية على غير محبة ما على نذر منعق فيه
ما يقا به فانه لا ينفق ويحب الرفاء به والصلاته حلالا على المرافطة في نذر لا يحب المرافطة فيه وفي
الجليل نظرا ما انزل فلان النذر حقيقة في المنعقد وهو المنعقد به ولا يمكن ان يعرف اليه وما انما
الكلام في نذر المرافطة لا في من منع المرافطة والرفاء به بالنذر على تقدير العقادة واجبة
وكذا لا اخذ من غيره شيئا لرافطة لم يحجب عليه اعادته والرفاء به بما على وجه انه لو اخذ شخص من شخص
شيئا لرافطة به وجب اعادته على ذلك المالك ان وجوه ولا يحب المرافطة به وان لم يجمع وجوبه اليه
ولزم المرافطة وهذا ضعيف اما الاول فانه ذكرنا من شرع عليها حال الغيبة وهي قابلة بعشاية فلا وجه للشيخ
متمنا ولا يحب رداها على صاحبها وتكون المرافطة والحب على الاخر ان كان يعقد اجازة وجازة كان
يعقد حبلا ثم ان في كلام الشيخ نوع شافض فان كلامه يدل على ان مع وجبات صاحب المرافطة لا يحب الرفاء
بالمرافطة ويعاد عليه ماله وللحج عدم وجوبه انه يحجب الرفاء به والوجبات لا تدخل له في وجوب الرفاء
بها وعدمه فكانه بالحب الرفاء بها لا يحب الرفاء بها وهو شافض واعلم ان الغيبة في المقام لم يحجب
عابدا في قاطع اخذ وهو الموجه يستند في اعادته الى شيئا وفي عليه الثانية عابدا المجرى وهو المتأخر وفي
وجوب عابدا الى المستأجر وهو صاحب ضمير عليه الثانية وهل يؤخذ ما حواه العسكر ما قيل
فكان انما هو الملقن لغيره من حب الشيخ في التماسه والخلقات والتمنى في التمسك والحب والحب والحب
والفاضل والنبي واخضاره المهر والعلامة بوجه الاقرار انه اقر في الغيبة بين الامتيازات ما رواه

ابن جرير

ابن جرير الخزاز عن علي بن الحسين عليه السلام قال دسا على علي السلام ودفه وفي اصل البقرة سنة
صلى الله عليه وآله يوم الضيق وهو يوم من متم من لهم المائات قوله عليه السلام فربك باعلى حرقا اي
وحرب الرسول عليه السلام بن خذ فيه الاموال فكلها هنا ان قلت حرب النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام عليه السلام
وهو فيه على المخرج قلت خرج ذلك بالابن فيبقى الباقي على وجه الابق ما رواه ابن اي عقيل مرسل
وشبه لا يرسل الا عن نعم خصصا اذا على بالرواية ان رجلا من عبس الغنيس قام يوم الجرافقة
بالامير لم يثنى ما عذلت حببت لم يقسم بينا اموالهم ولا يقسم لساوهم والادهم فقال له امير المؤمنين
عليه السلام ان كنت لا تدري فلما ناك حتى نذك غلام تغيب وذلك ان دار الهجرة حربت ما فيها ودار
الشركة اعلنت ما فيها فانيك يا محمد امد في سهم وعدم الميزان من حيث الشيخ في قد السند في التامير وابن
ابن عباس ما رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال المسلم احق المسلم لا يحل له دم ودمه ولا
بطيب نفس منه وما روى ان عليا عليه السلام لما هزم الناس يوم الجمل قال له يا امير المؤمنين الان احق المهر
فان لا اقيم تحموا بحجة الاسلام فلا يحل لهم في دار الهجرة وما روى ايضا عن اي قيس ان عليا عليه السلام
قادم من وجوه ماله فليأخذ من قيرنا رجل يعرف قدر يطع فيها فاسالناه ان يصبر حتى شبع فلم يفعل
ومن رجلا فاخذها والحياب اما روايته ابن عباس فمسلمة لكنها مختصة بالابن مع التامير مع الاسلام
مع حصول حريمه واما باقي الروايات بغير معلومة العدة والشيخ قوله اخرا لا يتقبل وهو ان من ربح القاتل
الاسم لا يغير اخذ ماله ومن لم يربح لم يخذ ماله ولا يؤخذ الجزية من الصبيان والنساء والبله والهم
على الامة للخلاف في المهر وهو الرجل الكبر قال ابن الجبلة لا حيزه عليه وقال الشيخ يؤخذ منه وتبع الفقهاء
وابن حزم فلا باقلا قوله نعم حتى يعطى للزينة وهو ما عرفت والرواية حقيق بن غياث عن الصادق
عليه السلام وحقيق وان كان عاميا كان الملاقاة بذكر مشيرة روايته ولا ان المير يكون غنيا
فاذا ادى فيمنهم ماله ويبرع برأيه وقد ورد في كلام علي عليه السلام راي الشيخ احدث الى من شهد
الغلام ويخبر وضع الجزية على الراس او الاذن في حوز المير فلو كان اشبهما لغيره في المير
الرأس والاذن بان يؤخذ منه جزية من نفسه وعن ابيه وقال ابن الجبلة والنبي في المير لا
انيب بالمصغار ولا جمالة اما حجة اموالهم ولان تقديرها مشقة تنفر الامام عليه السلام فاذا ادى المير

رسالة

واختاره من وجوب الشئ على عدم القرآن والاختيار هل لا يها من حيث الاختيار ولا هو لم يطبق
 نزل على من عاقبه او سمعه قال الشيخ وابن ادریس بالآلة لها لطفاً وكلا لطف والمقرر انهما
 وقال المرتضى والنقي بالثبوت واختاره من وجوبها لكان مقتضى انما اما اخلاق الله ما يوجب ارفع
 كل معروف وارتفاع كل منكر الا انهم يفتهم باطل فكلما الملائم بان الملازمة ان المراد بالامر الجلي
 المنع من وجوب عقلا لوجوب عليه ثبوت لان الواجب العقلي لا يختلف لانه انما يوجب بوجه وجوبه ووجوبه
 مشترك اذا وجب عليه ثبوت فان فعلها لزم الامر بالثبوت ولم يفعلها لزم الاكل واما بطلان الملازمة فلا يستلزم
 التبع عليه ثبوت ولو قبح اكثر المنكر وارتفاع اكثر المعروف وفيه نظر لاختلاف الوجوب بالنسبة
 اليها والبرهان فان الواجب يختلف باختلاف الآمر والثاني فان الغادر محجب عليه بالثبوت لا غير اذا
 كان كذلك بالنسبة اليها بانه ارفع واختلافه بالنسبة اليها وانه تم ويكون الواجب عليه التوقيف والامر بالثبوت
 محجل التكليف سلبا عدم اختلافه لكن اي شئ يعني بالجلو المنع هل هو ما يؤدي الى الاجزاء وذلك باطل
 لانه منافي للتكليف او ما لا يؤدي اليه وذلك مسلم لكن لا يثبت منه وقوع كل معروف وارتفاع كل منكر
 لوجوب عليه ثبوت وتعللها لان التوقف مغرب لا يلحق والى من المنكر كما وجب هذه العبارة تابع
 المصنف بها الشيخ وفيها نظرا لانه ان اراد كله ما يجب تركه لم يكن كلامه حاشا للاحكام الا بغيره المتعارفة للبحر
 منه وخرج المكره وان اراد ما كان تركه راجعا اعم من ان يكون ما قاما من التوقف ام لا كان كلامه
 حاشا لكن حكم الله الذي كلف واجب منعه لان احدهما مكره وليس الذي منه واحدا بل يتوقف والى
 ان يقول ان الله انما ينقسم الى نعمين واجب وهو الذي عن المحرم ومنه وهو الذي عن المنكر
 وهو قوله النبي وابن حزم ويكره بالقلب ثم باللسان ثم باليد للاختصاص في ترتيب كليات الاثبات
 الآتية ما قاله المحقق واختاره العلامة الثانية عبارة الشيخ (ولا باللسان ثم باليد ثم بالقلب الثانية)
 سلبا وهو ترتيبه (ولا باليد فان لم يكن قيا لثبوت فان لم يكن قيا لثبوت فالثبوت في التوقيف ان
 نزاع لغلي لان القابل يتقدم اللسان عينا يعطى بالقلب ويرجم فان اخاد والامر بوجوبه وادبه فان
 وجزه من ذلك كله اعتقد وجوب المعروف ونحو المنكر وذلك مرتبة القلب والقابل يتقدم القلب
 بعبقرو الوجوب ثم ما مر به باللسان ارجح منه والقابل يتقدم اليدين من ان يتفعل المغرب ووجوب المنكر

معتقده فان اخاد ذلك الا يعطى ويرجم وخفى باللسان فان يخرج عن الجمع اعتقاد الوجوب هذا هو مقتضى
 اما اولاً فان اعتقاد الوجوب ليس من الامور التي في شئ والمقسم لم يثبت الامر الذي لا يكون
 القلب منها على انما نقره ان اعتقاد الوجوب لا يكون في وطيف القلب بل وطيف الالباب الى الله تعالى عليه
 ان يثبت ذلك الشئ ويثبت اليه فعل المعروف والاظهار عن المنكر حتى يكون له من قبل ما في الامر
 وان لم يكن منهما واما الثاني فلان فعل المعروف والتجنب عن المنكر لا يتحقق باليد بل يتحقق باللسان والى
 فكل ما مراد من ذلك لم يثبت الامر الذي الى اليد فقط واما الثاني فلا يبرم القابل يتقدم اليدين على ذلك
 التماسه انما اذا لم يقع الفعل والتجنب المكن من ان يتفعل الى اللسان فان لم يقع لزم ان يتفعل باليد
 بالثبوت لا باللسان من مراتب الامر الذي انما اخاد ذلك تحصيل بالترتيب واما رابعاً فان كان
 يوجب الادب عليه فلا يكون التراجع لثبوتها فالا حسن عبارة المحقق وسياق في المقالة الثانية معناه
 انما الله تعالى ولا يتفعل الى الاثبات الا اذا لم يقع الاختلاف لانه ان كل مرتبة من مراتب التوقيف
 يمكن ان تعتبر بها فعل رخصه وحقه ان يكون مراد المصنف ان لا يتفعل في كل مرتبة من مراتب التوقيف
 الى الاثبات الا اذا لم يقع الاختلاف نقول مرتبة القلب اخفها اعتقاد الوجوب وسؤال الله التوقيف وتوقيف
 منه الى ذلك فاذا لم يقع اشغل الى اليها ما لا كراهية والاعراف وقلة المعاشرة بل بعضها فاذا لم يقع اشغل الى
 اللسان بالقلب واليد واليد من اشغل الى الامر على جهة الاستعلاء والغلبة باليد فاذا لم يقع
 من ذلك اشغل الى اليد من ترك الاذن وضرب الخد فاذا لم يقع اشغل الى اكثر القريب وشدة ما لم يرد
 الى التبرع بالخروج والكسر اما ان اشغل الى الجمع او القتل لم يجر الا باذن الامام عليه السلام قال الشيخ
 في الاستعداد المظاهر من منسوب شئ منها الامامية ان هذا الحديث من الانكار لا يكون الا لانه يعلم ان
 اهل البيت باو نه الامام فبما كان المقتضى مخالفة في ذلك ويقول بوجه فعل ذلك بغير اذنه لان ما يتفعل
 باذنه يمكن مقتضى وهو غير مقصود بل المقصود المانع والمانع لا يخرج والقول ان الشئ في البيان
 وانما المرتضى وهو قوله النبي وابن ادریس في كراهية في الاستعداد وهو اختيار سلبا ودعا القاطن وتابعة
 جلا بطلان الامر المعروف والى من المنكر ولكن الحد ولا يتفعل الا الى القابل هو الشئ في
 وتابعة القاطن ويقيم سلبا وقوله ابن ادریس لا يجر الا على وجهه فقط غمضي ما استعان من الفعل به واختاره

قول الشيخ شرط ان يكون فيها ووجهه لما في ان شاء الله تعالى وكذا قيل بقوم الفقهاء الحدود والاعمال
وكذا قالوا عاملا بكن فضلا او جرحا ونحوه منه ابن ادریس وفارسه دابة شاذة واختاره في الشرح في
بان تعطل الحدود يقضى الى ازالة الجرائم واسرار المفساسين وذلك مطلقا للترك للشيء وساروا
مستغلة عن الصادق عليه السلام في حديث طويل يقول فيه انظر الى من كان منك في دوي حوشنا ونظر في طائفتنا
فهراسنا وعرف احكامنا فليرضنا به حكما فالرضى عنه حاكما فاذا حكم بحكمتنا فلم يقبل منه فانما يحكم به استحقاق
وعلى راد وارا علينا راد على الله تعالى وهو على حق الشرع بالله وهذا ليزيل الغم والظن بالحق
الغرض من السلم العلماء ورثة الانبياء ومعلوم انهم لم يجرؤا من الما رتبنا فيكون وما انعم الله عليهم او للملك والحق
تعريف المودود فيكون المراد هو ان يثبت وهو الملم وقوله عليه السلام علماء امتي كما يشار الى اسرائيل ومعلوم ان
انبياء بني اسرائيل لم اقامه الحدود واما النظر في ان المقصود اقامة الحدود في من حضر في الامام فليس
وليت الحكمة مما جازى الى غير قطعا فيكون عاين الى سحرته وان نوع المكلفين وعلى القدر من الانبياء من اقامه
مطلقا ثم قسم العبادات بحمد الله وعونه وشأن القسم في الحقوق
ونبه نص في الاول فيها ليكتب به قوبة ثم تعريف التجارة واجتماع عقول معاودة
مخضعة لاكتساب وقيل هي انما هي ملكة من شخص الى اخر من غير مفسدة على جهة الزام لا اكتساب
التعريف الاول يكون من البيع والتجارة فهو من وجهين في البيع للاعيان المقصود بها التملك
البيع هو ما كان في تلك الاعيان الغيبية ونحوها التجارة بكونه بالبيع كما في التملك بالثمن وعلى كل وجه
عموم مطلق فان البيع اعم من ان يقتصر به التملك او الغيبة او الصيغة او الاكل او غير ذلك والتجارة هي
لا غير والاكتساب اما ان يكون من جهة المبيع او المشرى من جهة احداهما فان كان الاول كان الى التجارة
من الطرفين ونسب فيه الزكوة ونسب فيه احكام على التجارة وان كان الثاني كان على التجارة بالنسبة الى احد
الاخر ثم التملك فيه فيقول كثير قال النبي صلى الله عليه وآله الكاد على عباده كالجاهل في سبيل الله وغير ذلك من
الاحاديث والحنن من انواع اعلم ان التجارة تنقسم بانقسام الاحكام الخمسة الواجب ما انظر
الاكتساب فيه في معاشه فان خلق لا يقدر من الدنيا انا بل يفتقر الى الماكل والمساكن فادوم يحصل الى
بالمعاشرة وجب حصولها بالقدرة الشرعية واذا طلب على ثمة البقاء من شطوله ولم يدر فكل من التجارة

وكان

وكانا اوجب عليه التجارة في هذا الوقت لتجسسه ما يحتاج اليه في تلك المدة ولا يجوز له ترك الشيء اعظاما على
والاستوان للخلق مع تمكنه من الشيء لان الشيء الذي اجتمع لهم عليه والمنووبة تكريم ولهم يتكلم من الشيء وجب
الشيء في ولم يجر الاكل المنووبة ما يقتضيه البيع بالبيع على البذل او امانة ذرى الحاجة
او قل عدم حصوله من الا بالشيء فانه لا يجب في المباح وهو لم يتغير اليه ولا يصحح المصلحة
والا امانة بل مجرد الترخس في الما ولم يشغل على جهة من جهات القمع فان ذلك يكتسب مباحا فيكون
ما اشغل على ما في المسارعة عنه في خبره ومباني ان شاء الله تعالى المحرم منه وهو ما في المسارعة
ما نفع من تقيده وذلك اما لان شي اى وجدة لا يبيع من المعتكف والبيع بعد التزاد للجهة او لفاضة التجارة
ليكتسب ما يشرى به المزا ويقتدر به المعاش او لم يشرى به التجارة في الاعيان المحركة ولا يبيع به وما
هو مشغول على نوع من القدرة وعبرة به ولم يكره المعاش القسرين الا ان كان هذا الاول فلهذا في باب البيع
والامكان واما الله فاعلموا على ان يرد في الامور من غير الى سائر محرم المقاصد او اشترى على الثالث
الاول الاعيان الخمسة كالخز والاشربة فانما حرم لانها محركة الاشياء وكل محرم الاشياء لا يصح بيعه
اما المنوعة فاجابة واما الكبرياء فتقول النبي صلى الله عليه وآله لعن الله اليهود حرم عليهم الشجرم ببيعها
على استحقاق العنة مع الحرم فيبقى الى كل محرم الاشياء ولما رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله
اذا حرم شيئا حرم ثمنه وقيل بالثمن من الاول الى الاول لا يبرهن في البيع وعلى ذلك ما سألنا
الاشياء على عيات ابن ابي قحافة ورد الاذن بالاشياء بما لا يردى ان اهل عرسه شكوا الى النبي صلى الله عليه وآله
البيع والمرفق فخرهم بلا وما كل من البائنا واستشعوا بان اهل فاخرة ما يروى فيقول النبي صلى الله عليه وآله
واخذهم وشيئهم وقدر المرفق وابن ادریس يرى ان ما يبرهن لنا اعيان طاهرة طبعها
اشغافا محلا لم يزرعها اما التجارة فلا يباع الا بالثمن واما الاشياء فبأنه القدرة واما جواز البيع فلا
المال ليس الا الخمسة وعدم الاشياء والوضو عندهما وهل حكم العبادات حكم الاول الحق انه لا فرق
بينها لما علقنا به وهو ذهب الشيخ في الخلاف وابن ادریس ومن في ذلك ومنه المنع وساروا في القدرة
والاولى ان لا يبرهن الا بول الادلة لرواية يعقوب بن شبيب عن الصادق عليه السلام انه قال في القدرة من التملك
الشيء يحملها على قدرة الاكتساب التجارة بالمادة عمن من مضارب عن الصادق عليه السلام قال لا يابن بيع القدرة

التملك

وفي كلب المشايخ والفايضا والزمج فولان منع الشجاعة من مع هذه الثلاثة ونحوها القاعى لما روى ابن
 القاري قال سألت السيد عليه السلام عن كلب الكلب الذي لا يصبر على شدة ومثله رداء السكوني واجيب
 السند وعدم عدم انقطاعها فجعل على كلب الخراش والحق جوازها كما هو مذهب ابن الحسين وابن ادریس
 وابن جرير واختاره لان العلة الممنوعة ليس كلب المصطفى الاضلاع الخلال وهو حاصل هنا فعلا بالمقتضى انشاء
 المانع والامانة الاباحة لان لها ديات مفردة شرعا فغيره اجازتها بانفاق المانع ايضا فجعل البيع لعدم
 وايضا قال الشيخ في رد جواز بيع كلب المشايخ والفايضا ومثله لا يرسل الا عن نفسه والمالقة
 المنع من الوجود للفايضا الاستصحاب به المالقة التي يرضى لها النجاسة اما ان يكون حراما او غير والاولى
 يحرى بعد لفايضا الاستصحاب به تحت النجاسة والاثبت اما ان يكون نائلا لغيره فلا والاولى يحرى بعد ايده
 لا يحرى نعم بشرط في جواز بيع في الاولين احكام المشايخ بذلك ومع عدم احكامه ذلك يكون في فعل جواز
 بيعه وبذلك المانع النجس واذا عرف المشتري ذلك لم يعيها كان الفسخ مع عدم التعرض ومع التعرض يكون له
 الارش بقى هنا شرا في وهران دخان الاعيان الخبيثة عنونا ظاهرة فاني ظاهرة لا تشريه الاستصحاب تحت
 السداد حين اب ذلك يعنى شرعى لا غير كسبح السطوح كاعتبار الدين في حال الرب وفيل مطلقا والاولى
 قوله ابن ادریس واختاره العلامة لرواية ابن بكر الخفري عن الصادق عليه السلام في رواية حكم العبد
 ما جعل الى الشايم من السروج الا انما تفكر لا باس انتم اليوم بمنزلة اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 انكم اليوم في حوزة فاذا كانت المباني حرم عليكم ان تعلموا اليوم السلاح ومثله في رواية ابن السراج عن
 عليه السلام التي يقول فيها واجل اليوم فان الله يرفع يده عنكم بعدكم عذرا ما اذا كان الحرب بيننا نحن
 على اى عذرا سلاخا يمتنع بعلينا فليس شرك وانما المشجاعة والحق وسكرا ياتك وجعل الشيخ في الرواية
 الاولى على ما اذا علمنا انهم يستعملونها في قتال الكفار كما كانت عليه الرواية الثانية وفيه نظر لان القيد غير
 مذكور في الاولى والثانية ولت على الحق ان عذرا القيد ولم يزل على النجوم عندهم ولا يزل الخطا رهن
 فواي الاولى اضرار الذين اصحابهم من ان يكونوا مشركين او نفاق بل اعم من ذلك فلي باع على قطع الطريق
 وشبههم حرم ايع لان العلة نفس الامانة على الحرام وهو موجود الثانية لا يحرى في الجرم من المصادقة
 فلم يكن ثم قصد كات مكرها وكذا الكلام في بيع القيد ليعمل محررا والكتب ليعمل مائتا اذ ان له جوارا وفي ذلك

ما يفسد به الحرام ويكره البيع المقصد اذا كان المشتري ممن يظن استعماله في الحرام الثالث ربيع الاخياء المذكورة
 قد قلنا بالانجيز وشئت الاثم لكن هل يكون البعد صحيحا وبذلك المانع النجس اما ان يفسد نظر المانع صحة العقد
 بذلك النجس وشئت الاثم ما لا ينفق به المالك واحد من الاعيان المبيعة لا يخلو اما ان يكون يرفع يده
 من الجرم او يكون فان كان الاول فلا يحرى به كالتحاشى والى رواية وان كان الثاني فاما ان يكون كالمسألة محلة
 او كالمسألة او يكون بغيره ما يفسد والبعض الآخر محرم فالاول جواز بيعه اجازها وبشرط لا يحرى اجازها والحق نفسا
 فطاعة والثالث اما ان يعلم ان المقصد منه في نظر عقل العاقل والمعارضة حينئذ المانع المحلة بغيره كالتحاشى او
 المانع الجرم فلا يحرى كالمسألة محتمل وان لم يعلم شي من ذلك اشكل الامر ونفس القيد حتى يظهر وجهه
 ولا باس ببيع العبد المريد باقى البيع ساعد الثلاثة المذكورة فقهر المقيد والشيخ في النهاية والكتاب
 وسند ابن الحسين بالانجيز لما انجيز المبيع او عدم الاضلاع او النجاسة والكلى ضعيف ونظر الشيخ في طلبه
 بشرط الطهارة حال الحياة وامكان الاضلاع والبراءة ابن ادریس والمفردة وهو الحق الجرم واحل الله
 البيع ولو جرحه المقيد وهو الطهارة والاضلاع لانه الفرض واسماء المانية فانه ليس الا النجاسة
 لعدم الاضلاع والفرض خلاف ذلك فاما التاجر زنا بها على نفسه الاضلاع بشئ من اعضائها جازها
 او عظمها او شحمها بغيره او بعض الاعراض كجعل العتور المحببة بغيره بشرط اذ كان يكون
 مجتمعا فلا كان غير مجتمعا كالتعريض على الجوارد البسطة فلا باس وانما ان يكون مودة لغيره وهو من الجرم
 فلا كانت مودة غلبة او شجرة لم يجرم هنا قوله الشيخين وراى المتأخرين طهر المعائن الجرم في غير المحببة و
 الذي حرّم التائبين والحق روى ابو بصير عن الصادق عليه السلام لا باس يا بيسط وبقرش وبزنى النابكة منها
 ما نصيب على الفايضا وعلى انشره مثله عن بعض الرضا بنى التائبين فقال لى عليهما شي اذا اصبحت
 على المغنيسة زحف الغرائس الى المراد بالقنا ما يجرى في الوقف غنا وقيل هو من القيد المنفصل على
 انجيز مع الاطراب والاولى اما استثناء المغنيسة «عن من يذهب الشجاعة وكرهه الغنائى وقدم ابن
 ادریس دة في تركه لعدم النهى عن القنا فالرئيس الاباحة اعم طريقا واخص دلالة وهو دابة الى الجرم
 عن الصادق عليه السلام ولا يحظر في له ابن ادریس ورواه بقوله الشيخين وهو شرط بالانجيز المذكور
 وحفظ كتب الضلال ونسجه ليعمل المقيد كتب الضلال اعم من ان يكون من المالك المشتري والخرقة

ككتب

كالنورية والاعمال ومن الخلق المقدم على هذه الملة الشريفة كذا هب للملك وغيرهم اومن النجس وهذه
اهل الخلاف فان كتابة ذلك كمال وحفظه واعتقاده محرم القوم الا لغير النجس والمعارضة او الاجتهاد
على الختم والنفذ ليكن مستحضر كذا هب اهل الخلاف في كيفية تقدير القوم وتعلم النجس والكتابة والكتابة
والنفس والقرارة ما النجس في كلام يتكلم به السائر او يكتبه او يقرئه او يعارضه يترقى في دينه المحرم
او عقده من غير مباشرة وقرئه يعلم بانه علم يستلزم حصول ملكه نفسانية يقتضيه على افعال حرمه باستبا
خفيه وهو يوجب على وجه يوجب فيه علم الطلسمات والنازعيات وغيرها وذلك بان يقال ههنا مستحضر
الحراق او غيره التاثيرات النفسانية وههنا السرا او بالاستعانة بالكتابة فقط وههنا الكواكب او على
تخرج القوي بالقرى الارضية وههنا الطلسمات او على سبيل الاستعانة بالارواح السادة وههنا الزوام والكل
حرام في شريعة الاسلام ومستحله كافر واما الكتابات فالمشهور ان الكتابات هي التي لا يراها اي صاحبها
لكن ما به الاحتياط بالقياسات فكان لغيره اي يراها من الدين وهو اول من يرى الخبر وكتب العرب
وقرئ بن اسماعيل عليه السلام وعند الحكماء ان من القرين ما يقرئ على الاطلاق على ما سيأتي من جهة
فان كانت حرة فاصلة فذلك لقول الاشياء والاولياء وان كانت شريفة فهي تقرب الكثرة واما القبا
فهي القرين لا لحاق الاثبات بالاداء بسبب اتفاقهم في صفة من الصفات وههنا حرام غنونا وقاربوا اهل
الشمس بغير اذلة لا النبي صلى الله عليه وآله وسلم من شخص ابن من هو تفاريد فلان فقالوا قايما كان في ذلك
الزمان فقال النبي صلى الله عليه وآله في اذلية ذلك نفخ النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان مرادنا
اعجبت فلنا جاز ان يكون زعم من حيث ظهور مصدقته كامن في العاقل وبالجملة القبا حرام سواء
استعملت في الحاق الانساب او نفق الاثارة او غير ذلك وكما يكتب من باحرام ادخالها اما السجدة
فهي حركات سرية جتاجت مخفي على الحسن الفوق بين الشيء وشبهه لسهولة الانقار من الشيء الى
شبهه وكذا حرم صناعة السبا وظاهرها تعرف في الخيال وكذا علم الكتابة واما منعها على وجه صلب
الاجساد حتى اعمها وتقيدها خاصة اخرى حقيقة فغير مستبعد وقرئه وجواز عقلا وسرها واما القبا
فهي اللعب بالزينة والسطيف والاروقة عشر النجس والبغايا حتى لعب العبيد ان يلعبوا بالطين والطين والطين
والخمر كذا يوجب بسبب ذلك حرام وتزني الرجل بالرجل عليه كالحرب الحين والذهب كالبقرة وفيلذة

حتى

حتى جزء لاخرى وكذا زمني المرة بما يحرم على كالتخاذ المنطق والسيف لها ولا يرى له اهل الحق وكذا
والاجرة على التزدي الواجب اخرا زمن القدر المنسوب من هذه الاشياء فانه يحرم اخرا
عليه كالمستوجب النفس على النفس المنزلة وفي الدين على تعيق القبر بقاء على الواجب وفي الخلال
الي ابعد من مكان يكن فيه الدين اما من الكفن والكال في فليس حرام وكذا على الاذن عطف
على النفس في تحريم الاجرة على فعله وجواز الرد من بيت المال قوله ولا باس بالاجرة على مقدار العمل
وكذا غيره من القعود بان يكون العاقد وكسلا عن احد المتعاقدين اما تعلم المصيبة والقبالة على
المتعاقدين فالحق اخذ الاجرة عليه ثم يجوز اخذ الاجرة على الخطيئة والمصيبة في الاملاك
والمكرهات المصالح التي فيها كبرية مكرهة اذ لم يقسم بها الى حرم او التزدي كتحصيل القربى التي
على الصالح فان ذلك يجرى بها عن الكراهية ثم اذا اضطر الى تحصيل القربى او التمسق وقارب من صفتان
احدهما المكرهات والاخرى ليست منها كرم له اخيرا والاولى واما اذا لم يحصل الا في فائز
تدفع كسب الصبيان الى فان العتق اذا عرفت دفع القلم عنه جازات تجزئها على ما ليس له حصة
فتسقط القيمة على كسبه من هذه الجهة نعم لا يجوز الشراء منه بل كراهته مع الشراء من وليه
ومن المكره الاجرة على تعلم القرآن وتسخير اعدائهم ومن المكره لم يعطه على تقديم لانه ههنا العبا
والخلاف في الانقسام الثلاثة المنع من بيع المكرهات بمراسمها وانما كره اخذ الاجرة عليها لانها عبادة
فلا تجوز ان ياخذ عليها يقع ومضى بل يوقع على سبيل الاخلاص بددت فاعلم انما ذكرناه من الكراهية قوله
الشيء في القبا واين ادريس لا يجرى ان يجعل القرآن ثمرا اجا عا فحين اخذ الاجرة عليه ربح
وإدراة الفضل ابن ابي مرقه قال قلت للصادق عليه السلام ان هؤلاء يقولون ان كسب العلم محبت تفكر
كمنه اعدا له ادادوا ان لا يعمل القرآن ولما له العلم اعطاه ربحي دينه ولما كان تعلمه مباحا في
الشيء في الانسداد يحرم مع الشرط وبكره يروونه والحق النبي التحريم الاجرة على تليق القرآن وتعلمه
والشرع وكيفية العبادة والقبلة محبة برادته ربح على من اسبه عن ابيه علم السمع عن علي عليه السلام
انه اياه رجل فقال ان احبك في الله فقال وكنتي القيتك لله فقال لم تتركك بشي على الاذن علي
تعليم القرآن اجزا وحمل الشيخ النبي على شرط كالمساواة عنه والحق المنفصل وهو ان تعلم القرآن منه

واجب ومنه من وجب والواجب منه على الاشياء عينها وهي فاعله الكتاب ومنه واجب على الاشياء غير
وهي سورة نفعها الصلوة وما يولد على التحديق ومنه واجب على الكفاية على عدد كثير لا يحصى اقل منه وهو القرآن
كله حفظا الجوزي ترا ومنه واجب على الكفاية على كل واحد من القرآن ايقه بعد حفظ الجوزي ليعلم ذلك الفقهاء ومنه
واجب على الكفاية عينها وهي ما يتعلق بالاجتهاد في الاحكام الشرعية ومنه واجب على الكفاية غير ما ذكرناه من الاشياء
ايات في الدين لا على حكم شرعي والتدبر وما عد ذلك اذ عرفت هذا فالعلم للقرآن ان كان متعلقا بشئ من الاحكام
فليس قايما مع تعيين التعليم عليه بان لا يوجد غيره من يقوم بذلك فليس الا على انه اخذ الاجرة على ذلك التعليم كما
مؤلفون عليه وان لم يكن جائزا كمن على كراهية عليه عمل ما دبر ومن الذين اوجبوا عليه ان
يشير من المستطاع ان انصار المسلمين لما يريدونها فاستدوا ولا يخفى انها غير انما هي من صيرت احكامها القدر
وانما الزكاة اما المعاصرة لغير ان لا يخفى من الفقات باسم المعاصرة على الارض اذن الاسماء باسم الخارج عن حق
الارض واما الزكاة فهي ان ياخذ من الانعام والنفقات والذهب والفضة باسم الزكاة فعلى انما باسم المعاصرة
اسم الخارج واسم الزكاة معناه ان ياخذ ما كان الامام العادل طاهر الاخذ من غير زيادة اما الزكاة فهي
معتبرة في كتب الفقه واما المعاصرة والخارج فان علم لها بقدر في نظر الشريعة وكتب الفقه فذاك هو المباح والا
فما تراعى عليه المسلمين في ذلك الزمان وملك الارضين على اخذ الجارية زيادة على ذلك كالحرام وذلك الزكاة
ان يشترط الاجرام الكل وانما ذلك الجارية ان يشترط كونه غير مسخفاه لغيره الذي رزقهم عليهم السلام
بهلكه والواجب وان لم يعلم مستحقه ويمكن ان يكون مستحق ان ما باخذه الجارية حتى لا يمتنع العبد وهذا قد علم
في ذلك فيكون يعرف الجارية كعرف الصبي اذا علم اليه اذن المالك فزاد الاولى الا ترى في جواز الشراة
قبض الجارية او وكيله اذ عدم القبض فكل حاله فيها وقيل ان الله اراد ذلك في نفعها او يعمها وهي في حق
المالك او في ذمتها انما لا بد من دليل الا باحة شامل لغيره كماله انما لا يجب ذو المقاسم
شبه ما على المالك بل يحرم عليه متى اذن اشترط اليه الغيرة لا يشترط تعلم المالك من الشراة انما لا يجب
غيره سائر ما عدا هذا وانما الصبي والفقير من ذلك كماله من الجارية ولا يجوز الشراة لغيره كماله انما لا
جواز الظالم والعاقل من قبله غير هذا بينه وبين الاخرى فيما ان يعلم الظالم عينه في الجارية ولا بد من دليل
ويبقى اخراج غيرها والصبي على اخذها ومنها والظاهر ان ما دبر الاستحباب في الصبي الى ما سطره الخد الجارية

من النكاح

من الظالم اشترط ولكن اترك معاملة غيره ولا يكون ما يجب من الاموال محررا غير ذلك بل ان يترك شيئا لا يحل
العلم فلا يحرر في معاملة بقوله الصادق عليه السلام كل شئ فيه حلال وحرام انما حلال في يوف الحرام بعينه كماله
ذلك مع الاختيار اما حار الفروقة فيما يز ولا يعارض الا ان اخذ الحسن عليها السلام حل في معارضة لان ذلك
حرم بالاصالة لغيره عليه مالا لغيره في الجارية استحق هنا في ان عاجان في الزنا ومنه في طه ولا
او ليس في ان عاجان في باب المكاتب ومنه في باب الزكاة والفقير في ان منه جهنا واجبان في بيع وبيع الفقيه
عين الذين ان الجارية قالوا من رجل اعطاه رجل مالا ليقسم في الجارية او مساكين ومنه في الجارية باخذ منه
نفسه ولا يبيع الا باخذ منه شيئا حتى ياذن له صاحبه وحال الشئ ذلك على المكاتبه ليرسل الا باحة وهو
ليس ان العلم المذكورة في العبارة وهي كونه الفقراء ولزكاة اقره جميعه وبعض الفقهاء انما انما انما
انه اذا اعطاه وقاروه الفقراء مثلا وكان الآخذ غير جائز له ان ياخذ منه وقاروه الفقراء فلا يبيع الا
ان يعلم المعنى ثلث الاخذ او لا فان كان الاصل لم يجر له ان ياخذ منه لان المالك لو اراد ذلك فبوصفه بالحق
وان كان لا يتعارف له ان ياخذ على كراهية بشرط ان لا يخصص زيادة في الكية او نصف وفيه نظر لان
لان المالك لو اراد ذلك فبوصفه بالحق حتى جاز ان يعلم منه ترغعا من القبول فلا يجاب بالاختصاص
قوله اعطه الفقراء فغيره على جاز اخذ منه على كونه كماله فلا يملك مع هذا الاختصاص وبيع وبيع من قبل
غيره فكذلك قال اذا اقال له اقره في الفقراء اقره فيهم جاز ان ياخذ منه واذا اقال او في هذا الي
الفقراء لم يفسح له الاخذ بقره من الفقراء وفي الفقراء في حق كماله وبان لا يكون قاروه كماله معلوم
المعروف وفيه ايضا نظر لان العلم بالسلم لا يحد بقره من العيارين بعونه في احداهما وخروج من الاخرى
حاصل على الفقيه ليدان في طريقه القبيح والاصح عدم جواز اخذ منه شيئا الا مع قرينة حاله او عقليته
بيع ذلك في البيع وآية الله اما البيع لا يتحقق في تعريف البيع عبادات لا يتحقق من نظر الاولى في البيع
في انما اشترط عين ملكية من شخص الى غيره بعوض مقدور على وجه التراضي وفيه نظر لان الاشياء من البيع لا
وذلك لان البيع عقد نقل لا اشعار ومنه ما تابع ابن ادريس المبيح في هذا المشرع الثاني في ان ابن تيم
انه عقد يملك على اشياء عين ارحاص في حكمها من شخص الى غيره بعوض مقدور على جهة التراضي وفيه ايضا
نظر لاشخاصه بالية المعقضة الثالثة في البيع انه انما العقد الدال على نقل الملك بعوض معلوم وفيه نظر

من وجوب الأول ان تركك لعبت او اشتريت اجازة لا انشاء يبرهن في الحد و ذلك انه غير مائة لغيره الاجازة
لفظ وان على فعل المالك ليعرف ان المالك ام من ان يكون غيبا او منفعة المالك ان العلم بقصد المالك شرط
ليس شرط ان يقر الخلق في حقيقته بل خارج فلا يكون له دخل في معرفة ما فيه البيع وان سكتا ذلك العين
ايتم بشرط فيها المصلحة فكانت نفس ذكره على متبها بل ذكرها في شرائط البيع من كمال المتعاقدين وغير ذلك
والا لزم التعيين لغيره نفس الراية قول المصنف هذا في عدمه فلا يجاب بالقول حنفي البعض فيها وفيها
قريب احسن من قوله في بيع انه لا يفسد لانه حنفي يعيد قوله بفسد بيعا العين نفس يخرج به الاجازة فانه
اجاب وقبول بفسد البيع لا العين وقوله يعيد مقرب يخرج به البتة فانه اجاب وقبول بفسد البيع بالعين
كل لا يعيد وقوله لا يفسد بغيره مع يخرج به الكيل والكيل فانه غير ما كلف ولو كان من ماله او
حكمه لا يفسد اشار ذلك فالاول انه يقال انه الاجاب والقول الصادق من كمال الاول على فعل
العين المتعلية يعرف معلوم على جهة التراضي وادنا باكمل الجنس الشامل للخاص واكثر ليس فيه
من يتولد طرفي البعض ولا يرد البيع الفسخ لقوله احتسب منك عني وعلى من يناد بفسد البيع لا يخرج
بجواز الاحقية وكذا بيع الحاكم عن الماثل والمفسد فانه لا يعيد فيه لان نفس الحاكم قائم مقامه هناك
فلا بد الاول بشرط الاجازة بها لفظا لصيغة الماضي لانه انشاء والماضي اقرب شهماه فيقول المصنف
او اشتريت او مكلت ويقول المشرع قبلت او اشتريت او مكلت او مكلت ولا يفسد
بلفظ الامر لا المستقبل لما قلناه الثاني فيل بشرط فيها الترتيب وهو قوله القائي واخاره التمهيد كما في
الكساح وعقر البعير افرقي من عقر المار فخرج هنا بطريق اولي والا لكان خلافا لبقاء الملك ولم
يبرهن ذلك مع تقدم القول مع الاجماع على حصوله مع تأخر فيكون اولي ورفق به وبذلك الكساح فانه
حياء المرافعة من تقدم قبلها الثالثة بشرط الخطابي زمانا ومكانا الاول فبان لا ينافي الترتيب
لا يندرج با ولا يبرهن فخران او نفس او ماله او ماله فانفاق مولى او ماله في الترتيب بان
فقد اشتريت شهماه او نصفه بها او حباها لم يبيع وكذا لو قال يفسدك العبيد بانك تفسد واحد
به حباها لكان الاجماع لم يقع المعامل الا على نصف العبيد فحيث لا انشاء الا بالكلية يخرج من حيث
المالك به بما في المفسد والمفسد من الشايع استاك المالك في العقد فالمعاطاة تفيد اجازة لا غير في

احد العين او اشتملت منه مكلت الاخرى لبيع الفضل فيكون اشبهما وتوقف على الاجازة هذا
التعيين وان لم يفسد وان تقرر لردية غرة الباء في ان النبي صلى الله عليه واله اعطاه شيئا واشترى
شيئا فاشترى به شيئا ثم باع احداهما بغيره في الطريق فارتفعت البيعة صلى الله عليه واله بالشيء الذي اشترى
فاخرى فقال يارك الله لك في نصفه فيك لان المفسد ليعتد البيع وقعه عن اهل في محله وقد حصل
والمعاضة ليس الا عدم الاذن وقد اشترى لان الاذن قد حصلت بعد البيع واشترى ان كان قبل البيع
ممنوع وبما الشيخ في ت واد واختاره ابن ادريس ورجعنا السعي بطل ان لم يحصل اذن سابق لردية
حكمه بن قرام عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لا تاكل الا نأفك ولا تشرب الا نأفك ولا يبيع الا نأفك ولا يملك الا نأفك
عن الاول ان النبي في المالك لا يملك الفساد ورجعنا السعي بطل ان كان مفسدا عند البيع بعد
الثناء ارجع على من باع سلعة غير نفسها لانه لم يقض الى المالك ففسد منه وعلى من اشترى ان النبي
اذا اشترى على عتيق ارجع به يفسد من صفاته فيكون المراد بقوله عليه السلام لا يبيع الا نأفك لا يبيع
الا نأفك ولا يملك الا نأفك ولا يملك الا نأفك ولا يملك الا نأفك ولا يملك الا نأفك ولا يملك الا نأفك
كما قلنا في الاذن وقد حصل فخرج على القول بالصفة مع الاجازة الا ان لا يفسد في الفسخ ففسد المبيع
في الفسخ الباء في فانه اعلم النبي صلى الله عليه واله بعض وصلى اليه ولا يفسد في الفسخ ففسد المبيع
حيث العقد ويبيع اجازة العتيق والمخبر بعد الكساح وكذا القول في من باع ملك غير ثم اشترى اليه فاجاز
الشيء على الاجازة فجزء الملك او لا شقة عن الملك حال العقد ابيع الله والا لزم وفي البيع بالكتابة
وبشرط النماء فعلى الاول يكون البائع وعلى الثاني يكون المشرع وهذا هو الثالث لا يفسد في فدية في الفسخ
لما قلنا في خبر الباء في فقه الاجازة عالم يرد او لا يكون فيها السكنى ولو كان حاضرا لم يبرهن لفظ
بوله عليها لان البيع في استيراد الملك البائع لو قبض الفضل في الفسخ فالفسخ وقعه المالك من لاجا
واشترى القلعة حيازة العتيق وهو حسن ان كانت الفسخ في الفسخ اما لو كان البيع بالعين الحاضرة
فاجازة البيع اجازة القبض الخامس لا فرق بين كون الفضل غامضا او غير في توقف به
على اجازة فليكن غامضا وباع بالعين الحاضرة وقبض البائع فاجاز المالك صارت يرد
امانه ويقبضات ثم يقرم احدها ويسقط من الفسخ ما فبالقاسم بان المسألة ان البائع

العلامة بأنها حرة على اذ بائع بل ما اشترى واغنى عنه البضرة ولم يشتر العقد فانه والحق ان يكون له من قبلها
البيع وبقيته نظر اما ان لا خلاف في قوله باعته بثلث ما اشترى ان اراد به انه هكذا وقع العقد من غير بيع بثلث البضرة
بأصله وان اراد مع نصيب البضرة ولم يبيع على الاوّل ومنه في المسئلة المحيثة عنها والرواية في قوله على خلافه فلا يكون
في جملة الرواية وان كان ما مع دعوى الحلول لم يغير خلاصه فيكون له من الاصل مثله لكن ان يكن ذلك مما لا يرد في
لا يكون مسئلة اخرى غير المحيثة معناه على الرواية بان المسئلة المحيثة عنها شاملة للبضرة من لا يتابعها عن
ان اشترى سلعة بائعاً وبيع مراجه ولم يغير بالاصل وذلك اهم من ان يبيع الحلول ويعد في الرواية لا يوجب
واما ما بدأنا به لانه لو كان كما استخرج السائل ولما احتاج الى التخلص الذي ذكره الامام عليه السلام في الرواية
التاثير واما ما قلنا فلا خلاف في قوله ولم يشتر العقد لا يوجب في العقد الا في البضرة فلا خلاف في
بين اشترى البضرة وعرض الا في تسلكه البايع على التصريح على شرط العقد ولم يحصل ما علم انه في بيع الحلول بالرواية
نظر في وضع المراجه وحده من اطرافها مع غيرها لكن الباع يما شغل اما ان لا يملك ليل المذكور او لا واما ما بدأنا به
الرواية الثانية فنحن لا لا وجد له وهو انه فرق بين قوله ابى بك تراهه وكذا ومن ابى بك يبيع وكذا ولم يفرق بينهما
اذ باع مراجه نسبة الرجوع الى السلعة هو ان يقول اداس ما لي في هذه السلعة كذا وبيعك كذا واما انك يبيع كذا
ونسبة الى المال هو ان يقول تعبتك اباها بكذا وبيعك كذا وفي كل عشرة مثله والاول لا خلاف في صحة ما اتفقنا عليه
النتيجة في التناهي والمقتضى لا يكون له اية للطلب من الصادق على البيع وهي فاعرض عن موهبه وان سلم في بيعي على
الكل اية لرواية ابا ان عن محمد بن الصادق عليه السلام اني اكرم مع عشرة باء عشر ابا عشر ابا حتى عن ابن عباس انه قال
اكرم البايع ده باره وده باره وده باره لانه مع الامام
من اشترى اعظم صفقة هناك فليس الا ان اراد به بالصفقة
اي في عقد واحد وسمى العقد ايا احد صفقه اعتباراً بما كان ليضيق من وضعه اجرها يور في بيع صاحب حاله البيع او انه
احد ما يور على من الاخر عند انهاء العقد انما يور في بيعها مراجه كات المراجه لا يور في بيعها من الاخر ما يور في
وهو غير حاصل لانه لم يشتر تلك السلعة وحدها حتى يبيع يور في ذلك خلافاً للاحد من الحديث ووجب من يور
اذ كانت الامتعة لا تغش عنها وما ذكره المصنف من ان يور في بيعها مراجه كات المراجه لا يور في بيعها من الاخر ما يور في
لا يور في بيعها من الاخر ولا يور في بيعها من الاخر ولا يور في بيعها من الاخر ولا يور في بيعها من الاخر ولا يور في بيعها من الاخر
حاله على الاجراء على غيره المراجه ام لا يور في بيعها من الاخر ولا يور في بيعها من الاخر ولا يور في بيعها من الاخر ولا يور في بيعها من الاخر

کلاؤی

[illegible]

حكمه في البيع بالبرجيب جازا عن اداء ثمنه او دفعه او جازا عن اداء ثمنه من الزمان في المصلحة
والامتناع السادة العتيق لو وقع كان عن المشتري لا البائع للمشتري بالعقد واغراض البائع في بيعه
المشتري لقوله عليه السلام في البيع العتيق ولو شرط البائع له لم ينعى ^{لشرطه} ان لا يبيع اذا اشترى مطلقا بل من ^{شاه}
تسامد العقد المتعين له ام لا فالشئ بالثبوت وهو الذي اشار اليه المحقق في بيعه ما يعلق الشرط في الكتاب والمشتري
بطلان العقد بطلان فاصالة العقد وقوله في او فوا بالعقد ولا في ما يشترط بزمه بشرط ان يعلقها ويكره ولاها
لما لم يعلقها على البائع على التمسك والله البيع والبيع الشرط وعامة الاول لان الشرط له حظ من الثمن كالاجل فان يعلق
بجسمه كان فاسدا لا حكم له بطلانها فانه من الثمن غير معلوم فيكون الثمن مجهولا فيبطل البيع لان الرضا بالثمن
حصل لاجل الشرط فاذا بطل بطل الرضا فيكون عبارة عن فسخ فاقض فيبطل ولا ينعقد الشرط انه لا يبطل بطل الشرط
والام لم يكن شرطا واجيب عن جهة الشئ لانه لا يملك الاصل بغيره لغيره من ثمنه وعن الثبوت بان العقد
الوقوع هو الصحيح وعن فسخه فانه هذا العقد فيكون التمسك بالامانة مصادرة على الفسخ وعن الثالث بان ردة
الخبر غير معلوم مع انه قد روي اخذ عايشه بزمه على ذلك الوجه وهو انما كانها من ثمنه فبطلت من ثمنه
الاغراض على اداء مالي الكفاية فالتكليف عايشه ان يحب اهك ان احل لها ثمنه ويكره ولا يملك ان يعلق ثمنه في البيع
ويجب ففعلت اياها لان يكون في الوفاء ام فقال النبي صلى الله عليه وآله حديثا واشترط في الوفاء فانما الذي لا يعلق
في ذلك ولا يعلق في الوفاء عليه السلام حديثه الاول على ان اخذها بالبائع والهلاك فيبطل في الجواب عن خبر بزمه
نظر فان المشتري راقم باعها واشترط على عايشه ان يعلقها بزمه ولاها لانها لا يملكها كما ذكر في الرواية
ولو شرط في الامانة لا ينعى في روى الشئ في بيت من صفقات من ابن سنان عن الصادق عليه السلام ان معناه رواية
عاد عن النبي عليه السلام واختار الشئ في بطلان الشرط وروى البيع والحق بطلانها معا كالمقدم وفي رواية
لادن ينعى في ردها رها بزمه حنظله عن الصادق عليه السلام واستخفها الممعدان في طريقه وادركه
ونذر الشئ انه واقفي لكن الشئ على ما في رواية ابن ابي عمير والتمس في بيعه ولا يعلق الثمن في مقابلة بطل البيع فاذا قلنا
لم يخر سقطين الثمن مقابلة ولا يخره فافضا في العقد فكان له اخذ بضم من الثمن كما في اشرا المصير على
غيره فثبت بضمه وكما يجب له اسما كما واحد رتبته له الخيار فيبعض الضعيف وهو في الشئ في بيعه وهو المقتضى
المقتضى انه من بين البيع والاخر يملك الثمن لان العقد انما يقع على هذه الجملة المقتضية فكان صحيحا ويكره بزمه

في مقابلة

في مقابلة جميع البيع ونقصان الاثر لا ينعى نقصان الثمن في ينفق خيار المشتري وفيه نظر لان قوله نقصان
لا ينعى نقصان الثمن بمعنىه ونقصان الثمن ما ذكرناه من مقابلة الثمن لا خيار البيع ثم اريد ان خيارا يماضيها
اذا لا يعلقها على البائع في البيع المشتري من وجوب ان يبيع من اذن له اخذ يوجب الاثر من ثمنه لعدم تناول العقد
في ذلك ويمكن جعلها على ما كان البيع واقفا في القيمة لا على المعين والام في الرواية التي ذكرناها في النظر في بيعه
المذكور فابنات الابن لما لم يملك الخيار بزمه ردت عن وصف البائع قال الشئ في طحيل المقتضى ان يبيع
خيارا البائع على تسليم المشتري في مقابلة ولا يملك بالامانة الزايد حكمه ولا اجبار على تسليم حكمه في المدة وروى
البيع ويجوز ان يبيع بين البيع والاجارة بجملة البيع بالثمن لان عكس المسئلة المستعقود وبذلك الخيار في بيعه
هذا البيع وهذا خبر القاضية وابنه من وقال ابن ابي عمير المشتري لعدم حكم الزايد في بيعه البائع شيئا
في المشتري عيب ولم يكن عايشه حال العقد وان وجهه في اياها اما المشتري فلما قلنا وانما البائع فلا يعلق عليه
الراعي في اقله في بيعه في خيار المشتري لعدم العيب وشيئا لا يملك على المشتري انما يعلقه الكلام في ان مضافا
الاخر مع الزايد بزمه المشتري ومع التقييم خبره من الزايد بالقسمة لان نصيب الثمن في الاخر واحد
فيكون ان يبيع بمقتضى من ينعقد وان يبيع بين سلف وجه اما المشتري في الضعيف في احد نصيب في المختلفين
في الاحكام كخبره وثوب وجوبه وصيرته كخبره او مودعه واما السلف والبيع فصح انه ان يعلق بتمتلكه في
البيع وكذا من النظر في خبره بزمه ورواه وكذا خبره ان يبيع بين بيع واجارة كان بضمه هذا السلف في بيعه في المار
سنة بضمه وبين بيعه ورواه كان بضمه هذا السلف في بيعه بضمه في البيع بضمه في البيع بضمه في البيع بضمه
واجبه ومعه فليس له في العيب منفردا وله في البيع او لا في البيع هل حكم عام في سائر المبيعات مشا وبها
ويختلفها وسواء في العقد قسط كل واحد من الثمنين او لم يثبت وذلك لان الضعيف واحد في قوة العيب
وحد بطلان كل واحد منهما ينعى اقتراح ونحوه في الثمنين ان لم يثبت في العقد قسط كل واحد من الثمنين كان المشتري
يختار بين بطلان البيع بطلانها وبين ثمة ما يعلقها وفيه نظر لان ما يعلق قسط كل واحد لا يملك من ثمنه الضعيف
اقتضا لا يترك اجزاء الثمن على اجزاء البيع وان ثمة البائع مالم ينعى حق سقطين من ثمنه الثمنين ^{حيث} وفي شرط
الامان شيئا بضمه من ثمنه الاخر من الامانة لانه لو كان لهما في بيعه بضمه بضمه ورواه في البيع بضمه
عيب بعد الضعيف من الزايد وانما ردها احيانا يوجب الشركة بين البيع والمشتري الاخر والشركة عيب فبطلت الرواية

في موضع من وقت واحد والقاضي وابن ادريس لاحدهما الرد ولا في الارض التي من كونه الصغر واحد بل بعد
القاضي وعيب الشكر حادث بعد الرد لا قبله فلا يكون ما قلناه والاولى تأخيرا لانه عن موطنها ونقول عليه السلام
مسألة على احوالهم ولا عيب على احد استعاضة بغيره لا بما ومصلحة غيره لئلا يكون ان يفرق وان استأجره
البايع لانه ادخل على نفسه بغيره بان المشتري اشار وان لكل منهما ان يفرق لانه الاخر من مختلف ^{الشيء} المشتري
ثبت بما احتيازا الرد هذه المسئلة فيها فربما اولى المشتري بجمع الماء وهذه المرأة اسم لموضع يقع فيه الماء
الرجل الماء في فطارهم وهي المرأة او الناقة التي تربط اخلافا ما تم تركه من الحلب اليوم واليومين ^{الثلاث}
حي يجمع بينهما فمراة المشتري كثير فربما في غلبها لذلك وليس فيه تحصيل من التحصيل وهي الجمع القليلة من هذا الفعل
هي المشتري ليس اخذ من المالك وهذا النظام لانه المالك الى بالشيء المالك في غير نظام والمراد به هنا اخلا
صغر غير مقصورة والها رفرها والعيب خرج عن الخيرة الطبيعية زمانا ولفظا فان خرج الفرق بينهما الثالثة من
اعتبار المشتري وعينها ثالثة ايام يعني ان لم يقص في مدة الثلاثة عن الاول ثبت الحجاب وان صادرة بغيره
يقص في الثلاثة يعني لرجلها وهي امرأة ثم حليها ثانيا فلم يقص من الاول ثم حليها ثانيا كذلك يجب صارا للين عادة
تغير المهر او تغير القصاص الثلاثة اذ حيازه ردان العيب الموجب لفسخ نكاح الشيخ في ما تفرق في ثلث عدم التقط
على يوم الاذن في الرد الرابعة فالشخص لم يحلها ولم يكن لها مصلح قبل الحلب وبعد العقب ثبت له القصاص على
سواء حليها ثانيا انقص من الاول وثالثها لا اولى وان كانت في الثلاثة ولا جرت بين اخر الثلاثة والخصم في الثلاثة
بالشخص على حدة يعني بزمانه عيب في السبعة حليا استنادا ثم يقص عنه في الثالث فانه ثبت له الخيارات الثلاثة
ليس مع ثبوت المشتري الاستسكان وطلب نفاذ الحق لان ذلك من احكام العيب لا المالك بل المالك ان يفرق
بجانب الحق او يردوها السادسة الذين المسمى في حال العقد جزء من البيع يجب رده مع ما مع وجوده وعدم نقص
فيه ومع النقص ارشده ومع عدمه مثله ومع عدمه المشتري القبر وقت القدر اما القيد في الثلاثة قبل الرد قبل الحلب
مع وجوده ونحوه فله ام لا اشكال مني على ان انقصه من العقد من اوله او من حيثه فعلى الاول لا يرد
وعلى الثاني وهو الحق فحق المالك بالعقد فهو حادث على حكم السابعة المراد باليمين على القيد هي السابعة كافي
المعقوبات المشتري وهو قوله القاضي وابن ادريس والقاضي وقار في كونه امراد من طعام وقيل امراد من قرا وتربكا
ورده المشتري عن النبي صلى الله عليه وآله وقبله دم والمحق الاول والنقص محلي على كون القيد ذلك التام كالمثلية

في النكاح

في النكاح فحق القاضي والقاضي وابن ادريس لا يرد ولا في الارض التي من كونه الصغر واحد بل بعد
القاضي وعيب الشكر حادث بعد الرد لا قبله فلا يكون ما قلناه والاولى تأخيرا لانه عن موطنها ونقول عليه السلام
مسألة على احوالهم ولا عيب على احد استعاضة بغيره لا بما ومصلحة غيره لئلا يكون ان يفرق وان استأجره
البايع لانه ادخل على نفسه بغيره بان المشتري اشار وان لكل منهما ان يفرق لانه الاخر من مختلف ^{الشيء} المشتري
ثبت بما احتيازا الرد هذه المسئلة فيها فربما اولى المشتري بجمع الماء وهذه المرأة اسم لموضع يقع فيه الماء
الرجل الماء في فطارهم وهي المرأة او الناقة التي تربط اخلافا ما تم تركه من الحلب اليوم واليومين ^{الثلاث}
حي يجمع بينهما فمراة المشتري كثير فربما في غلبها لذلك وليس فيه تحصيل من التحصيل وهي الجمع القليلة من هذا الفعل
هي المشتري ليس اخذ من المالك وهذا النظام لانه المالك الى بالشيء المالك في غير نظام والمراد به هنا اخلا
صغر غير مقصورة والها رفرها والعيب خرج عن الخيرة الطبيعية زمانا ولفظا فان خرج الفرق بينهما الثالثة من
اعتبار المشتري وعينها ثالثة ايام يعني ان لم يقص في مدة الثلاثة عن الاول ثبت الحجاب وان صادرة بغيره
يقص في الثلاثة يعني لرجلها وهي امرأة ثم حليها ثانيا فلم يقص من الاول ثم حليها ثانيا كذلك يجب صارا للين عادة
تغير المهر او تغير القصاص الثلاثة اذ حيازه ردان العيب الموجب لفسخ نكاح الشيخ في ما تفرق في ثلث عدم التقط
على يوم الاذن في الرد الرابعة فالشخص لم يحلها ولم يكن لها مصلح قبل الحلب وبعد العقب ثبت له القصاص على
سواء حليها ثانيا انقص من الاول وثالثها لا اولى وان كانت في الثلاثة ولا جرت بين اخر الثلاثة والخصم في الثلاثة
بالشخص على حدة يعني بزمانه عيب في السبعة حليا استنادا ثم يقص عنه في الثالث فانه ثبت له الخيارات الثلاثة
ليس مع ثبوت المشتري الاستسكان وطلب نفاذ الحق لان ذلك من احكام العيب لا المالك بل المالك ان يفرق
بجانب الحق او يردوها السادسة الذين المسمى في حال العقد جزء من البيع يجب رده مع ما مع وجوده وعدم نقص
فيه ومع النقص ارشده ومع عدمه مثله ومع عدمه المشتري القبر وقت القدر اما القيد في الثلاثة قبل الرد قبل الحلب
مع وجوده ونحوه فله ام لا اشكال مني على ان انقصه من العقد من اوله او من حيثه فعلى الاول لا يرد
وعلى الثاني وهو الحق فحق المالك بالعقد فهو حادث على حكم السابعة المراد باليمين على القيد هي السابعة كافي
المعقوبات المشتري وهو قوله القاضي وابن ادريس والقاضي وقار في كونه امراد من طعام وقيل امراد من قرا وتربكا
ورده المشتري عن النبي صلى الله عليه وآله وقبله دم والمحق الاول والنقص محلي على كون القيد ذلك التام كالمثلية

في النكاح

في النكاح

من الجمل

الاول المتبادر في المجلس وان لم يكن الوجود معقده بل يكون في ذاته لم يقع البيع لانه مع دين بوجوه ثلث الاولى
انه بطلان البيع بالتعريف قبل القبض وذلك لانهم قد علموا ان ذلك المشتري غير ان ذلك ملكا مستترا كما لا يقع البيع
فانه قبض الزم والاولى وان ذلك مع البيع الثاني لان المشتري حين عاين كونه ومع البيع الاول ايقن كونه وان لم
الوجود لم يكن قبض حقيقيا وهو التاثير وتبين المعنى لقبض المتعريف ولو كان حليسا فانه ينافر ان يكون لها
الي الوجود من رتبة اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام وعلى ما الشيخ ورد ما بين ادريس لانه موقوف فلا ينفذ
وذلك الشيء في كتاب العلم منه شيء وعلى ما به موقوف والحق انه وانه لانه موقوف في حكم المتعريف يكونه الشهادة
واحد كما عليه الامام عليه السلام في الرواية وامر بان يجرها فوكيل له من يبيع ويشترى باعتبار ان كل واحد لا يبيع
ما لا يصير في قبضه موقوف على غيره الا في البيع الاول انه يصح لانه لا ينفذ الا في البيع الثاني ان كان
مقبوضا في الرابعة ان هذا البيع وهو بيع ما في الذم الفتيه بين في ذمته ليس بيع وبيع بين اذا قربت هذه المقاييس
في المسئلة يجوز ان يكون له درهما بدينار في البيع الثاني ان كان في المسئلة الصادق عليه السلام عن الجمل
يقول لصانع خبز في هذا الخاتم واولئك درهما لها بدينار في البيع الثاني ان كان في المسئلة الصادق عليه السلام عن الجمل
وهو قريب من تارة او هي نظرية من كل شيء بالغة انفا رسيته والعلية هي العينة التي هي في العادة اذا قربت
فيما سئلان الاول ان الشيء جزئ بدينار بدينار مع اشتراط البيع على المشتري فباعه خاتم اعتاد على هذه
الرواية وحلله ادريس بان الربا الفروع زيادة في العينة موافقا للعينة والعينة هي العينة زيادة في العينة
بل في العينة وتغير المعنى وقال الربا هو الزيادة مطلقا انما في العينة والعينة كذلك فتعني مع احد المتعريفين بالكلية
نسبة وكذلك استعطف العلم بالرواية وقام في بيع بغير روى واما العلامة فتعني من جواره واجاب عن الرواية بان
ليس فيها دلالة على البيع بل جعل ابراهيم الهمداني بالهمداني شرحا في العلم فلا يكون له والية على مراد الشيخ من البيع الثاني بل
انقضى الشيء هل يورث الحكم بانه بيع وشيئا بدينا او درهم بدينار بشرط علمه لا لا يورث في جمل المتعريف في العلم
ففي البيع ما لا العلامة لانه الزيادة ان اوجبت الربا بدينار التجرى في البيع ولا فلا في البيع واما المعنى فمزم فابعدا
العتبة وقام في بيع ذلك على ان يبيع نظرا في عدم الشيء والاعتناء على مراد الشيخ او غير مراد فغيره فغيره فغيره فغيره
عن تارة بن حزم من مطلقا اعتناء على عدم المعنى لانه الزيادة والرواية وروايت ادريس في العلم بالرواية وفيه ان
قوله والرواية لا دلالة لها على ما ذكره وتبين ان ادريس بالجنس ثم انما يشاء في ذلك وقت ذلك

والمستحق

بكرت

ومستحق وجب انفسه ويكن ان يكون وجهه ان الثاني ان علم انه ازيد من الخلية في الليلة لم يجم الى القيمة وكذلك الحال
في مقابلة السيف والركب وان لم يعلم لم يكن في الاشياء فاقوله حيا لم يقسمه الثاني اربعة اقسام وانه بوجوه ثلث
الاولى ان يكونه انفسه في مقابلة السيف والمضرم في مقابلة الخلية في الليلة يسفي الربا ويؤيد رواية ابن ابي بصير ان سائله عن
المضرم ساء بالرواية ما اذا كانت انفسه اقل من النقص فلا بأس وان كانت اكثر فلا يصح لا يجوز مع شيء
منها بغير درهم لانه في هذه المسئلة لا يحسن بالعرف وهذا قاله المتكلمين مع شيء وانما يوجب ان يقول على
الاشياء المذكورة اما حال او يوجب وعلى التعريف لما ان يكونه الاشتناء من النقص المجرى حال العقد او في
مجهوده وعلى النفاذ ما ان يعلم البسته من النقص ولا لا لاشياء في غايته لانه الثاني حال الاشياء من المجرى
حال العقد والبسته معلنة فيصير الشيء على حالها والبسته مجهولة فينبط الثالث من المجرى البسته معلنة فيصير
الاشياء من المجرى والبسته مجهولة فينبط للمناس الخ من قبل والاشياء من المجرى حال العقد والبسته معلنة
فيصير المتناسك الشيء على حالها والبسته مجهولة فينبط السابغ من المجرى والبسته معلنة فيصير الثاني من المجرى
والبسته مجهولة فينبط اذا عرفت هذا فالشيء المعلق النقص لعدم العينة لم يبيع شيئا بغير درهم والمجولة وان لم يقيد
قاله بن حزم انفسه الاشياء لانه لا يعلم قدره وتعلقه في اما العكس في الصانع كما قلناه والاشياء في العلم
فانه حكمه بما لا يتكلمه ما قلناه اقرب لا يجوز بيع الزم قبل ان يجرى به حرام مع النقص الخ على انفسه لانه قبل
المعنى عاما واحدا لبيع اجزاء التي بعد لغيرها عامين ببيع اجزاء الثالث بغيره على حاليه وصلها
بيع اجزاء الرابع بغيره على حاليه وصلها على من التعريف بشرط القطع او مع اصولها ببيع اجزاء
للمناسك لغيرها على حاليه وصلها على من التعريف بشرط القطع او مع اصولها ببيع اجزاء
ثبت بالاشياء فيجوز بدين حرم قوله نعم واحل الله البيع ولا يصلح الدال على الجواز تركه الجارية في العام الى الحد
لا يجمع على منعها في الباقي قاله المتكلم في بيع والمري الجواز في البيع ورواية يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام
وغيرها من الروايات السابعة بغيره على حاليه وصلها عاما واحدا لبيع اجزاء السابعة بغيره على حاليه وصلها في ذلك
غاية الاول في البيع في وقت لا يبيع معقدا على رواية الى الرجح الثاني وغيرها التي نقل ابن ابي
عن سائر الصحابة بشرط السلامة وهذا هو الحكم وجعله المم في بيع في الثاني في المصنف وان ادريس في الشيء
في كتاب الاخفاء ومرو عن الصحابة على كونه المجرى واحل الله البيع الا ان يكونه بغيره عن غيرهم منكم وهو ايقن

ولقد
فلو كان ثبوتها من غير الرابع ان يكون من العقل فلا عبرة في الشجر بخلاف الشاخص في الاول والرابع وشرط بلوغها نفس
خلافها مسكاً بالنسبة في مع العربة وشكا بجرهم المراسية فيها فرق الواحد نعم شرط الشجر خاساً ومن النابض قبل
كالصق وتبع ابن ادریس ومن النكاح لا محالة عدم الاشتراط وعدم الدليل الدال على مواعده نعم لعل شرط كماله
لانه مرابيت وقال المعصوم في جمل الجمل في بيعها حرمها فلا بد الا ان المطلق وفيه نظر لا نأخذ بالبرهان العقلي وهو
مغارة النكاح والمنع وبه فالمراتب حرم وقال بعض الفقهاء يجب ان غافل في الزمان من ثمرتها عند الحقيقة وفيها وليس
يشي الاصل وبها يظهر الجواز الدال على بيعها مطلقاً ويجوز ان يبيع ما ابتاعه من الترمم يمكن هذه المسئلة من
فرض جواز بيع الشيء قبل قبضه ونقد ثمراته جازي على كراهية خلافه من منع من ذلك مطلقاً او في المكمل والمثبت
والفرض حيث انها لا محالة غير مكمل ولا من غير ما عن المنفعة فاشارة المنفعة الى عدم لان حبسها كليل ومن
والمراتب بن اشبه عقل هذا في البيع اعتماداً على رايه يعنى بانه شعب عن المصلح وعليه السلم ورواه
للعلامة عليه السلام عن ابيه في نفسه رسول الله صلى الله عليه وآله مع اهل بيته كونه ذلك التعديل بشرط السلم
وفراي ابن ادریس ان كان ذلك بمقتضى خبره وانه كان على ربه المصلحة فان كان حرم في ذمة الشريك في الزمان
سواء بقيت الثمرة او تلفت وان كان جزمنا في بيعها باخل لا نه حرم ويكن ان يجاب بانه ليس يبيع ولا يحق
يلزم ما ذكره واعنا هو مراعاة غير لازمة من المصلحة في سببها بالذات بها لكل منها الحق عليه السلم المقتضى عند
شرطه ولم يترك قال المعصوم ولم يقل لهم وفي جواز ذلك في غير العقل من الزرع والغرض في ذلك هو
وابن ابي عمير عن محمد بن مردان قال قلت لصادق عليه السلام اشترى ثمر فاكل منها قال كلى ولا يجزى ذلك جعلت
ان التجار قد اشتروها وفقدوا السواهم قال اشترى ما ليس له ومن يحد من عمره عن بعض اصحابنا عليه السلام
عن الرجل يزرع الفحل والسبيل والثرم فيجوز له ان ياكل ثمرها من غير ان يصاحبها من مزدرة وغير مزدرة قال لا
وافنى الشجر في ذمة وكنها في الاضمار والقاضي يحل له الاكل من الثمر وعده الى الشجر والزرع وما في الثمار
الجارية بالتحصيل بالثمر لتحصيل الثمن المذكور بها وهي تحبس عنها جزئ الفحل والمهم تردد في الرابع والخم في كلام
الشيخ في الذي ينعون نعم الزرع مؤكول في رايه ابي عبد الله اما العلامة فنع من الكل وهو الاجم لا محالة
جواز الصفة في مال الغير لا بانه ولزاجه للثمن بانه يعلق بمجربا ان كانت المصلحة عليه السلم من اجل
بالزرع من الزرع والفحل والكرم والشجر المباح وغير ذلك من الثمر اجماله ان يتناول ثمر شيئاً قال لا يجزى ان

شجرة

شجرة ووجه العلامة ان باخذ في مصدره منكر وقع في سياق النفي فبمع الاختر والاكل والحل في ذلك والتحصر
اليه لعل ان قلت لم اجد في الاصل الاخذ فاعلم انك لا تكون متابعاً لغيرك الشيخ ورواية ابن مردان قلت ان المراد بالكل
الحق من الشجر ومع من الشجره ومن اعم من الجمل والاكل كالقشاة والاصص ليس يجزى ان يبيع الاخذ
مع ولا يشرع المراد بالسلب ان الام لا اذا سلب عن استعمال ما لا يجزى بغيره لانه لا ينفك عنه لانه لا ينفك عنه
وهنا ليس كذلك واما الروايات المذكورة فان فيها العلامة على ما اذا علم شاهد الجمل لا محالة وهو حسن ولا يخفى
لما حدث من الزرع بالقبض من يديه لما دلت في الثلاثة كافي من الزرع بالسلب الجملات ونقل المتن في الذين عن صحة
ان فان الزرع بالبيع وبغيره القابلة للثمن في جواز الزرع بعد الثلاثة ان جعلناه بالبيع وكذا لو سقط القمار
بغيره عن الزرع بالبيع واذا جعت القابل فاني ان يبيع على ان يزرعها في ان الاول في مقدم ان ما تشاره القصور
الشيخ في ذلك وعليه الفقيه وهو قول المفيد وسار القاض في القابل والقرينة والقاض في الجواز وان حرمه ان مع الزرع
الشرط لانه مع ثمرها فاما الفرق فانه بين الثمن والعرضه ذلك ببيع الزرع له لكان ولو انه يزرع احكامه ثم يبيعه
العرضه الثاني على قول الشيخ في ذلك لا يبيع الزرع القابل بالبيع عن ان لا يشترط البيع لاشياء البائع وكذا قيل من كان
الحل جازاً وهو يبيع بالبيع بها مع الزرع ومنفردة ولا يبيع بغير منفردة عنها الثالثة حيث يشترط في البيع في بعض
فبما لانه فلي اجمعت قبل النفي او في اختيار المشتري فله الرجوع بغير ما بين الجمل والاجزاء وعند الشيخ
لا يرجع المشتري على البائع حتى يبل له رد المبيع ومنشأه القاب ان البيع عند ان البيع قبل قبضه مضمون وكذا قال
بقره بالبيع وما لا يزرع بالبيع لا يكون مضموناً لانتهاه لغيره بالبيع وانما لم يكن الحل بقره بالبيع لم يكن مضموناً
ومع ذلك صفاته التي لها خراج من الثمن شيئاً ما قالها ارشاداً بالقبض وان لم يقره بالبيع الزرع في قول
ما لم يشترط المشتري فابرة ومن الجمل وان لم يقره بالبيع يبيع اشترطه في بيع جميعه كالبيع سلفه وشرط في البيع
الحل لانه اذا اشتريه المشتري وان لم يكن الام سببه ويجوز بيع بعض المبيعات مساهمة وكذا يبيع مع بعضه كذا في
احدها لانه ساهماً فلا يبيع مضموناً كرايه ووجهه لان مقدرة السلم وعدم الضرر في المعاملة الصغرى جازية
حاصلها مطلقاً على غير مكره البيع جازاً سبباً لغيره مطالبته المشتري بحقه الشيء كونه معلوماً بالبيع كرايه والثمة
اذ لم يملكه مائة من الثمن لغيره عند اذا عرفت هذا فاعلم ان كل ما يبيع بغيره استثناءه ببيع مع الدابة لا يزرع ساهماً
وما لا يبيع بغيره استثناءه فلا يبيع الا ساهماً ولا يزرع بغيره معلوم وان كان ساهماً في الثمن في الجمل الى اما الذي يبيع

بمنه
الكل
الزمن

المذكورة قبل الترخيم في قوله وورثه من قبله كرمه ولو لها ^{الاول} وكبره المشرقة من الاصل الى ما هنا
لا خلاف ان لا يحرم المشرقة المذكورة بعد الاستبراء المذكور اما قبله فغيره لان احدها انكره وهو قوله الترخيم في قوله في باب البيع
واختياره الجليل والمقصود من الاصل وتفرقه عليه السلم انما هو مسلكي على ان اهلهم وانما هو قوله في قوله في باب البيع والمشتبه
واين لم يرد في قوله عليه السلام جرحا جمعا او اسكتها جمعا لما باين جازية من انبيى كانت معهم من غيرت نعماتهم
فليس انبيى على السلم عليه السلام انما يمكن ولا هو الاصل على الاستسكان فيمن يفرق قوله ورواية ابن حنبل من القصة عليه السلام
ورواية جرحه من انبيى المخرجة بالقرعة الثانية قال الجليل بعد الاستبراء سبع سنين ودارا انما تارة من الرضا والاول اقرب
اذا قرئت على قوله في قوله الاول والثاني بالبيع لان البيع فاسل فانه في طوعها واختياره وان لا يبيى لان انبيى من الله
يعتد من الجارية وانما يترك لان البيع صحيحا الاخر واستشرط الرضا من المشرقة في الرد الثانية لم يثبت الام والى احدها
فلا يخفى ولا كراية بذلك في رواية ابن حنبل الثانية طرقة في ذلك فاما الاول واين الجليل طرقة في من يفرق مقام
الام في الترخيم واقتل البيع في الضحايا ذكره ذلك في خبره وحقق المشرقة في التناهي للكم بالام وعليه للثبوت الاول طرقة
الاختصاص ان المشرقة بعد الاستبراء سابقة وقيل بكون البيع وقرب الترخيم وهو ان يبيع المشرقة ولا يخلع بالقيام بالثبوت
لا كراية والا فاكراية الفاسدة لا ينعين المنع من الترخيم بالبيع بل يجر كل اشعار باختيار المالك اما ان يبيع المشرقة
يرجع شرعي فاشترطه المصنف فلا منعه من ذلك وله معروفا نصف المشرقة الاول فانه في ذلك جازية من قوله
بالبيعة وقد نصت فيها بالولي فبكره للولي قوله انتقمنا لما ثبت ذلك في خبره من المشرقة قال في بيعه ان يبيع في
اشارة الى روايته على من يرد من الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام واسم لكن ضعيف والله اعلم
والاخرى له وجهها سواء الجليل على قوله المخرجة بالبيعة قبل ان يبيع من وجوده النفي على خلافه ثبت منع كونه
ثباتا بل هو من اتحاد طريق المستلزم وفي روجهما بالقرعة الاختلاف في روجهما بالنفي ومما اورد في المشرقة
قال ابن ادریس لا يوجب الجليل العتق في مقابل وهو النسخ وقال غيره وهو الاصح انه لا يرجع لان البايع اياه
بغيره من آخره مفرد فيكون له الفاء ما هنا النسخ كماله من غير دليل من المشرقة بالانكاح عالمنا بالاحتياط
فلا يرجع له بشي من الفقر ولا الفتن مع تعلقه في بيع البايع والى اورد في سببها فانه لا حاصل من ذلك اكرام
البيعت من انما على الولي ^{الاول} لم يرد استباح بالبيعة النكاح الا في قوله بن كره الغلام مسلما او كافرا طرقة
كله من استباح البيعة قال البيعة سواء لان كل الامام كاذبا لا يرد السرقة بغير اذنه او بعضه لا يبيعه وجوبه من غير

يقول

قال المصنف

فانه نصف الامام وذلك لما اخذ سرقة لا بجاهه ^{الاول} ولو اشترى منه سرقة من ارض الفقيه اصبحت رداية مسكين
عن القصة عليه السلام قال سالت عن رجل اشترى جارية سرقة من ارض الفقيه قال فليرد على الفقيه الذي اشترىها منه
وباره فيها ولا يفرقها ان قد علمه او كان من سره قلت جعلت ذاك فانه قوبات وما عقبة قال فليرد عليها وعلى
الشيخ في قوله كماله من المصنف المسئلة ولا شك انها مخالفة للاصل من وجوه الاول ودعا على البايع وفي خبر
جائز لا يفرقها والرد انما هو الى المالك او وارثه اذا الفرغ منها على كونه من اهل البيت لم يرد
انه يرد على الوارث مع عدم البايع وباخ من غيره وهذا ايضا مخالفة للاصل بل يرد من التركة ^{الاول} ان
الثالث انه اذا عتق الوارث استعتق في الفتن وهو باق بالاصل لانما مال المشرقة عليه الفتن فلا يرد من كماله
المالك لما كان على غيره فذلك انبيى ابن ادریس بانه يحب حفظها ويرد على مالها كاللغة ولا تكلف السعي
والمعروف على الحاكم بحماية مالها وكذا انبيى به مع انه قال في ثقت ان مسكين التمسها لا يفرق الا في حالة
وبقي رداها لا ينعين فيه واستحقت البيعة فاختار اقرنته العمل بالرواية واجاب عن المخالفة للاصل لما
رد على البايع فلانه مكلف بردها على اهلها المالك السارق او لا يرد رتب به عليه واما استعماله في البيع
بين من المشرقة وحق صاحبها والاصل فيه ان مال المشرقة في الفقيه والبيع صار محرما اخر ما فرضنا فلا يباع
ذهابا مال المشرقة في الفقيه قلت في كلامه نظر من وجوه الاول انه لا يكلف البايع بردها الى اربابها فكل مكلف
المشرقة انبيى كماله ما حصل من بيعه بغير رضا ولا علم من ماله فيجب رده اليه ان قال البايع به سابقه في
بالرد او لا تلت لا ان يرد من البيعة والاصل ان الفاسد من القاصب يجب عليه ارجاء على القاصب ان يرد
المالك ومن الجليل اجاب ان ذلك البايع اما ان يكون صادقا او لا الاول لا يرد الرده عليه بخلافه وعدم ان
فيكون ان سبي ما نابتا ومن الجليل ان لا يبيى البيعة لان ليس وكذا المالك ولا يرد له مع انه يرد ان يرد في
سبيع عليها احتفاظه وهو الجليل اجاب ان ذلك في الاستبراء انه يرجع من المشرقة وحق كماله غلط
اذ لا يرد رده ما ستر الى ذلك ولا يرد رده اذا الفرغ ان الفتن لا يرد البايع لان اهل الله
يجب على من مع القيام بفرائض البيعة والذهب عن اهلهم مع انه يرد من كل من تلف له مال او غصب منه
ونقد الرجوع على التلف والقاصب انه يرد من غير من اهل الله ومن اهل الله فاذن الا يرد في
المشروطة اذا دفع الى اذني مالا يبيعه فغيره ذكرها الشيخ في رتبة القاصب وصحة الرواية ان على اهل

انهم يبيعونهم واسكان البقاء وقبل يبيعهم المهره والبياء موعده روي عن الباقر عليه السلام انه سئل عن بيعه انما
 في القارة وفي البحر رجل الف درهم وقار له اشترى منها نسجه واحتمى بها عني ورجع عني باليا في ثمان مائة صاحب الاف
 فاطلق العبد فاشترى اياه فاعتمى عن الميت ووقع البير الباقي في بيع الميت في عتق ذلك من ابي اسير ورثه
 الميت جعلا فاحتسب جعلا في الاف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك يا ابا ذر لو اوردته انما اشترى منك
 بالثنا وارسوا في العبد انما اشترى منك بالثنا فقال ابا ذر عليه السلام اما الحجة فقد مضت بانها لا ترد
 العبد فمن يرد في الرق الى مولى ابيه فاما القريبين بعد اقامه النسبه انه اشترى اياه من اهل اهل كان لهم
 رقاً قالوا لمع والجل بالزمانه شكل اما انك قد ضعف ابن ابيهم نسجه بالغزو ذلك النسخ والنجاشي واما
 فلان الغني فيها اضطراب من حيث ان مرد العبد الى مولا وقام حصول الشراء منه وعدم البشيرة بالثنا
 لاوجه له وكذا الحكم بعض الحجة لشيء صحت على هو العتق والاشهاد المنا في ربح العبد رقاً ووجه الشبهة
 العبد الى مولا به ما رتبنا رتب الراهى المتكافيه فيرجع الى اصاله بقاء المكث على ما كان ولا
 يعارض قولهم بغيرهم دعوى التمسك على القضاة دعوى العتق هنا فيه شركة بين مولا وبين نسجه
 شافها اذا عرفت هذا فاختلف المنا في هذه المسألة فقال ابن ادریس القول في كتابه انما
 لان الاصل ان جميع ما بين عبده له وتولى عبده غير انا له في حق فاعتق بالجل واختاره المهر في بيعه وكتبه في
 الرواية على انكار اهل البيع وفيه نظر لانه ينافي شرطهما من وثوق العتق وادعى فساد فقال المصنف هنا بعض
 قوله الماذون في اشرائه والعق لا يرد فيه مقبول ولعله يعرف العاقل اني القريب نظرا ما لا يرد فلا يرد على
 الجواب ان لم يسم المولى الاذن في قوله الماذون ما يصح تسليم الاذن في ذلك فلا واما انك فلا ترد في الما
 ليس مقبولاً مطلقاً بل فيما يتعلق بالتجارة من كبل او وزن او ربح عقداً وعدمه اما في اخراج ما بين
 ملك سبي فلا يلزم بل العبد بين سبي وارساء عليه غير مقبول الا مع تصديقه عفا كان او غير وجب بالحق
 ان المولى ان سب الاذن في قوله الماذون العتق قوله الماذون لكن انما ما ذكرنا في التمسك وان لم
 ذلك فالقول في قوله والماله هذا كله مع عدم التمسك لاحد المياليين اما مع حصول التمسك فاما في احد الحكمه
 واما الحكم واحد فقال في حقه ان رجعتا بغيره في الدين فالحكم لا يرد اي يقص به لسبب الماذون وان لم
 بينه صاحب الدين فالأثر بوجه شبه المانع فلا يقص في صحة البيع مع انهم ان يقدم بشئ مولا الاب لا دعواه ما بان في الحكم

وهو الفساد

وهو الفساد فبذلك يتبين وانفسر على ما لم نقف عليه بان التثبت من ثبوت الفساد فيرجح لك انك اذا
 مبدل فبيع السب البائع مبدل في ذكر النسخ في هذه المسألة وغير القامى وانما ياحكامه المعه القامدا
 على رواية محمد بن مسلم عن ابي ابي عليه السلام المتضمنه لذلك ومنه ذلك ابن ادریس انما لا فلا يرد في واحد
 واما انما ياحكامه اهل المذهب لانه يبيع بمهر ولما لا نأخذ ان ارجاع نصف الثمن لا وجه له لان البيع
 ان لان هو الاثر في حال المشتري والا في البيع فكيف يكون انك يبيعها نصفين قالوا وانما اور وشيخنا ذلك
 ابراد ووجه حقه في كتاب السلم في الخلاف واما المصنف في ضعف الرواية لان في طريقها من حجب وفي كلام
 ولاضطراب فيها قاله ابن ادریس وحكم بقاء النسخ لانه مقيد بغيره واما المصنف في ان ادریس بغيره على المشتري
 قبل القابل بكونه مودود العتق ولما يكن المعقود عليه فلا ضمان وحقق المصنف وغيره موضع المسألة بالثنا
 عتق من مرقا في المنة من عتق البائع عتق بغيره ادریس بغيره على ثبوتها في العتق مطابقاً لغيره فاعتد بغيره
 وعدم ضمان المشتري سالاً لانه لا يرد على المبيع الهاك في موه القضاة من ضمان البائع وقدر بعض القضاة في حق
 ان يقيه ان النسخ ان يبيع بمهر عتق من عتق به ولا يرد في الرواية عليه بل في ادریس من عتق لا فلا يرد
 البائع في اخراج العبد من لا يستلزم ان يكون واقفاً في نفس العتق وكذا اعتراض المشتري فيها ليس من العتق بل
 من رضى المشتري باحد ما بعد العتق وكذا ان ادریس باحد ما بعته بغيره فيه فذلك اذا رضى باحد ما بعته واما
 نصير العتق ان شركت بينهما فوجب ان يرد البائع نصف الثمن على المشتري ويكون العتق المرحوم بينهما نصفين وكذا
 الابن هذا اذا كان قبل الاختيار واما اذا كان بين الاختيار فان كان اختياره السابق فهو من عباده والموجود البائع
 كان اختياره الرجوع لغيره وعليه الثمن انه اخذ البائع ورجل لا يرد البائع الا مع التمسك او التزبط وفي المصنف
 مطلقاً من عدم التمسك وكذا قوله يطلب يا ابا ذر فانه انما يطلب قبل قضاء باحد ما بعته وانه لا فلا
 وعنى في قوله فذلك اذا رضى باحد ما بعته وكذا نصير العتق ان شركت بينهما نظراً ما لا يرد فلا اعتراض المشتري
 فيها لا يتم ان من شرطه قضاء بغيره البائع حقه ما اذا لم يرض ان كلاً منهما من شرطه يادع عليه العتق وانما يجب على البائع
 دفع ما رضى عليه العتق واما انك فلا لا نسلم انه اذا رضى باحد ما بعته واختره غيره فيها لم يرد من شرطه ان يختارها
 لا بعته ما اذا لا فلا لا عليه في الرواية ولا في كلام البائع واما انما فلا ذلك يستلزم الشركة المقيدة للبيعة في
 المشتري عن شرطه ارضاء البائع واما انما فلا فلا خلاص موضع المسألة وهو ان باعته بمهر في المنة بغيره الا اذا

باعتبارها ونسب شبهة في ذلك وقد جازها في كتابنا كثر التواتر وتبيننا شعوبها وانضممت بها انه يقبل لا شك ان الموقوف من الرضا
وهو صلاحه المألو عدم الاختلاف في التعليل ولم يرد عن الخارج في تحديد الرضا فان قيل على ذلك فيعمل عليه ثم انه استعمل العن
الملك المال لانه زواله مغير ولا ولا في التبرعات المخرجة على الخلاف وسئل ان شاء الله نعم ذكر الخلاف في ذلك في
كتاب الرضا
وهو عقد شرعي لا ينفذ بنفس ادمي قال الميرزا في حقه انما لا ينفذ
به فانما ينفذ بغيره وبغيره التمس التمس فتمت من مثل عرضه وشرعا يقال على معنيين عام وهو التمس بالتمس او التمس
وعنه بالتمس ليس عليه شبهة لانه كان عليه شبهة من المألو واما التمس بالتمس في الكفاية اذ اعرفت هذا في المألو
فانه عقد يستلزم حصول الاجاب من الضامن والقبول من الموقوف له اذ لا ينفذ هذا شأنه فاجاب فتمت او غير ذلك
وقوله ثبت ورضيت وشبهه وهل يشترط فيه شرط من كونه هذا الزما والمقربة شرط فيه ومن ان الزمن اهم منه
التأخير عنه عقد لازم فليس الضامن فتمت وكذا للقبول له اية شرطه والرجوع على الموقوف عنه الكفاية يجب ان يغيره ما يغيره
القبول اذ ازمه من المخالفة الاجاب واعتبارا لم يثبت اعتبارا ولا
لاستلزام اثبات مال الشخص في وقت شخص بغير رضاه في هذا سلك الا في كل بشرط وفي الموقوف له ان لا يترتب في الموقوف
والخلاف ثم لم يرد ومن حيث انه اثبات حقه في دمة شخص فلا بد من رضاه وبقوله روي عن الصادق عليه السلام ان
عن الصادق عليه السلام في الرجل يموت وعليه دين فبغيره ضمان لعزله فقال اذا اقرضته القرض بدين دمة الميت وهو يترك
على بغيره على ان اذ لم يرض لم يبرم دمه ومن رواه في سبعين الحديث قال كذا في خيانة فلما وطعت قال رسول الله
عليه السلام انما هو على صاحبك دين ما لم يرض ودعاه ان يقولوا على صاحبك فقال على صاحبك ما يرضى الله صلى الله عليه وآله
ضامن فمضى عليه رسول الله عليه السلام انه لم يقبل على صاحبك السلم فقال في ذلك الله عن الاسلام خبرا فلهذا لا ينفذ
وهذا انما يجب ان كان رضاه شرط لا سادته رسول الله صلى الله عليه وآله ومن المصنف باعتبار رضاه في الميت لا ينفذ
على اعتباره مطلقا بل في شخصه شبه الميت مع انه كناية لا لا ينفذ التمس في الموقوف عنه هل شرط له او لا
على ذلك انه لو علم وانكر فمضى الموقوف في الكتاب بعد اعتباره وقال في ذلك الموقوف في القصد له ولم وانكر بيع القرض
ففيه دلالة على وجوب اعتبار رضاه والراجح الاول لعدم قوله عليه السلام الرضا عام دلالة كنفه ان الميت لا يشترط
اذن الميت بل قال الا ترى ان المألو انما هو الضامن فاعادة الى دمة الضامن فاعادة الى دمة الموقوف عنه فلهذا في قوله
نقل لانه مصادرة على المألو ان اخذ المألو من دمة الموقوف عنه يتوقف على صحة التمس فكيف يجوز في ان يثبت صحة

الثالثة هل يشترط معرفة الضامن والموقوف له وقت تملك لا يشترط على الموقوف من عليه السلم وقال في الموقوف من
فلا بد لزوم الرضا على اذ رآه معلومة ومعرفة التمس له واما الموقوف عنه فليعرف من يضمن عليه في المألو انما هو الضامن
في الاول لا لا لا لانه لا بد من تيمنه عن الضامن وتخليصه عن غيره ليقع التمس عنه والا ترى قوله في المألو انما هو الضامن
فما روي اما اذا انبرها فلا بد احسان لا بد في عقل الضامن من معرفته بحاله ولا يخلو وضع ذلك في غيره وقد روي انما
وضع الموقوف عند قبره لانه كما قال عليه السلام وليس يوافق الموقوف في غير هذه الامور الباطل وليس في ضمان على غيره
دلالة على عدم ذلك لانه لم يرضه ولم يرضه وحصل المألو من دمة الموقوف عنه الى دمة الضامن وبشر الموقوف عنه
فواضح ان لا ينفذ المألو من دمة الضامن في دمة الموقوف عنه في سلمه مطالبة اجابته وان كان المألو
ما به يقال المألو من دمة الموقوف عنه الى دمة الضامن فليس الموقوف له مطالبة الموقوف عنه ولو ابراه لم يبره الضامن وبلى ابراه
الضامن برياهما والحق لرواية الموقوف في فعله على السلم ودوا يتجاوز عن عباده انما صار الى رسول الله
عليه وآله لا ان لا ينفذ على رجل عليه دين فان قصاره فقال هل على صاحبك دين فان لم يرض على صاحبك فقال
اقرضاه على ما يرضى رسول الله فليما يقع اية على رضى ان اولي المألو من دمة الضامن من رضى ان لا يرضى من رضى
وبما يرضى فانما لا يرضى على فعل المألو من دمة الموقوف عنه الى دمة الضامن ولا يماضي فرق بين المألو انما هو الضامن
الموقوف من دمة الى دمة على القرائن ومعنى ضمان من الضامن انه اذ ابراه الضامن انما هو الضامن ان يرضى على الضامن
او الموقوف كذا فليمن شخص اخر من الضامن والموقوف له الرجوع على من شاقبها اي الضامن اي الضامن الموقوف
والرجوع يكون باقل الامرين من الموقوف وتماز في الثالثة الاضمان الموقوف كالمقرب والموقوف بالبيع الفاسد السلم
والعارية الموقوف على بيع ضمان من من ذلك ام لا اما على القول بان دمة ضامن فليمن فلهذا لا ينفذ
صحة فليمن لانه ثبت في دمة الموقوف اما الدين او قيمها فليمن انما هو الضامن ومن ان حق المالك مخوف الدين
ولا يثبت في الدين فيها الا عند تعذر الدين فيكون ضمان مالم يجب لان الغرض ان الدين مرجوع والضامن للمألو
الدين المألو ان من يرضى على الضامن والمألو ان من يرضى على الضامن اربعة الاول ان يكون حالا ويضمن من يرضى
اخر انما ثبت ان يكون مرجعا ويضمن حالا وهذا سمع السج في دمة الموقوف في ضمانه لا ارضا فيه فانه لو ابراه حالا
يجب على الضامن الاداء ورجوع المألو على الموقوف في ضمانه فليمن في ضمانه ان من يرضى على الضامن
وان لم يرضى على الضامن فليمن المألو انما هو الضامن فليمن في ضمانه فليمن في ضمانه فليمن في ضمانه فليمن في ضمانه

ومقت الحاجة الى الشراء الا قرب للدار فحسب الحاجة التامة قوله وبغيره من الاثر وهذا ما انفردت به الامامية فان
 لا يجرده الا مع الاثر والشاقي لا يجرده الا مع الاثر راجحة اعمها ما قدم قوله نعم والشيخ خيره قوله عليه السلام الصلح
 بين المسلمين الا على احل حراما او حرم حلالا الرأية ذكر في تفسير الخليل والشيخ المذكرين وجوب الاول ما لا يخفى
 الصلح ان يصطلى ان يفسد او احدهما الحرام او يفسد او احدهما التحريم ان يصطلى على ان لا يفسد احدهما او كلاهما
 الجلبية او المملوكة ايستات يصطلى على معاملة يوفى الى الربا وعلى جارية باخذها بشرط ان لا يطاعها الا كاتك ان
 شخص عينا في يد اخر ويعلم ان صاحب الدين مستحقها وانما يهدى لمصلحة المالك على بيعها او على ان كان هذا الصلح
 اذا تم فتم الحلال وحل الحرام وهذا ما يستلزم الى المصلحة لا بالنسبة الى المالك لانه انما يحكم بالظاهر وكل واحد من الطرفين
 حسن قوله مع جهلها اما مع علم احدهما وجعل الاخر كما في علم شخص غفل فتمت بانه مثلا بين ولم يعلم زيد مصلحة
 اقل وان لم يكن دين بل بيع كان ذلك مع قسم ما جعل الحرام ولو لم يصطلى الشر كان في ان الشرع جازي
 ارادة الشيخ في رواية العبد من الطاهر من الصادق عليه السلام في حله في ان شرع الشرع فالأرباب الشيخ
 لما تارة من موعدها والردابة لم يملك عليه قوله اما الحكم فهو مسلم لكن ليس على اعتبار بيع جهلها بحال المصلحة
 او يملكها اما لرجل احدهما وعلم الاخر فان هذا لا يبيع لانه من قسم ما احل الحرام واما ان يملك في
 الخلاف فيه انشاء الله لو كان بين اثنين درهما حسنا سكتان الاولى القابلة من الادراج اما ان يكون
 الدين بينهما او بين احدهما او بين ثالث فان كان الدين فان كان جدي موعدها حلف الاخر وكان له وان كان الدين
 احدهما كان له درهم وعليه الدين الاخر واعطاه درهما فان كان الثالث ان كذبها حلف لها واخر الدرهما حلف
 صديقا احدهما فكما تقدم وعليه الدين للاخر وان كان الاول اما ان يقول من درهما ان يبيعها
 او يبيع الاشارة فيما كان كان الاول فالعمل كما في المصنف وهو من قول الرادية المشهورة وان كان الدين فالأقرب
 قسمين نصفين وحلف موعدها درهم بعد فرض ذلك لمصلحة حصل فيه التراضي بكون الثانية ذات الاول فان كانت
 النصف من تقريرهم المستورج انما يفسد او دنا في المخرج ام لا وان كان لاهن فخرط وكان المخرج يفسد او دنا
 كذلك وان كان ما بينهما او حصل المخرج فمما اختيار المستورج في الرادية عن السكون لصاحب الدرهم نصف و
 اليه والى عايشة لم يكن هذا دعوى الاشاعة كما في الاول لان حلفا لغيره بكون السكون متعديا للمخرج
 ليستجبه بالاجرة ان يقول ان كان ذلك في اجراء معتزلة قسم اليه ان كان في غير المخرج فالعمل كما في رواية

وقالوا

وقالوا في ترك القسم الباقي على نسبة المالكين كما قلناه في المخرج وهو عينه ان لو قيل القصد هنا لم يكن بعدد
 وهما نه على في العمل من قول الروايتين في المسلمين فيترام لا يقول لم يذكر الا حقا فيها موعدا ذكرها في باب الصلح
 ان يكون الصلح فترام راجح ان يكون اختياريا فان امتنعوا فليس ولو كان لا حرم ثوبم كذا في اش
 بن جازع الصادق عليه السلام وعلى ذلك عمل الشيخ وانما هو وقار ابن ادريس العلاء لغيره هنا ارب ذرة من
 مع الاستكراه لا استكراه الفعل وابنه هذا المخرج نبهنا على ان كل واحد منها قد يعين قبضه ويعبط القرض
 نسبة المالكين كغيره من الامور وكما لو اشترى بها با شركة مع الاذن فان الشركة قد يحصل ابتداء وقد يحصل بالخرج
 لا شية كما مر هنا واذ كانا شركيين كان لكل منهما بقدر اس للمال الذي له كما في الطعام بين لوامر جازي على
 تسليم الشركة فيجب البيع وقيل ان كان ذكر موعده اذ كان القصد عينا ولو بالتقيد لا وجه لوجب البيع فحسن
 مع نقل خبرها او احدهما بقاء الدين اما بقية او لكسوة فان اعيدا على البيع مستوفين او يجهلين فمستوفين
 هذا مع ان قسمه الثمن اقل من اثناسه امكن شرهما بعينه وان الرخص وشرا الاخرين وان اقل من تساويا
 في الكم والكيف لارجح له اذ لا يعمل مال امر مسلم الا من طلب نفسه فالأولى في الثمن ان تساويا من كل الوجه المكنة على
 واحدهما ثوبا اذ قد اشترى بالدين ثوب مستوف وان تفاوتا فالذي يقبضه على المعاش غالبا ان الاجرة يكون
 لصاحب الثمنين والاخر لصاحب الثمنين وما ذكر من الاختلافات نادر هذا وقيل اذا كانا شركيين كان لكل منهما
 دامن المال لوقوله كما في الطعام بين مسلم اذا كانت الشركة اما اذا كانت الشركة في السلم مخرج ولا ثم ان
 واحدا من الطعام ياتيه واخر كما ياتين مع تساويا في السلم ثم اشترى بها اذكرها مع الكوان ان يقسم الثمن
 على نسبة المالكين لكن ذلك قول باطل لم يقل به قال ان قلت فعلى اي ثمن يجرى الرادية على امرين الاول على اشترائه الثاني
 قبل الشراء فان لم يشره اية لا يرفع هذا الاختلاف فان سلمت ثوبا الرجل مبيعته الرجل ثلثين درهما في ثوب واخر عشرة درهما
 في ثوب فبوت الثمنين فم يرفع هذا فبوت فقال عليه السلام بيع الثمنين يبيع صاحب الثلثين ثلثا الخامس الثمن والآخر
 الثمن فان قلت فان صاحب العشرين قال لصاحب الثلثين اشترى بها غلبت قال عليه السلام قد انقسم الله على اربعة
 فان ذلك تنبيه كبرتها ووقع خبره الانعاب واذا اقبلت سحفا احد الثمنين يبيع الصلح هذا اذا كانا مسلمين او
 استحقا اما لو حلف على دين دين في دتم ثم دفع اليه شيئا سحفا فان الصلح لا ينفذ بل يرجع مال الصلح الى الدين كما كان
 وهي المخرج حتى ما كلفت تصاعدا في الثمن الواحد على سبيل الاشاعة

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

سؤال

لذلك لم يبعد الاذنه كونه تيلي اوتيس ولا يكون له الرخ فيه ام لا وقد عرفت ما ذكرنا من اقسام المسئلة ثم قوله وتبين
 بلقي زمره وكذا على ان الزاوية تولى على بعض ما ذكره ولا شك ان الزاوية ليس فيها ولا على كذا اما اولها فلا بد
 اذ في في التي لان في الاسترجارية يكون معك ليس فيها نخرج بالاذن لان كونها مع الاسترجار وطبعا واما ثانيا
 فلا بد سائل لم يتبين على الاذن في سائر له بالظلال ان تليها ولم يقل بالاذن السابق اذ بالاذن المذكور والى
 ثالثا فلا بد ان سئلنا ولا تليها على الاذن في التي لكون ليس فيها ولا تليها على ما مضى لانه فكر والمادة التي
 ان كان فيها وضيقه فليست وان كان فيها ربح فله وذلك صريح في اننا لم نضارته لان ما لمضارته لا يتبين
 للمالك ربحه وعلى تقدير كونها الرضارته يتبين الرضارته لاشرط الاختصاص من ربح بعض المالك والاذن هنا حار
 يكون محتمة هنا مع ان في وقتها مع ما هو حقيقة بالاعراض من المربح ومنه
 لا خلاف في ذلك فالحكم في ذلك الشئ في كل وقت لا يرد في الدين من نفسك واخره من مالك فاذا قلت
 نقد فادركت عليهم لم يبق العيق ولم يقع القيد وذهب شقولة الامانة والمالك انهم لا يعمل بك لئلا يشترط الانسان
 لا يكون وكذا يقرر في القيد له من نفسه فالعقود التي هي من قبيل صحة التبركيل وصحة الاذن اما الفرائض فلا شك في نظرية
 ان لا لا شك انه اذا لم يكن وكذا في معارضة نفسه بكونه الفرائض باطلا لتعلقه على الشرط ولعدم المالك العقد واما ان
 في عقيد الفرائض مع نفسه وعقيد له مقدار ما يجعل لنفسه الى مانع يقع من صحة ذلك اذ اتيقن ووقع المقدوم فليس
 امره والله اعلم
 من الفرائض وحسب الارض القسمة والتأشير فاعلم ان السقي وهي حيث يتك كثره احتياجه الى ذلك في الجوارق
 المزارعة التي معاملة على الارض محض من حاصلها في معاملة لتبطل الاجارة وقوله محض من حاصلها فخرجت
 ينبغي ذكر ما مرادها معاملة القصد بالزكاة كالتك مثلا وانما اشاعتها في كل ما يحصل زكاة المدة في ربحه عقودها
 اجاعا ان يقبل ما لك الارض زارعتك على هذه الارض من كذا الشريعة فيها كذا وما شئت على ان يكون كذا النصف
 من جميع حاصلها بعد الموت فيقول العاقل قبلت ارضيت واما على ذلك اقسام الاذن في تحمل المصروف او نصف على النصف
 عدم ضبط المدة فيبطل البطل الثالث بعينه المصروف لا يخرج بل بالي فاما المعلوم كالتك مثلا سواء اذ كان في ربحها ام لا
 يتبين انما على الاذن في الجوارق ان لا يحصل خيرة المصروف فيحصل الارضان والفرقة للخط وتبين كلامه في وقت حله
 ذلك الخارج بعينه المصروف السابعة لكن بعد اخرج البين في الشئ يعم ذلك والرضي على خلافه بل ان لا يقبل على غيره

فحصل الزور

فحصل الزور الخامس لرباع على ان يكون للعامل فورا معاملة في ذمة المالك لا يجب اليه اهل الارض في الشئ
 يجوز ذلك على كراهية ذكر العلامة ان نصيب المزارعة فهو مخرج وان نصيب الاجارة فهو حق وفي كلامه على ان
 لا وجه له لان الخط ان مراد المزارعة اذ في نصيبه الاجارة لما كانت مكره لان اجارة العامل بنفسه بالخط في الشئ
 اذ يجرها لم يقبل احد كراهية في اجارة الارض المزارعة بالخط او الشئ مكره لا بان الشئ مكره بل في خطه هذا
 ولا يصح زراعتك كونه الاجرة في الذمة ولا اجارة لعدم الاتيان بفتحها وغرسها ولما يجب الارض ان يجر من
 الزارع ان يقدم في باب الفار كالم الشئ وان ادرى من فلا حاجة الى اعاءة نعم فاكرا العلامة انه في خطه مزارع المالك
 الجاهل لا ياتي في حق المزارعة واستشكل ان الزاوية اجماعا من حيث عدم الفايده لم يكن سائحا فلا يتبين في عقيد
 بذلك وجهه انه عند فاسق فيحتاج الى اقامة جديده وهذا الخط اذ لم يقبل عقالة الشئ وكبره اجارة الارض
 الباطلة لا يقبل هذه الاجارة اما ان يقع صغيره حاج من تلك الارض فذلك لا يرد فطعا رواية الفضل بن
 عن الصادق عليه السلام واما ان يقع مطلق او بعينه كونه ذلك من غيرها ولاها جاز على كراهية وقال القاضي انه
 كالاول فيجوز رواية للعلامة على السلم صحيحا قال لا تستاجر الارض بالخط ثم تزرعها حنيفة واجب للمالك الاجرة
 اذ بالخط على الجرح فيها وان يجرها بالخط الى اخره الا كراهية من جيب المصنف وسأله ابن ادریس روايات
 كثيرة وقال الشئ في بطلانها ما روي عن الصادق عليه السلام اذ قبلت ارضا بذهب او فقت فلا تقبلها باكثر مما قبلتها
 احب اليك على الكراهية جميعا من الروايات واما المساقاة فهي معاملة المالك العقد الصحيح اجاعا ان يقبل المالك
 العامل سائنتك على هذا البستان او البستان العلق من كذا ان يعمل فيه كذا ويكون لك من ثمره الثلث او الربع بحيث
 ترافعا عليه قبل العامل ويشترط في القصد ما يقدم في المزارعة اذ عرفت هذا فانه في الاول ليس ساقاه على البستان
 على ان يبا فيه على ان قال الشئ في ذلك لا يصح والحق الحق لانه امر شرعي فجاز استرجاره والثابت في كراهية المصنف
 اجزا فاق المساقاة على قطع ثمره بمختلف في شجرة العول بثمر واحد والحق خلافه اذ ان العمل معلوم انما كثر
 قال الشئ في ذلك اذا ساقاه بالثمن على ان يعمل رب المالك مع كانت المساقاة باطلا لان فرضها ان من رب المالك
 المالك من العامل العمل الفرائض والحق الحق كالشرط ان يعمل مفعلا ان يكون على المالك بعض العمل وهذا كذا
 بل هو نفسه الالبه بستان بين اثنين ساقا احدهما على ان له اربعة من الثمن وعين الزاوية مع وان شرط
 او ما دون بطل لانه ساقاة يفرع من فليكون كانت الثمن بغيره فبطل الشئ في ذلك والعمل اجرة المثل وقوله لا شئ لانه

والشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

الشئ

من غير تدبير كونه الامر مقبولا بالادام ارباب من يكون مسئلا كونه غير مقبولا بالادام في الامور التي لا يكون
التي في زمان يحصل فيه الاشتغال وهو ان جزء من الزمان يجاز الاجازة لخصه في غيره كذا الزمان كانه اذا اصرم بالغير
مطلقا فاشتمل انما لم اشعل الي غيره فانه يعقل متشكلا فكلما هناك ان الردع وان لم يقسم بين المعين في غير الماس كذا
في زمان حصل الاشتغال فاجاز حجة في مكان اخر بعيد ان قلت ان اردت ان كان مطلقا لقلت كونه مقبولا بالادام وادع
وقب السليم الي وقت المطالبة قلت ان اردت ان الامر مقبولا بالادام الحو كسر في المكان الماس به في نفس السليم
وان اردت ان يكون في ذلك المكان اذ غيره فهو غير بان لانه غير متوقع النفع وتدخل عين كل واحد منهما
يعني بطلانها في حرمات حكم الايمان الا انك ونفس امانه شرعية وتربط عليها الحكم او جوب المبادرة الى العلم
لو لم يكن عالما انك قد علم قولك في الردع انك لو كان المبت المستوعب وجب على الرعي او ان اردت انك
الي اعلام المالك الرابع لو كان المالك قد سبق بحرمات وتقدرا اعلام وارثه وجب المبادرة الى جعله في
اشغالها القاسي لو كان المالك قد وقع في قبضتها ثم مات قبل التسليم لم يجز التسليم الي الركيل لئلا يكتسب وان لم يكن في
خروج المالك من اجابة التكليف والتصرف كما اذا اقره عليه حتى او انما ادرسه او فليس يجب اعلام الحاكم
والذي يقدرة امانته الي اخره التفريط اهل السب للقطعة والعدد ان مخالف المالك في امره ولو تصرف به بالكتاب
التصرف في الردع بكتاب ان يدينها عرضا من غير سبحة الاستباح وهذا لا يجز اما ان يقع العقد على المعنى
بان سبه هذه يدينه او يقع على ما في الذمة بان يشترى سلفه بشئ معين مطلقا ثم يوقع الردع فصار من ذلك القاطع
به في دمه فانما يكون المالك المستوعب والرجع له وعليه من الخروج والاول يكون العقد موقوف على اجازة المالك
فان اجاز فالمالك والرجع له وان كان البيع فاشتمل في نفسه ورجع كمالكه هذا يعق هذه المسئلة فتولي نعم
وكان ارجع للمالك والرجع له والرجع له وعليه من الخروج والاول يكون العقد موقوف على اجازة المالك
بالبيع وغيره للمالك وادع الردع مع عن التمسك على السليم فالردع له اني استرد رجلا ما لا في ربه وحلف عليه ثم اذ
بعد سبني بالمال الذي استردته اياه فقال هذا مالك فخذ وهذه اربعة آلاف درهم رجلا ماك ذك مع مالك والحق
في حلفي فاحتمت الماروا ببيت ان اخذ ارجع منه وادفعه المار الذي كنت استردته واتيكت حتى اسلمت عليك
فانردت فارجع نصف ارجع منه واعط الباقي وحله انه هذا الرجل نايبا وانه يحب النجاب فخذ ذلك على امرتك
ان الخالف اذا ناب واقر بالمال اجازة اخذت كونه عقده العاسيب مع اجازة المالك الثالث استجاب العطاء بقتل

اجل انك

وجعلتك كالمطارة وانا قلنا بالاستحباب لتقبل على السلم بان نايب والله يحب النجاب والتسليم على يدك الرواية
لورثته فيما لا يجاز ان كان الرجع لصاحب المال الا ان يكون صاحبا خيرا على ان منه اباها وورثته على يدك وغيره
فيها ولا اشيع فيها ولا تعرف لم يلزمه ضمانه اباها فالتسليم ولا يابن بعدا انك لان الضميمة وان لم يكن لانا الا ان
الاذن في التفريط ورجع يكون الرجع الذي لانه في الحقيقة استبانته وما قاله حسن وقد تقدم في المطالبة مثله
ولا يفيض الردع على المالك ان هذا هو المشي به والمقرب كما اذا خاف لوم يدينها حصول غراب او قبل ترك التسليم
ذهاب مال وقال النبي ان سلما من سلمه من خفي وان خاف التلف وهو يخرج لاصالة البرادة وحصل الضرر ترك التسليم
الضرر منى بالقبول وجب اعادة ما الي المالك مع المطالبة ويكره ذلك على الردع ولا يصح مولا الاستفاد
ليعاد واجبة مستمرة ولو فعل كان ضامنا له في يدينه انه لو كان كافرا وجب الردع اليه ثم قال النبي ان كان الردع
خيرا وجب على المسترد ان يجلي ما ادرعه الي سلكه الاسلام العادون وهو حسن ولا يفيض رداعه الفضل من الحكم
على السلم وجوب ردعها على الخاربي لانه الخاربي في الردع كونه الاسلام فلا يخلو ولو كانت ضمة سلمه هذا في الردع
على رداعه حتى ابن فبات عن الصادق عليه السلام وهو ضعيف كمن النظر لوم رداعه فانه ماله رجعي للمالك ذك
لفظ فعله ما لم يردع المفسر وسلا اذ لم يوف المالك اخرج ضمة لا يابيه وتصرف بالباقي على فراء النبي
رداعه النبي بل يملكها الي الادام عليه السلام فان تعدد فعله ضمة اليه من يكتسب من ابيها الي مستحقها والرجع بها الي
من يقدم تعاقبا ولا يجرى ردعها الي الظالم مع الاحتياط وهذا ختار ابيه ادرسه وهو الاخرى وكلام المفسر لا يجز
هذا القول لانه قال تصوق بها ان شاء فان لم يشاء لم يملكها قال النبي ولو كانت غنلة بماله لردعها
ان لم يخرجها لوم ردعها ولان هذه لوم منع حال الضرر وهو الغل واستحلاله في حقه من حيث استلام ذك
المعصية الي القاصب وهو الغل ومن نقل ابيه ادرسه الاجاز على وجوب ردع ابيه والاجاز ان المكن الحكم سلا لا
ردع الي القاصب فلا الاجاز المكره لان الاجاز لتفعل من الواحدة ردع المالك الذي لم يملك
قول المسترد مع عينه اذا تعف الردع فاما ان يدين المسترد بلفظها بسبب فخر كالتسليم والاختلاف في ان القول قد
لكان امانته وتبين رداعه اليه على مثل ذلك ارجع بسبب الظاهر الكافي في الردع والتمسب فالنبي يظهر من كلام النبي
يقول اني اهل بغيره الي التمسب لانه اذ اتمها على مثل ذلك رداعه بغير قوله في الظاهر والحق رواية للجلي عن الصادق
عليه السلام ان ضمة الردع قد اقبلت من من رجل يعطى اليه من المارة لا يسن لا يردعته من ربه عن الجهاد عليه السلام

المسترد

فرو روي في حديث اخره عليه السلام انه قال من عيك اليمين وكنت ابنت الخائن وبه تارك الشئ في الآذان بهي المالك
ولا ينم ناله القليل قوله المستخرج مع غيره الاشهر انه عليه السلام في الموضوعات لا يرد مع فاذم كبر عليه المنفعة لادب من
وتراين للحدود الشئ لا يمين عليه الاية التمه اذا عرفت هذا فلا يفتا على التلف كمن ادعى المالك التفرقة والمستخرج
كان القليل قوله لما قلنا من امانته واصالة برارة ذمته من الممان ولما اختلفا في مال هذه يدعيه اودين فالتلف
قول للمالك مع غيره انه لم يرد مع اذا عرفت انه او تلفت العين هذا في الشئ في و ابن الجني وهو مؤيد لقول اوردنا به
اما كذا في كلامه واليه اقره من المالك البير وهو يملك الارض وعمره كالا يستعمل ولا مخرج لاجل الاختلاف على
ثم انه يرد على ما قيل في غير انتم مع عدمها على المالك اليان وما ايجت جمع قوله عليه السلام على اليد ما اخذت شيئا
ورداية استحقاق من عارفا رسالت المالك عليه السلام من رجل استخرج رجلا الف درهم فضاقت فقال الرجل كانت غنما
ودعيه وقال اخر الغنم كانت غنما فاعلم المالك انه لا يملك الغنم له الا ان يقيم البينة الغنمات ودعيه وتاريخ اوردنا به
صحيح اذا عرفت ان لا يملك المالك ثم ادعى بغيره كانه ودعيه فلا يقبل الا بالبينة واما اذا لم يقبل الا بالبينة فلا يقبل
واجاب عن دعوى بانه كان ودعيه فيكون حقه القليل قوله مع غيره لانه لم يقبل عدله بل انكرها ثم قال ولينظر ذلك
فيه بغيرها ولحق ما قاله الشيخ وانه لا يرد في هذه المسئلة وانه لا يرد بين العيانين ولما اختلفا في القير
الاول قوله في الشئ لان المستخرج مما جاز خرج عن كونه استبا فلا يقبل قوله والى قول الشئ وانه ادين كانه
يقبل قوله مع غيره اذا عرفت المالك عن البينة على القير الزايد وهو حقه فكم فكم كونه القليل قوله لانه ادين
ولما اختلفا في الزد فالقيل قوله المستخرج هذا هو المذهب واستشكله في غيره واشاره من حيث لم يقبل
قوله ومن حيث كونه مذهبنا فالقيل قوله للمالك لانه منكر المفقير على الاول لا يشاء الا على الاخذ ولا يرد له
لاستحقاق هذه البينة التي فيها ارفاق ومعه مع غيره الاشهاد غايبا وهو يستحق اليه فعدم فيه الممان
ولو دعيها الى البعض ضمن لم فاك الشئ في و اورد على كل ذي حق حقه وهذا ليس بغيره على الاقل ان يرد على القير
من بانه مراد بملكها اليهم مشاعا وليس في الامم نواخل الانقسام لانه قاله في العبارة لم يسلم الا في ما جازم اودا
تتفق عليه اورد على كل ذي حق حقه وانما يقع لو كان وصيا او حاكما وادبته صفار وليست لازمة لاحد
المنفعة هذا حكم كل عرق جازم من هنا سار حجب عن ذلك فبغيرها على غيره وهي الامارة للدين يعلمون واما
وتع نيابة على الاودي فالشيخ اذا عارفا اليقين عليه شئيه وخرجه الاخر على حايط المستخرج كونه بعن الا
الشيخ

وان من الارض

وان من الارض لانه لو دى الى قطع جهم من ملكه فمرا حجة الذين لانه في ملك غيره القاسم تاركه لي احادة ايضا
لم يكن له الزام بالقطع قبل ادراكه لان لا وقتا يملكه اليد ولو دس الارض ونعم ادين في المكين معا فاك العلة
غير ان الرجوع كغيره من العوائد وتجرب ملك الغير يجزى بالارض المالكه فالارب للقبض لى عارفا لخالق الدنيا او
من معلوم لم يكن له اخراج عن نيابة اودع به كرها قبل القضاء المدين فان فعل ذلك كان غاشبا عليه فاعلم ان الغنا
وان كانت الامارة فيه مرقه جازم مع الارض والحكم اليك مسلم واما الاذن فمخرج لان اشتراط المدين لا يخرج
عن حجبها ويقتضي الامارة وضدوة المستخرج بالارض المنع الزايد الامارة بدين على الدين المجلد لعدله
المستخرج يقين المدين لازمة قبل الخول وليس العير المطالبة باللكح وتارك الشئ في كونه ذلك وتبع الدلالة في كونه
ولا يقين التلف اوردى زارده في الحسن عن القير عليه السلام فان قلت العارفة مقترنة فقال الرجوع بالانتم
فترى فلا يترك لغيره الا الذهب والفضة لانه لم يكن وان لم يشترط عليك فاعرفت هذا فاعلم ان المستخرج من الا
فاذكر الحق وهو موقوف من الزايد الموكرة وتقليبه بفواجب الاول القيان بالقبض والتزويط وهو جازي القيا
فما ان الذهب والفضة مطلقا الا ان يشترط عليه ان يملكه الفهم مع الشرط وهو هام في الكل ويكون في النعمين فاكمل
الراية عدم القيا من النعمين مع الاكلا لفاضة المالك بالاستعارة بغيره مع الاكلا وموم خلا فالشئ فاقه
مع شرط القيا فمان المالك بالاستعارة النعمين والمفقير على الاول لازما دون في اذها به وفيه نظر لانه لا يشاء الله
في اذها به لان شرط القيان ان يقع بها مع بقائها فلا يكون الاذهب ما اذا بغيره بغيره فبغيره كلام الشئ السادسة
هل حكم المستخرج حكم النعمين في القيا مع الاكلا ام لا ويجزى اذها القيا لاكلا النعمين وانها العدم لانه العلة في ضمان
النعمين ضعيف فضعف ما مع بقائها من اذها به اذها به القيان فلي فان الاشياء بغيره وهي الارض
فيهاهم السابغ الحق ابن القير لم يرد في النعمين في القيا مع الاكلا الا مع اشتراط لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت
حقا روي ردوا به ويحيى القير عليه السلام من استعاره منك على ان يردك فبغيره ومن استعاره منك فبغيره
ضامن واجيب عن الاول بما عارفا وما رويها من ذرات خاص بغيره وعن آية ضعيف ذهب اوردى على القير
محتجنا هنا وقدره كذا العلة في ضمان النعمين وليست حاصلة في القير ولما اختلفا في التزويط هذا في القير
والشئ وابن اخير والقاضي وابن ادراس يكتنه شكل التزويط فيكون عليه ادين مع عدم البينة وتاريخ المدين وحكمه
قول المالك ولا يرد به ولما اختلفا في التزويط ثم هذا قول الشيخ في القير فلي كان من اذها الشئ والنقي والقاضي

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

[illegible]

الاعلام

[illegible]

١٠٠

فإنما يملك العقد في هذه الصورة وإنما يملك على قدر عدم تيقن الشئ فإما يثبت إذا لم يكن العقد مقبلاً لا يملك
موضع آخر إذا أجزأه أو استمر مستقبل ولم يدخل بعد لم يصح وإنما يصح لا يملك العقد الاتصال فيكون في غير مكان
في مقضى العقد فيقبل في الزود في كلامه والشقاق وحكم الفاضل وابن ادريس بعدم الاتصاف وصحة العقد في
الثابت واختاره ثم واحتج بان شرط الاتصال يثبت عدم فيكون باطلاً أما الأول فلا يملك واحد من الأجزاء التي
على ما من الإجزاء معقود على ما وليست متصلة بالعقد فالتصال للزاد لأنهما يثبت عدم الاتصال الآخر وقب
نظر لأن الزمان غير قائم الفرات فيحصل الإجماع أجزاءه دفعة واحدة كالحركة والإجزاء التي لم تحصل بالعقد الفصل للزاد
المستصل به فيكون مستصلاً به إذا لم يرد بالاتصاف هو عدم غلط الزمان لا يمتد له العقد لا مطلق الزمان والتفصيل
بوجوب الاتصال الزمان في سائر العقود ويكون أن يحجج به بأن العقد كلها انشأت على الأحكام والعقد يثبت في
الزمان وفي ذلك قال أن الإطلاق عقد البيع يثبت التسليم العوض في الحال ولو قيد زمان مستقبل فيها بطل القابلية
إذا استأجر سنة ورجع إلى القابلية فان وافق أول الهلال كانت السنة كلها آتية وإن لم يوافق ذلك أول الهلال
الباقي من ذلك الشهر وكان ما عداه بالأهلة ثم يخلو ذلك الشهر الأول من الأجزاء التي لم يوافق ذلك أول الهلال
من ذلك الشهر كان قوماً وهو بطل على مذهب والأجزاء هنا وفي السلف الأول مع احتمال كونه الاستحسان بالبدل
قال الشيخ إذا أجزأه أو استمر مستقبل لم يصح في غير ذلك الزمان ولم يرد فيه أجزأه المثل وقال ابن ادريس
في الحكم ولم يرد فيه أجزأه المثل وهو المثل لأنه لا يملك الشيء شرط الصحة كمن المقيم حتى قال في مثل والملازمة ظاهرة وأما
خبر المتقدم فلا علم بقوله المستعسر شرط في العقد اجلاً ما دعي أو ما يصح بالمدونة هنا وهي بطل فيحصل المستعسر ولا يلزم
مقابلته كل جزء من أجزاء المدونة الجزئية يعرف معلوم ضرورة المدونة معلومة ويملك المستعسر بالعقد لا يملك المستعسر
معه ولا شيء من المعلوم فيبقى به الملك فلا شيء من المستعسر يعلق به الملك أما المستعسر ظاهرة إذا المستعسر عليه شيء
المستعسر وأما الكبرى فلأن الملك يثبت بين مالك ومالك موثقة بقرينة على ثبوت الميثاق لأننا نقول للرباب موقوف على
على غير معرفة وهي أن المراجعة المركبة على شيء إما موجهة لوجده أجزاءه دفعة واحدة كالبيع وإما موجهة
بوجده أجزاءه شيئاً شيئاً كالزاد وما يوجب فيه الحركة وهي الأولى وهي الوجوه والبيع بوجده الأجزاء المستعسر
وهي وإن كانت معدومة في الحال إلا أن لها تسليماً من الوجوه في الجلاء وليست معدومة على الأجزاء والشائع اعتبارها
الخص من الموجه وجعل حكم الموجه الأول في أجزاء الأحكام عليه إذا وجد جزءاً لا مطلقاً ولم يعتبر جوده بجزء

لاستحالة

لاستحالة وذلك كافي اليقين بالمصلحة فإما يحجب إلى حيث لم يثبت جوده بجزء بل بالكلية فإما يحجب إلى حيث لم يثبت جوده بجزء بل بالكلية
أنه إذا جاز ما كان معدوماً بجزء أجزاءه يخرج وإن أراد بعض أجزاءه فستلزم وفيه في الكبرى ولا شيء من المعدوم
الملك أن أراد به الأول فستلزم وإن أراد به الثاني فستلزم وفيه في الكبرى ولا شيء من المعدوم
هذا لكل من قال بملك المستعسر بالعقد قال بملك الأجزاء دفعة لأن الإجزاء عقد معاً فثبت ملكه بملكه وكل عقد معاً
ملكه إنما يملك الشيء بملكه معاً ولا يملك ملك أحد على الآخر وهو حكم إجماعي ومن قال بعدم ملكه فهو بطل
تجدد ما كان الإجزاء كذا لا يملك الموجه الآخر بجزءه مستغنياً المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر
الدين قبل التيقن فلهذا جاز الفصل في الفسخ والإلزام بالتسليم وإن كان يدين فإما يدين فإما يدين فإما يدين فإما يدين فإما يدين
المعقود على الإطلاق مع الفسخ وليس بشئ لأنه ملك المستعسر بالعقد فله الإلزام بالتسليم وله التنازل بغيره بالمعقود فله التنازل
لو نعم بعض المدونة ثم سلم في الباقي فليس للمستعسر الاستعانة من بعضها بأكثر المدونة وليس بشئ البتة بل له خيار الفسخ
المستعسر ولو انضم المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر
إما في المستعسر ابن مستعسر فإما في المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر
لأزمه المستعسر وليس بشئ بل له الفسخ لتبعض المستعسر وله الإلزام بالمعقود ولا يسلط مال الإجزاء لكافة المستعسر
بفعل المستعسر هذا إذا كان على جهة الاستعانة واستحق الإلزام المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر المستعسر
ولا يصح إجزاءه إلا بعد القبول على التسليم وعلى بيع مع الضميمة لا يصح نظرون عدم التبعض ومن جازاه في حال
الذي هو هنا في المفاضل أولى بالجواز ولا يثبت صاحب العام الثياب إلا أنه يرد في هذا إشارة إلى
بعض القائلين بالمال وهو أن صاحب العام يثبت الثياب مطلقاً فله الإلزام وهو بطل لأحالة البراءة وعدم ثبوت السب
ولنشاط في الاستعانة فالقول في المستعسر مع غيره إما أن يكون هذا التنازل قبل استيفاء المستعسر فله التنازل
ولا شيء في الدين أو بعد استيفاء المستعسر فله التنازل ولتثبت على السرق أن الأجزاء من أجزاء المثل وما ادعاه المخرج
هو المخرج ولكن الأجزاء من أجزاء المثل وما ادعاه المستعسر كان هو المخرج ولو اختلفا في قيمة الأجزاء
فالقول في المستعسر مع غيره هنا أن الأول قول المستعسر في استيفاء الأجزاء فخرج استيفاء المستعسر فله التنازل
أن كان الاختلاف قبل معنى المدونة فإلزاماً وإن كان بعدها في غير المثل كما في البيع القول في المستعسر المستعسر
السلطة فالقول هذا القول عن قوم وقالوا هو الذي يثبت من حيث ابن الميثاق الثالث في الفاضل أن من لم يثبت بملكه

معدوم
المستعسر

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

معدوم

على احد من اثنين كان القول قول الآخر مع منة قاله حلقا جميعا او تملكا جميعا انفس العقد في المستقبل وكان القول
 مع منة في الماضي قاله لم يحلف كان له اجرة المثل الرابع ما قاله ابن ادریس واختاره المعتمد والعلامة كان قبل للثاني
 او يبرها ولا وجه للفرقة لانه لا شك ان هذا لا ينافي الغضا على الاجارة على مطلق الاجرة والمخرج بمعنى زيادة منة فيها
 فيكون على المدعى المنة فان جرح خلف المشتاج ويرى من تلك الزيادة هذا كله اذا لم يكن منة لا حدها فلا كانت منة
 منة حكما مطلقا ولو اتفق كل منهما منة فانه لا يثبت الا في الاول بغيره في القول قول المشتاج لانه لا يثبت الا
 التحالف لان كل منهما صحيح باعتباره وشركا بغيره الثالث الزعم لان الاشكال حاصل مع المنة ولو قد جاز
 بالزيادة المسانة المتضمنة لزم في الرابع اجرة المثل ان لم يتلف الزيادة ولم يمتنع لزم اجرة المثل في الرابع
 وان ثبت او نفيت فالحق ان لا يثبت مع التلف البقية لا غير مع المنة اما الاجرة او غير المتعلقين والحق خلافه لزم
 البقية فتمنع والاجرة معاملة عدم التداخل ولا يكون منها ما يثبت بسبب المنة ما يثبت بالاجرة بالاعتناء بالمنة
 ولو اختلفا في غير الزيادة او ربحا فانه لا يثبت في القول قول المقام وفي رواية في المالك ما اتفق به في ابن ادریس
 لان المشتاج قد ربح وسكر الزيادة بغيره المالك واما الزيادة فهي ما رواه احمد بن محمد عن ابن جبر بن عبد الله ولا يصح
 عليه السلام اما ان يحلف هو صاحبها على التغير فيملك فان رد المهر عليك خلعت على الغير وزم ذلك اذ كان صاحب المفضل
 منة وعمل الشيخ عليها في في الزيادة قاله الحكم في مسائل الزيادة ياتبع فيه الخلاف كونه المنة على المهر والحق على المنة
 عليه ولحق الاول ولا يعمل الاجرة المقتضى بغير المشتاج الاجرة منة خاصة وهي التي يستاجر منة معينة بالثمن لا على
 بيع الاجارة عليه وشركا وهو الذي يستاجر على منة مطلق او زمان مطلق منسوخ اذا عرفت هذا فالوجه في منة متعلق
 للمهر اجماعا وليس له رقبه متعلق بالمهر اجماعا الا في القضا وهو لا منافع بغيره بالعدا ام لا في قول قبل لا
 الا يثبت ذلك العبد في تلك منة وقيل نعم لصحة المعاوضة عليها ويظهر الغائبة للخلات في الاجرة المقتضى كالمقتضى ان
 جملتها منة تلك الاجارة كذاك وانه قلنا لا يثبت ما قدره منة ذلك العمل مستحيا في منة وعلى السند من يثبت على بغيره
 في ذلك الزمان حراما لاستلزامه استحلاله من منة اذ هو مستحب وشيئ عليه في ذلك ان لا يجرى الاجرة المقتضى لغيره
 اليوم بغير المشتاج فانه لا يمكن ان قلنا بغيره منة لان المشتاج لا يثبت ان يخذ المسمى المنة من المشتاج وجب
 ان يخذ اجرة مثل ذلك العمل ولو را على اجرة الاول وان قلنا انه حتى ثابت في منة كانت الاجرة القابلة للاجرة
 المشتاج الاول خط ذلك الزمان اي اجرة مثله ان قلنا بغيره منة بغير المشتاج الاول في الرجوع بغيره منة على ما قاله

الاجرة المشتاج

الاجرة المشتاج اثبت كونه ذلك فعينا وانه قلنا ان من ثابت في الزمان فليس مطالبة المشتاج بغيره بل مطالبة
 واما الاجرة المشتاج فيمنع على بغير المشتاج وله اجرة عمل من غير تعلق المشتاج الاول بها العبد له منافع
 متعلق بها للفرقة اجماعا وكذا له رقبه متعلق بها للثبات اجماعا وليس منة بالمنة الى مالا اجماعا وهو له منة بالمنة
 الى غير مالا قبل لا بد عند الألف سجن المشتاج ان سجن عليه من غير منة وليس له مال على القول الاجرة من منة
 حتى متعلق به المتعلق وعلى القول بجملة متعلق المتعلق بامره
 في كماله والامم الى كماله بفتح الراء وكسرها والكيل المقام بالوكالة ونحوه له المهر ايضا والكيل المهر المهر
 على فرك والامم التكاليف الوكالة عبارة عن الاحباب والعنق الى الدين على الاستانة في التفرقة فانه
 التفرقة بقر من وجوه الاول ان الوكالة لغرض فانه بالكيل والاستانة صفة فانه بالكيل لا يفتقر الى
 العنق فهو صفة فانه بالكيل لا يفتقر فلا يثبت تعريفها بالاستانة التي هي صفة فانه بالكيل لا يفتقر الى العنق
 هو التفرقة والتفرقة الاستانة بغيره التفرقة التفرقة من الاحباب والقول الى ان على التفرقة بغيره تعريفها
 للمنة بنفسه التفرقة التفرقة من الاحباب والقول لغيره الاستانة معناه فلا يفتقر التفرقة الى الوكالة بالكيل في قول
 فتركه في الاول والتركيب من الاول لا يفتقر عليه التفرقة عرفا حقيقة بل مجازا والتفرقة المانعة من ذلك الثالث
 ان التفرقة من التفرقة وهي ظاهره والفاقد كالنفس وسواء المهر والعنق والفاقد هو الاول فكل
 تعريفها بغيره وان الاجرة في تعريفها المانع عقدا فانه في غير التفرقة ان يتركه بنفسه بغيره فانه لا
 ولا فاعل بعينه ماله ان يتركه يخرج الفاسد من التفرقة والافعال في قولنا بغيره اشرا لم يثبت ان يتركه على ما
 العينة وان يتركه الا بغيره وهذا في الاول الاحباب ضار فكله او يتركه والاستحباب كقولنا وكلتي
 تفرقة نعم اذ امر بالبيع او الشراء والتفرقة اما لفظا كقولنا قبلت ونحوه او فعلا كقولنا بالكيل التفرقة بغيره في التفرقة
 التفرقة بغيره فان التفرقة بغيره التفرقة بغيره التفرقة بغيره التفرقة بغيره التفرقة بغيره التفرقة بغيره
 نعم لم يثبت الشاهد ان بانها على الشرط اذ انما على صيغة واحدة اما ان يتركه بالآخر ولا يتركه في الاشياء
 اتحاد الزمان لا في الزمان ولا حكم بالوكالة المشتاج قبل منة ان الوكالة عبارة عن الاستانة وحيثما جمل
 واجرة وتزوج وكما انه اذا فعل ما استجب فيه سجن جعل مع الاجرة مع عدمه لم يثبت في قولنا بغيره منة ولا يتركه
 ان ان الاستانة بغيره سجن اجرة على الزمان على الزمان على الزمان على الزمان على الزمان على الزمان على الزمان

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

الاجرة

مطلبها

وحيث ان حقنا انشاء الحكم كونه بالخلقة في نفس الامر في ذلك فراه برؤية عقد الغشوك موقوفاً اذ عقد الغشوك
وانه متى عدم لغزها لم يكن من موقوفه على اجازة الموكلة عنه فستتم لكن الدبارة لا تغيب ذلك وهذا الذي في النصيب
الاول لانه في غير محله فيكون ذكره ان يقع مخيرة فلا يقع عطفه على شرط ولا منه الشرط ما يمكن وتوقعه عادة
ان دخلت الوارث في ذلك وكذلك والصحة ما يجب وتوقعه عادة كقوله اذ اطلقت الشئ فقد دخلت
بغيرها وتاخرت عن ان يشرطه وكذلك الا ان لا يشرط الا في الويت الغلاني ولا يشرط ما لم يعلم الغلاني
ان الحكم بالغزل على الاصح وشرطه قبل العلم ما بين على الموكلة على ان في له ان لا يشرط في ذلك واختره المقرونة
في بعض كسبه وفي بعض الفاصل والشئ به بوجه الاول لو انزل في ذلك لم يشرط في ذلك كلف الغلاني لانه حكم شرعي ولا حكم شرعي
لنظم المكلف قبل علمه ان لم يشرط في ذلك فلو انزل في ذلك لم يشرط في ذلك كلف الغلاني لانه حكم شرعي ولا حكم شرعي
بالكتاب والمنة اما الملائمة فلهي ان من قبلها فيقبل والمشتري او اراهم بها اذ شرع في ذلك ما يستلزم
النصف فيه الفهرست الثالث ما خرج به الشئ في تلكا وهذا ان التهي لا يتصل حكمه بالحيث لا بعد علمه وذلك لما
اهل بناء في الفصول ان الفصول قد خلت الى الكيفية وادرا الهيا ولم يحدد اصله ثم الرابع الرداء كونه
هنا من ساءل عن الصادق عليه السلام ان الوكيل اذا وكل ثم نام عن المجلس فامر ما بين ابن والوكالة تامة من قبله
القول عن الوكالة تامة من قبله امر ما بين ابن والوكالة تامة من قبله
عن الصادق عليه السلام ان علياً عليه السلام قضى بذلك وقال الشئ في ذلك وادرس في ذلك والنفي والغائب وادرس
وشر في ذلك انه يقول بالعلم او الاستحباب او كونه عقداً جازاً لانه لا يشرط في ذلك وهو الجلي لانه في بعض
العقد الذي في ذلك في بعد اراهم او بعد انزل فاذا لم يشرط في القول الضيق في قول في ذلك والذى في ذلك
انه كونه للكل الاعلام ولم يعلم فلا يشرط الا الاعلام واما اذا لم يكن الاعلام فظهره مصلحة في قوله فانه ينزل في ذلك
وان لم يعلم كونه مع امكن الاستحباب او كونه عقداً جازاً لانه لا يشرط في ذلك وهو الجلي لانه في بعض
الحاجز لانه لا يجب يقضي ذلك والروايات على ما في ذلك من الاعلام ولم يعلم فظهره مصلحة في قوله فانه ينزل في ذلك
منه لان العلم كونه عقداً جازاً او باكان تامة المصلحة في ذلك وكذا قولهم بل من المخرج والفرق على ما بين
الاولى ان لم يشرط المبيع مستحقاً وقد نفع المشتري اذ خسر من صوته ان ثبت فيه ان لم يشرط المبيع المثل اذا تامة
قوية ولا يلزم ذلك في صوته بكنه من الاعلام من الذي ادخل الفهرست على نفسه وشرط الشئ في اهل بناء لم يشرط

صورتهم

الوكالة

صورتهم فلما انشأ العقد شرط العلم ولما انشأ عليهم بالمال سقطت عليهم بالاجادة واخرام ما فعلوا وليس
بل على مثل الطلاق الذي لا يشرط فيه وشرطه علم الزوجة ولربما في الوكيل من فاعلم الموكلة الا ان
القول في القول في الموكلة مع منية هذا قول الشئ في ذلك وحكم باستعادة العين كما ذكره المحقق في قوله انما ساءل
فانته والوجه الاول لانه مع منية هذا قول الشئ في ذلك وحكم باستعادة العين كما ذكره المحقق في قوله انما ساءل
والغير ويكفي في غير مسابقة لما ادعاه المالك ولكن القول في المالك لانه في شره عيب فقال المالك اشترطه فانه قال
بابين لانه غامض وقال الشئ في ذلك وقال الشئ في ذلك المالك كما قبل قوله في الرد والنفقة ومن ادعى ان لا يشرط
لما في كونه في المالك في عدم الاذن في الشرع فانه في بعض مصاديق قوله في عدم ما يصح فيه الوكالة وهو
فعل الاجل في غير الشئ في غير ساءل من هذا صابط حسن لا يشرط في ذلك لانه من شرطه لانه الاول ان لا يشرط
على الوكالة بعد امكن ان يشرط منه شرعاً في حال كونه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك
الشئ في ذلك في قوله في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك
والثاني والمواد والمواد في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك
برقعه من ساءل من ساءل في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك
اختياراً والجميع الذي وقع الخلاف في اشياء يذكرها ان شاء الله تعالى في الشئ فيها في الاحتساب والاحتساب
وجازة الملائكة ومن هذا في اشياء المرات وشعبان ادرين قال الدلائل في الجمع بين المالكين نظرهم في حيث اشترطوا
في الاجادة وان الناس فيه شريعتهم فالجميع من غير مخرج والحق جاز ذلك في المالك المالك المالك ان تملكه فحق
الشئ في الشئ وادرس في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك
قال الاعلام في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك
الوكالة في المالك لان كل من حضر المصنف وجب عليه المباد وكذا لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك
يريد في الوكالة واختاره في قوله في بعض الفضلاء كلام الشئ فانه مع المصنف لغيره من عين وقرن العين لا يشرط
وعلى الرواية المحكية على الاجازة لان الاجازة عقد لازم فانه مما يقع من المصنف الوفاء وحق الرجوع في الشئ
في حب المالك المباد على كونه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك
هو في ذلك في ذلك المباد في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك ان يكون تامة لانه في ذلك

المالك

والشيخ يجوز شق في الزكوة التي قبلت بغير ان يفسد لهم سواهم ونحوه القاضى وابن ادریس وجهان الاول ان الزكوة في الزكاة
 ولا يقبل بالبراء مع دفعها الى الكيل لان من انشأ انشاءً من المصحح لا يمكن ان يكون قبله التيقن ولا يمكن ان يكون
 فلا يصح ان يكيل ما تقدم منه ان شرهها ملكية المكيل لما يكيل فيه احبب عن الاول بان يكيل من قبله فادفع اليه
 يثبت وكالته برئت ومقتضى بغيره من التيقن وعن الثاني ان الشراخ ان كان في يمين المستحقين من ائتمان المالك
 بعينه فحق سارق ان يملكه في نفسه ويكيله وان كان من غير المالك الدافع اليه بل الى غيره فذاك لا يقع
 في عدم جواز تركه وان كان الشراخ في يمين المستحقين لما خفيت في اليدين فلا ينسب اليهم لا يمكن المطالبة وذلك بوجه
 التفرقة بين الوجوب وتحريم النقل فممن خصص قول المالك لها ولا يمكن سارقه المالك في جواز المطالبة
 ونسب الوكالة في الطلاق للحاضر والغائب على الاصح هذا ايضا ما وقع فيه الخلاف وعبره ان يبيع النبي كليل في الطلاق
 قطعاً وهو يصح على اقران بول المانع الجز من التيقن فيصير ايضاً قطعاً وانما الشراخ في حال الاختيار فمقتضى الشيخ والفقهاء
 والنسب بغيره على تسليم الطلاق من من الحق بالنساق ولزاد من الصادق عليه السلام انه لا يجوز ان يكيل في
 الطلاق فثبت على الحاضر لثباته في رواية اخرى ان الوكالة في الطلاق مطلقاً وفيه نظر لان المراد باليد القدرة والكثرة
 والقدرة الزائدة من جهة لان في طريقها الى زيادة ابن جماعة وجعفر بن سماعة وهما واقفان مع مخالفة الاجماع وذكر
 في وقت والمفتون في المختار ابن ادریس بالموافق لاجماع على ان المكيين في الشقاق اذا اختلفوا جازع حضور الزوجة في البلد
 ولا يترك لولم يجرى الوكالة للحاضر بل جز الغائب والادام كالملازم في البعثة والخلافة ظاهرة فان ما يجوز الوكالة فيه وما لا يجوز فيه
 لا يختلف حكمه بالقبض والخضوع فثبت وضع الشيخ ايضاً في ط من يكيل الزوجة في طلاق نفسها قالوا هو مذهب الفقهاء
 لا يصح فيه خلاف والظاهر انه لا يصح وتعد ابن ادریس وقال العلامة الوجه للبرائة لانه فعل يدخله النيابة ولا يترك
 لان فعل الكيل فعل الموكل محض فيكون وانما هو المطلب ويقتضي الموكل على ما عتبه الموكل ما يجب عليه
 سداً ما عتبه وتعد في وجه المصلحة او اختصاها بها اما في ما عتبه مرجعها في جانب المصلحة عرفاً او شرعاً فانما يجب
 الانحصار على المقتضى بل لا يجوز ان لا يراعى بالبيع ليس في بيعه بغيره والشراء بغيره فاشترى بمجته فان كل ذلك
 ولا خلاف فيه ولستم هذا البيت بغيره الاول لوامر بالبيع حال انشاءه بغيره فاعلى التيقن من نفسه من قاضى ولا يترك
 لانه عزه مخالفة التأسيس لوامر بالبيع فيستعاض بطلب وعادة فياجح حالاً ومقتضى التيقن في تلف الثالث لوامر بغيره
 بغيره فاشترى في بيت كذا وحسبوا في ذلك عليه ما رواه الشيخ في الفتا في نفسه رسول الله صلى الله عليه وآله

مادة البينة

مادة البينة في الشايفين الرابعين من هذا الامر بشر ان الكتاب فاشترى خذافان الوكالة في شراء المالك
 المسموع فذلك حتى يوطئ فيه ويكيله شرهاً لا يملكه الا بالجل وموقوف على الخلاف في استلزامه في البيع انما
 يجوز ان يقدم المرأة او الشراء اليه قبل بطلان البيع الصحيح او الشراء ان كان ام لا فالشيخ في قول المالك وهو مذهب الشافعي
 الا في انه يملك وهو مذهب ابي حنيفة لانه امر بشئ مركب من شئين البيع والاجل والاجل لا يدخل في حقيقة البيع ولا
 فساد احداهما لا يفسد فساد الآخر كما اذا امر بشراء شاة وخبر مرثاة بكونها ماله ببيع المطلق فاذ باع مطلقاً
 واشترى الى الفار لان العقد العقد بغير ذلك السادسة في المصلحة المذكورة هل يملك البيع الى اجل معلوم في ان
 ان باع الى اجل ثم ادنى ما يجوز لاجل المصلحة المأمورة به مع ولا يطل اتم الا ان يكيله الحق المأمورة به الى اجل المصلحة
 ان يسهل الى اجل الاقل فانه لا يصح اما في سادس الثمان او زاد في الاقل المقتضى فانه يبيع وما مودة الشراء الى الاجل
 المصلحة فانه لا يصح له الشراء حالاً ان مصلته المصلحة مرجحة بالنسبة الى المصلحة ويجوز ان يملك اكثر من اجل المصلحة
 فانه لا يصح له الشراء حالاً كما قلناه في البيع لكن مع سادس الثمن او اقله السابق لوامر ان يصالح المالك
 بغير قبضه به مع وحصل العقد لا يكيله لولا ان الاول فلا في العقد من القصاص متى على التعليل والامان
 فكل ذلك امر المالك ولا يترك المصلحة كانت الكفاية تحرم لكانت المصلحة من ابقائه التعليل ولزم ان يبيع
 الا ان يفسد الامر رقتين فانه الوكالة المصلحة المصلحة كقوله وكذلك في بيع هذا الثوب او يبيع نصف كثره وكذلك في
 مع كذا ما يبيع او يبيع النسيج كقوله وكذلك في بيع هذا الثوب في كل معاملة ماله في المعاملة فيه ولا خلاف في
 صحة هذا الثلاثة اما في اقل ما كان يكيله اقتضى مقتضى في كل ماله في نفسه فكل يكيله وكثيره فالشيخ في قول المالك وهو
 جميع الفقهاء الا في ان يكيله على ما يراه من غير علم لانه ربما يراه بالعمد ولا يملكه الوفاة به وما يروى الى ذهاب الحق
 مثلي ان يزوج به بوجه حرام ثم يطلعه قبل الزوجه قبله نصف المهر ثم يزوج به بوجه حرام او يزوج به بغيره
 من الارضين والعدا لا حاجة له به وفي ذلك حرم عقدهم في هذه والمضد والقاضى وسكان رواين ادریس
 ويكيله ذلك مقبول بالمصلحة وبه جواب من جهة الشيخ في قول المالك في بيع وهو يعيد عن مرفوع الثمن ورواين
 ينادي ببيع ما يبيع ويشفع والعقد اذا استسلم من هذا الضمان فاسأل او مرفوع الى اهل من على خارج مرفوع الثمن
 الذي اقره لان مقتضى العقد ان من ذلك وحرمه هذا الا في الاخر فانه لا يصح ان يقر من ماله مطلقاً وهو يكيله
 واحد في بيع النسيج فانما لا اذا وكل انشاء فيه في المشتري والمطالبة والمالك وقيل ان كل ذلك يجب ما يجب

اذ لا يملك

الاول الوقت ويشترط فيه الشيئين الاول عدم تعلقه على شرط او صفة استعانة على تعلقه على حاصل وهو ما
كقولنا ان كان اليوم الجمعة ووقف الله يوم اشترط فيه الشرط على شرطه واما الاول فليس شرط في الوقت فتكون
حكمه يتبين من غير حاجة الى الاستدراك بل يعلم ذلك من وقف على من يتوقف عاقل من محله فلا بد ان
من يقوم من اعيانها بطلانها وان لم يجرى بها وجوباً وحللاً فيكون
الى انقضاء الوقت الى ورنه انقضاء وقتها على الوجود في الاول مرة في اخبار المقام صحة الوقف على الشرط
غالبا وهو من وجوب الشيء وابنه وادرس في الاستحقاق البين السابق شرط في استحقاق البين الا ان
انقضاء الوقت كما في انشاء الله تعالى جعل الودام شرطاً لهم كونه استحقاق المسرف شرطاً في استحقاق البين
وهو رد الودام لم يقع التملك في احد لم يقع الاجارة والسكنى والادام بالكل فكل المردم واذ اخرج عينا
فاذا انقضت الميراث عليه من يكون فيه في انقضاء الوقت في الشرط والقضاء وسلاوات من حيث جعل
واقتضاه العلامة بقاء الملك وعدم افعال المنافع لا يستلزم افعال الاصل فيكون له ولو رغب في
انه لا يسكن والودي والرياءية المشار اليها وهي رواية الحسن ابن محمد بن عيسى ابن رباب عن جعفر بن
عن الصادق عليه السلام في بيعه الدار والسنن كمن يبيعها بالشرط في المبيع وادرس في افعال من ان
كاهن الميراث في حقه الشرع على ان يبيعها في وقتها وان الموقوف عليه في بيعه في وقتها في افعالها وان
وانقضاء ذلك في الوقت المذكور وهذا في ان الاول في ذلك ولم يجرى ما حكمناه وهو قوله في ان
في هذه المسئلة انه يوقف في وجه الميراث والعلامة في وقتها ولا بأس به لا افعال من الوقت وزوال ملكه عنه في نظر
ما عرفت من حكمه بعدم افعاله السابقة على الوقف الاول لو ان الوقف قبل الموقوف عليه فمات الموقوف كان
يرجعه الى ورنه الى انقضاء وقتها في وجه الميراث من ماله او من ميراثه او من ميراثه في وقتها في وجه الميراث
لي وادرس في وجهه ان انقضاء الميراث المذكور في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
اجتناب هذا والاول عن وقتها في وجه الميراث من ماله او من ميراثه او من ميراثه في وقتها في وجه الميراث
كما يشهد ان علياً عليه السلام حكمه في افعال الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
اذا وقف وحصلت حيلة شرطه في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
ما انقضت به الاية وقوله في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث

ادنى بالوقوف

ادنى بالوقوف وقوله عليه السلام الميراث من ماله او من ميراثه او من ميراثه في وقتها في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
عن علي عليه السلام في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
لان من شرط افعاله عن نفسه لان الوقت فاعلى الى الموقوف عليه في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
بوجه في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
لكنه يمنع من وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
وليس في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
ويجوز في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
فانه يشهد في الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
ما في الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
والاول في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
والثانية في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
رداية بالبيع في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
الوقف تصرفاً ما بالبيع في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
قال الشيخ في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
اذا امكن في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
ان يجعل الى انقضاء الوقف على وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
نفسه وما ينفرد به ليس به اعتبار فانه امكن في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
يشهد الى انقضاء الوقف على وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
لتم قال ان الوقف على وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
قال الشيخ في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
عليه من وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث
كونه متبناً في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث في وجه الميراث

الموقوف

الوقف

الغرض

وتخرج عن ملكه فلا يبرئ عوده اليه بما رزق له الشيخ الحق لان الوقف العام كالسجدة بانه السبل اذ ان ملكه لا
 يكون له حكم سائر المبيعات الوافق وغيره سواء بخلاف الوقف الخاص كيشي فلان فانه عليك ان تملك
 للوقوف ان يدخل معهم اما قبل المص وكان منهم حازان فليس كم وفيه نظر لانه قد تقدم في كلامه انه اذا وقف على
 انصرف الى غيره فانه لا يكون في ملكهم اياه فلم يعد اليه ولا دخل فيهم وان عد اللفظ بوجه بالقرينة وحاشا
 الالتباس على نفسه من اخضع نفسه او ادرجه تحت العام ^{مسائل السكنى} والى ان يبين هذا الملك بملك
 عبادات الاولي السكنى وهي مشتقة عن الاسكان وعنه بالدار والبيت وان لم يمتد عبده كنف في حصصه فم
 مقومها وان قد جازى له ان يمتد مقومها بالاشارة العرفية وهي مشتقة من العرف لا من شيئا اخر من دفعها مع
 وصحها ان يقول ان غرضك هذه الدار من حياك ادمه حيا في وقتها لا في وقتها البتة وصحها ان تملك
 او هذا العبد من كذا اذا اشتغلتها اما من الارغاب ادمه رقبته الملك ويخرجها عنها من غير ملكه
 منعقة غير مقبضة بخصيصه بغير عرق وهذا في ايد الاولي لا من مقبضة المدقة في غير العرف والمطلق السكنى لما علم من
 الشرح ان كل ما يكون الى اجل لا يبرأ من كونه مقبضا مضطرا لاحتضاك في العرفي بملك الاحتضاك في قولنا ان غرضك
 والحق بطل جهالة منته الى عزمها وبطل كونه لا يشكاه المطلق والاقول اني قد لفت القارئ لا يخرج الدين
 بالاجاز او الاستسكان او الاقارب عن ملكه لعلها بل يرجع اليه او الى ورثته بعد انقضاء المدقة المعلق عليه ^{الملك} ذلك
 ان قال هو كغيرك ولعلك لم يملكها التبرك لانه لا ملك لا ملكه بوجه بعد موت العقب الى الملك وقامه الشيخ
 عدم الرجوع بخبر جازع من ان يمسك عليه واليه اما رجلى امر عرقه له ولغيره اعطاه الذي يعطاه لا يرجع الى الذي
 اعطاه فانه اعطى عطاء وتعت فيه الميراث وهي ينصرف الى الاحتياج والقبول والعقب هنا في قولنا لا يشك
 في الاحتياج والعقب كونهما لعظمتين متطابقتين وموتة الاعقاب بعدم والقبول قبلت ورقت وشبهها الثانية
 اذا حصل الاحتياج والقبول لم يرد العقد وقال الشيخ لا يرد وقال الشيخ بل لم يرد والاول اشهر رواية للحنف من
 عليه السلام انك تشترط العاقبة في حقه العتق والاقوى عدم اشتراطهما معهما ليس جرحه ^{وكان في كذا}
 جرحه لم يخل بمرتب الملك هنا في قوله الاكثر لانه مقدم معجزة العتق فلم يخل بمرتبته وتاربه للمريض ان كانه يملك
 عن الثلث لم يكن له ان يخرج الساكن وان اذ كانت ادم ذلك فمما يروى انه قال بن نافع الحنفى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 واسلم وليس فيها دلالة على ان الملك اسكن في حياته بغير ملكه ان في قولنا اضطر بالاداء الدين اذ لم يخل في

لا وجه لغيرها

وليس له

لا وجه لغيرها فان كان فلا بد من عدم المنفعة والسكنى الساكن معه من حرج العادة به كالي والرياح
 ان يسكن غيره الا باذنه المالك هذا قوله الشيخ في النهاية والقاضي وقال ابن ادريس ليس للسكنى الاجازة والسكنى
 الغير ان لم يكن وله ولا روجه من اذنه له المالك او لا لانه ملك المنفعة ومما رت من حقهم فله استيفاء كيف
 شاء بنفسه وبغيره واشتهر بقوله الشيخ وعليه الفتوى لانه المنع من كل وجه كانت لملكه ولا يخل الى ان
 عتبه من كل وجه فان مفهوم حق السكنى جعل الغير ساكنا في الدار فلا يملك غيره ذلك من الاجازة واسكان الايجبي
 قلت لو لم يملكها الساكن من كل وجه لكان لملكه ان يسكن مع غيره بعد المضاف بين السكنى في كذا الا ان كان بالملك
 فلكل المالك والملازمة ظاهرة فان الملك من وجه لا ينافي عدم تملكها من وجه اخر قلت تنفع الاذمة وانما تنفع
 استينام ذلك اذا اراد الساكن امامه فلا فرق فاق بالاضطر واستينام العقب في ايد الاولي هل الساكن اذخر الضيق
 الظاهر في ما لم يملكه زمانه بحيث يقدر عفا عنه غير متيقن انما يسهل له ان يفرغ فيها لعلها اذ ادخله اذمة او رادى الظاهر
 النعمان جازا وان قد الحاجة لا خير اما الاذمة فان كان ذلك السكنى جعل مثلها جازا والاذمة انما تكون في امر
 او اوقية ارضا شائبة الزرع او اذمة شائبة الخبز والى عمل عليها ادخالها كان للذمة بوجه اشار ذلك الوقف الثاني
 بملكه واماله في ان اذمة في ايد المالك في موضع المنع جازا او شرط الشخص موقع الجواز لم ^{لو لم يكن}
 الاصل لم يخل السكنى ان وقت يامها وعرفه فاذمة في له ان وقت الى آخره انما اذا لم يرد يامها وعرفه لم يستعمل
 يكون مع المالك رجوعا بخلاف الاقل فان الساكن ملك منعه الدين بالفتن ثم المشتري ان كان عالما ولا خيار له ^{بحسب}
 عليه الصبر والاجتهاد من الفسخ والبصر هو جامع ومستند رواية الحسين بن نعم عن الكاظم عليه السلام وعن الصادق
 عليه السلام وهذا في ايد الاولي انما اذن للمالك ان يسكن من شاء ما يقى من المدقة جازة ذلك وهو مخرج ^{الملك}
 الساكن لانه العقد الثاني استكمل العلامة صحة البيع لكانت متعلقة بالبر لولادة وقت الاشطاع ولا يتم شغل السكنى
 لعينه المخلوق بالانزاع بوجه ذلك والاشطاع وهذا المسمى موجود هنا وفيه نظر لانه مع الاصل في شرطه بطل قد
 ساقط بل يملك الاصل وان جعل منافعه كبيع الشاة ذات اللبن مع جملته فدر الحليب ويكن ان يجاب بالفرق بين
 فان العلم بالكم من حيث الزمان شرط لا ادم بغير المشتري به الثالثه اجماع اجازة مدقة مغلطة على النبي صلى الله عليه وسلم
 المدقة من العتق لا الظاهر انه مع قدرها بالبيع اجمع امامه بقوله لا يرد الا اجازة عليك منعقة مغلطة والفرق
 عود ولا يوجب فيها تسليم المنفعة بغير معلوم زمان العتق عليه ونحوه حسن القولين اني قوله ولم ذلك

جهة الية القوي القوي والى ثياب من حبه يرجع في خبره ان شاء و مراده عليه السلام بقوله ^{برجوع} اي يرجع
 الاول السؤال وقع عن الرجوع فلو لم يرد به ذلك لما اضر البيان من الحاجة اليه ان زعم بن العيين
 الاولين ومن غيرها واجاب في اثبت عبارة الرجوع فيكون الاول خلافاً والام بن التفتيز في الثاني
 انه مع الثواب لا اختلاف في اللفظ وفي شركه مع هبة القريب فيكون حكماً واحداً فثبت له لفظه قال
 بعض الفضلاء فيلزم اراة الجواز من طرف المتهب لانه طرف الواهب فكانه عليه السلام قسم الهبة الى جانب
 من الطرفين وهذا القسم ^{التي} الى جانب من طرف المتهب وهي الاولى وفيه نظر لان الرجوع من طرف المتهب
 معقوله في العيين يحصل بغير فلا يردل منه الا باقتضى شرعي ولان السؤال وقع من رجوع الواهب الى المتهب
 ولو ذهب احد الرجوعين الاخر في الرجوع تروا شبهه اكرهه بمتشابه الرد من امالة ^{عدم}
 الرجوع لمصلحة الملك بالعقد الصحيح والرهانية ابن محجب عن علي بن رباب عن زرارة عن الصادق ^{عليه السلام}
 انه لا يرجع الرجل اذا ذهب لزوجته ولا للمرأة اذا وهبت زوجها ومن كونهما ليسا بزوجين يرجع الرجوع
 لما تقدم من الرهانية قال الشيخ في واختاره ابن ادریس والمحقق بين الاحتمالين بالكرهية
 ويرجع في هبة الاجنبي ما دامت العينة باقية ما لم يقع من غيرها وفي الرجوع مع النقص في كل اشبهها بالرهانية
 هبة الاجنبي لها احوال اربعة المرفوعة بالقرينة التي المعوض عنها الثالث انكف منها الرابع انما قبله بين
 كونهت عليها العقد الثالث الخامس الباقية العينة ولم يرد عليها النقص ولم يترك المتهب السادس انما
 ونقص المتهب لا خلاف في عدم جواز الرجوع في الاحوال الاربعة وفي جوارحه في الخامس واختلف
 في السادس فقال سلاوة النبي عليه السلام واختاره المحقق لجهة من سنان المتعدي ورواية للعلامة
 من الصادق عليه السلام اذا كانت الهبة فليزنيها فله ان يرجع والا فليس له وقال الشيخ في هبة المفسد والفق
 وابن ادریس وابن زرع بعدم جوارحه ولا بن حزم التفتيز وهو ان النقص ان قبله بين كالتلفعول
 والقبيل بقصره ونقصه فيهما والفرق بين الرجوع والافله ذلك لا بعد برفضه او بكانه شرعاً وطعن
 الشيخ في الثانيه وايضاً عليه بوجه الاول ان المتهب ملك بالعقد والقبيل وفيه اثر الملك في النقص في
 وجود المنيب فيكون ملكاً تاماً فيحتاج استماله الى سبب حادث وليس الرجوع ليس سبب والا لكان
 في خبره من العقد ^{ان} امالة لزم الملك لا مثاله الى المتهب في كل وقت عوم قوله نعم ولا تامل المنيب

باب ابطال

بالاطل انك رداية ابراهيم ابن عبد الحميد عن الصادق عليه السلام قال رأت بالخبار في الهبة ما دامت في ^{يكون}
 فاذا رجعت الى صاحبها فليس لك ان ترجع فيها وقال رسول الله صلى الله عليه وآله من رجع في هبة كان راجع
 في نفسه وفي الكل نظر اما الاول فلان الملك مسلم كان لزم منعه والا لزم مع عدم النقص وكوكه النقص
 سبباً للزوم عين المشتاي فلا يكون مقتضى والا لكان مصادراً على المطلب واما انك فليمنع من كون
 الردم اسلاً ولا يكون في عدم النقص واما الثالث فلان الرهانية ان سلم مستوها لغيره على الردم
 بالقبيل مطلقاً وان لم يقربوا به واعلم ان تردد المحقق من تعارض الاحتمالين كان قد
 واسترها قوله عليه السلام اسبق الا في قبيل او خف او حاز و يدخل على القبيل
 السهام والراب والسيف وقت التلف الاول وقت القاذو للقبيل والقبيل لا يصح في خبرها هنا في الاول
 الاستيفاء والمراد ان كان في الجاهلية وهما من جهة الانلام والقبيل ثم ان الشايه سرطاً ورفع الاجماع
 على شرعية هبة فلا بد من امر يتصور من القبيل فيشعر الى بان امرين الاول وجه الشبهة لغيره انما كان
 الفرق اما الاول فلا كره على ان وجه الشبهة كونه كل واحد من المتباقيين اما ان يقرم فكل واحد من
 المتباقيين متردد بينهما وتارة ان جيرانه هو كونه كل واحد واما انك فاختلف فيه نفسها هرفق اشياء على
 التيسير لا خبر عن الشافعي هو دخل الجدار يكون المال من المتباقيين واما اذا اذن من بيت المال او من
 فيكون ذلك في الفرق ولا حاجة الى الجدار فلاب جيران منهم هوانه اذا سبق احدهما والجدار احرز السابق
 نفسه لا غير كان مال المسيرف للكل وكذا اذا لم يسبق معه الجدار والامع امانه الاصح انك ينبغي ان يكون
 التبايعت عليها التاهب العتال المن افر عن النفس والدين والمال والهم فان توقف الجهاد الشرعي عليها
 وجبا على القاية لوجوب المرفوع عليها واجبا على الايمان الثالث سنن الاجماع على شرعية هبة الله
 المذكور وكذا قوله انما اعلمهم السلام ان الملايكة تشرف على الرهان وتلق صلابة ما خلا القاذو والقبيل
 والنقل في آية قال للمهرى التفتيز لعل السهم والسيف والسكين والرمح والنج نصال ونقل السهم
 خرج منه النقل ومنه راء بان توقف فاصل ويقال ايها نقل السهم اذا لم يمت نقله في الشيء فليرجع منه ومن
 الاصلاد والحق واحد باعناق السهم القاذو واحد حوافر الوابرة وقد استعاره الشافعي في القدم على
 ثمرة سباق وحاز في الرشي الطائر الواحدة رشيته ويح على اربابى والرشي بالفتح مصنف في كذا رشيته

لأنه وجب الشك بحرفه تدبره ان كان له اولا فيكون ما وجد في كتاب اسم فقام ذلك على وجه الاستحسان
 ان قلت فيكون في قوله فيكون خبر براه به الامر مثل قوله تعالى والاوليات برضعن اي برضعن ولكن هذا لا يمكن
 ليعودنا قلت ذلك مجازا والاصل عدمه وعلى قدره هل يترك على وجوب العمل بما جوده ولم يترك به الشيخ ولا يخرج
 والعمل به انما هو تركه بالاجماع وهذا في ان لا يكون الا كقول الكتاب لا تقادروا على السلف وانه اشاروا وشمس باجماع
 العمل السابق في ان الشاهد الشاهد على ما في هذا الكتاب فاني عام به لم يصرح بجملة حتى يقرأ عليه بغيره او يعلق المشي
 وقيل اذا حفظ الشاهد الكتاب عند السلف على الشهادة في الحياة والمات وهو بعد لا يتركه ويحفظه رفقته
 حال كتابته من غير ان يكون او يوصيه بما يجب يحفظه من المراء له الشاهد لا خلاف انه لو كان اخر من اوجاه من الغنى
 يقع الشهادة عليه بالكتابة او بالشارة مع الترتيب الى الالة على وجه وارادته وفي وصية من بلغ عشر في الشهر
 زود والمراد بالحي ارضاء من العمل عليه مطلقا فلا يمتنع بقرائه ان كان او غيره ومن قرأ في النسخة وابن النسخة
 وسلاوي من زود في غير في البر اذا بلغ عشر اجماعا على الزايات واعلم ان في نقرات المعنى في العرف ان في الاثر
 قول ابن ادریس بالمتن مطلقا ان في البر الذي اذا اوصى العتيق وله ثلث سنين والبارية ولها سبع سنين ما بين
 البائع الرئيس جازي الثالث قول الشيخ في الزود بالمعروف من وقف وصية وصية وصية ان الزود في العتيق
 الا الهبة الخامس سلاوي الا الهبة الوقت السادس قول الشيخ لا يمتنع بعشر من بلغ عشر سنين والآخر عليه الا الهبة
 بابا البر اما الزايات فالاولى رواية ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام في رجل اوصى
 الغلام عشر سنين جازي وصية الناجية رواية زوده عن الباقر عليه السلام اذا في على الغلام عشر سنين فانه يحرره
 في كماله ان اوصى او اوصى الى وجه معروف حتى يوجز انما الهبة ان يوصي من الصادق عليه السلام حتى اذا بلغ
 عشر سنين فانه يملك ماله جازي وصية واذا كان ابن سبع سنين فاقصى من ماله بالسلف حتى جازي وصية الزود في
 مسلم عن الصادق عليه السلام صحيحا ان الغلام اذا حضر التي تارضى ولم يترك جازي وصية لا في الارحام ولم يترك
 وروي الشيخ روايات اخرى عن هذا المعنى قاله في هذه الروايات مستغفرا في الاثر الى سنين فيكون الاجرة عدم
 بعينه مطلقا حتى لا يعدم كونه اهلا للنفقة في الاموال ان في الحقيقة هنا ان قرأ التبرع بالعتق ليس على العتق
 بزمان البلوغ المشرى وهو احد الاثبات المصروفة لغيره قبل ذلك وهذا ان لا يملك ماله قبل مضيته بالكتاب
 عن حقيق تلك الحق واسمها في الثاني في مقابل القيام بتلك المكاييف واذا كان كذلك فليحتمل ان يحصل له واج على

شك في الخبر في ذلك انما في منعه من مع الخرج على حياته من الشرف ان من الغنى من الاثبات المقربة الى تحقيق النسخة
 على ما اذا في النسخة لا بأس به وتقسيم الزايات المتطابق وقيل انما هو عدمها فادعته من غير ان لا يكون
 نفسه حتى اذا كانت بجهة مائة بقى الزايات انقادها احتياطا لبراءة ذمته اذا ردايات لتبين ذلك فيكون العمل به
 ولو خرج نفسه فبذلك ان لم يقبل ولو اوصى ثم قبلت اما الاثر ان من ذهب النسخة والشيء
 ومنه رواية اي ولا من الصادق عليه السلام ان كان اوصى بغيره بعد ان يمتنع من جازي او قبلت بيت
 لم يخرج وصية واشتد في قبلت في ان الشئ كان سلفا اذ لا يصرح مثل ذلك عن عامل وقيل بعدم استلزام حياته
 ونظره بالغاثة فيمن اوصى وهو عتيق كغيره يسقط لبراءة فان وصية جعل على الثلث الا ان كان كغيره فان كان
 الوصايا بغيره حال الميراث الموقوف الذي يحصل معه الاشراف على الميت غالبا ولا رواية اعم من ذلك وقال ابن
 ادریس ان كان عتق لثلاثين في وصية لا يصح بالغاثة لعدم وجوب العمل بالوصية غير ما على ما لا
 في مقدمه بله بعد ما عتق فاما اوصى على الذين يتولى في قارعة في لك ولا بأس بذلك وشبهه لا بأس ان غات
 من المصالح العتق لقراءة لكن ثبات عتقه مما يقع فان جازي نفسه بغيره ولا يملك على اختلاف عقول والاعمال
 اعني لو اوصى ثم جازي نفسه بغيره فلا مالة مئة لقراءة والاختلاف انما هو في جازي وصية وعنه ان في العتيق
 السفيضة ابن جازي عدم الحق مطلقا والمعتق وسلاوي انما في الباقي العتيق والعتق انما في ماله مطلقا
 اخرى مطلقا ولا في العتيق في المعروف خاصة ان في العتيق العتيق بغيره مطلقا لعدم مصاديقه انما في العتيق
 الذين اجماعا المالك لا يشرط في الميراث الاسلام فيمنع من ان كان قبل مطلقا ولكن ما في حكمه
 في ان وصية من قبله لا يملك جازي ثم جازي في ذلك لفظا اما جازي جازي او لا يملك شيئا او لا يملك
 بذلك الشئ او يصدق بغيره بغيره كما في اوصى بغيره زوده ابن جازي فاحتمل او يصدق بغيره لا يملك بغيره
 والحق لا يشرط وقوعه جازي في هذه الجملة يسأل في الاثر انه يشرط مع وقوعه جازي ان يكون له سنة اجماع من حين
 اعتق وجوده حالها ولو وصفته ما بين السنة الى السنة وهي خالصة من زود اوصى بغيره جازي وصية وحك وان كان
 قبل لا يصح اختاره بغيره وقبل لا يصح ماله بالعادة انما في من الزود في هذه المدة وعنه اختاره المدة وذلك جازي
 وفي انما في الميراث الميراث كما كان له او لغيره وسلاوي انما في الزود في الاثر ان يصدق كونه لغيره لا يملك
 ان اعتدلا في قوله وان اعتد قسم باليمن بمراد انما في الزود والافق في الزود فارق ابن ادریس فيشر

لومات المعنى او يلج منها هل للمعنى هل ينفذ الكامل قبل ثم لم يثبت ولا يثبت وعدم حصولها ما يربطها وهو حسن لان
مستفاد او قبل لعدم لولا ان لفظ المعنى على النظم في وقت امكانه حادة الثالثة عكس اي يلج المعنى رشيما واما
الكامل او يفسق الاول هنا عدم انفراد البائع الرشيد بل يلزم اليه الحكم وضع الوصية للزاد فعمل البيع لا
على ذلك وروى السكوني عن علي بن ابي سالم المنع في الوصية اليها وهي مع ضعفها في عمل القصد او انكره
ولما وصى الى اثنين والطلق او شرط الاجماع فليس لاحدهما الانفراد ولو شاعا لم ينفذ الا لاول من مكنه التيم
والحكم جرحها على الاجماع فان ينفذ جاز الاستبدال ولو انفسا لم ينفذ ولو لم ينفذ هذا الكلام يتم بغيره لانه
جرح كون الوصية واحدا واكثر اما الاول فلا مكان قيامه بالبرهان المعصية منه فلو لم ينفذ حكم قيام بذلك لغيره او لا
او سقم لم ينفذ الوصية اليه واما الثاني فلا ينفذ او ينفذ لمصلحة التركة والائتمار فلا ينفذ الوصية الى احد الاكثر
واحد وحقق كل واحد منهما من الترتيب لم ينفذ احدهما ما عتيد له ولم ينفذ غيره اجماعا الثالثة اذا كان
جاءت وشرط عليهم الاجماع في كل نص لم ينفذ لو احسن الانفراد بشئ وكان نصه مستفاد باطلا وصراحا ايض
الرابعة لو لم ينفذ هو لم ينفذ نصه احد منهم الا ان كان نصه ريثا كلف التيم وحفظ المال من التلف وتحملة
من جرح ما قبل او ينفذ المصلحة او اخل ذلك للتاسعة مع الشارح المذكور في الشارح وانما يجرى الحكم على الانفا
على الترتيب بما ينفذ به المصلحة وهو التيم وليس عليه الترتيب وقدر النص يردم الحكم الى راي اعلم بذلك الترتيب
واقام فيه تارة تارة اشكال من حيث انه يحسم الاحكام بالتصديق وتوسيع الوصية وفيه نظر اذ لا خلاف بين
القوانين ان عدم الوصية الى راي الاعلم الا ان ينفذ نفس الاحكام على الاجماع وفيه جسم لمادة الاختلاف الساكنة في
الاجماع اراي اثنين والحق قبل حكمه بالحق على الاجماع ام لا فالق في وقت والنفي واجب فخره واجب اذ
وعلى بن بابويه نعم وهو احتياط المص ومنه وعليه الفتوى لان الترتيب في الوصية يستلزم عدم جواز الانفراد
بكونه رواية يجهل الحسن الضعيف عن العسكري عليه السلام قال كتب اليه رجلا ووصى الى اثنين المار لاجلها
ان ينفذ مذهب التركة والاخر بالصفين فنفذ علي بن ابي طالب اليها ان ينفذ المذهب وانه ينفذ على حسب ما
وقال الشيخ في رة وتبعه القاضي لا ينفذ لكل منهما ان يستند باصيص ويطلب صاحبه بالصفين على يد رة
به معاذ به ان رجلا مات ووصى الى اوليائه رجلين فقال لهما خذ نصف ما ترك واعطى النصفكما
والاخر عليه الاخر ثلثي ابي هو مائة عليه السلام عن ذلك فقال ذلك له والحياب ان قوله ذلك لما اشار الى مصر رة

اي الامانة

اي الامانة اي الطلب منه وليس اشارة الى النطق ولا المعنى له عاين الى الطلب كذا ما رشح في كتاب
فان الامان في اسم الاشارة للبعد لا القرب كما نفى عليه اهل السنة فيكون عاين الى الطلب السابق فغيرت ان لا
حكم النسخ على الاجماع فلي شاها فالحكم ما نفذ في كل احد من الاخر هل يقع الاخر في الامان مع النسخ على الاجماع
واما في الاقلان فلما قلنا من ان حكمه الثاني لو تعدد اجتماعا جاز الحكم فيها ونصب غيرها اما واحد او اكثر
بحسب براه من نصب من فيه كفارة وله فخره احد ما ويص الى الاخر اسبا ام لا فخره المص هنا وفيه بالنسخ مع الفتوى
في الموت والنسخ من حيث ان العدل الذي ينفذ فلا ولاية اليه مع ومنه ان الميت لم يوصى اليه مستفاد باطل فخر
نصيب التيم فيكون مستفاد اني لعين الحكم لانه منصوص للمصالح وهو لا ينفذ القاسم في رة وتارة انه ليس لاحد
الانفراد الاصح النسخ عليه فغيرت في التركة والافتمام بينهم ويجوز الاستبدال واحد بالكل ولو جعل احدهم الانفراد
دون الباقين فالحكم لا ينفذ وومات المعنى قبل بقره رة الوصية هنا فربا الا في انه لا خلاف ان لا يجب
قبوله الوصية بل يجوز رة في نجاة المعنى نعم يجب ذلك لمن يش من نفسه بالكفاية والامانة لانه من باب النسخ
والاستمرار فالتاسعة لا خلاف ان اذا ردة الوصية وبلغ الرثة المعنى انه لا يلزم القيام بها الثالثة كلام الشيخ في رة
كفايته انه لا يجب عليه قبلها بل ولا يجب لعدم حصول الفرق حصرا اذا لم يثن من نفسه بالامانة فانما يجرى فسخا
الرابعة اذا لم ينفذها وروها ولم يبلغ الرثة الى المعنى قبل موته وكان المعنى ذاكفاية والامانة هل يجب قبلها
عيا ويجهل ردها المشهور بين الفقهاء ذلك ومستندهم رواية سفير بن حازم عن الصادق عليه السلام قال اذا رة
الرجل الى اخيه وعرف قاب فليس له ان يرد عليه وصية لانه كان شاهدا فاجبه ان يقبلها طلب فخره ورواية يجهل
مسلم عنه ايضا قال اذا رة رجل الى رجل وعرف قاب فليس له ان يرد وصية وان رة اليه وهو في البلد فينقل
ان شاهدا قبل وان شاهدا لم يقبل وقاله في لغة الوجه عن ذلك ان كان قبل الوصية اذ لا وان لم يكن قبل ولا
علم جاز له الرجوع للاصل ولا زالة الترتيب من النسخ الاصل اليه ما يجهل تارة يجهل الاحاديث على حصول القبول
او لا لانه علق الوصية من القبول قاله في رة الشيخ عليه باجماع الفخر وبار الوصية في رة بالقبول ولا كلام
من نقله اما اولا فلان الاصل يرجع عنه ليرد قبل وقد ينفذ وآما ثانيا فلانه ان اراد بالترتيب مطلقا فليس
فلا يتم ان ذلك موجب لرة فان التكاليف كلها ما رة لنفسه وان اراد ما يرد على نفسه او ما
فذلك داخل في رة النبي وقد ينفذ من الوصية مع وآما ثالثا فلان عليه الاحاديث فخره فانه لا ينفذ

ولي

لقد لمحت كان الذي في له وهو غائب الى الرصيد الاصله فلا يغيره قبله قبل الموت بناء على الظاهر فلا يغيره
فادعى الرد فبطل في سائر دونه في غيبته كان ذلك لا يغير لفظ الموت والحق ان يقرر ان حق الاجماع على ذلك فذلك
هو الحق فبطل مستند غيره ذكره الاثار والاشياء فامران عن الامانة على جرح الشك اما الزاوية الاولى فلا يغيره الا في
بها على الكراهية كما جرت عليه فيما يانه من كان شاهدا لمطلب غيره واما الثانية فلما كانت على كون القبول حال الامانة
غير واجب وانما يحترق في ذلك فبطلت بعد الموت اذ الحكم الى احد لا يخلو باختلاف الاحكام في غايته ما في الباب
على استحباب القبول بعد الموت وكراهية الرد الخامسة فالاصح ان اذا اوصى الى ولد وجب عليه الشك ولكن
اذا لم يجد غيره وهاجره بان وفيها قول اما الاول فلان خلافه عرف واما الثاني فلان حشمته يجب فيها مع عدم
الغير بها اجماعا السادة فيمنع الى صيته او صيته اليك او فيمنع اليك او فيمنع منك ومثلا اذ انك معاني
في امر الاول او احفظا من الي او كذا وكذا والاولى وجب وانصر ولم يترك التعقيل فان كان هناك فربما حار
عليه ان لم يكن يمكن المبطل لاحتماله امور مستقودة من غير ترجيح وقيل ان القبول في الامانة يكونه اليتم وحقق المالك في
وجوبه ان يتولى فيه لما في بصره من صوابه انك الحياة عن الحكم ام لا وفكر الشيخ في ذلك لا يبره انه لا يخلو
الاما بقوله به القبول وشبهه القاطن والقارئ ادرى ان كان له بقوله فلا يغير الاجماع الشاهد عن الحكم والاخبار ولحق الاول
ان في قول الحق لان باخذ حق القسوس وما على الحسين من سبيل صوابه ان كان له اجماعا حتى يميزه اذ كان
عالمه به فيقول لا يبرهن الشاهد عن الحكم وحكم الحكم به ولحق ان لا يغير الى الامانة اذ كان الذي عالمه به لم لا يغيره
على بقوله الحق ان كان لا يمكن في حق القبول او الامانة من لا يمكن في حق القبول ولا يغيره الا في الاختلاف
ممكن على لان على بقوله وشهادة الشاهد في نفسه وان يغيره اذ كان على بقوله
مستلزم الاول اجازة شرعية ما كان اليتم ومع ما عليه من تعيب الشيخ في ذلك والقائم واختاره في ذلك لا يغيره
في حجة فيكونه جائزا والملازمة ظاهرة واما المقولة الاولى فلا يجازي التعريف بجمع ان يجمع على غيره فحقا فهو على
الاطلاق وضع ذلك امر ادرى ولا يمكن من جباة فاما ذلك فربما جاز الاجاب الذي له الاجماع فلا يغيره عليه
وعرف الشيخ في ذلك والاجرة الاولى كانت المعارضة فالاستنباط لا يغيره وليس الى باب فاسأل من باب القبول
الثانية فلو لم يغير من الرقيم الخلاف على الثاني ولحق ان كان لم يكن حجة فلا يغيره ذلك وان كان على جرح
واختاره والا فحق الاجرة المتفق وقيل فيها كفاية هذا مع الحاجة هنا في باب الاول اذ جعل الحق

شبه

شبه الحق مستبعد فان كان الاجرة قبل من غيره زاد به مع باختلاف وان زاد فان خرجت الزاوية من ذلك فبطلت
الوارث الثانية في الحق ولم يغيره ادعيا وهو على جرحه ان يخذل اجرة اذا يترفع بالحق ام لا القارئ ادرى
فوجب الحق للآية ولا يخلو عدم استنباطه من الرقيم الا بغيره والاشياء وان لم يغيره على كراهية وتعيب العقم واختاره
قوله لغيره العقم ولحق الاول في حق العقم ولا يغيره ما كان اليتم الا بالحق هي احسن ولا شك ان التعريف به على الحسن الثالث
لكنه يحتاج ولا خلاف في جواز اخذ شبهة واختلاف في ذلك على الثاني الا في اجرة المتفق قاله الشيخ واختاره الحق و
عليه رواية ابن ابي عمير عن هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام انك قد ركب الكفاية قاله ابن ادرى الثالث اذ لم يغير
تعلقه الشيخ في ذلك وهو اولى لانه احسن واذا اذن له في القبول جاز ولو لم ياذن فقول ان شبهة ما لا يغيره
مستلزم الاول لحيي ان يفسد في حال حياته فاجازت العادة فيه بالاستنباط اجازة له ذلك بما كان سائرا
تغير الاصله عدم للزاد الثاني للبيان في نصيبه مقام الذي في كل ماله مباشرة الثانية من يبرهن في غيره فبطلت
وصحابة اجماع الاولين جازين اجماعا والخلاف مع القائلين بالشيخ في ذلك والقائم وابن السيد بالحق اذ جعل في
رواية والقائم اعتدوا رواية الصادق عن العسكري عليه السلام فانه كتب اليه رجل كان وصي رجل فمات ووصي الي
على ابيه الذي وصيه الرجل او فمات هذا وصيه فكتب عليه السلام له فحقها ان كان له قبل حق ان شاء الله تعالى
صرح في العلم قال في ذلك المراد بالحق حق الاتيان وليس على بل الظاهر ان المراد بالحق الاول في الاستنباط وقال القائل
والحق وابن ادرى بالشيخ وهو الاستنباط لانه لا يغيره في مال القبول الا اذنه ولم يحسم الاول لا الاول وهو غير
مستلزم للاذن والا كان اذا شرط عليه ان لا يبرهن من اجماع وليس ومن لا يبرهن في ذلك ولا يغيره
توازي الاول فان لم يغيره تمام الرقيم الزاوية بعد الاب وهو ساذ على اوصيت كانت وصيته في الزاوية لا يغيره وفي
من اجاز حق او فمات ابن ادرى من جازة الثانية قال الشيخ من اوصى بالي لانه على ذلك ولما كانت كانت لا يغيره
وقوله صحتها في ذلك ماله كان له اجازة قبل القولية فيه من شاء وليس يبرهن في قوله من اجازة حقوق ارضاء و
اليها من جاز القائل قال الشيخ في ذلك اذ مات انسان من غيره حيث كان على الثاني امر المستلزم ان يغيره
بشرط في مصلحة الزاوية فان لم يكن المستلزم الذي سبق في ذلك جاز لبعض المؤمنين ان يغيره ذلك من قبل نفسه
وليس فيه اجماع ويكون فيه جرحا وشك قال القائل والقارئ ادرى العزم ان اذ لم يكن مستلزم يغيره ذلك ولا
اليها من شيعته من ذوي الرأي والمصالح فانهم يعلمون الحق وانهم قد دللوا على ذلك الامر ولا يبرهن من قبل

والثالث من كونها لا تملك عليه من غير من في مرتبة ما قال لا يشهد به فيكون هو تارة وتحت ذلك من ثلث ان كانت
وعن علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام ما لا يقل من ماله من ثلثه وثلثه كثير وجب اياهما او اثنيهما
وشكها رواه يعقوب بن خبيب عن الصادق عليه السلام والثاني على هذا الاثر من الاخيرين فان كان ثلثها على
المرتبة من الثلث والآخر من الاصل والى اوث من الثلث على التقديرين ومنهم من سريه بين الاثنين في
ان قال الاول في الثلث في ثلث الثلث مع عويم ما يكون من الاصل من كان المولى دارنا
او اجبت استنادا الى رواية مضمونة حازم عن الصادق عليه السلام قال رسالتك عن رجل ادعى بعض ورثة
بانه عليه بناقرا اذا كان المبت مغنبا فاعط المولى اوصاله وغير القاضي النبي في المبت انه مع التمس قبل ان يراه
مطلقا مع عويم ما يكون من الاصل من كان المولى دارنا او اجبتا الثالث قول سطرانين ادرين انه من غير
مطلقا ان يراه كان او غيرهم وشكها كان المولى دارنا او اجبتا لقيه عليه السلام اقرارا مطلقا على انفسهم
وروي في الجمع على وجه الرابع قوله المولى هو انه من الثلث ان كان المولى دارنا او غيرهم وان كان لا يجزى مع
التميم من الثلث مع عويم ما من الاصل ولم يثبت له بالغاوية وكما انظر في طرف الوارث الى رواية اسحاق بن جابر
صحيحا قال رسالتك الصادق عليه السلام عن رجل اقر بوارث له وهو مريض بين عليه فقال عني اذ كان الذي اقر به
الثلث وشك رواه الطائي والفقيه في الاخيرين الى رواية القاضي السائر صحيحا عن الصادق عليه السلام عن
امارة استودعت رجلا مالا فصرها المولى قالت ان المولى الذي دفعته اليك قلانة فالت المرأة فاني
او لبيها الرجل وقال انه كان لصاحبا مالا لا تراه الا عندك فاحلف لنا انك عني انجيلك ففعلت كما
ما مؤنة عنده فحلفت وان كانت منه فلا يحلف ويضع الامر على ما كان فان لها من ماله ثلثه وهذا في اهل الاول
قول المقت ومنهم من سريه بين التمس في ان يكونه اشارة الى قول الشيخ انه لا فرق بين الوارث والغير
والى قول ابن ادرين لا فرق بين التمس وعويم وان يكون اشارة اليها معا فان العبارة في الجميع التمس المولى
بالتيمم بين العلم او التمس المتأخر لا يثبت حالته او مقابلة بانه لا يخص من المولى دون الوارث وليس له
على ما هو في نفس الامر الثالث لا خلاف بينهم في نفي اقرار المولى بكونه مولى في العدة ثم عرض المولى ومات فيه
وكذا لو جرى ثم مات في عده الرابعة الى اختلاف في النية فاذا جاء الى الوارث وانكرها المولى فلا يصح له
الموت على النية وعلى الذكر العيين مع عويم ما الخامسة يكتفي عين المولى انه لا يعلم انه لا يملك استصحابه

عن الرجل

والثالث من كونها لا تملك عليه من غير من في مرتبة ما قال لا يشهد به فيكون هو تارة وتحت ذلك من ثلث ان كانت
وعن علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام ما لا يقل من ماله من ثلثه وثلثه كثير وجب اياهما او اثنيهما
وشكها رواه يعقوب بن خبيب عن الصادق عليه السلام والثاني على هذا الاثر من الاخيرين فان كان ثلثها على
المرتبة من الثلث والآخر من الاصل والى اوث من الثلث على التقديرين ومنهم من سريه بين الاثنين في
ان قال الاول في الثلث في ثلث الثلث مع عويم ما يكون من الاصل من كان المولى دارنا
او اجبت استنادا الى رواية مضمونة حازم عن الصادق عليه السلام قال رسالتك عن رجل ادعى بعض ورثة
بانه عليه بناقرا اذا كان المبت مغنبا فاعط المولى اوصاله وغير القاضي النبي في المبت انه مع التمس قبل ان يراه
مطلقا مع عويم ما يكون من الاصل من كان المولى دارنا او اجبتا الثالث قول سطرانين ادرين انه من غير
مطلقا ان يراه كان او غيرهم وشكها كان المولى دارنا او اجبتا لقيه عليه السلام اقرارا مطلقا على انفسهم
وروي في الجمع على وجه الرابع قوله المولى هو انه من الثلث ان كان المولى دارنا او غيرهم وان كان لا يجزى مع
التميم من الثلث مع عويم ما من الاصل ولم يثبت له بالغاوية وكما انظر في طرف الوارث الى رواية اسحاق بن جابر
صحيحا قال رسالتك الصادق عليه السلام عن رجل اقر بوارث له وهو مريض بين عليه فقال عني اذ كان الذي اقر به
الثلث وشك رواه الطائي والفقيه في الاخيرين الى رواية القاضي السائر صحيحا عن الصادق عليه السلام عن
امارة استودعت رجلا مالا فصرها المولى قالت ان المولى الذي دفعته اليك قلانة فالت المرأة فاني
او لبيها الرجل وقال انه كان لصاحبا مالا لا تراه الا عندك فاحلف لنا انك عني انجيلك ففعلت كما
ما مؤنة عنده فحلفت وان كانت منه فلا يحلف ويضع الامر على ما كان فان لها من ماله ثلثه وهذا في اهل الاول
قول المقت ومنهم من سريه بين التمس في ان يكونه اشارة الى قول الشيخ انه لا فرق بين الوارث والغير
والى قول ابن ادرين لا فرق بين التمس وعويم وان يكون اشارة اليها معا فان العبارة في الجميع التمس المولى
بالتيمم بين العلم او التمس المتأخر لا يثبت حالته او مقابلة بانه لا يخص من المولى دون الوارث وليس له
على ما هو في نفس الامر الثالث لا خلاف بينهم في نفي اقرار المولى بكونه مولى في العدة ثم عرض المولى ومات فيه
وكذا لو جرى ثم مات في عده الرابعة الى اختلاف في النية فاذا جاء الى الوارث وانكرها المولى فلا يصح له
الموت على النية وعلى الذكر العيين مع عويم ما الخامسة يكتفي عين المولى انه لا يعلم انه لا يملك استصحابه

عن الرجل

في تفسير الامر لا يشاء الا ان اراد على الله ونحو حصول السبب المنقضي لثبوت الاستحسان في ذلك من هذا الوجه
 الاول من الشقيع الشرايع ومختصر الشرايع وسبلح الجليل التي كتاب النكاح النساء الله تعالى يبين اصول
 ووقع الفرائض منه في اول النظر بمصنف شريف ومضان المبارك من شهر ربيع سنة ثمان مائة والفقير

٢٢٢٢

١١١
 ٢

سنة ثمان مائة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال في معنى النكاح الزوجي وقد يكون العقد بقوله النكاح وكنت
 هي اي تزوجت ثم انه رد في الكتاب الزوجية بارة بعض العقد كقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا كنتم للزيمات
 ثم طلقتم من نساء كنتم احببتم من حقن وتارة يكون الزوجي كقوله تعالى من كن زواجا فليزواجه
 مشترك بينهما او حبيبه في الاول مجازا في الثاني دليل بان لا يكون الا في الاستمرار الحقيقه دليل بان لا يكون الا في
 لما ذكر في الاصل من اولية الحياز عند التعارض مع الاشتراك وحديث عليا استوفاه في العقد بالاستمرار ووقع بغيره
 من الزوجي اذ يقال هنا سفلح وليس بطلاق وبها من علم بالحق كانه حقيقه في العقد زمان ومن عقد لغير ملك للزوجي
 استواء واخره لا يشترط عن شرط الامة او اقلها فانه اية ملك للزوجي كمن لا يشترط ملك العبد اذا عرفت هذا
 فبما قولنا في الاول دليل النكاح بنسب ما يشاء الاحكام الخمسة فالواجب ما يتفق مع عموم النكاح في الزنا والحرام ما
 منه ككفر القاسم او ما اشبه على ترك واجب والمكروه ككفر القابل للمرجئة ومن ولد من الزنا والمكروه هو ما
 حصلت معه الشهرة وان حصلت القعدة بعد ان يفر من المكروه ما اثنى فيه الشهرة والقعدة معافان اشبه احل
 ابن سراج النبي الا يجب ان لا يزوج مطلقا لقوله عليه السلام ما استغفاد امرأ بعد الاسلام افضل من زوجة مسلمة
 بشره اذا انفرا اليها وتلقيد اذا امرجا وعظم في نفسها وماله اذا غاب عنها وغزوكم من الاحاديث واحتجاج الشيخ
 من على السليم بكونه حراما وهو الذي لا يقارب النساء ولا على فضيلة الترك منعيف بوزن كونه من حق من الا
 اذا اشهر عن كراهية التولية اذ اتم في الشريعة ما يثبت لولاك والركا كان عيسى عليه السلام غير موصى به مطلقا ولا يكره
 في حق من عليه السلام غير ان اختتامه من الله تعالى بمنزلة غيبة بقر بصره على كراهية التولية من غير معارضة الشك في امره
 اشتمال النكاح على كثير من المعنوي فكثير من انواع النكاح من رتبة النفس وشكك في الشهرة عن معارضة
 العاقلة الشاككة لولادة من النكاح العبادية والحدودية والنكاح بحيث لا يحصل كراهية في الامم تركه هل هو افضل ام
 للحق الاول لما قلناه ومن الحديث وكونه انما عبادته لما ذكر في فضيلة في نفسه فاعلم السليم اذا دل منكم الزنا
 على السليم وكفان بصلها مستخرج افضل من سبعين ركعة بصلها عزرب وشيخنا المنطق باحد انطلق فلا يشترط
 وانكحتك وشعنتك اما الاول لان ثلاثا في دق بصرها وبقوله نعم فلما اتى زنا بها ووطئها وقوله تعالى

حيف

عن ابي ابي عبد الله عليه السلام انه اذا راى رجلا يعبد الله تعالى فليقل له قد اذنت فقال عليه السلام لا ينبغي ان يعبد الله تعالى
 السجدة ليعبد وباعود الله فليقل فقال عليه السلام كيف قلت قلت له طلق فقال عليه السلام لا ينبغي ان يعبد الله تعالى فان
 طليت فطلق وان غلبت فاصك فقال عليه السلام يا امير المؤمنين امر بان يهرق ثم جعلته من غيري فاذنك لا تكسر
 قلت له طلق او ردت له بالطلاق ومثله رواية زرارة في الحسن عن ابي ابي عبد الله عليه السلام قال
 سألت عن رجل تزوج بغيره فقال له انما هو في سببه اجازة وان شاء فزف بها قلت له عليك الله انما
 عن شاء عيبه واما اجماع القوم واهلهم فليقل ان اصل النكاح فاسد فلا يحل اجازة السببه فقال عليه السلام
 انه لم يعم الله انما عصى سببه فاذا اجازة فليقل اجازة واجب النكاح بان العقد الشرعي بشرطه الى ان يهرق
 هذا يوجب الحكم بالطلاق وليس به ما تقدم من رواية عاصم ايا امرأتك تحت بغير اذن وتيمنا نكاحا بالطلاق
 وعقبك ما تقدم والبراب في هذا الاصل على الصحة واحبنا من رواية عاصم وهاذا في الاصل ان
 العقد عليه من لا ولاية عليه كفت اجازته وان كان من عليه ولاية كفي اجازته وليس ان وجد او اجازته
 بعد نكاح الولاية عنه وان لم يعبرك من العقد له فخر في المال وان اعترضا ذلك فالحق المطل التام كوني في اجازة
 البكر مكرها لقوله عليه السلام البكر تسامر واذننا حلتا والنتيب يعرف عنها اسما ما ابي بيتن فقال امرت
 الرجل من حاجته ابي امان فقال له في الحديث الرابع اشارة الى ان نكاح العبد بغير اذن سببه لا يقع باطلا بل
 يكون موقفا لقوله عليه السلام زف بها فليس المراد ايجاب التعريف بل يظهر ان له التعريف وقوله امر ان يهرق
 اشارة الى شيبة الفرقه والامساك والرجوع المتخير في فم جعلته ابي الامر الذي هي المستبينة المذكورة المحقق
 بالوقوف الرابع فليقل اشارة الى ان الاعتراف بالناية والاراء المساهية اعتراف بالبيع والمكرام كما اذا
 منكر البيع الا قاله او طلب قبض الثمن بقوله عليه السلام الا ان غلبت فطلق الخامسة في اشارة ابي الى ان
 ليست على الغير بل ان يجرى ما لم يقع لان قوله طلق كان بين كس وفيه اوقف نظر لا يقع منافاة ذلك للقرينة
 ذلك فتمت بطريقنا السادس في ابي اشارة الى ان الجهل بالحكم لا يقع من اجزائه على المقرب الساجد في الحديث
 الخامس اشارة الى ان النكاح ليس عيادة بمحض بل بمعاملة او اجاب المعاملة مع اعقاب لقوله عليه السلام
 يعمى به واما عصى سببه وان التيم في المعاملة لا يستلزم الفساد وفي رواية سيف جهر نكاح امر المرأة
 من غير اذن عينا متعبر وهي ثمانية الاصل نقله فاما كمن ياذن العلقين صريح في انه لا يفرق بين امر المرأة والرجل

استنبطها

استنبطها او انظر عيسى ذلك ايضا فان النكاح في حال العقر بغير اذنه يقع عقلا وشرا كما ان اباي ورضي
 النكاح في المسائل العائرة وابن ادریس واما في كريب فاجاز نكاح امه المرأة متعبر واية سيف ابن عمر
 بن العنبر والرسائل الصادق عليه السلام عن الرجل يهرق بانه امرأة بغير اذنه فقال لا بأس به ولا شك ان سيقاها في الله
 على من في رواية الرواية من البيع كان العبد بها شك من وجع الا ان ساقاها الدليل الحقلي استنبطها فانها كانت
 الثالث اضطرارها في اسنادها فان سيقا رواها نارة عن علي بن العنبر عن الصادق عليه السلام ونارة رواها عن داود
 بن فرق من الصادق عليه السلام واخرها عن الصادق عليه السلام واسطة في كل واحدة بلفظ غير اللفظ الا ان الاختلاف في
 لان يكن النكاح بيني وبينها من الصادق عليه السلام نارة بغير اسطة ونارة بوا سبطه كن وضعف النكاح بغيرها
 ان يكون هذا الحكم استنبط من الاصل اما العدة فحقها ولا انظر الى الامر لا يشترط اخذها بترك الرجل كونه مالكها
 امرأة فبشرطها متعة ذلك كمن يبيع في ذلك لو قيل به ان يكون في اقل زمان يزول به العدة ثم انه قالوا المشهور في
 عليه بغيره ذلك لانه الرجل وحده في عليه العدة والرجل اذ هو مات عرق من تركته يتب الباقى فاذن
 اخلف انه لم يجر العدة واعطى يتب فيه هذا الحديث يعني ان الرجل لو لم يهرق من الباقى بعد بغيره لم يهرق شيئا ولا لو لم
 ويمنه كمن اخل عن التيمن الثانية لو كان من العبد بين الرجلين لم يهرق من النكاح هو الفرج الا اشكال من امرائه
 ببيعة العقد فليقل من جملتها المهر من نكاحه من نكاحه على العبد والاولى ببدنه والمهر ببيع النكاح والا
 الا ان الثالثة على غير ارضه من يهرق ام لا اشكال من انما مدلول الآية واحدة وهي النكاح والفرقة وثبت احد القولين
 سبيلهم بغير الاشارة الى وجوه العلل بدون حلة واستحالة عطف العلل من حلة فثبت المهر عدم ارضه منه
 ما لا يخفى فان من نكح الارث على التيمن والقبض ولم يخلف لانه لو ردت منه لم يرد من طهر بعد زف الا ان بينهما
 والاقوى سقوط قوله بغيره من عده لانه ان صح النكاح وجب الارث فيسقط منه من يتب وان بطل سقط الكل
 فسقط قوله بغيره لازم على العبد ومن لو كان المدعى عينا عققنا حكمه بقوله بغيره الرابع لم يخل بعد وضاء كان
 قبل التيمن الا في عدم ارضه لان ارضه مع التيمن على خلاف الاصل وكل ما هو على خلاف الاصل فانه بغيره على من
 النكاح ولم يرد نكح على الارث بعد التيمن وقيل الارث لامرأته اقل الا ان الله بالبيعة فبطلما الارث لآلته المتأخر
 ولم يرضها فلهذا بعد ان لم يرضها لم يرضها على الاصل وقيل ان يرضها مع التيمن وليس في الآخرة لكان المعق وعندها
 لشركا بالقبض على يتب الحكم المعقود بغيره بانه لم يخل احد هذا العقد فاجاز ثباته الى آخر الحديث اشكال من حلى العقد

واحدة من ابن قتيبي واحد لم يفسد بها رضة امرأة غيرها وراثة امرأة مضوت عنها او جارية عشرة رضعات
فقط واحد وارضى بها امرأة اخرى من ابن قتيبي اخر عشرة رضعات لم يحرم نكاحها وعلى قوله ردة الغرضي ثم ان ما يركب
العشر لا يحرم رواية عبد بن دراز من ثمان عن الصادق عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله
عن عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام وعن علي بن ابي طالب عن الصادق عليه السلام قال قلت ما يحرم من الرضايع
ما ابيت اللحم وخصي العظم قلت يحرم عشرة رضعات قال لا كما لا يحرم اللحم ولا يبيد العظم اذا عرفت هذا فالصحيح
بن امور اقلنا واستفقت اهل من رواية ابن ابي رباب عنه والشيخ من رواية زياد بن سودة وثالث منها
انما انه اذا لم يكن العشر محرمة كان العجم باق في عشرة اذ لا يخلو من المحققين بعد آخر غيرها وسئل ابي العظم
وان كان فيه رجوع الى غير معلوم كان له من حاصلها بالعشر او لم عليه رواية فيكون حاصلها بالمشي عشرة رضاء
وبقربا وبغيرها الرضعات بين ثلاثة كالارضعة واستصاها من الثوري وان لا يفسد عن الرضعات
غير الرضعة اما الكلبة فليس فيها نكاح احداهما المخرج الى العرق لان كل لفظ الحلقه الضالعة ولم يقدح له حتى يرضع
الى العرق وانما ان يرى الطفل ويصدر من نفسه فليتركه الثوري ثم عاد فان كان النفس الرضايع من ثوري
اي ثوري اخر او الرضايع او غيره فكل رضة وان كان لا يرضع فلا ولي رضة مستند واما الاستصاها من الثوري
فلم يشترط ابن الجبدي كالمعتمد والشيخ في كلام مختلف بل على قوله فيه والى ما ناله المعتمد لان العجم معلق على
الارضعة والوجود ليس بالرضاع لانه لا يخصص جزء من الرضايع وانه الوجوه فلا ينعقد له الحكم بالنسبة الى
الارضعة ان قلت المعسرهما ابيت اللحم وخصي العظم من اهل الامانة لا يخصص او الوجوه فالذي يخصصه الذي يخصصه
الرضاع عن الوجوه لا اعتبار بما في ذلك لا نسلم ان النسبة لا يخصصها وان الامانة انما يكون بانفسه
والطبيعة لا تكون بانفسه فخطا ان يشرع صار جزء من ذلك الرضايع لخالص الوجوه فانه يحتمل ان يكون على خلاف
مقتضى الطبيعة فلا يفسد فيه ردة الغرضي فزادوا ما اهدم الفضل فتدبر عليه رواية زياد بن سودة وقد تقدمت
الثالث ان يكون في الثوري ومن جملة في الرضايع وروى الرضايع على الامانة في الاصل ابي العظم
لا يحكم الرضايع بعد الثوري في الجملة حتى انه لو رخص المولى في اثناء الرضايع لا يحرم في عشرة رضاء والثوري الجبدي لا يحكم
بعد الثوري ولم يشرط بين الرضايعين نظام نشر الرضايع بمحاورة ابنة ابن الجبدي عن الصادق عليه السلام انه قال الرضايع
لثوري قبل ان يعطى يحرم ولثوري لا يجمع وتعلق الصادق عليه السلام بالرضاع بعد نظام قال راوي ومن جاد بن ثمان

وما انظم

وما انظم قال الثوري ان قال الله تعالى ورواية ابن الجبدي يحرم على البنت النكاح المشرع به ان الرضايع في الرضايع
سواء لانه في نظام والى الطعام او لا قال ابن ابي عمير السريبي بعد الطعام لا يحرم فان اراد بعد نظام السريبي
وهو انفسه الثوري فلا يخلو من الرضايع ولا يخصصها عليه لانه انما يخصصه اهل النكاح وغيرها ان الرضايع الما يخصصه
لثوري ان لا يزوجها الى اهل النكاح فانما يخصصه على ان ذلك معسر في الرضايع والمرفوع من لبنة بعد ابن درهم ابن
عمر ومن يملك عن ابن بكير عن ابن ابي عمير في النكاح في امة لا يخصص بعد نظام والثوري ان ذلك يفسد في الرضايع ود
المرفوع من لبنة بعد ابن ابي عمير فانه لا يخصصها لغيره لولا انما ارادته وتوقف القلاء في ذلك والثوري على ما لا يري
او ليس ولا يحرم في رضة كل واحد من ابن قتيبي وان اخذت المرفوعة قال ابو علي الطبري صاحب الفهرست
بانهم اشق عليهم ويحرم النكاح ومطابقان الاخرة المذكورة سلبا كمن كذا يحرم النكاح منعه او بشرط العجم المولى
انما اخل على النكاح الاخرة بغيره انما لا يخصصه الا مع كمال السريبي وبكره استرضاع الجبدي ومنها
عن زياد بن ربيعة اذا طها مولا طها بغيرها انما كان ذلك لان الرضايع تغير الطعام وتغير في البنت انما لا يخصص
والرواية المذكورة كلها الطبري من لسان عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في امرأة الرجل يكون له الخاء فم
يخرجت فيصير الى اهلها فكلها اهلها بغيره وسئل روى البرقي في جامع عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
وافن يرضع في ذلك الشيخ في ذلك وسئل لان الخليل لا يرضع في المائى بل في المستحل كاشك ابي الرضايع في ارضها
الدين وكذا ورضعها لا يتم في حكم ولله هذا ذكره الشيخ في ذلك وعليه انه لم يخصص فيه خلافا ومستند رواية
من يار راسا ابي جعفر باجماع ابي من امرأة ارضعت في متباها ليل الى ان تزوج بنت زوجها فقالوا من يار راسا
هذا من اهل الخليل قلت ان ليلته ليست بنت المرأة التي ارضعت في غيبها قال لو كان عشرة اشهر فانت ما كان ذلك
مضى في موضع نكاح وسئل رواية الشيخ في ذلك عن ابي بن نوح قال كنت على من شعيب الى ابي الحسن عليه السلام
ارضعت ابنتي ولدي هل يحرم ان تزوج بعينها قلنا لا يحرم ذلك لان ولدها مارد امه لا واركة
وهل يحكم الاولاد الذين لم يرضعوا في اولاد هذا الخليل قال في ذلك لا وجه لثوري انما في الثلاث ايضا من غير
ان يرضع ما لم يرضع اهلها لانهم صاروا بغيره ولله هذا ما رواه اخرون في ذلك فليحرم النكاح في الاخرة والى الراوي
او ليس والمعذور به ابن ابي عمير بالرضاع الا ما يحرم بالنسبة لا ما عليه السلام يحرم من الرضايع ما يحرم من النسب ولا
لا يحرم من النسب كما اذا تزوجت من غير ابنته من غيرها او تزوجت من غير ابنته من غيرها فانه يحرم ان يزوج ابنه

منه

بنت ربيب التي من قبل ابها وان كان تزويج من ربيب اولاده الذي بهم الى ربيب وزوجت بالاولاد كسبت للمريض المصاحبة
بالزواج وهذا في ايد الاولي فالشيخ في ذلك يقول ان تزويج بام المريض واخته ويجوز ان يكون هذا المريض ان تزويج بالاولاد
ارضعت لانه لا نسب فيها ولا نكاح لان تزويج بام ولد من النسب فلان تزويج بام ولد من الزواج الى
وقال ابن اوديس لا يجوز ان تزويج باخت المريض لانه في النسب لا يجوز ان تزويج بالانسان باخت امه التامة فالشيخ
ايضا في المبسوط يجوز ان تزويج بخت المريض قال ابن ابي عمير ان تزويج بام ولد من النسب
جائز ان تزويج بام ام ولد من الزواج وتوكلت انه يجوز من الزواج ما يجوز من النسب واجاب بان ام ولد
النسب انما رمت بالمصاهرة لا بالنسب والى ذلك انما رمت على التحريم بالنسب بالمصاهرة قال ابن اوديس وذلك لانه
لا يلازم فيه في النسب ان تزويج بالانسان بام ام ولد من الزواج على ذلك الشافعي بالمصاهرة وليس هذا مصاهرة وقال ابن
لقينم تزويج بام ام ولد من الزواج كزويج بام ام ولد من النسب واختاره في ذلك وقال ابن ابي عمير في ذلك
وان كان في الامان رواية بن مزيار الحارثي على طاعة فان الامام عليه السلام قد حكم بها في اخذ الامان من الزواج
وجعلها بمنزلة ابنت ولا ريب ان اخذ ابنت المأجور بالنسب كانت بنت الزوجة فالزواج هنا باعتبار المصاهرة وحده
الزواج كالنسب في ذلك فقلنا ولا يجوز الرابة لقلت يقول الشيخ قال القاضي وكتب ابن اوديس هذا الذي في
الشيخ الشيخ وقوله لا يجوز ان تزويج ابنا اخت امه ولا بام ام ولد من الزواج ولا بام ام ولد من النسب ولا بام ام ولد من النسب
في ذلك واجتهد في الارشاد والتبيين على قول الشيخ واختاره الشيخين التامة فالراي المحسن ولا يجوز الجمع بين
بالزواج بطلان ولا سكت ولم يثبت لغيره على كلام في ذلك والاصح التحريم لاطلاق في قوله نعم وان يجوز بين الاثنين
وقوله ان له زوجتان فارضعتا واحدة حرمنا من الزوجات والى ارضعتا الاخرى فقلنا ان اشبهها انما يجوز ايضا
لرجل زوجتان كبيرتان وزوجة صغيرة رضية فارضعت احدهما الكبرى فكذلك الرضية فان كانت قد دخلت بالكبر
المريض حرمنا اي الصغيرة والكبرى اما الكبرى فلان امرؤ وجهه قد دخل تحت عظم امتهات نسلك واما الصغيرة فلان
بنت زوجته من قبلها فيكون من الرابح المحرم بالزوج بها نفس وان لم يكن دخل حرمها الكبرى حسب ثم نفى في
الاولي اي من الزوجة والوجه الذي في ذلك زوجة الكبرى الاخرى ارضعت تلك الصغيرة التي قهرمت فلان
ام لا يخرج قولنا قال في المأجور وبه قال ابن ابي عمير انما يرضع بام ام ولد من الزواج ولا يجوز
صغيرة فارضعتا امراة ثم ارضعتا الاخرى فقال ابن ابي عمير حرمنا من النسب عليه الحارثي وامراة فقال عليه السلام احكاما

المرتب

حرم الحارثي وامراة التي ارضعتا اولاما الاخرى لم يحرم لانه ارضعت ابنته فالحكم واختاره ابن
لا يمان من كانت زوجته اذا لم يرضع في صدق النسب بقاء المدن المنق من قبلها لانه قد نعم وامتهات نسلك والاولاد
في ذلك قال في الاول انه قد قال في الثاني انه قد قال في الزواج كالنسب فلان النسب يحرم سابقا ولاحقا لكانا معاواة
وهذا في ايد الاولي لكان له اكثر من زوجة من قبله بنين وارضعتا احدهم ثم اخذت من غيرها حرم الكل على الثاني
الثاني لكان له زوجة كبيرة من قبلها وزوجتان صغيرتان فارضعت الكبرى احدهما حرمنا في ارضعت الاخرى
لثلاث لانه قد قال في الصغيرة الثانية بنت من كانت زوجته الثالثة لا فرق في الكبرى المدخلة بها بين المكنت بالطلاق
ومستقطعة ولا بين المدخلة بالملك والتفصيل اختلفت المصاهرة المراد بالمصاهرة هو على امراة او على امراة او على
نفسه يرضع على قول فيهما نعم على غير الرابي والعائد فاما او عليه كذا امراة اخرى فاما من قبلها ولو تزوجت بعد
الولي حرمنا من قبلها الا ان تزويجا معا لكانا في ذلك المنق فاراد ان يكتب حرمها على العائد فكذلك على
والا فاذ اخذ العبد من الرابي كسبت بكونه وابنه حتى يقال له حرمنا عليها لاجل من لا يسهل اذ عرفت هذا فلا يحرم الام
يخرج العبد على غيرها اذ قال الشيخ والنسب وسلاوة واجهة بالانكاح وهو لا يخرج عن المحرم وناراي ان يفتي بانك كلام
ابن القيس مشبه فيه ومنشأ الذين اختلفوا في قوله نعم وامتهات نسلك ودماءكم الا في جميع من شامكم الا في
دخلتم بين فانه قيل الا لا على التحريم لانه نعم امتهات نسلك في التحريم ونسب الرابي بالمدخلة بها لانه في ذلك ما انفرد
الاصل من وجوب عود الوصف والشرط والاستثناء بها الى الاخرى على الراي الا في نعم وان سكتنا العود
الى الكل لكان ذلك عند عدم القرينة اما مع فلا والقرينة هنا الاخرى وذلك لانه قال من نسلك وامتهات نسلك ليس من نسلك
يلى نسلكا مشهور وذلك لما انفرد ابن مسعود بالارادة قال له علي عليه السلام من اين اخذت قال في قوله نعم وامتهات نسلك روي
الا في جميع من نسلك الا في ذلك نعم فقال عليه السلام ان هن سفتاه وهن من سفتاه ونزيت ارضعت علي
انه قال اهل ما احبهم الله ويغفر الله له على القليل لان كل واحدة من المملكتين تحتاج الى البان والوصف صالحا لبيانها معا فليكن
استرابط المدخلة حاجب الى الكل منها وروى الاول اطلاق اكثر الاحكام عليه ونظارت وروايت روي الشيخ حديثان احدهما
عن علي بن عبد الله وروايت عن الصادق عليه السلام انه قال الام والنسب سواء اذا لم يدخل بها عين اذا تزوج المأجور
طلقا فقلنا ان يدخل بها فانه اذا شاء تزوج امراة او شاء امتهات نسلكا عن محمد بن اسحق بن عمار قال روي عن علي بن
امراة ودخل بها ثم مات اهلها ان تزويج امها فاحرمها ان الله كيف جعل له امتهات ودخل بها قال قلت روي عن امراة

يقول

ورواية عمار السابلي عن الصادق عليه السلام زنا به النكاح الذي زنا به من كلامه فيقول
والزانية لا يحكم الا زمان او مشرك العالة على الحر مع فيه وضربهم ذلك على المؤمنين اي النكاح لا الزانية لا يكون
والاول ناسي واجيب شيخ الهرم والجملة مقابلة وفارق في ذلك استصحاب واختار ما بين ادريس بعدم الحر
وهو الحق لعدم المتكافؤ بين زناها والعقد عليها والاخرية ارجحه اذا ثبت بعد العقد وهو باطل كما عني المشايخ
ولا صالة الحق وبين رواية الثاني عن الصادق عليه السلام قال يا رجل في امرأة فراقا لم يولد له ان يشترط جاحدا
فاذا اذله سقطا واخر كلامه كمثل الخلة اسباب الرجل من قهرها حراما لم يستلها بعد طلاق له طلاقا او لا
يجوز على كراهية الثانية لا حرمان الزوجة بخروج زناها اجامعا وهل حرمان مع الاصل عليها من كلام المفسر وسلاسل
وان فرق ذلك خبره من استلها النسب والاخر عدم لصالة الحق ولحقه عليه السلام الحرمان للطلاق الحرام وفيه العسر
وبذلك على انه فيه رواية مستلها التحريم ولم يقف عليه بها وهل يشترط فيه المصاهرة قبله ان كان قسما
ولا يشترط حقا والوجه انكلا بشرط في الزنا المستل للتحريم على ما في انقسام الاول بحرم الزنا بما يشبه الى الزنا
ويجب عليه المشاهدة استلها استلها الى انكلا للماصل من الزنا فلا يلزم فيه من نسب كمن يخل بحرم البيت الماصل من الزنا
وعلى اسم زنا به واخيه دعم فخاله ام لا الذي يتم بعدا لغيره فانما ثبت لغيره فخل تحت قوله ثم حرمت عليكم ايمانكم وبناتكم
واخوانكم وبناتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وابن ادريس خبره ان من هذه الحديث لا ينافي استلها فانما
تكرر في الزنا وهو في موضع المنع ان لا دليل على ذلك ولا يجب كانه على عدم حرمة الزنا ولا الزنا لا يجب كانه
بغيره ان يكون في الحكم بعدم تجايزه عدم كالمية في احكام ولد الزنا وشبهه وهو حاصل فان لا يقبل شهادته ولا يصح خلفه في الحكم
ويحكم كراهية سوله التي خرجت من احكام ولد الزنا فيقول في قوله تعالى من كان من الكفار فاعتقوا لانفسكم انكم بالنسب
الى تحريم المصاهرة كتحريم ايمانكم او بناتها على الزنا وتخرجها على اية المصاهرة وانه متاخر واختلف الامم في ذلك فقال
والصحيح في المتن وسلاسل ادريس واختاره المعتمد التحريم مطلقا سابقا لاحكام قوله ثم واصلكم بما رآه
ذلك وعوم فانكم المطالب بكم من النساء وبناتكم وبنات الاخ وبنات الاخت فان كانت عند الصادق عليه السلام فخل بحرم الزنا
عن الرجل ينفك المرأة حراما يشترط جوازا فانه وانما وعقم ايقم عليه السلام انه قال له رجل في امرأة اجعل لي
ثم انه الحرام لا يقبل الحرام ورواية حسان بن سعيد فان كنت عند الصادق عليه السلام اؤسده سبعين من رجل زنى امرأة
سقاها اهلها ايتها فان لم تكن الحرام لا يحرم للطلاق وقال الشيخ والفقهاء والقاضي وابن زهر وابن جرير انه يحرم

الاخفا

لا اخفا واختارته في ذلك بخلافه من الاول في قوله نعم واهتماما بنسبكم ورباطكم الذي في تحريمكم من نسبكم
التحريم ان الذي جاء به عليه اسم نسبكم لان الاضافة يكون في جوازها او في ملازمة ذلك بقوله احد
النسب لمصاحبه خذ طريقك اي طريق النسب الذي يدرك وقال السامرا اذكر كيب الحرفا لا ج سمع سمع اذ
مخزها في القرب فاضاف الكرك اليها مخزها في القرب عن طريقهم وفيه نظر لان ذلك محال لاحتمال كيبها
حقبة لغيره لا عرفا او اذ ادرك القطع بين النسب والعرف على كل حال وبما بيننا ان على الذي كان يلزم
للزنا في كانت بينهما نسب اخره في العرف والوطى كالاصله والنسب غير المحرم لعين ما ذكره من جواز الاضافة
بادق ملازمة النسب رواية يجرى من سمع بمصاحبه عن احد اهلها السلام انه سئل عن رجل في المرأة ان تزوج بها
لا وكان ان كانت عند امرأة ثم في ما جاء او اضافة لم تحرم عليه التي عندك انك لا رواية العيون من القام فانما
الصادق عليه السلام من رجل باسراة وقبل غيرها لم يقف عليها لم تزوج بها قال انه لم يكن انفسه الى الام
بما من وان كان انفسه فلا يشترط بينهما الا ربع منصرف عن حاتم صحب عن الصادق عليه السلام في رجل كان بينه
وبنها في رجل يزوج ايتها فان كان قبله او غيرها فلا يشترط ايتها وان كان جامع فلا يشترط ولا يشترط
للناس التحريم من جهة الرضا ثابت فيجب من جهة النسب بطريق الاول والمفرد ثابت رواية محمد بن مسلم
صحبت عن احد اهلها السلام قال سألت عن رجل في امرأة ان تزوج ايتها من الرضا او غيرها قال لا يجب الا ان
النسب الى الرضا ويشيع في بعض النسخ من حيث كونه زنا مع عدم شرطه بالاحكام واجاب عن تحريم الاولين اما
فان المتنازع داخل فيما تقدم اعني اجماعنا بنسبكم والمراد بالمطاب ما قبل ونها نظر لا ينافي عدم الزنا وحلها
على المباح بخلاف الظاهر انهم من مطالب طبعيا وانما الروايات ثالثة في الموجب وجعل التحريم على ما دون الزنا
ايضا نظر لان خلاف المتعوم من نفسه وعرفنا وشرفا فلا يصح رايه والحدود التحريم بالماضي لانه احوط واكثر للفقهاء
من التمسك ولستم هذا البحث بسبيل الاول في الشرح ومن تابعه ولا تحرم الزنا على اب الزنا وانه نقل
ادريس من المصنف والشيخ الاية وانما يوافق الاول لا يوافق الاية فان كل من قال التحريم ام الزنا بها
قال التحريم هنا ومن الاية هناك الاية وانما يوافق الاول لا يوافق الاية فان كل من قال التحريم ام الزنا بها
على امرأة ثم تزوج بها الاخر تحرم على العاقلة سواء دخل العاقلة قبل الزنا من الاخر او لم يدخلها الا
وعوم لا يحرم الحرام الحلال وشروط ابن الحسين في الاية التي قبل الزنا فله عقد ولم يدخل ثم زنا الاخر

رواية

ادريس

الاول

بأية

على الزنا

منها بمجردهم ولا على ما على ابادهم ولا فرق بين الاب والابن عند احد واراد به عار من العار على ما
بان المتكلم حقيقة شرعية في العقد والارث لا عقوبة فيه والارثية تنعيقه لصنف عار النكاح فالشيخ اذا كان
في طاعة الله قبل ان يصادحهم على الاب وفيها فان وفيها بعد وفي الاب لم يحرم ذلك على الاب وفيها وبه فان ابن
الحبيب والفاضل واجهوا برؤية عار من الصادق عليه السلام وفار ابن ادریس لا فرق في عدم التحريم بين ابن طاعة
وفي الاب او بين ولوقف العلاقة في تلك والاولى بناء على ما قدم عدم التوفيق للعربي بعقل الشيخ لولا ان العلاقة
على التحريم بالارث السابق ولولا بالبيعة والحالة خرجت عليه بناء الام في الفقه والحالة عين عن الفقيه بغيره
كما في قوله نعم والامن خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان التمسك في البداى اى ما واد اذ قد هذا ما
المعتمد من هذا وانما علم استناد الى رواية ابي ابي يعقوب المتكلم عليه السلام في رسالته بحرمين سلم وانما
عن رجل من خالته وهي شابة ثم اربعه اشهر فخرجت بها قال قال انه لم يكن اقضى اليها انما كان يفتنى ذلك
كوب لم يسمع من غيره خلافا لتلك الا من ابن ادریس فانه نكاح بالبيعة مستحلا باحاطة وخلاصة اصله
التحريم ولا يدل عليه من كتاب او سنة او عقل وحقاؤه فان كان عليه اجماع بين الجاهل ولا خلاف بين الجاهل
الفاصل به معلوم باسمه ونسبه فلا يعلم دخول المعصوم في محله لم فلا يكون حجة قال العلامة هذا بل على ان يفتى فيسلك
قال ان كان عليه اجماع والحق انه لم يعرفه لانه ترد وفيه اولا لم اخذ اجماع لم يفتى على مقتضى المتعبد
ان العلامة توقف في هذا الحكم مع حكم واختاره في نفسه المصاهرة بالارث وهو يحكي ان هذا من خيرات ذلك الحكم
الكل مع سيرة خصيصه البتة والحالة كونه من المحرم فان لم يكن لها تأثير في من التحريم فلا اقل من الاكبر لها تأثير في نفسه وانما
ابن ادریس الاجماع النطق بفسخ كذا السكوت حاصل فان بعض الفقهاء اتفقوا على التحريم وبعضهم سكوتوا ولا اجماع السكوت وان
حجة كل من لا يخرج مع الزاوية الواردة بذلك ولا يستبعد كونه على الاب من حيث التحريم كافي للعقد في العقد والارث
او الوجهي فانه موجب للتحريم المسمى فالرقتا فينبط من الذين حادوا فربما علم فييات اهلهم والارث
بالاجتناب لئلا يملك منهم من شره به الحق على الابن والافراد ولهم من جعل التحريم بمنزلة الاب والابن
الكلية في ذلك كله ولا يفتى التحريم اليام الحلي في المنعقدة ولا فيها تنفع هذا الكلام ثم يقول ان الابن المذكور
والنظر المذكورين هل يمكن ان يكون في حق الابن المسمى بشيء وشيئا يسمى او قبل نقل الوجه اذ الكفرين وادعوا
او نظر في حق الابن المسمى بالاجابة او بغيره من قبل الابن ثم بل رقة ورحمة لم يكن ذلك كما من حيث التحريم اجماعا

الشيخ

الثانية اختلف في المنعقدة والارثية من المذكورين اذا حصل ذلك من الاب او الابن كل الى على كونه
التحريم على الاخام كالأل الشيخ وانما لم يقع واختاره العلاقة في وقت محضا ليجوز الاول فيه وحلا في انما لم
المجرد من الوجه والنظر والحق بين ابن ادریس في شره من العقد والقبول اجماعا فيبقى الباقي على عدم وفيه
صدوق الحلي على ما ذكره لان المتبادر من العقدة عليها انما كانت ان النظر والحق بينهما في شره من العقد
المجرد وقد ثبت التحريم مع العقد المذكور فيثبت بها ومن المعلوم انما يثبت بغيره فيبقى مع افاضه الارثية
الثالثة رواية محمود بن اسماعيل بن بزي عن عبيد الله بن الصادق عليه السلام وقد سأل عن الرجل يكره له الجارية فتزوجها
هل يجوز له ان يولد فقال له نعم قلت ثم قال هل ترك سببا اذا قبلها بشيء ثم قال استبراء منه ان يزوجها فاشترط
فثبت على ابنه وبنته قلت اذا نظر الى جسدنا فافترقا فزجرنا وجسدنا بشيء فثبت عليه الزنا
محمود بن سنان عن الصادق عليه السلام قال اذا جرت الجارية وضع بين عليها فلا يكره له ولا ابن ادریس لا يحرم على
ولوا اخر الاخر اوطس واختاره الحق والعلامة في هذه الاصلية على دعوم واجل بكم ما وادرك ما طاب كمن
النساء وما كملت ايمانكم وفيه نظر لانه لا يفسد بعبد الله المذلل وقد بيناه والعام يحق بغيره وقد وردنا
المعتمد التحريم على ابن ادریس ومن ابنه وقول الشيخ اجماعا لخاص النظر والحق او لغيره المذكورات على
الحق عليها او انها وبنت المملوكه او انها ام لا قال ابن الحسين به والشيخ في ذلك محضا باجماع الفقيه ولا خلاف
عليه السلام ان الله لا ينظر الى رجل نظر الى فريضة امرأة وبنتها والحق خلافه لغيره نعم قال لم يكرهوا وتعلم بغيره
عليكم والمذكورات ليست دخولها في البيت واما الامم فعدم الفاصل بالقرن السادس من النظر المذكورين والحق
على جرم البيت اذ الامم تارك الشيخ في ذلك نعم والحق عدمه للاصل المسألة والنظر النفس المذكوران لا حجبته فلا
كل من لم يحرم بالارث لم يحرم فيها ومن حرم به سابقا اختلف على ابن ادریس والافراد لعدم الاصل
نوعا واحدة حرمت الاخرى ولودع الثانية ثم لم يحرم الاول عليه واضطربت الروايات في بعضها يحرم الاخرى
في الثانية عن كمال الفقيه وفي اخرها ان كان جاهلا لم يحرم وان كان عالما حرمه المستحب وجعله
ابن ادریس ما يحرم انما به يهدى من الاخوين والاحد يحرم الاخرى بوجه الثاني نفس للكل وعدم قوله عليه
لا يحرم الحرام للحلال والارثية المشار اليها بالاضطراب فهو من المذنبين حتى وان كان في المصاحف اختلفا في حق
عليه السلام ومثلها رواية علي بن عزة عن ابي الحسن عليه السلام انني سمعت ابا الشيخ في حق الثاني وابن عزة

ادنى ما يشترط به المنفعة كفى من بترد احبب محل بقدر العلة على الاستصحاب بمنزلة ان يكون اقل من ذلك
ولربان منقاد العقد فلامر ان لم يدخل ولي دخل فلها ما احدثت ونسب ما بقي والوجه انما يشترط به
اليقوله لان منقاد العقد في ذلك الشيء في وقت وسبقه رواية حفص بن الغزوي في الحسن من النكاح على المسلم ان اذا اتي
عليه من المهر وعلم ان له زوجا فادخلته فلها ما استحل من فرجها ونسب على ما بقي عنده وغيره نظر لانها
بعض شيئا الاخره اي يلزم ان لا ينعى شيئا الا ما اخذ ولا ينعى بل يستعد ما اخذته واما الاول فلا ولا ينعى على
المنع من قدر استحقاقها فكان ينبغي السبق بذلك والوجه ان اختياره العلم في نقد وجهه انما مع حركته
مطلوبة بالمشبه فيمكن لها شئ مقابل ذلك والماضي على ما فاقا بقي ونفى رسول الله صلى الله عليه وآله عن مهر النكاح
وفي نقد هذا الوجه لانه اذا علم الفداء وقول في بعض الاجل وجب عليه مغارته فكيف يجوز للمهر في
الجملة لان المهر في مقابلته يخرج الاجل ورجل ونسب بحسب الوفاء بجمل الاجل او بعقد فلان ينبغي ان يكون
ما اذا كان مقبولا فله من الاجل وعرضه انما في الوجه الثالث احسن الى جوع لانها مع عدم العمل
لا ينبغي شيئا لان الاستحقاق اما بالعقد مع الفضا الاجل عن الزوج او بالقرابة مع الرجل والاول باطل لان
قوله بان منقاد العقد لا ينبغي وكذا ان لا يكون العرض عدو ولا يكون استحقاقها مع الرجل من المهر فاشترط في ذلك
المانعة مثل تلك البدل المأثورة في حرمها واما ما لم ينعى او قبل كان استحقاقها اقل الامرين من مهر المسمى تلك المدة
بما مضى من المسمى لم يكن يعيد من العيوب وشيوعه من بعد ما لا يوم والسنة والعشر ولا يجوز تعينه هذا في
الاختلاف في ان الاجل هنا لا ينبغي بقله ولا كثرة الا ان شرطه قالوا من المدة من طهره الشهر الى نصف النهار والى
منطقا وله فانه كان مراد التمثيل بغيره الاجل فله وكثرة فهو صحيح ولا يكون مخالفا لما جاء في الاكبر في مخالفا واما
مع طهره الشهر الى نصف النهار فيتم على ضبطه والخال ان يكون ضابطا معلوم الثالثه لاختلاف ابعثا في وجوب كونه
بالاجل الزيادة والمقتضيات فيطل لوقا الى قديم الحاح او اذ اركب المهرات وفيه ظاهر الشيء في كونه والى ذكره
بمنه لانه العقد دينا لا يزول الا بالطلاق وهو ما لم ينعى قوله بالانقلاب وانما مع الاختلاف بذكر الاجل ولا يكون مخالفا
الثالثة قال في وقت مقدم عليها خيرا ولم يذكر المهر بعينه ومضى على ما سطره طابا بعدة كسما عقد على ما لم يكن على
سبيل وهذا الشيء ليس بشفاف بوجوب الفون لان مراد الله الشهاده الطلق ولم ينعى انشئ الاتصال بالعقد فيقضى ان
يناد على العرف وهو على ما قرره ان العقد مستلزم الفصل الاحكام المتصلة به زمانا كونه على ما والى العلة مستلزم عدل الزمانا

وقوله ان يرضى

وقوله ان يرضى مطلقا العقد لانه ان يرضى لما قلناه من انفسه ان الاتصال وهو معلوم فيصح ان يرضى عن
صح اعتباره انفسه في وقت العقد لانه ان يرضى عن الاتصال وهو معلوم فيصح ان يرضى عن الاتصال وهو معلوم فيصح ان يرضى عن
بقي المدة فيقول لهما وحق نفسك شيئا ولا ينبغي الشهاده يعني قبلها بعد سنين فقال له شيئا ان كان ساء ولا
لم يكن ساء فلا سهل له عليا وقال بعضهم لا يصح ذلك بل بشرط اتصاله بالعقد لما قلناه او لا وانه لا يصح ذلك
ان عقد عليا بغير العقد فهاهنا الاجل والعقد وهو باطل ويصح تقدير العقد على قبل انفسه اجلها وهو النكاح
لما بان قبله نظر لان الاول فانه انما يصح كذا ذات زوج وان كان مشترطه بالعدة فانه لا ينعى العقد على ما
في حكم الزوجية واما انما فتنه بطلانها كما مر ان ابن عمر وروى عنه انما الله تعالى ولا يصح بذكر المهر والمرة
موجودة عن زمان مقدم وقيل رواية بالمرأه في ما مضى انما يصح بعدم الانشيطا فيبقى في المهر والزوج
ردا ما بين فصل عن العالم ابن عمر من رجل ساء عن الفتاة على اسم قالوا كانت من الرجل فخرج المرأة عن نكاحه
قالوا لا بأس به لكن اذا فرغ من النكاح وجبه ولا ينظر ومنهم من فيها وعنده ابن عباس فانه رافى ومن جملة الرجال
مخالفا لما قلناه من الاختلاف بذكر المهر مع ذكر الاجل محل العقد وذكر المهر من دون الاجل بغيره دينا
اما الاول فلا خلاف في بطلان العقد معه واما انما فقال الشيخ والشافعي والنقابة زهر واختاره المعن بطلان
لرواية عيسى بن ابي بكر عن شافع المدا على المسلم قال ان سخطي الاجل فمن منعوا ان لم ينعى في النكاح فابطل وقال في
ان كان العقد بلفظ وحدث وانكحت ابنك قال الشيخ وان كان بلفظ منعتم بطل العقد لان منعتم ليس من العقد
العقد انما هو فلا ينعى دينا والاجل شرط المنع وقول اخيه لما منعتم منه وهو قريب وانما العلم بالطلاق مطلقا
لفظ لا ولا ينعى عن الله بمحضه بان المنع شرطه الاجل فاذا فاق بطل العقد اما الاول فاجازته ورواية زهارة
عن الفتاة على المسلم صححه الاكبر منع الا بامرين اجل سخطي ورواية اسمعيل بن الفضل الهاشمي قالوا كانت الصلوات
من المنع فقال المهر معلوم ان اجل معلوم وعرضا واما انما منع فقاهرة فبشرط وابتدء الاحكام تاليعه من
والدوام هنا في منعته فلا ينعى والمنع فانه شرط فلا ينعى ايته قبله لا يلزم من بطلان المنع بطلان العالم الاجل
من المتنازع فيه ولما يلزم كان شرطه في مطلق النكاح فاق بطل المطلق بطل جزاءه وان سخط اشراك العقد في
مضى شرطه انما لا يلزم من بطلان سخطي بطلان ما ينعى ومنه ايضا ان الفاظ العقد تؤخذ بالارادة
بل ينعى لفظ وحكم على طهره والاراد اختلاف كثير من القول هذا الشرعية كان يقول العقد دينا اوت

سأخا

الاجل والاحمل والغيره بعض ذكر الاجل مبرها فانه حكم عليه مقتضى المصلحة ولا يثبت في المصداق
واعلم ان الشئين اختار قوله الشيخ محققا بزيادة ايات من تعلب عن الصادق عليه السلام وقد سألته عن المصداق
ان لا يسيى ان اذكر شرط الايام فقال ذلك اضر عليك لانك اذا لم تشرط كان تزوجا فقام وهذا الجواب
به للعقل لا بالكتاب وفيها اية الى ما اردتاه على كلامه لا حكم لشرط قبل العقد وتلك لم يذكر في
المراد بذكرها فيه ان يكون بين الامتناع والقبول وفيه ايات من ادریس والعقار الشيخ فالاعتبار بما ذكره قبل
بل بما ذكره بعد ثم اذا امكن الشرط المذكور قبل العقد وبعد لزوم الامتياز سواء ذكر قبل القبول
او لم يستثن زواجه مبرها ان يكره حثا عن الصادق عليه السلام قاله كان من شرط قبل النكاح من النكاح
وما كان بعد النكاح فهو حثا وجعله العلامة على ما اذا ذكر بعد الامتناع قبل القبول فالقول العقد واربعه
الامتناع فحينئذ يجرى باسم الكل وهو محمول حسن حجة اشتراط اتيانها ليدل ارتفاعا ولا يظاها في النكاح
وضعت بعد العقد جائز وكل شرط سابق حثا اشتراط لا يصل وهو يلزم الزاوية قال الشيخ في ذلك وتارة ان
ادریس لا يلزم والاحتياط الزم لقوله نعم اقول بالعقد والقول عليه السلام الموقوف عند شرطه فلي شرطان
لا يظاها في النكاح ثم الشرط فاذا روي بعد العقد ذلك جائز واختاره المصنف وستتبع روايته بما روي
عن الصادق عليه السلام فانه يقول في اخرها ليس الا ما اشترط ومنع ابن ادریس ذلك وقال لا يلزم عدمه
وجعل قوله الشيخ رواية واحضاره في لغة ولا لغات على الاظهر روي لغات الغزف بارها لا يثبت في
لما يحكي انه لا يضرها في لغات ووجه عدم ترجيح الآلة لاجل عدم سقوط الحد ونكاح زارة ايات وبنهاية
والنفي وابن ادریس وخالف المرتضى هنا وقال لو فهم بما لو خالف تحت عموم والذين يرمون الزواجر
واجب بانه يضرهم بما تقدم يرفع الظاهر على عدمه ويضاء من عموم والذين يرفع الظاهر من نسأ
وهذه من نسأ بوجه قال الشيخ والنفي وابن زهره واحضاره المصنف في باب النكاح كالحج ومن امارة عن
الرواية ورواية ابن فضال عن ابن ادریس عن الصادق عليه السلام انه لا يضر في النكاح العدم والكل لا يضر
فكذلك الظاهر ولا يلزم ان يضره من المرافعة والامتناع بالقبول ولا يضره في النكاح العدم والكل لا يضر
المطلوب واحضاره ابن بابويه واحضاره وابن ادریس لا يثبت بالمتعة ميراث وقال المرتضى ثبت تمام
السقط ثم لو اشترط الميراث لم في المسألة الاولى ان النكاح ثبت بها وهو اقلا المعنى وابن بابويه واحضاره

النفي وابن ادریس ولو شرط ذلك وهو نفق العدة لاجل عدمه ورواية سعيد بن يسار عن الصادق عليه السلام
عن المرتضى عما اذا لم بشرط الارث قال ليس فيها ميراث اشترط او لم بشرط ورواية جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام
وقد سألته عن المتعة ما حثها قال جرد الله الاثر ولا تشرط اجعل نفق الميراث من لقبها لما هنه اثبت نفق الميراث
لكن بشرط ان يرب فيه قال الشيخ وابن حجر والكوفي رواية المرتضى عن الصادق عليه السلام ان اشترط الميراث كان
وان لم تشرط لم يكن روايته ان سلم عن الصادق عليه السلام ان اشترط الميراث فيها لان فيها على شرطها الميراث
مطلقا اي ما هيته العقد فثبت من شرطه سقط بعد الشرط وفيه قال القاضي لا ينافي زوجة والام على وكل زوجة
وتريدت ونصت الكبرى بالامتناع والقبول الرابع بغيره باقيا العقد الثاني من شرطه بغيره اعني ما هيته شرطه لا يضر
في ثبت الارث ما لم يشرط سقوطه فثبت وهو قوله المرتضى وابن ابي عمير اما الميراث فلا ينافي زوجة واما الاحتياط
مع الشرط فقول عليه السلام الميراث عند شرطه والامتناع والامتناع عليه النفي هو الاول لكن بشرط التزامه
ويكون بشرط الوصية وق يفرق فروع الاول اعتباره من الثلث اثبت انه لا يرجع المشرط بعد اذهي ومقتضى
الرجوع فيها انما كانت قد يكون من الطرفين فيكون وصية حثا وقد ذكرت من طرف واحد فيكون وصية من طرف
ان قدر الخيب يكون مقبلا على الميراث ولا يلزم الزوجة الدائمة في الرجوع او الثمن اليه فذكر من فروع النكاح
اذا المقتضى اجلها فاعده حيثما كان على الاظهر وان كانت من محض ولم يخض فحسب واربعين يوما
هذا قوله الشيخ في ذلك ولو رويها با في الاجل وستتبع روايته من يحد من الفصل عن اي الحسن المأخوذ عليه السلام قال
طلاق الامة تطليقتا وعرفنا حيثما كان وتارة النفي وابن حجر قرأت لزواجه زواجه في الحسن عن ابنا المرتضى
انه كان متهمة فطلاقا تطليقتا وعرفنا قرآن وروي زواجه عنه ايضا صحيحا الى ان قال وكل المتعة
عليها ما على الامة وقال ابن بابويه في المقتضى عرفنا حيثما ونصف روايته عن ابن ادریس عن الحجاج عن الصادق عليه السلام
وبالابن ابي عمير حيثما اوقعت وادريعت بها رواية ابن ابي عمير عن ابن ادریس عن زواجه من الصادق عليه السلام
عن زواجه عن الصادق عليه السلام انه كانت تخضع في متهمة والاظهر ونصت وقال المرتضى وابن ادریس
طهران لمخيفه لغيره وخضعة واربعين يوما ان كانت لا تخضع ولو مات عنها نفق العدة واثبات
اشهرها اربعة اشهر وعشر ايام هذه رواية زرارة عن الصادق عليه السلام ويقول فيها كل النكاح اذا مات
الزوج نفق المرأة حرة كانت او امه وعلى اي وجه كان النكاح متعاه او تزوجا ادركت عتق فاعده اربعة اشهر

والذي وكل من العبد والامه محل قابل له وبين ذلك الرواية عن محمد بن مسلم عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله عليه السلام
ان قوله قد انكفك فلانة الثانية والارابعة اعني كرهت ان يعطى المتبني اسمها فيكون مهر وشيخ ابن ادریس
استدلنا بقوله غير كذا في حقيق فلا يتحقق مهر والمهر استحبابه لا كما قال بل لا يصلح لعدم الوجوب وعدم ملك الامه للمهر
ملك لغيرها ولا يجب للمنفق شيء في دونه فمهره لم يجب ذلك جزا لقلب الامه ونسبها له ورفعا عن حمله العتق
فكيف جزا ايضا لقلب فاما انكف الامه فثبت في شيء كذا وان كان الزوج جزا على انهما هذا في الامه
الاولى في شيء الرافعة الامه اذا اصبحت ان يرد برة كانت امه لغيره فاشترطها على نفسه واعتقها وكانت مخرجه من
يحب يقول لها النبي صلى الله عليه وآله مكنت بعتك فاحذاري الثانية ثبت هذا للنفق من حكم الشارع لان الامه
والنكاح ولاية احياءه فلو لم يكن لها خيار بعد عقوبتها لم امرها بحبسها كالحاكم ليس فيه مهرها الثالث اذا اصبحت
النفق مع كونه الزوج عبدا ما اذا كانت جزا على خيار دام لا قال الشيخ في وقت عبودته لان العتق قد ثبت والخيار
الي دليل ثم خرج العبد الاجماع بنفي المباح على اصله وقادفة في الفاسق والمفني وابن القتيبي وابن ادریس
واختاره المتأخر وهو الحق لوجه الاول ان المشتري للخيار مطلقا وانما ملكه نفسي لا غير لا تعلقا من لفظ العتق
والخلاف للمهر والرفقة لا دخل له في الخيار لان اتفاق الزوجين فيها ليس شرط اجانها ودفعها المهر شرط في
اجانها وهذا المقتضى ثابت نعم اذا كانت تحت حرث كونه لها الخيار الثاني ان دفعها المهر شرط في صحة العقد
فكان في اثناء العقد لا شفاء العلة وهي لزوم فخرها الثالث ان الخيار يثبت للشتر في اجانها ولا مقتضى له
خبره بكمه وانما فوركك نفسها فكان اذا اصبحت على وجه الاول لا كان ملكها نفسها فخرها من ملك المشتري لها اذا
الان وعرض النبي الرابع الروايات الواردة على ذلك كرواية ابي الصيالح الكوفي صحيحا عن الصادق عليه السلام
امرأة اصبحت فامرها بغيرها ان شاءت اقامت معدة ان شاءت فادسه وهو عام في طرح العبد ورواية ابن
عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام في رجل حرثه امه ملكه ثم اصبحت قبل ان يطلوها قال هي امك بغيرها ومعه
آدم عن الصادق عليه السلام بغيرها وانما من زيد الشحام عن الصادق عليه السلام ان زوج برة كان له خيار في نفسها
اما ان كان فلان ابراهيم عن الاسود عن نعمتها انما كانت خبره عن ابي عبد الله عليه السلام برة وكان زوجها ابراهيم
ابن عبد الله كان عبدا اسره فقال له مئيت كافي في النظر ليطرفها خلقها ويكفي وحرره يوما على نفسه فقال النبي صلى الله
عليه وآله ليس باجاس الا بغيره حب مئيت برة ومن نفق برة مئيتا قال لها النبي صلى الله عليه وآله ان ارجعت فانه ابن ولادك

فقلت

فقلت يا رسول الله تاملني باركتك فقال لا انا انا شافع فقلت لا حاجة لي فيه وقال الشيخ في وقت ورودى عن ابي عبد الله
ان زوجا كان عبدا وانما كانت له كانت حرام عجزها انا نقول هذا الحديث بغيره في الحرمة والاول انهما التفت
مقدم على الثاني كما نرى في الاصل مع ان الحرمة هي الاصل واليه يرجع عابدين ليس فيه ولا على احدهما العلم
بالعبد ونحن لا نعلمه اذا عرفت هذا فالمسئلة فروع بالمسئلة انتسب لكتابتها اهل الاول ان هذا الضيق
لغيره عليه السلام ملك بعتك فاحذاري اني بانها المتبني للمنفق قبل اشتغافه بالتي تسعة فلم يقبل وهو يعلم الثاني
اجيب بالمتن ولو سلمنا اننا خبر جليلها بالخيار لغيره منافع انت امر امر النبي لو اشرت للخيار لم يلزم من مطالعها
اجامعا الثالث لو علمت بالمتن واشرت لجعل اصل الخيار على السقي لان جاهل الحكم لا يعرفه ولا يعلمه وهو الحق
لانه حكم خفي فلم يعرفه لزم المخرج الرابع لو علمت بالمتن والخيار واشرت لجعل الغيبة اخل المساواة لعل
اصل الخيار لا يحد طريق المسلمين فانه انما عرفت ثم لجعل الحكم بالغيبة كذا لانه اخفى وان لم يعرف الحكم
في المسلمين فلي المساواة لجعل السقي في المسلمين وعدم السقي فيها ويجعل الفرق وهي العز وجل للخيار وعبر
الغربة لان المتأخر مع جعل الخيار لا يحد الا بطلان العلم بالخيار وجعل الغيبة فانه بعد اهل الاستيفار
ولا ضرورة للعدول لواعق ولا رجعة ولا كانت حرة هذا هو المشهور بين الاصحاب والراي الجليل بغيره في
العباءة انما على الامه وهو الحق والراي من حرم ان كان حريم على الفلاح قبل الخيار اذا اصبحت واما الاصل
فانه لا يحد عقوبة الجبر ان كان صحيحا فلا فرق بينه وبين غيره والا فلا يحد فلا خيار فاذا كان الحق هو المشهور
بالصحة تجاه العتق وعدم المعارف وايضا فثبت عبدا فبالحري ان يرضاه فراهنا مع ان الحكمة في دفع الامه
حاصلة هنا كونه انفراد مقدور ما اذا تعطلت بوسم اخي فليسان ان قلت اذا كانت الفلاح حرة فثبت
قلت ليس الحكم في التكاليف في حدود الخيار سبب العتق كما حوت الامه ولجئ ان خبر جليلها
صداقها ويشرط تقديم لفظ التزويج وفيه شرط تقديم العتق اجمع اجماعا على ان هذا الحكم من انقضاء الشرع
غيره عن النبي صلى الله عليه وآله خلاف اكثر الجرم فاقدم جعله من خصا يصح على السطح لا على ذلك بغيره فثبت
اخيلت حب اصطفاهما من غيره خبره ثم استمر وتزوجها بغيره بعد ما لم يمان حلفت بغيره اذا تزوجها
في الاول كونه المتبني ففعل المغير والثاني ومنع من كمال الشروط ان يقول سبها فذا صحت وتزوجك فثبت
صداقك لوجه الله تعالى وقدره بالراي الاصحاب ان يكون في خبره ان يقول تزوجك وجعلت مكره متمك ولم يخبر الى ان

في خبره

في خبره

في خبره

في خبره

احدك اذ انت حرة قالوا والعق بغيره وجعلت مبرك عنك كما انه لو قال له تزوجك واصدتك هذا الشيء قالوا
لو كانك اذ جعلت العقد مبرك قالوا فكيف نفسا شئنا ويزوج قول المقيود بان العقد لا يقع الا بالبيع العتيق وهي الجوز
والامانة بقاء الملك اليهم السبب وانهم ملكها فليس يمكن لان الملك نسبت لا يورثه من نقاب المضايق بالمال استلا
بالاحتيا وقالوا لغيره وخلق ان المهر هناك ملك لا ملك الماشية قالوا لا شيء في ما وابن يابوس والفاقي وابن حمز
ادريس فينظر فقيم الشروع على العقد والامتنع العقد وكان له المضايق بين الزنا بالعقد والامتنع من غيره
وبن يابوس رواية محمد بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام قالوا سألته عن رجل قال لامته اعتقدك وتزوجك وجعلت
عنك فقال غنفت وهي المضايق ان شاءت تزوجته وان شاءت فلا فان تزوجته فليعطيها شيئا وان قال له
تزوجك وجعلت مبرك عنك فان النكاح واقع ولا يعطى شيئا وقال الشيخ في وقت ينظر فقيم العقد وهي
المقيود والشيء واخاره العلامة والا كان عاقل على حكمه وهي الجوز والروايات ولا تستقيم ثبت للزنا لان
لا يتم الا بآخره كما اذا قال اعتقدك وعليك خادمة ستمائة فانه لم يملكها للخدمة وان تفرقت عن العقد واجاب
على من جعفر بالقول عوجها فانه ليس بها عقد النكاح بل قال اعتقدك وجعلت مبرك عنك وهذا لا يقع النكاح
فيقول العقد ويكنى بغيره من الزنا والامتنع اما اذا قال اعتقدك وتزوجك وجعلت مبرك عنك فلا يقع لها
الزنا لانها لم يشرط فيها ان لا اشغل العلامة فانه من انه عقد لغيره وكل عقد لغيره لا يورثه من قول لغيره
حزبها مقدره حاكم النكاح لا يقع تزوج الا بغيره فانه شرط النكاح والشرط منعهم بالبيع فاعتبر
ولا ان الصادق من قول النكاح فاعتبر بها والقبول منها وان كان في النكاح قول النكاح في الحصة وجعلت
عن عقد العقد وهو قول السيد ومن ان سبب الحرية تزوج السيد والمستبة لا ينعقد على السيد ونكاح الامه السيد
فقبله تزوجك لغيره من مبرك بغيره بغيره على من اعتبر بغيره في قول النكاح واجابه فاجب فيه الوجه اعطاء
وصح تزوج الامه في هذه الصورة بالنكاح واجابته انما يقول اني لم يشرط لغيره لان سبب العقد جيل مبرك ومنه العقد
العقد عليه لغيره ومن شرط اعتبار غيرها بالبيع فليس شرط فيه واراد اخبار في وقت عدم الامتناع وهو قول الشيخ
على انه حليفه لما قيل ذلك في معتد لم يعمل قولها اذ لو قيل لغيره ان قلت ان من خست على السلام قلت لو كانك
سيان والا لوجب الامتناع به لغيره دليل انما هي الراية لم يلحقها قبل الموقوف قال الشيخ برجع نصها رافعا المست
فانما ثبت السوك لا يورث ولها يوم نكاح بالرواية لابي يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام ورواية ابي بصير

عياض

عياض كثير لما لها ابي عنه عليه السلام وقال ابن الحنفية وابن يابوس والفاقي وابن ادريس فيقول عنها وروى
بغيره في الاصل لا يورث رفا وحسن واخاره من قالوا يوم اختارها رواية عبد الله بن سنان الصافي
قالوا لم يورث العقد على كتم وجعل معها صداقها لم يملكها قالوا من حقها وترد على السيد نصف قيمتها نسق
عق عليها واجاب عن رواية الشيخ بان لو كان فطحي او رواية ابي بصير من رواية عبد الله بن سنان الصافي
بن الامير لان ملك نصها بالحق لا يورثه من الناس مسلط على امرهم وملكها نصها بالعقد لان
شراها وانما ينفق بالزوج والمهر المتنع عنه وقام من الامارة ما اسقرت حريته لا مطلقا نعم الاول ما لا يورث
اذا نظرنا بقوم صيف العقد كقول المقيود والشيء فان ذلك ملك لا ملك الامانة اذ انتم في النكاح هنا سوا
الاول ان العقد هنا شئ لا يمكن تفرقه لانها على كتم البيع لغيره الناس ان المهر يجب عقده قبل العقد وهي
على غير بقوم الشروع الذي هو تعيب الاكثر انما يورث من المهر لان العقد يورث على المهر الذي هو العقد هنا
ويشيع العقد لا يورث العقد واجاب عن الاول بان على قوله من قالها لا يورث تعيب المهر على العقد شراها انتم
المستفيضة من العقد على ما عليه اهل البيت عليهم السلام وزاد العلامة ان لا استبعاد في ضرورة هذه المسئلة
سقطا كما وقرب الية على العاقل كذا ثم قال المتروك انتم من العقد على كتم مع بقاء الرقية وليست باقية
لان العقد والعقد متساويان ولانه كما اذا ان العقد لغيره حاز عليها لعدم سبب ذلك التبرع ان يعقد عليها بالتشديد
استفرا ملكا لا يورثه حرة واجتمع بينه وجوب فقه المهر قبل العقد والسند الموقوف فان اردوا بالحق وروى
ما عليه الامارة فلما يجرى وهذا العقد له مثله ذلك ثم ان العقد يورث العقد فمجرى العقد الموقوف وعن الامارة
الوردية لانها لا يورث العقد على المهر ان استلمه فان العقد على ما في نفسه جائز ولها حصة الاصل الزنا فلا
جعلها او جعل ذلك ملكا مبركها ولوجه التيسر سعت في الخلف ولا يلزم الزاد السعي على الاشياء فان قول ابن
يونس الذي هو على ما مع الامارة من ذلك والشيخ في ما لم يشر الى يونس بن يعقوب ولا يورثه
قال يونس وان كانا في رواية يونس بن يعقوب فاعتقد وهذه العبارة لا تملك على الامام بل على الشيخ ولا راف فيه وفي قول
عبارة ابن الحنفية عن ابي الحسن انما يورثه فاعتقد نصها عفت ولو اشترى الامه شيئا لم يورثه بها وجعلها مبركها
سليم يترك ما يورثها بها فالسبب الى قوله رواية هشام بن سالم الاول وهو القوي به المهر قول ابن ادريس لان الامارة
العقد النكاح انهم يحرمون فلو رافوا وكانوا لا يورثون من حرم يتركه حرا والشيء قول الشيخ في رواية الحنفية واستقام

ها

سليم

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

عياض

على رواية هشام بن سالم عن أبي بصير قال قال الصادق عليه السلام وانما حرفة رجل باع من رجل بكرة الى سنة فلي يفتقها
اعنيها من الغد وتزجها ورجل من رعاها غلبها ثم مات بعد ذلك فقال الصادق عليه السلام ان كان الذي اشتراها الى سنة
مات او غلبه بغيرها فليقتل من الدين في رقبته فان غلبه وتكاهه جازة وان لم يغلب او غلبه لا يحيط بغيرها ما غلبها
في رقبته فان غلبه وتكاهه بالبل لا بد من حق ما لا يملك وادى انما عرف لمولاها الا ان لا يفرقه فان كانت قد غلبت من الذي
وتزجها ما حال في يدها مع انه كسبهما لكن عبارة المتع في نقل هذا القول ليست من انفس الرواية والنقل الصحيح والى
فان لم يبق شيء من ذلك المتطاع في شيء يبينها بل في الرواية ان سقم وتكاهه بالبل لا بد من حق ما لا يملك ولكن في رواية
في رواية فان كان العقد والعقد فليس ثبت وترجع الامة الى من لاها وكلاهما في الحديث بل في رواية فان لا يفرقه في
الرواية فان اهل الرواية اذا كانت في الرق يتابع في رقبته اذا لم يكن سراها اذا عرفت هذا فلا شك ان هذه الرواية
مع بعضها مخالفة للاصول الشرعية فوجب تأويلها ان امكن التأويل واستطاعت اذ ليست دليلها قطعي بل هي
من الاحكام فالحق ان من تسليمها يمكن استثناء هذا الحكم من الاصول لعدم غير مقتضى كتمان خبره لعدم
فارجع الى الاصل الذي هو من المتأخر من تأويلها واختلف في تأويلها على وجه نقلها عن النبي صلى الله عليه وآله
تأويل العلماء وهو الجمل على وقوع الشرح والعق في مرق الموت فان المتجملات ينحل مع وجود الدين المستوفى
ان ذلك وان لم في الامة لكن لا يتم في الولاية لان غاية ما في الباب بطلانها فيكون اسمها فاداه في استلزامها في
رقا ايتم الجمل على سائر البيع وحكم المشتري فيكون تأويلها بطلانها المذكور وفيه ايض نظر فان في الرواية اذا
ما يقرب بغيرها ما عليه يكون الحق والكلام صحيح ومع فساد البيع لا يتم ذلك الثالث ما في بعض المتأخرين ان الحق
لم يقع للغير بل مضادة ولا يتم ايضا في الولاية قال السمعوني ليس في الرواية ما يدل على رقبته الولاية اذ ليس فيها
الا انه كسبهما وهما من ان يكون كسبهما حال الحكم بغيرها قبله من غير عن الفرض فيكون حرا او عبدا فيكون رقا
ولا دلالة للعالم على القام باحدى الدولات قال الشيخ بن نعم ما قال المتقدم من قوله كسبهما ليس الا ان حكم حكمها حال
وقد حكم قبل ذلك انما عرف فيكون رقا او حرا اذ حكم بغيرها كان رقا والام لم تم المبيعة وان كسبهما والفرض انه لو كان
وهو مرجع في انه اذ حكم بغيرها كان حرا اذ حكم بغيرها كان رقا والام لم تم المبيعة وان كسبهما والفرض انه لو كان
هنا ما يبيع الامة ان لم يشرى لانه شبا اصلا وفرض موت يامارة من مرق غيب وشبهه فباعه فلهذا قالوا في ذلك
وجع الشراء والعق ولا مرد للآية انما يباع وان لم يشرى فموت او لم يشرى فموت او لم يشرى فموت او لم يشرى فموت او لم يشرى فموت

المشتري مع

المشتري مع على نفسه ابارة الميت من مرق غيب شبة او لا فان كان الاول لم يبيع عنه ولا تزجها كان
وسمى في الامة ماله عليه تجزأ رواية وان كان ايها فليقتل من الدين والعق والتزج لانه على رجاء من حصر
ويجوز ما يبيع فاذا بيعت ذات البعل بغير المشتري في الاجازة والعق فليقتل من الدين والعق والتزج لانه على رجاء من حصر
انه وكذا وقيل انما يحتمل رواية فيها صنعت لم تصح خلافا في بروت الحيا لم يشرى الامة وسند رواية
ابن مسلم عن ابن ابي عمير عن ابيها عليا السلام قال طلاق الامة بغيرها ابيع وزجها وكذا الوجه العبد وعندهما اما ان
يحتقره فقال ابن ابي عمير عنهما باصالة لزم العقد وعدم الشك على نفسه وعلى من الخوف به نقلنا خبرها
ولا دليل على ذلك ولا على الامة قياس بالبل وقد ورد الشيخ في ثبوت الخيار وغيره القاض وان من لا يراه الفسخ في
ة والاستبعاد من مرق من كبر من يدين على من اي الحسن عليه السلام قال اذا تزوج المولى كره فليفرق ان لم يفرق
بينها وليس الفرق بين المالك والمالك بين الفرق فيكون ماله وصاحب المملوك قال ابن ابي عمير انما سادة اوردها
ايعاد الا اعتقادا وتدرج عنها في ذلك وقال وان كان لعبد زوجة فباعه مولا فاشكح باق بالاجماع والمعتز
بان مرقى واقف وامانة في ذلك الشك محتمل مع الرواية المذكورة بان عقده الملك اما ان يقتضي الخيار او لا
على العقدين بل لم يساواة العبد الامة في الثبوت او غيره لكن المساواة في عدم الخيار بينهما ماله اجماعا ثبت
في الخيار وهو المملوك ولا يلا نسب انه قياس ولا بد لو فقد الحق لان حكم العبد ساديا يحكم الامة لان الشائع
لم يفرق بينهما في مثل هذا الاحكام كالم يفرق في القيد وغيره وقول الشيخ في ذلك ليس رجعا لما قاله في النهاية لا
بقاء الكلام الا في الخيار المشتري وفيه نظر اما اذا لم تصح الرواية كما عرفت ومنع دلالة الاحكام ان
بالتفريق امر العبد بالقياس ولا استبعاد فيه فان كان مولا واجت عليه مطلقا الا زمان اداء الفرض
وايض لا نسج ان البيع يفرق بوجوه امضاء المشتري العقد ثبتت وامانا فلا في قوله فخره الملك اما
للخيار او لا ان البيع امتضاه البتة او غيره مطلقا لانه ان يكون له خصية الامة من قبل في الاقنات
ولخصية العبد منه من قبل من الولاية على نفسه واما الثالث فلانه اذا لم يكن قياسا فلا بد من دليل
وليس العقل والاصل ولا استحسان فلا بد من نقول وليس الرواية ابن كبره قد عرفت حالها اوردها
ايضا ولا شك ان ظاهرها غير مراد الوجهين الاول انه تسليم المضار فلا في مع احكامها والاكتفاء
ايم من خبر وهو باطل باجماع النخاة لكنه غير محتمل اجماعا لانه مع احكامها لو كان فلا تلامح للمشتري

المشتري مع

انه لا بد من العلم بالاشياء ولا بد من العلم بالاشياء ولا بد من العلم بالاشياء
تدركه عارفاً بالاشياء في وان ادركنا اشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
اشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
على ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
واما ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
موجباً للرجوع على ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
به المنة ورواية ابن سرجان عن الصادق عليه السلام في الرجل يزوجه المرأة فيرثها عينا او برصا او غيرها
وتجها وكيفية المهر على زوجها وحده المهر في الفقه والاشياء رواية في المهر في الفقه والاشياء رواية في المهر في الفقه
ولكن ما نصيبه العلم من ان يدرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
حادثاً من سرجان في الصحيح وان كان يمارسها بالرجل اخرتها من النساء عليها ولا يصح النكاح بالرجل
بعد الخول وبعد العقد ثم بعد الفتن وفي بعض المرات مجتنب الرجل اوقات الصلوة وان عجزه من النكاح
الاولي في حدود العجب بعد العقد وقبل العقد لولا ان قال الشيخ في ذلك انه من اجور الاحاديث المتفق عليها
يفضل فيها ان يكون العيب قبل العقد او بعده وقارن ابن ادریس لا بد به وحده من كلام ابن حزم واخاره
العقد وقع صحيحاً خالياً من العيب ما ثبت به لغيره لا بد ان كان له في العقد بعد الخول ولا بد ان كان له في العقد بعد الخول
بالنكاح فلا يثبت له خبراً كما ان العيب ثبت له خبراً ولو كان شرطاً في النكاح ثبت له خبراً واما المهر فله
فيها بعد العقد بخلاف النكاح المذموم والاشياء انما ثبت وكيفية الخول اذ العقد ثبتت له خبراً عينا او برصا او غيرها
ثم والاشياء على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
فذلك عدم الاخبار والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
انه كان في ذلك اذا تزوج الرجل بامرأة فوقع عليها ثم لم يفرق عنها فليس لها ان تفرق عنه ولا بد ان لا بد
لها ان لا بد منها من الدهر الامرة واحدة خبراً ومن خيات اليقين عن النكاح على ما هي بالاشياء لا بد ان لا بد منها من الدهر
فرف بها وانما وقع عليها دفعت واحدة لم يفرق عنها فالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء

في النكاح

قول المعقب ابن ابي الاخير من قولنا من وقع الفسخ لعلى فاباه النكاح فانه من قولنا من وقع الفسخ لعلى فاباه النكاح
لما ثبت في الاشياء من وجوب العمل بالخاص والمخير مع معاشرة العام او المطلق ولا بد ان لا بد من العلم بالاشياء
فلا بد من العلم بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
في ثبوت النكاح واخاره في ذلك واما النكاح على الفسخ سواء قبل او بعد النكاح لا بد ان لا بد من العلم بالاشياء
العقد من كل الاستيعاب والمادة على ان يكونه فالرجل ان يزوج امرأته يكون لها زوج قد احب في عقد
تزوجها او عرق له جنس قاله الشيخ في نفسه ان من ساءت الرأفة يظهر من كلام ابن حزم ان النكاح الموجب للرجل
والمرأة هو الذي لا ينفك معاً فانت المستقل من ان كان منتهياً على العقد او منتهياً على العقد منتهياً على العقد
انه قبل عدم العمل المذكور يخص المهر في المهر بالرجل كما لا بد ان لا بد من العلم بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
لما ثبت بعد الخول حكم العقد في النكاح من كلامهم الفسخ فيمنه على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
فرايد الاشياء لا بد ان لا بد من العلم بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
كلام الشيخ ومن تابعه فربما ادركنا اشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
ان الفسخ لا يلزم من النكاح ان كان قبل الخول فلا بد ان نصف المهر وان كان بعده فله ان لا بد من العلم بالاشياء
لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
ويستمر في النكاح فربما ادركنا اشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
ومن قال ان النكاح لا بد من العلم بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
نفسه كان في ما لا بد من العلم بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
هذا الباب فانه في ذلك الكلام بوله على قوله الثاني انه ذكره المهر من عدم الاشياء الى الحكم من وجوب الاحتياط في بيعه
الا احتياطاً وقوله ان النكاح لا بد من العلم بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
منه لا بد من العلم بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء لا بد ان ندرك على ما هي بالاشياء
لغيره من الذي كان رده الى الحكم احق بغيره من الاشياء فانه قد رده الى الاحتياط فانه قد رده الى الاحتياط

کتابخانه

سکونت گاہ

[illegible]

كل من كان اقرب من ذلك فليكن سائفاً من الاجرة لانه يملك سائفاً ولا يملك نفقة واذ كان كذلك فلا بد
ان يقع من الخراج مستلزم ملك الشئ فليكن ذلك لا يملك الاستصناع مطلقاً بحيث لا يخلص زماناً ولا مكاناً
بالصناعة اذا لم تكن او لم تكن باساليبها ولو غلبت زيادة ما صنع عليها فلا بد زعم واسترضاع فيها انما
الآن كما ذكر الحق واختاره مذهب كوفى ان يبيع بها او يرضها بما يرضى به الغير ولا كان للاسترضاع
كانت في جباله او يبيع منها في ذلك الشئ بالملك المذكور فخلص بالبايعة من بناء على مذهبهم وهو عدم جواز استرضاع
في جباله لئلا يفتى في ذلك ان يبيع من الشئ لانه ليس له ان يبيع من الام الا اذا استغنى عن الاستصناع ولم يجرع المثل
شئ واجبه بغيره فلو كان ارضه فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه اذا ارضه ولم يرضع من غيره
وعلى ما قاله في قوله تعالى في المشربة وفيه ابن ادریس واجاب الشئ عن الآية بان مصلحتها روي الاجرة اذا لم
وليس الشئ بغيره فلو كان ارضه فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه اذا ارضه ولم يرضع من غيره
فترفع له اجرة فاما اذا طلبت الاجرة وتبين اني عدله فترفع اسر فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه
ارضه فليكن ان اردت الاجرة فليكن من قوله فان تقاسمتم ان في الارض وعده ان استغنى عن الارض فليكن
لا انما اذا طلبت الاجرة فانما في الشئ في الارض على اراوته ليجازوا الاصل للقيمة فلا يحدون بقوله الجواز لا يحدون
عنكم انتم لان الاجرة عنكم بل من قبض الحق ولا يرفق على العمل فاذا اخرجتم ارضه فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه
لا يرضع الا الجواز لعل ليس ذلك من قبضكم ولا يرضع ان يرضع لزم الاجرة بعد الارض لا يستلزم عدله فليكن الاصل
لحقاً وليس جهة عدله وانما في الارض فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
فليخرج منه ماله على الجواز لعل ليس كان العمل بالاسم او ثبت جراسع الحكم واما المصداق فليكن من قبض
مقتضى مقتضى اذا عين في نفسه مقتضى فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
ولا يرضع الا ارضه فليكن من قبضكم ولا يرضع ان يرضع لزم الاجرة بعد الارض لا يستلزم عدله فليكن الاصل
ومع انما انما وتارة في قوله تعالى في المشربة وفيه ابن ادریس واجاب الشئ عن الآية بان مصلحتها روي الاجرة اذا لم
للائي مفادها انما يرضع من الشئ بالملك المذكور فخلص بالبايعة من بناء على مذهبهم وهو عدم جواز استرضاع
من الارض انما يرضع من الشئ بالملك المذكور فخلص بالبايعة من بناء على مذهبهم وهو عدم جواز استرضاع
اخي بالي من الارض فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله

في الفلاد

في الفلاد وابتدع ابن ادریس ان يرضع من الشئ بالملك المذكور فخلص بالبايعة من بناء على مذهبهم وهو عدم جواز استرضاع
ومن سيج شين او كان وادامه من قبل قاله في رواه ابن ادریس ان يرضع من الشئ بالملك المذكور فخلص بالبايعة من بناء على مذهبهم وهو عدم جواز استرضاع
بالرأى لم يخرج القاضي قوله من المذهب الا ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
الام اياه واما البنت فالام او لها ما لم يخرج الام الشاهد من قوله تعالى في المشربة وفيه ابن ادریس واجاب الشئ عن الآية بان مصلحتها روي الاجرة اذا لم
ايضا بالان الى سبيح سبيح وبالنسبة الى سبيح واعلم ان ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
حيث خرجت بغيره فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
ان كل ما في بيت جاشي الى المشربة من بيت جاشي فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
المطلوع الكراوي من بيت جاشي فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
في ذلك فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
هو من بيت جاشي فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
من الام بعد النظام فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
الا فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
عليه وانما رواه من المذهب فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
ابن ادریس فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
بما جاء من بيت جاشي فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
ولا يرضع الا ارضه فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
ولما جاء في المذهب فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
كان في بيت جاشي فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
او فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
الى بيت جاشي فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله
الحالة ولا يرضع الا ارضه فليكن ما بينه وبين غيره فانه لا يرضع الا ارضه وكذا في العمل على المدين ماله

لشئ لا يتصل ذلك على الا ان سببا له وذلك لان فعل الشئ في المستقبل موقوف على قيام الفاعل وقيامه موقوف على
والوقوف على الوقوف على الشيء من توقف على كذا الشيء اما في الاختيار على انما في فعل بعض الفضلاء ان كان ذلك
او كان اسنفا فلان هذه العقول طلائع كانت ارحقا ارا اذ اخرجها من الانشآت وذلك لان الشارع جعل الانشآت
اسبابا لاحكام محضه فالقيام بها مع اعتقاد غير متبها مستلزم مشبهه به تقع فعلها على الشئ لان العلم بتسوية
شئ ما تسمى الزيد في سببه ذلك الشيء وفي الاختيار محضه لانه اخبار عن الماتى فعمله بالمشبهه مستلزم الشاخص
سواء كان العقول اسبق الخبر او لا فمقتضى ذلك الخبر وقوعه قطعاً والخبر عنه مقطوع او قبحه بالظن في الخبر لان الافتراض
نبأ قطعاً انما يفيدانه بزو وان كان خبره على الاشياء جاز فليقله على المشبه الا انه في الاول لا يكون مقتضى ان كان
ولم يكن حكم الاثر بكونه العقول لا لا كما بعد الافتراض وهو يقدم مثل ان شاء الله فليقله على كذا فلا يلزم حكم لا يرد
لعدم الخزم به قلت هذا كله مسلم لو قصد العقول الرجوع الى ما في قصد المتكبر والانتقال الى الله ثم وكونه الافعال
ممكنه الى مشبهه وارادته فلا يرد عن ذلك على انما نقول ان الشرط اذا ورد على السبب لا يخرج عن سببه بل يقع خبره
فما ان توقف السبب على شرطه من فعل الله ثم بكونه تائرا للسبب موقوفاً عليه في بعض المواضع فقصده التكميل
ولو بشر الطفرة بالثبوت او ثلاث صحت واحدة وبطل التفسير في بطل التكميل وكونه المطلق بعيد الثلاث
فما ان الذي انما مع التفسير المذكور نفع واحدة ويطلق ما استمر به وبه فالاشياء في كذا والقائم في كتابه ورواه
وابن ادريس والمحمود اخباره ثم يحتمل بان المعنى لذلك وهو حفظ العقل على الوجه المأمور به الموجود والماتى ليس الا
المذكور وهو غير صالح للاحاطة لعدم المناقاة بين الكل وجزءه فانه اذا قصد الكل فقد قصد الواحد فبقية وبقيت النتيجة
وهو المأمور به بما روى ابن داود عن محمد بن احمد عن علي بن الحسين عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
واحد وما رواه بكير بن احمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وفي غير ذلك من الماتى فانه لعدم المناقاة بين الكل وجزءه فانه اذا قصد الكل فقد قصد الواحد فبقية وبقيت النتيجة
وهو المأمور به بما روى ابن داود عن محمد بن احمد عن علي بن الحسين عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وهو مقتضى نظام حصول الشاخص فيها وعقدها به التي يقع باعتبار ثلاثة الاول من حب هو من حيث شريف يعني ان
شرط لا شئ فالتب ان ينسب الى الاول وان ينسب الى الثالث فهو الكثير فاذ نسبها اليه كان الاول جزء وان كان جزء
وقد ثبت ان الاول ليس هو الشرط شئ ولا هو جزء الثالث مع اشتراط عدم غيرها في سائر فالاتي باحد من ان
الاخر لا شك ان الماتى به هو الثالث فالاتي بالاول خبرات بالماتى به وهو المأمور به وما رواه ابي بصير عن ابي بصير

واحدة
الاشياء
هو امداد الى الطفرة المستمرة الى الثلاث لا يكونه واحدة ولا يلزم الانتهاء قبل الذكر لانها مذكورة عن ولي الله
كان ما روى الاصل عنه الا في الحديث وليس واما روايته بكير فان دلالة ما مع حيث لفظاً ارضى عوف الماتى به
وابن ابي عمير في الجملة العقل المذكور حكم واحد ابن قزوه وسار واحد عن روايته ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قال من طلق ثلاثاً في مجلس فليس بشئ ومن خالف كتاب الله روى ابي كتاب الله وما رواه علي بن ابي بصير عن ابي بصير
ابن محمد الى ابي الحسن عليه السلام جعلت ذلك روى ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
على انه لم يخرج في اجتماع لثباته ان يلزم تطرية واحدة فوقع بخط اخطاء على ابي بصير انه لم يلزم العقل ورواه الكافي
والسنن انما روى عنه وما رواه محمد بن حنبل عن الصادق عليه السلام والمطابق لثلاثاً في مجلس واحد فليس بشئ
ازواج وقد يحمي له بان اكثره هناك هي بالاجماع والروايات والنهي عن الكثير يستلزم الامر بالرجوع فزوده
النهي عن احد الصديقين يستلزم الامر بالانصاف الا ان كان من الحركة يستلزم الامر بالنسبة في فالاتي بالكثير لا يكونه انما
بالبيعة والامر اجتناب الصديقين واداءات بوجه العقل الماتى به كالاتي وفيه ابي بصير انما الرأى انما كان
يكونه انما روى عن ابي بصير وبني وذلك لان في اعتبار الوجه والثانية شذوذ على المكاتبه ومن اسباب الضعف
والثابتة وادعاءهم على فالاتي الزحف في ذلك انما كان على ان من طلق طلقين او ثلاثاً في مجلس واحد من
يخلو رجوع مثل ان يقول انت طالق ثلثين او ثلاثاً فليحرم ما وانما لا يقع الحرج والطلاق فزوده في روى الى
وقال ابو جعفر ما كمال في ابي وقال الشافعي وروي واحي وابو بصير ما كراته وبسبب الزك لا ينعى الجمع الاول
الفرقة على الزحف وان جرم او كره فعله على ان كان المطلق بعدد الزحف لزم ذلك لا يخرج به الماتى عن ابي بصير
الاجماع لكلام غيره وهو صالح لئلا واحد شاذ لا يطر من الكلام الماتى به وغير ذلك ورواه في تعليم الرمز بما روى
انفسهم وبطل المشبه لغيرهم اياكم والمطابقات ثلاثاً في مجلس واحد فليس بشئ وذلك لان الحفظ في حقه ان ينسبهم
ولا يلزم من شاذين بيمينه ولا يطر من الكلام الماتى به وغير ذلك ورواه في تعليم الرمز بما روى
الغير في قوله سمعته ما روى لفظ العقل اي سمعته لفظ الفرج به وانما قال سمعته ولم يقل سمع كل من سمع لانه لا
يسمع كل من سمع فادع الشاخص لان كل افراد بل الشرط انما هو جواها معاً فقرة واحدة فليجمع واحد ثم اقبل
شعب الاخر كيف اذ عرفت من هنا فالاتي بالاولي الجمع الاجماع على ان جماع الشاخص على الوجه المذكور شرط في العقل
وانه سئل بذلك فسئل انما يطر الروايات عن انفسهم علم السمع ورواه في كتابه ابي بصير عن ابي بصير

رجعت في الدعوة وقيل تشبه من يك نامها يعقن دائم يظهر بحجة عليه تأييداً بنسب أو شرف أو مساهمة ولا خلاف في الحقيقة
بحرهم لغيره فقد دأبهم ليقولوا من القول وروايتهم معني السكارة وله الحكم وشرايط ياتي ذكرها مفصلة
ويجوز بقوله انب على كغيره من وانه اشرف حروف الصلة وكان يقع في شهرها يظهرهم من نسا او رعاها وروايتهم
اخرى او به علم يقع لرواية فيها ضعف تفصيل هذه الجملة وشرحها ثم يفرق بين الاول والآخر فيما من منسب ومنسب اما الاول فهو
الزبدية او الجليّة على قول سفيان واما المنسب فهو المذكور بعين الحذف فيكون مضافاً الى الجملة المحررة وهي انب ويكنى
معرفة القول كما في اراخى فان قصد الكرامة او القوّم او كبر الشبهة لا يفرق ذلك من صفات لا تفيد معنى المقصود بالخرقة من كبر
وان قصد المعنى المقصود فقال الشيخ في تفسيره من منسب بمعنى ايان التبيين ليعرف السبق وظهرها واخر رواية منسب منسب
عليه في التبيين بالجملة واقع عليه بالاولى على الاصل رتبة نظر ضعف الرواية اذ في طريقها سهل ابن زبارة وشبهت بين
ابراهيم وهما سفيان حتى مع منع الاول لا ان الحساب التبرع به انا سفيان من الشارح والراي من المنسب لا يقع وهو انساب
ثم عليه العزى لا شفاة القدر كما قلناه وصحت المتن استلزام منه ولا ان الصفة التي اذنت في زمانه عليه في التي هي
الشرقة ونعت كوكب ورواية زبارة عن الصادق عليه السلام وعن علي بن كعب قال يقول الرجل كرامته وعلمه في
جماع الخت على حرام مثل غيرها من الناقبة المذكور مضافاً ولا خلاف في لفظ الظهور واختلف في خبره كقولنا كثر ابن ابي
قال الشيخ والمحدث في المنع يقع للرواية المذكورة وقد عرفت ضعفها وقال المصنف والمحدث في المتن وسئل
نعمه ما بعدهم وهو لمن وقد تقدم الجهة الثالثة المضاف اليه ولا خلاف في انهم نعت القرآن عليه واختلف في غيرها فقال
الاكثر يوصفون بالحرارة المولدة للاشتراك في المعنى المقصود ورواية زبارة من الباقر عليه السلام وقيل من راجع عن الصادق
وقيل من اورد من الحكم على الامم وقال انه في الاكثر وليس في غيره قال الشيخ في ذلك فيه رواية منسوبة لرواية سفيان
من القصة عليه السلام انا ذكره الامهات واجتبه الشيخ على رتبة بغير الام لغيره ثم دأبهم ليقولوا من القول وروايتهم
وذلك موجه في غير الام والفقهاء على الاثر في الربعة المخرجات المؤيدة اما بالنسب فلا كلام في نقل الحكم بين واما بالرفق
انهم على ذلك قال الشيخ في ذلك وهو يفسر منسباً بغيره عليه السلام من الزمان ما فهم من النسب وروايتهم لغيره في غير
في المنسب وكذا يقع بالحرارة بالمصاهرة والشيخ في ذلك يفتقر بالنسب وهو اختار للاشتراك في العلم اما التبرع بالحق
كثرة الزبنة وابنه اختياراً والمطهر لما ذكره في الاختلاف في عدم ترويه انما يرد في الخامسة قال الشيخ في ذلك فيه
اعضاء زوجة من بعض من اعطاه امرؤ قبله رجبك على كغيره ابي اوديعك او فرجك وما اشبه وترويه في التبرع كان مشاهراً

وهذا من المنسب لا يكون مشاهراً وهو اختار ان لا يقع على الحكم لا يستلزم ان يكون محلاً للمكان بل على من اعطاه
حكم التبرع بالنسب باحالة الحق السلام عن المصاهرة ولم يقل احد من اصحابنا ان له شهرها حتى غير الظاهر من الحق كما جازى
الحيث فانه قالوا ان قال انت على كغيره اختار لغيره كما روينا ان ذكره جازاً اخر بان قصده انهم لم يلقوا وفيه اختلاف
اختلف حروف الصلة من في قوله انت على ارضي او عتبه ارضي التي فرقة كـ وفي قوله مع الشرح وروايتهم
اشهرها النسخة ورواية المتروكة عن حريص بن عبيد الله عن الصادق عليه السلام ورواية عبد الرحمن بن الحجاج عن علي بن
وعلى بن ابي ابي في ذلك وروايتهم بالبابين وروايتهم بالبابين واخبرنا المعقولون الآتي فانه كما يتناول المطلق يتناول المشرط
ورواية ابي الحسن عن الصادق بن محمد الرازي عن الصادق عليه السلام ورواية ابن بكير عن الكاظم عليه السلام وعلم غفر الله
في الاشهاد والقاضي في كتابه والشيخ وسلاسل ابن زهره وحكاية ابن ادریس عن المصنف واخبرنا وصرفنا ما ذكرنا
انقلنا انه لا يقع مع الشرط والروايت وان كانت ضعيفتان الا انها من ثقاتنا الاصل ومنه فان بالشرط والرواية
الاثنين مما كان على احتساب الكفاءة ومنع تناوله عموم القرآن المعلق على الشرط لا تفيد الشئ على شرط بين
بالفعل في ذلك المتن والآلية العقلية وعموم القرآن على تلك التقدير يتناول ولا اقرار لقوله عليه السلام
لا شرف ولا ضرر في الاسلام فنبه على ما هو عليه فيه وقبل يقع لعدم الاية خصوصاً مع قوله فيها ونشكك في انه في
في غيرها وفي السلسلة الدخيلة في المروية الاشهاد منشاء الزيادة من علوم قوامه والذين يظهرون فيهم
والاشهاد متاد مع عدم الدخول اذ يكفي فيها اولى ملائمة كوكب الزيادة واخبرنا المصنف والمحدث وسلاسل ابن زهره
من روايتهم من مسلم عن احمد بن علي بن ابي ابي ابي الفاضل بن عباد عن الصادق عليه السلام في قوله
الشيخ في ذلك وروايتهم بالبابين وابن المنبر والقاضي في كتابه واخبرنا هذا ان يقول ان مع تحضين عموم الكتاب
على ابي الحسن في الاشهاد الدخول والا فلا يكتفى بنبه التحضين به في الاصول فيسقط وهو الاصل وفي
ونعربها بالمنع عما في ان اشهرها الوقوع يقدم ذلك في النكاح وكذا الموقوف بالملك والدية في النكاح
منه بقوله وكذا في رواية قولان قال المصنف والمحدث والقاضي في كتابه وسلاسل لا يقع بالاشهاد وروايتهم لغيره
والصحة لا يقع الا مع منع القلة واخبرنا ابن ادریس ناقله عن المرتضى معجماً بان كان لعلنا في رواية المصنف
لا يقع على الاثر فكذلك الظاهر ورواية ابن حمزة عن هرون عن الصادق عليه السلام في رجل جعل جارية عليه
قال رايها وليس عليه شيء وفيه نظر لان فعل الجاهلية لا يجزئ فيه والرواية في طريق ابن فضال ومنه يكون ما مضى

[illegible]

فدخل
 عليه السلام
 حقيق الخرجا حستانا الصبح والظلم عليه السلام ودوى فبات ابن ابراهيم عن الصادق عليه السلام وعن الصادق
 ظاهر من اربع نسخة قال عليه كفارة واحدة وهي المتعاد اليها في كلام الله واجب بالظن في السد فان عتافا
 ثلث اقل على الواحدة فليس الا تسعة اربعة لو كرر في الرجعة الواحدة قال في ذلك نفس المتكلمين في تكرار الكفارة في
 واحدة ولا تكررت كان في ردت واحدة او ذات متفرقة تتبعه اجزاء وثالث انها لا يكررها الكفارة والحق وتبعها
 وابن ادریس وهو ذهب ابن أبي عمير والاشارة لهم والمستوى رواية محمد بن مسلم هي عن ابن ابي عمير قال سمعت من
 ضام عن امرائه خمس مرات او اكثر قال في كل مرة عليه السلام فان كل مرة كفارة وعقابه رواية الحسن بن احمد عن الصادق عليه السلام
 انكر مرة مع اتحاد اخره المستحب بما في واحدة ومع تعدد الاول ثم بخلافه تكررت في واحدة في الابد والبراءة وبمعانيها في
 مطلبي انها ارشاد في واحدة واكثره رواية عبد الله بن ابي الجراح هي عن الصادق عليه السلام في رجل خاض من امره اربع
 مرات في كل مجلس واحدة قال عليه السلام كفارة واحدة وعلى آية ما لا يكررها من سبب سفيل مغاير لاولئك فيجب الكفارة
 واذا ندمه من سبب الغنا لا يوجب عليه ما لا يوجب على كل من سبب سفيل في كل مرة كبرت اما الاولى فلما رواه ابن ابي عمير
 عليه السلام قال جاء رجل الي ابي عمير على سبيل ما رسله اياه فاقرب منه امره اذهب ففكر ما اما الثانية فلما رواه
 الكفارة مع تعدد سبب انما ما اخلف المولى عن علمه الفاتمة او اجماع المولى على فعل واحد وكلاهما محذور ونكران
 منع كذا في الكفارة سببا تاما في وجوب الكفارة افعال القرآن منع ذلك فانه قال في الذين يتفهمون من فساقهم ثم منع
 لما قال في كفارة افعال الكفارة بالظن بالواحدة مع العود هي اداء الواحدة وحسب تكررها ان نكرها العود بالظن في
 يقع ما لا يكون فكذلك من سببها والحق ما قاله في اتحاد الكفارة مع التاكيد فتقدم كون الظلمة التي سببها
 بل هي الاولى بعينه فتجد الكفارة واما مع عدم اعادة التاكيد فلا بد من اعادة الواحدة في كل واحد من الظن بالواحدة
 المتكررة فغيره سببا تاما في الوجوب فتقدم
 كفارة عنها في اربعة اختلاف في هذه الاربعة فليس التاكيد في سببها من قبله بل خاسا التاكيد ولو في سببها
 عاين اصل يجب عليه كفارة اخرها في اربعة اقسام الاول ان لا يتعدا ما علمه في نفسه ودان له الحسن بن احمد عن الصادق عليه السلام وعنه
 رواية الحسن الصفي عن علي بن ابي حمزة قال في رجل سبى ثوبا ولا يجب بالرد الاول ولا لا يجب عليه كفارة في ذلك
 والعصام وروى الانعام وان عاد ثانيا لا بدت شرط في الحق والعصام ان يكون قبل العود ولم يشرط ذلك في الانعام
 قال في كلامه ان لا يجب بالرد الاول كفارة واما الثانية فلا يجب فيها الا مع القدرة على الحق والعصام واما الا

قال الشيخ

او مرجع الى احوالها اما الاول على قول شاذ فاصولها لا يخرج من تحت ذلك في الاصل فضا على الاول وهو ان
واين ادريس يلزم في هذه المسئلة ان يستلزم لا يات حرف العطف وهو الواو والجمع بين المدح والذم ويجعل المدح كالمدح
فلم يفرق بين قول مدح الادب او بين قول مدح الادب او بين قول مدح الادب او بين قول مدح الادب او بين قول مدح الادب او بين قول مدح الادب
قال المصنف ان الاستثناء باطل لكن استغنى في الجمله العاقل اليها في حق المدح باصل الكلام وهي ردها وهي اختياره في حق المدح
عوجه الى الاخير على بان الاستثناء باطل من ان المدح يفتقر على غير تكاد احد من المدح على علمه عليه كانه لا يراه ردها
وخاله الاخرى وكذا في القول من صحيح لم يقتضه يعني لو قال له عنده الف من ثمن صحيح لم يقتضه حكمه بالالف ولا
قيل من صحيح لم يقتضه الا بالالف ان ادعى المدح الف يقتضه وكذلك يقتضه انكار ما اقره او لا يقتضه هذا مقتضى
ان قوله مقتضى الف من ثمن صحيح لم يقتضه اقتضاه واد اوقف على قوله مقتضى الف لم يقتضه اقتضاه من ثمن
لم يقتضه مقتضاه وانما استغنى هذا القوت فليكن كقولهم لم يقتضه لانه في الصنفين من مقتضى مقتضى فان لم يكن مقتضى
ولا يقتضه في هذا ولكن في الرتبات اذ الرتبات لا يقتضه الا بالالف لان الرتبات اذ الرتبات لا يقتضه
بالفعل الحرام باقتضائه الى ارباب الزرع وذلك مقتضى الف لا يقتضه مقتضى الزرع او الزرع مقتضى الزرع
على انكاره احواله المدح فليقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
لا يقتضيه نعم مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
في المرحله وبشرطه باقرا وبشرطه باقرا وبشرطه باقرا وبشرطه باقرا وبشرطه باقرا وبشرطه باقرا وبشرطه باقرا وبشرطه باقرا
المقتضى في محله فانه يقتضيه اجمالا ولو اقر انان من الرتبات مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
ودفعنا اليه ما في احواله مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
ياخذ اخرها فاما اذا ردت مع وجوه اقرارها فليقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
خاصه اما اذا لم يكن باقرا ردت مع وجوه اقرارها فليقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
وان لم يكن باقرا مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
النسب دون الميراث والا لزم الذي روي في اللغات انه يقتضيه ان يكونه وادناها هو ان يكونه وادناها هو ان يكونه وادناها هو ان يكونه
ميراثه لم يقتضيه اقراره بل مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه
فليقتضيه في لغة الاقرار ان يكون مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه مقتضى ميراثه

الاخير

الاخير

الاخير اذا استوفيت كبريا ردت مع وجوه اقرارها فليقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
ويقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
واذا كان لا يقتضيه نعم مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
المقتضى في حق مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
واما في قوله مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
امير لانه انما يقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
بالاقتضاء او بالقتضاء مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
فيه اللغات وبقول التمام ما يقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
لم يقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
كأنما يقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
فاما اذا كان لا يقتضيه نعم مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
كيفية ان مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
لا يقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
ولها مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
الاقتضاء مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
الكلية مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
ولهم مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
ولا يقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
ولا يقتضيه مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
على ان مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
المقتضى مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع
قوله الباقر مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع مقتضى الزرع

٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

هل الكثرة

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

هل الكثرة

صنعهم فعمل الله من غير منسوب ولا غير منسوب على التبعين غير المنسوب لها والتم فاعلم بالخير
لم يخل هذا في ان ادريس لان ذلك ترك قبل الاستحسان فلا يلزم كافي اسقط المراءى للمر قبل الشروع وقال الشيخ وان خرجنا
لنوعا من غير الشريك ان جمع حتى يشاهد شريكه فانه باع ولم يادنه فوافق به وجه الاستحسان انه على الاستحسان لم يدم
الاستحسان فلا يثبت معه وكان الشفع مشقة لانه لا يقرب عن الشريك فاذا لم يره على عدم الضرر فلا يثبت الشفع
ذلك من باب الاستحسان حتى يثبت على الاستحسان الاباء من الذين والاول محذور في حقه ولعل وعلى الشري المالك
على المباح اربابك المشتري او المباح او اذ ان في البيع فبعد الرجوع والسقوط اشبه بشيء من غير امانة الرضا بالبيع في
كل واحد من هذه غير ان استوارك المشتري والشفع منافع ذلك ومن ان الرضا بالبيع فيكون تميزا للثمن الشفع
لغايتها ولان التمسك والاداة لا يستلزم ان اسقط لانه مذهبهم في كل حال واما المبركة لبيع او تفضي
ناقت التبعين في سقط والافلا اذا عرفت هذا فاعلم ان الاحتجاج هنا قول الاول قال في رواية في سبطي الشفع
والقياد انما لا يخل بالقياد ولا بالقياد في البيع ولا يخل المبرك الثالث قال ابن ادریس لا يخل بالبيع
ولا بالاداة في البيع الرابع قول الحق انها سقط بغير واحد من الضرر والاحتجاج ان كل ما في الضرر فانه يخل ولا
قال الشيخ الشفع لا يثبت وقيل المعتبر وعلم المبرك ثبوت وهي الاشبه حجة الشيخ رواية في حقه من قول الصادق
عن ابي ابراهيم عن علي بن الحسين انه قال لا يثبت الشفع لا يثبت ان عدلت بلك الميراث ثم ثبت الشفع بلك الميراث وهو باطل
عدلت بلك الميراث ثم باطل البطلان لعدم كونه شركا عند البيع فلم يحصل سبب الاستحسان وهو وجه الشريك حصصه
والمرحى عدم ادلة الارث ولا يباح من الميراث ثبوت كونه من الميراث ولا يباح وهو اختيار المصنف وهو غير متفق
وجواب عن حجة الشيخ بضعف حجة فانه غير متفق وباعتبار ان فعل الاستحسان بلك الميراث واستعمال الاستحسان في الارث
هذا اذا لم يخاف الميراث من البيع والميراث مع علم الوارث اما مع انما خبر وعلم فلا يخل هذا على القول بالعدم
لو اختلفت المشتري والشفيع في القول بالقول في المشتري مع علمه لانه يخرج الشيء من يده هذا قول الشيخين والفقهاء
ابن ادریس لان الشفعين يدعي استحقاق الميراث من موت المشتري بغيره وان كان المشتري من يده هذا قول الشيخين والفقهاء
وقال ابن ابراهيم في القول في الشفع لانه لا يخل بغيره فيكون القول في بيعه عليه فيكون القول في بيعه
انها اذا ما ثبت بغير حصة المشتري واداة لانه كذلك حتى ان يكون القول في الشفعين عند عدم التمسك به ان يثبت
الشفيع اما ان يدعي العلم ولا فان كانا ثبت لم يقع خلفه فالتقدم انما يدعي العلم وان كان الاثر في ذلك ان لا يخل

في حق المشتري

في حق المشتري وعلم علمه
التي لا ترضى غير المشفع بها فاعلم بالخير
يتم العلم وان ادواهم العلم وسكنه ان ادواهم الميراث والبيع وقيل رجل مائة مائة والسكنى اذا لم يعلم اذا عرفت على
فاحتمل ان يخل الميراث في جميعه من غير العلم من احدا ايضا فيقتضي له قضا من الله وان لم يثبت ايضا مائة من الارض من ربه
على انه عليه السلام فمن احبها شيئا فاشترى له وعلى ذلك اجماع المسلمين وعنه احتجاج ان الميراث من الارض لا يملكه ولا يملكه
الا بانه ومع اذنه بغيره لا يخل او دون له وادنه شرطه ولا كان الا ما ما باقى سبق الي احبها له كان احب به ومع وحي
يتم به فاعلم هذا الكلام يوم ساقطه الحق عليه من قبل ومع اذنه بلك بالايجاب لانه اذا ملكه لم يكن لاحد من غيره ان يملكه
او غيره الحق عليه السلام ساقط على امواله ويمكن ان يملكها بالمراد بلك بالايجاب لانه لا يملكه الا بانه بالمراد بلك
فلا يخل في حق من يملك ان اقتضت المصلحة ذلك وهذا حاصل ما قاله الشيخ في رواية في سبطي الشفع
هذا من الشفعين وبطل المعبر عن بعض المتأخرين قبل ابن ابي شيخ الميراث ان الشفعين فيمن ملكا وليس في ذلك ان الميراث
الا حيا والبيع شريح في الاحياء ومعنى قاعدة التبعين اولية المالك بكونه من يوفيه فان احبها ملكها ولم يكن لاحد من غيره ادعاء
ما دام ارضها في ملكه على ان يملكها بغيره على ان يملكها بغيره على ان يملكها بغيره على ان يملكها بغيره على ان يملكها بغيره
سبع ابن عبد الملك عن الصادق عليه السلام قال يرضى رسول الله صلى الله عليه وآله الطريق اذا اشترى عليه حقه فانه حقه اذ يرضى
روى السكون عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله عليه في الشفع وانما هو ما الحسن فزادها ان العباس النيقاط
الصادق عليه السلام اذا اشترى قوم طريق فلما يبعهم سبع اذ يرضى وقال بعضهم ارضى قال الصادق عليه السلام فانه ارضى واشاره بالمراد
لانها ارضى طريقا عن الاولين حرام بغير العلم ان يرضى فاعلم ان الشفعين سقوا والذين الف ذراع وفي الصلابة فحسبها
التبعين هو الشفعين وعليه ذلك الرواية وعلم الاحتجاج وروى ابن النعمان عن النبي صلى الله عليه وآله الميراث اذا كانت حقة في القام
فليس ذراع وان كانت حقة في الاسلام فحسبها عشرة ذراع اما ان يرضى الميراث فحسبها خمسة ذراع اما ان يرضى الميراث فحسبها
ان النعمان في ذلك ما على القام لانه اذا اراد احد احدا ان يرضى بغيره فحسبها خمسة ذراع اما ان يرضى الميراث فحسبها
ايضا عشرة ذراع انما من الذين وانما يرضى بغيره لانه عشرة ذراع ان يرضى بغيره فحسبها خمسة ذراع اما ان يرضى الميراث فحسبها
الميراث في رجل كان له مائة ذراع او رجل كان له مائة ذراع او رجل كان له مائة ذراع او رجل كان له مائة ذراع او رجل كان له مائة ذراع
او غيره فخرج عليه حصة الميراث لا يرضى بغيره الا بانه عشرة ذراع اما ان يرضى الميراث فحسبها خمسة ذراع اما ان يرضى الميراث فحسبها
والجواب الذي ارادى موجب للضعف مع ان النعمان في القام في رضى الميراث والاراد بالمدعى ما سبق من الاول والاشارة

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

روى ابن ابراهيم

ليدركه وكان التقدير ان رجل منكم يعلم شيئا من فضائنا فاجعله بينكم فاضيا فان من جسدنا فاضيا فاضيا كل انبياءه والاضايات
 ولا ينفذ الامور له اهلته المذنبين ولا ينفذ فوضا العلم على الشئ في ذنوبه المستقلة ثلاث من هذه الاضياء
 كونه عابيا وسيفيق العلماء وتبقى انهم ان يكون له ثلاث ضياء العلم والبر والبر لا يكون عالما حتى يكون
 بالكتاب والسنة والاجماع والفتاوى والاشارة العرب ومعرفة الكتاب مرفيع على من رخصته معرفة العام والمخاص الحكم والمشا
 والاعمال والمهيس والطقس والمقنن والاشاع والمسنون وكل السنة يحتاج الى خمسة المتفرقة والاحاد والمرسل المتصل
 والمنقطع والعام والمخاص والاشاع والمسنون واذا وجب معرفة الكتاب والسنة وجب معرفة العربية لانها هي التي
 مرفوعة على معرفة ما على لان ما يرفيع عليه الواجب المطلق وكان مقدورا عليه هو واجب التاكيد لا يشترط على من
 الكتاب ان يكون من الآيات المحكم وهي خمس ثمانية وكان لا يشترط ان يكون عالما بجميع اخبار الرسول صلى الله عليه
 وآله وبر ما يرفيع عليه الاحكام من سنته الحكيمة من احاديثها ما كان في كتابه لم يرفع باختيار شي من هذه القامات
 كمن عيانه في العلم بالقرآن الاخيرين والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 من الكتاب والسنة ثم يجب ايضا ان يكون عالما باصول الكلام والفتاوى والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 بشرط العلم والبر لا يكون تركيب الاربعة بوجهها وكان يجب معرفة الفقه والتفسير والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 بحيث يكون في العلم بالاشاع والتفسير والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 والسنة لفظا ومعنى ان قلت انه الشئ جليل فاصف ثلاث والمنهج جليل فاصف ثمانية في ما قلت ما ذكره الحكم المتشابه
 ذكره الشيخ لان العبادات ساطعة لا تأكل الكمال شامل للبر والفقر والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 وولد الزنا لا يكون نجسا وهذا فائدة حسن الاشياء والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 ان يرفع على العمل بالدين والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 فالعلماء والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 تيسر من هذا حتى على الله عز وجل من شرط الفقه او ما ذكره ما ذكره في الفقه والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 الكتاب شرط في الفقه لان الفقه على الله عز وجل من كتابه كاتبة الفقه وما كانت شئ من قبله من كتاب ولا غفر بينك او الارباب
 وتاليفهم هي شرط واختاره الشيخ في ذنوبه وانما هو ان يرفع على الله عز وجل من كتابه كاتبة الفقه وما كانت شئ من قبله من كتاب ولا غفر بينك او الارباب
 لا يصح فلا بد من الكتاب الذي كونه وهو المختار منه والمهم ولا نسلم ان النبي لم يكن عالما بالكتابة بعد البعث بل كان عالما بالكتابة

على

من عدم ذلك ان شرط كانت توبه على الفقه وجب كذا كانت كتب ان كانت بعد ان لم يكتب وكان في ولا غفر بينك او الارباب
 لم انقطع الحكم رخص بعد وكذا كان من قبل الله عز وجل ان لا يكون على عدم كتابته لا يكون شرط في ان لم انقطع بعد علمه بالكتابة
 وعدم كتابته لا يستلزم عدم علمه بالكتابة سحنا خلا لا لا يكون على عدم كتابته لا يكون شرط في ان لم انقطع بعد علمه بالكتابة
 الكتاب وليس كذلك فخر من الفقه الذي يرفع على علم الفقه والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 لعل ما كان في الكتاب من الفقه الذي يرفع على علم الفقه والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 شرط لا يرفع في علم كونه البصر في العلم بالاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 اعني البصر والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 وكان العبد ان لم يحصل في العلم بالاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 ليس البصر والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 ففقهه والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 فيها ثم من هذه الجهة تستلزم على سائر الاشياء ان شرط في كونه الفقه والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 وبما يستلزم والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 ما ذكره الحكم المتشابه في الفقه والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 المتشابه في الفقه والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 وسبب ان الله تعالى حذر الفقه والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 في الفقه والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع والاشاع
 او بشرط العلم بالدين فان حكمه فانه على كل واحد من هؤلاء الاشياء ان شرط في كونه الفقه والاشاع والاشاع والاشاع
 ان لا يرفع على الله عز وجل من كتابه كاتبة الفقه وما كانت شئ من قبله من كتاب ولا غفر بينك او الارباب
 استلزام العباد لا يستلزم على من يرفع على الله عز وجل من كتابه كاتبة الفقه وما كانت شئ من قبله من كتاب ولا غفر بينك او الارباب
 ان يرفع على الله عز وجل من كتابه كاتبة الفقه وما كانت شئ من قبله من كتاب ولا غفر بينك او الارباب

من انكاره ان القرآن يحكي
 بقرآن حكم القرآن في جميع

[illegible]

الحسين

[illegible]

[illegible]

تغییرات

[illegible]

[illegible][illegible]

بن المتكلم في الانقسام الرابع في الرجل الى امرته باشرها واما ما فاضها اذا جعل سلكها واخذوا فالتف
المرء المعضاء الصدم فالتفهم واختلفت التعريفات في المسكوك ماها فقال الشيخ في كسر من اهل العلم الانقسامان
يخرج المعانيط ويخرج الذكر واحد فالمرء خلا لا ما بينه ما بين عريض وقال في مخرج آخر ان جعل من شئ الذكر ومن
يخرج المعنى والنفس والولد ويخرج النسل واحد وهو اسفل الفرج ويخرج النسل من فخذ لا احليل في اهل الفرج ومن
المسكوكين حاجز بين فخذ الانثى من ذلك الحاجز واختار التعريفات به قال ابن ادریس ونظير من كلام المقام اختيار
الاول فالمرء ونعم ما قال ان المرء يثبت فلا واحد من الانقسام بين لفظ الانقسام على واحد منها فقير فثبت الحكم
المعنى عليه والا كان الا في بعد الفرج لكن بعد الفرج من صفة الاسم وشئت الحكم ليرتفع واستفاد كمن
الفرج لو دخلها بعد البلوغ اما ان كان قبل ذلك من الاختلاف في اقسام الذكر والمهر المخرج ليرتفع ذلك من غير العلم
بعد الفرج وقال في ذلك من غير العلم بها وهي كالان عفت بها على خلاف مجرى العادة في المباح
فانعت الفتاة المذكورة ثم انه اعلم بغير من كلام الفقهاء ثبت الحكم المذكور في حصول الانقسام بالي من الفرج فيخرج
ذلك ما لا يسامع من من غير ان كان الا في حصول الانقسام فيرجع ما لا يوجد اسباب الفتاة التي يثبت المرء
كان من الفرج او غير حصول العلة الموجبة فلا يوجب العلم ولا يوجب العلم ولا يوجب العلم ولا يوجب العلم
من اجبى فامع الاكراه لها ذلك لا ينافي حجية ما بينا ارشها وهو هذا المرء ويلزم من قوله ان ذلك على
وغيره من الاكراه لا يخلو قطعا وكذا يراه المهر كانه الاكراه ولو كانت بكرا هل يراه ارضى البكارة المستكبره في
انه فعل واحد يوجب المهر وهو من الفرج فلا يوجب به غيره ومن انه حجية زائدة على الفرج كان عليه ارشها
مقر به في الكلام واما مع المداخلة فلا يراه لهذا المرء خاص وفيه كسر الفرج خمسة وعشرون وخيارا كان ما عا
القلب برب بالحقالة الجانب النكاح عن القلب ويقدم المداخلة خلاف ذلك فالنقل الى اهل ان كسر من الحجة
نقيب على الفرجين وان كسر من الفرجة الثانية نقيب اذاها لوكسر من الفرجين الانسان او عجمانه اما الفرجين فلا
في الصلح تفسيره يمكن ان يكون من قولهم مضمون الذي اضطرب واخره يضرب به حال العجزة اذا قلت عليه عصف
تلكان ذلك العظيم الا ساء به حال الذي يرضي واما العجزة من العصف والفضة مخرقة الا يورث الفرج الشقاق اذا عرفت
فثبت الحكم بدو به سلكا ان خالف من الصادق على كسر وانما ردا به اسحق ان عا من الصادق على كسر ان كسر
نقض بذلك من انفس بكذا ما يصعب ان يقال وفي رواية ثلث دجما اما الاولى فهي المشي في رواية هشام بن

ابراهيم

ابراهيم عن العالم الكبير ووجه القول بما اذا ثبت منقذ واحد في الفرج وهو استسكانه فيكون فيه المرء كالملة
الرواية المتعارفة في كراهة الفرج في سبب عن طريق من قضاء امير المؤمنين علي عليه السلام في كراهة الفرج في سبب عن طريق من قضاء
او نقل في جوابه ولو سجد فذهب عقلم لم يخل الفرجا وفي رواية من هذه رواها الحسن بن محبوب عن محمد بن
صالح عن ابي حبيب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ضرب رجلا بعينه فجلت القرية الى المداخلة فذهب عقلم قال في شرطه
سنة فان مات فدية وان لم يمت ولم يرحل عليه عقلم اعظم المرء في كراهة الفرج فذهب عقلم فلت ما ترى عليه في الشرع
قال لا اذ اضر به فدية واحدة فثبت القرية خاتمة لا لمرءه فبانه ما جاز الا ان يكون به نهيما للميت فبانه ما جاز
ولو لم يضره فدية واحدة فثبت القرية واحدة خاتمة لا لمرءه فبانه ما جاز الا ان يكون به نهيما للميت فبانه ما جاز
فيما به ضار به وحيداً من الشرع في سبب وابن ادریس فذهب عقلم هذه على كلامه الاول انه مع اتحاد القرية وتعد
الفتاة شراخا وبانها وبخلافها كرهت الاكثر ويلزم بالاكثارية ان مع التعدد وتعد الفتاة بتعدد ارباب الاطراف
يعني هل يلزم الكراهة واحدة ما يجب مقتضاها انما ان اسرت الفتاة الى انفس دخل الكراهة لم يعين النفس فصلا
اودية اخذت القرية وتعد وتعد من كلام الشيخ في التواخل مطلقا واختار المقام المستند ورواه محمد بن خالين
عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن عرعرة عن الصادق عليه السلام قال رقتني امير المؤمنين علي عليه السلام في رجل ضرب رجلا بعضا فذهب
وربما وسائر عقلم ووجهه والقطر في حقه سبب ثلاث ولكن عا هذه على التعدد فان القرية تعين على ان لا
والزائد عليه كما في قوله جاز فان فرض اليوم فانه يترك على تعدد الصلح منه ان قلت عدم التعدد هنا بالقرية قلت ولكنك
على هذا كراهية لا لمرءه من المسح والمهرك الفرج وانقطع المباح حتى يكون بضربه واحد فبداخل على امرها
يقابل بالنفس المهر ورواية الانسب من شاه عن ابراهيم بن محمد بن علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام في رجل ضرب رجلا بعضا فذهب
في الحكم وفي رواية ان دام الى البيلال هذه رواها الشيخ والمصنف باسنادها الى اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام
قال رجل رجل وامراة فرب رجل فذهب عقلم قال ان كان البيلال عريان البيل فذهب عقلم وان كان البيلال عريان فذهب عقلم
المرء وان كان البيلال عريان فذهب عقلم قال ان كان البيلال عريان البيل فذهب عقلم وان كان البيلال عريان فذهب عقلم
بالمرء كالملة وهذه ضعيفة بان فيها شبهة والاعتماد على الاول وما انشئ الشيخ والمصنف وابن ادریس انما ثبت هذا فبنا
فان الاول لا يوجب الفرج من السلس من الاستسكان في المداخلة المذكورة فيجوز منطوق الحكم الثانية لا يوجب من كراهة في كراهة
في كراهة سبب الفرج عن العجزة الطبيعية الذي هو منقذ واحد في الفرج سكت به نهيما للمرء كالملة فالفصل في كراهة



